



جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية: بين توطين قيم الثقافة العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
صالح زيانبي

إعداد الطالبة:  
سمية أوشن

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د. أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ. د. صالح زيانبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. مبروك ساحلي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
د. عمرانبي كربوسة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. شفيعة حداد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. عزوز غربي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2019.2018





".....إنه ليس بعد الكمال إلا النقصان"

عمر بن الخطاب

## زخات شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ثم الصلاة على من اصطفاه الله على جميع المخلوقات

وبعد:

إلى الوالدين الكريمين اللذان غمراني بالسند علنا وبالثناء عند الخلوات

إلى من قال الله تعالى فيهم: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، بدءاً بأستاذي الفاضل والقدير البروفسور زياني صالح الذي أتقدم له بالشكر الخاص والخالص على الدعم والتشجيع، كما اعترف له بالجميل لتفهمه الذي كان بنفس مستوى مهنيته.

ولأهل الفضل الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة وأشكرهم على قبولهم مناقشة هذا العمل، راجية من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء، وأرجو من الله أن يجعل هذا عملاً خالصاً لوجهه وإن ينتفع به، والحمد لله رب العالمين

# فهرس المحتويات

زخات شكر

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور

2----- مقدمة

15---- الفصل الأول: الاطار الاتيمولوجي- الابستمولوجي للدراسة: مناقشة منطلقات النسق المعرفي

16----- المبحث الأول: مركب الدولة المعاصرة: مقارنة ايتيمولوجية- معرفية

16----- المطلب الأول: قراءة مفاهيمية للدولة المعاصرة

21----- المطلب الثاني: الدولة المعاصرة سيرورات شاملة وأطر فكرية مجزأة

24----- المطلب الثالث: المداخل النظرية حول مفهوم الدولة

27----- المبحث الثاني: النسق العولمي: الأفكار والمبادئ

27----- المطلب الأول: العولمة كنسيج مركب ومعقد Complex Connectivity

37----- المطلب الثاني: المدارس الفكرية والمقاربات النظرية لظاهرة العولمة

37----- الفرع الأول/ المدارس الفكرية للعولمة

39----- الفرع الثاني/ المقاربات النظرية لظاهرة العولمة

44----- المطلب الثالث: العولمة: مسار تاريخي أم ظاهرة مستجدة؟

53----- المطلب الرابع: أشكال العولمة

56----- المبحث الثالث: في مفهوم الثقافة وبناء المرجعية المفهوماتية

56----- المطلب الأول: قراءة تفكيكية للمصطلح

59----- المطلب الثاني: مكونات الثقافة

66----- المطلب الثالث: النظريات المحددة للاختلاف بين الثقافات

71----- المبحث الرابع: القيم: أفول أم إعادة نظر؟

71	المطلب الأول: القيم: الدلالات والخصائص
71	الفرع الأول: الدلالات
80	الفرع الثاني/ الخصائص
81	المطلب الثاني: أنواع ووظائف القيم
81	الفرع الأول/ أنواع القيم
82	الفرع الثاني/ وظائف القيم
83	المطلب الثالث: آليات بناء القيم
89	<b>الفصل الثاني: العولمة الثقافية دراسة في المراحل، المؤشرات والآليات</b>
90	المبحث الأول: جدلية العلاقة بين العولمة والثقافة المحلية
90	المطلب الأول: مراحل عولمة البنى الثقافية والقيمية للمجتمع
91	الفرع الأول/ المرحلة الأولى: طرح مشروع العولمة
92	الفرع الثاني/ المرحلة الثانية: استعمال منطق الإغراء والضغط وبسط النفوذ
95	الفرع الثالث/ المرحلة الثالثة: مرحلة الهيمنة
98	المطلب الثاني: ديناميات التغيير الثقافي Cultural Change
99	الفرع الأول/ مشكلات التغيير الثقافي
100	الفرع الثاني/ العوامل المؤثرة في حدوث التغيير الثقافي
103	المطلب الثالث: مؤشرات قياس العولمة
103	الفرع الأول/ المقاييس التجميعية للعولمة
105	الفرع الثاني/ المقاييس الترتيبية للعولمة
105	الفرع الثالث/ المقاييس المركبة للعولمة
108	المبحث الثاني: وسائل الاتصال ضمن القرية الكوكبية من جغرافيا الواقع إلى الجغرافيا الافتراضية



- 108 -----المطلب الأول: عن أهمية الثورة الإلكترونية المعلوماتية ونقلتها النوعية
- 117 -- Hyper- media المطلب الثاني: التشبيك الثقافي.. المعرفة من خلال التشبيك والتشعب الوسائطي
- 117 -----الفرع الأول/ الشبكات الاجتماعية والمجتمع المعاصر
- 120 -----الفرع الثاني/ أشكال وسائل الاتصال الجديدة
- 125 -----المطلب الثالث: الشبكات الاجتماعية وديناميات التغيير الثقافي والقيمي
- 129 -----المبحث الثالث: البعد الإعلامي للعولمة
- 130 -----المطلب الأول: الإعلام والعولمة في ظل النظام الدولي الجديد
- 132 -----المطلب الثاني: الإعلام الدولي والهيمنة الغربية
- 134 -----المطلب الثالث: ثورة الإعلام: طبيعة وحدود التأثير على الأمن الثقافي
- 138 -----المبحث الرابع: العولمة وتحولات القوة الاقتصادية العالمية
- 140 -----المطلب الأول: هيمنة القوة العظمى الأمريكية اختلال في العولمة ودافع لتغييرها
- 147 -----المطلب الثاني: التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات في ظل النظام الدولي الجديد
- 153 -----المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية
- 158 -----الفصل الثالث: تداعيات العولمة الثقافية على الدولة المعاصرة والقيم الثقافية
- 159 -----المبحث الأول: مصير سيادة الدولة المعاصرة في ظل العولمة الثقافية
- 161 -----المطلب الأول: استمرارية الدولة وسيادتها/ النظرية الواقعية
- 165 -----المطلب الثاني: انحلال وتلاشي الدولة/ توجهات القروسطيين الجدد
- 174 -----المطلب الثالث: الأطروحة المعتدلة/ توجهات الليبراليين الجدد
- 176 -----المطلب الرابع: الأطروحة التوفيقية/ دولة الحد الأدنى The minimal State
- 179 -----المبحث الثاني: انتشار الجريمة المنظمة، الفساد والإرهاب الدولي

180	المطلب الأول: تفسير النزاعات الاثنو- ثقافية
181	المطلب الثاني: التوظيف السياسي للقضايا الثقافية
189	المطلب الثالث: دلالات الإرهاب الثقافي وخرائط التهديد العالمية
192	المبحث الثالث: غربنة العالم على المستوى القيمي: التأسيس لحركية تسلط أمريكي
192	المطلب الأول: عوامل تشكل أزمة القيم
193	المطلب الثاني: تجليات أزمة القيم في المجتمع
193	الفرع الأول/ في المجتمعات الغربية
194	الفرع الثاني/ في المجتمعات العربية
196	المطلب الثالث: الصراع القيمي داخل المجتمع
199	المبحث الرابع: تهميش وسلب الثقافة والقيم الوطنية
199	المطلب الأول: عناصر التفاعل مع العولمة الثقافية
199	الفرع الأول/ القبول والإتباع
202	الفرع الثاني/ محور مواجهة العولمة بالانعزال والتفوق
204	الفرع الثالث/ آلية المواجهة بالعنف والمناهضة والصراع
205	المطلب الثاني: كيميائية المزج بين الهجرة والثقافة ينتج ← حضارة بالتناقض
210	المطلب الثالث: اللاتضمنين الثقافي أو عولمة التجربة المحلية
214	الفصل الرابع: استشراف مستقبل الثقافة وإعادة هندستها كمدخل للتكيف مع مستجدات العولمة
215	المبحث الأول: التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة ثقافيا
215	المطلب الأول: التحديات المتعلقة بالجانب الاقتصادي
216	المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالجانب الثقافي
216	المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بالجانب البيئي
221	المبحث الثاني: مؤشرات وضع الدولة المعاصرة ثقافيا في ظل المتغيرات الدولية المحيطة

222	المطلب الأول: مؤشرات التوازن ( الثبات )
226	المطلب الثاني: مؤشرات التغيير
228	المطلب الثالث: مؤشرات التحول
	<b>المبحث الثالث: محددات القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه الثقافة والدولة المعاصرة في</b>
232	ظل العولمة الثقافية
232	المطلب الأول: محددات القوة والضعف ومؤشرات قياسها
232	الفرع الأول/ محددات القوة والضعف
233	الفرع الثاني/ مؤشرات القوة والضعف
236	المطلب الثاني: الفرص والتهديدات
236	الفرع الأول/ الفرص
237	الفرع الثاني/ التهديدات
240	<b>المبحث الرابع: سيناريوهات مستقبل الثقافة في ظل العولمة الثقافية ونسب تحققها</b>
241	المطلب الأول: السيناريو التوازني ( الخطي )
241	الفرع الأول/ فرضيات السيناريو
242	الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو
248	المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ( الإصلاحي )
248	الفرع الأول/ فرضيات السيناريو
250	الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو
254	المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي ( التحولي )
254	الفرع الأول/ فرضيات السيناريو
256	الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو
261	<b>المبحث الخامس: آليات مواجهة الثقافة المحلية للعولمة</b>

262	المطلب الأول: أهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة
262	الفرع الأول/ الشبكات الاجتماعية
267	الفرع الثاني/ علامة غرانوفيتز " قوة الروابط الضعيفة"
269	الفرع الثالث/ نموذج العالم الصغير
269	المطلب الثاني: خيار التحالف والتشابك الثقافي
273	المطلب الثالث: الدعوة إلى أنسنة العولمة ( العولمة الإنسانية البديلة)
274	المطلب الرابع: البديل النظري- المعرفي للباحث " سبل حماية القيم الثقافية"
274	الفرع الأول/ تحدي السيطرة " الطبيعة لا تقبل الفراغ"
275	الفرع الثاني/ مراحل المشروع الثقافي والقيمي البديل
280	الفرع الثالث/ مدى جاهزية المشروع ( أدلة وبراهين واستشراف)
284	الخاتمة
291	قائمة المراجع

ملخص البحث ( باللغتين العربية والانجليزية)

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور

قائمة الأشكال:

- الشكل (1): الثالث المفاهيمي الذي يميز الدراسات المتعلقة بالدولة ----- 23
- الشكل (2): مكونات العالمية ----- 34
- الشكل (3): مكونات الثقافة ----- 61
- الشكل (4): سلم القيم ----- 76
- الشكل (5): تمثيل بياني يبين طول المسار ونقاط التلاقي " الكهوف الفولاذية " ----- 97
- الشكل (6): شكل توضيحي لقشرة الدماغ (Neocortex) ----- 115
- الشكل (7): تمثيل توضيحي لرقم دنبار ----- 116
- الشكل (8): استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لسنة 2017 عبر العالم ----- 125
- الشكل (9): ترتيب الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادي ----- 142
- الشكل (10): ترتيب الدول من حيث حجم إجمالي الناتج المحلي ----- 143
- الشكل (11): متوسط النمو الاقتصادي للصين في السنوات الأخيرة ----- 145
- الشكل (12): تمثيل للتعددية القطبية بين الدول العظمى ----- 146
- الشكل (13): قائمة الدول الأكثر والأقل سلاما في العالم ----- 191
- الشكل (14): شكل توضيحي للقبول والإتباع في ثقافة المجتمعات وفق نموذج شبكة العنكبوت cob ----- 200
- web -----
- الشكل (15): يبين التداخل الكبير بين الثقافة والاقتصاد ----- 216
- الشكل (16): العلاقة بين القيم والثقافة ----- 223
- الشكل (17): سلسلة العقد داخل الشبكة الاجتماعية ----- 263
- الشكل (18): يبين العلاقات داخل الشبكات الاجتماعية ----- 264



الشكل (19): شبكة متشعبة تامة ----- 265

شكل (20): يمكن النظر إلى المذبذبات المتصلة على أنها عداؤون يركضون حول مضمار دائري ----- 266

**قائمة الجداول:**

الجدول (1): أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة كيرني ----- 108

جدول (2): أهم الآثار البيئية على مستوى العالم الناجمة عن تسارع النمو الاقتصادي ----- 220

**قائمة الخرائط:**

الخريطة (1): خريطة العالم السياسية لعام 2018 ----- 20

الخريطة (2): تمثيل للشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم ----- 150

الخريطة (3): تصنيف الدول الفاشلة وفق مؤشرات 2017 ----- 173

الخريطة (4): مؤشر السلام العالمي لسنة 2017 ----- 190

الخريطة (5): استخدام شبكات الاتصال عبر العالم ----- 207

**قائمة الصور:**

الصورة (1): الدولة في عالم معولم ----- 22

الصورة (2): تبين عملية التوحيد والتشابك التي تقوم بها العولمة ----- 31

الصورة (3): أثر الفراشة لإدوارد لورنتز ----- 93

الصورة (4): احصائيات الرقمنة لسنة 2018 عبر العالم ----- 110

الصورة (5): ترتيب الدول الأكثر استخداما للإنترنت لسنة 2018 عبر العالم ----- 110

الصورة (6): تبين حالة الشبكات الاجتماعية ----- 114

الصورة (7): نموذج للجزر الثقافية ----- 203

مقدمة

**لقد قادت التحولات الحاصلة على الساحة الدولية إلى ظهور عصر يتسم بسمات عديدة** ميزتها التعدد، كبروز قوى صناعية واقتصادية ومالية خارج الدول على الساحة العالمية، والظهور المتصاعد للأقليات والقوميات والأديان والهويات دفعة واحدة، وانحسرت سيادة الدولة على مواردها ونظمها الاقتصادية والإعلامية وبرامجها التعليمية، وبذلك أصبح نظام الدولة يعيش عصرا يمر بمميزات سببها تسارع تكنولوجيا الكمبيوتر والانترنت والاتصال والمعلوماتية والانفجار المعرفي، مما أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن المميز للتاريخ المعاصر، هذا العالم الذي يموج بتغيرات وتطورات هائلة وجسيمة ومتسارعة ويشهد ارهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية، هذه الخصوصية المستمدة من التداخل والتأثير البين والواضح بين العوامل الدولية الخارجية والعوامل أو المتغيرات الداخلية، والتي تؤثر على الثقافة، إذ أصبحت اليوم محط اهتمام الدول والحكومات بوصفها بعدا مضافا إلى أبعاد النفوذ التقليدية الثلاثة: الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

وعند مناقشة مفهوم الثقافة نكون بالفعل أمام مآزق حقيقي، فهذا المفهوم هو مفهوم زئبقي لا يمكننا الإحاطة به، فالمفكر نفسه هو جزء من عناصر تشكيل المفهوم. كما أنه أصبح لدينا مقتربان لفهم الثقافة: الثقافة العالمية الواحدة كحزمة، وثقافات شعبية متعددة بتعدد المجتمعات "الثقافات المحلية"، إضافة إلى ذلك الثقافة الغربية التي أخذت تغزو العالم، والغزو الثقافي هنا قد لا يعتمد على أسلوب المواجهة المسلحة أو استخدام القوة، فالوسائل التي يتميز بها هذا النوع من الغزو تكون ناعمة، خادعة ومحفوفة بوسائل الترغيب، ورغم وجود هذا النوع من الغزو منذ عهود الاستعمار الأوروبي وحتى قبل ذلك، إلا أنه تطور بشكل كبير وزادت مخاطره بسبب التقدم الذي شهدته أجهزة الإعلام العالمية وتقنية الاتصال والمعلومات في عصر العولمة، هذا المصطلح الذي بات يأخذ حيزا كبيرا من النقاش والجدل، وعن مدى تأثيره على المجتمعات والدول، ومدى تأثيرها به في كافة المجالات وتحديدًا الثقافية منها، خصوصا في فترة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

ويرجع ذلك بالأساس إلى بروز الأحادية القطبية، الذي كان له الحيز الأكبر في تقوية تأثيرات العولمة على كافة المجالات، إضافة إلى استخدام مفهوم العولمة بصوره المختلفة كأداة ضغط ووسيلة توجيه لتسيير مصالح الدول العظمى. وتتباين وجهات النظر بالنسبة للعولمة، فتراها الدول النامية على أنها نوع من أنواع السيطرة الامبريالية وصورة من صور الهيمنة الغربية المرتبطة بالرأسمالية،

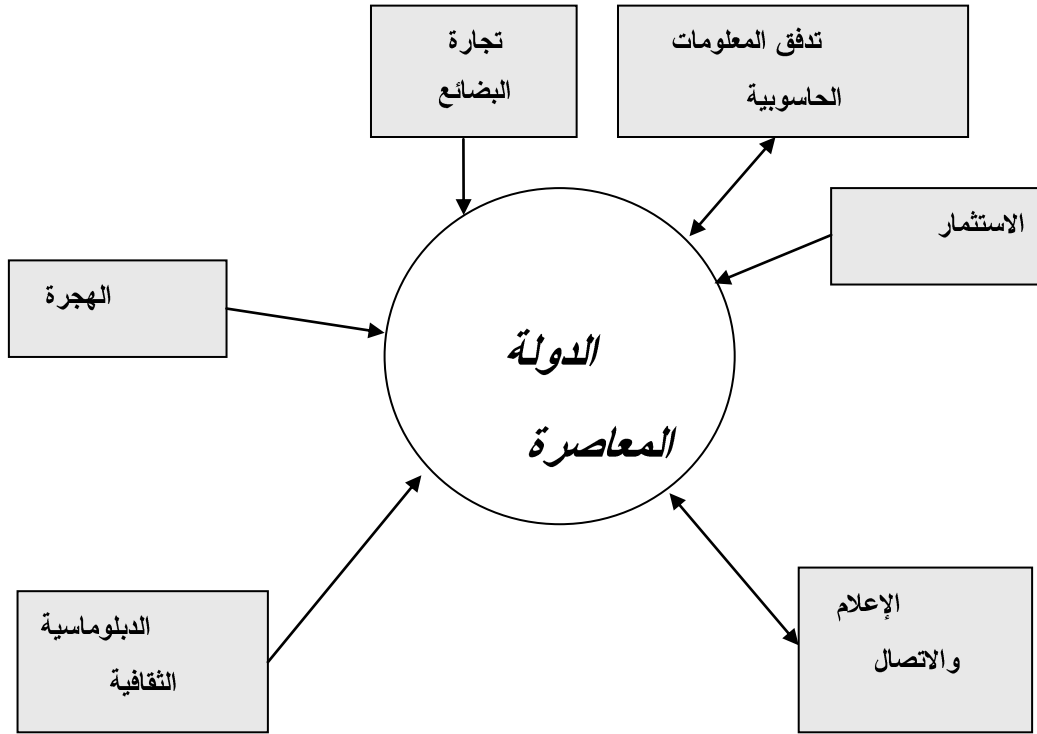
خاصة في ظل ارتباطها بالثقافة، ومن هنا جاء مصطلح «العولمة الثقافية» أي قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجياً واقتصادياً على السيطرة على الثقافات الأضعف، بحكم أن التكنولوجيا والاقتصاد تلعب اليوم دوراً مركزياً بارزاً ليس على نطاق محلي فحسب وإنما على نطاق عالمي.

إن الثقافة الغربية أخذت تغزو العالم، والغزو الثقافي هنا قد لا يعتمد على أسلوب المواجهة المسلحة أو استخدام القوة، فالوسائل التي يتميز بها هذا النوع من الغزو تكون ناعمة، خادعة ومحفوفة بوسائل الترغيب، ورغم وجود هذا النوع من الغزو منذ عهود الاستعمار الأوروبي وحتى قبل ذلك، إلا أنه تطور بشكل كبير وزادت مخاطره بسبب التقدم الذي شهدته أجهزة الإعلام العالمية وتقنية الاتصال والمعلومات.

وتهدف العولمة الثقافية إلى زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين، ومحاولة اختراقها ثقافياً وإسقاط عناصر الممانعة والمقاومة والتحصين لديها، وبالمعنى الثقافي الحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات، مهددة لهويتها الحضارية بشكل جدي باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية معينة، تنتجها مصالح الأقوياء وسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم وحتى العادات. وهذا ما ذكره المؤرخ الثقافي جورج ستينر **George Steiner**، من أن هذه الحضارة سوف تفرز تماثلاً كاسحاً يهدد الثقافات المحلية والقيم الموجودة داخل المجتمع.

إن هذا الفهم هو ما يريده الغربيون بعولمة الثقافة، أي السعي نحو طغيان الثقافة الحداثية الغربية على كافة الثقافات، وقد صرح عدد من أعمدة الفكر الغربي المعاصرين مثل فرنسيس فوكوياما **Francis Fukuyama** أن عولمة الثقافة لا تتأتى إلا بسيطرة ثقافة معينة على الثقافات المتعددة.

وعليه وفي ضوء هذه التحولات التي يشهدها العالم اليوم وتداعيات ذلك على ثقافة الدول والمجتمعات، فإن موضوع هذه الدراسة يتحدد في تحليل مسألة العولمة وانعكاساتها على الثقافة وهذا التأثير على الثقافات مرشح للاستمرار في المستقبل القريب على الأقل.



إذاً حقيقة يبرز هذا الشكل تموقع الدولة الوسطي بين تعدد الفواعل في المستويات المختلفة المستوى الأدنى والمستوى الأعلى و مستوى السوق والتجارة العالمية، وتبعاً لذلك تجري عدة رؤى حول مصير الدولة من حيث التنبؤ بمصير أهم مبادئها وهذا بين مقر بدوام واستمرارية حكم الدول و بين مؤيد للآثار الخطيرة للتحويلات الجديدة "العولمة" على مصير ثقافة الدولة وقيمها.

يتضح أن المضمون العام للموضوع يتأسس على مبدأ البحث في فك العلاقة التفاعلية الحاصلة عملياً ما بين المتغيرات التي يبينها الشكل التوضيحي التالي:

#### علاقة

العولمة الثقافية ← الدولة المعاصرة

#### التأثير

مبدئياً يتضح أن الموضوع يبحث في اتجاه واحد، نحو تفكيك طبيعة ومحددات العلاقة التفاعلية العامة، والتي مثلت التحويلات والرهانات والتحديات الجديدة التي تميزت بقوة في العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة متغيرات مستقلة أثرت على الثقافات والقيم المحلية، ما يشكل في مجمله عدة تحديات على أن هذه التحديات في مجملها انحصرت في العملية المركبة والشمولية



للعولمة، وكل ما هو تحول واقع داخل نسق العولمة العام، بما شكل جملة انعكاسات وتداعيات خطيرة على الدولة المعاصرة في خضم الانتشار الواسع والمذهل لقيم الثقافة العالمية.

إذاً موضوع البحث يتناول الكشف عن واقع الدولة المعاصرة من خلال تأثير أهم تلك التحولات والتغيرات، وطبيعة الانعكاسات على المجتمع وثقافته المحلية، ثم أين تتموقع عملياً ضمن العلاقات الدولية وهيكل السياسة العالمية، فهو يستجدي وضعا تشخيصيا لثقافة الدولة وقيمها، من خلال توصيف حجم الانعكاسات وذلك في الجانب الاقتصادي الاستراتيجي والجانب التكنولوجي الاتصالي، وكيف أن الدولة المعاصرة تسعى بذلك عبرها إلى المحافظة على ثقافتها ومجابهة التطورات والتغيرات العالمية الراهنة.

### 1- أهمية البحث:

تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لموضوع: **الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية: بين توطين قيم الثقافة العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية**، في كونه بحثاً يتابع هذا الجدل الفكري وتحليله بروح جديدة ومن زاوية مغايرة تدرس تأثير المتغيرات الدولية الحالية، كما أنه بحث يفيد في الكشف عن حقيقة واقع الدولة ضمن تحديات مرحلة ما بعد الحداثة فهو موضوع الساعة، فقد أصبحت الثقافة والقيم في الدولة من الإشكاليات المعاصرة، كما أن دور الدولة في هذا السياق بات من المواضيع التي تفرق صناعات القرار في أكثر من دولة سواء في الشمال أو الجنوب، كونها أصبحت تخضع لتجاذبات متقاطعة وعنيفة من قبل العولمة ورهانات التغيرات الدولية الحديثة.

وقد دارت الدراسة في فصول ومباحث في محاولة لاستيعاب التحولات التي يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوى الدافعة لها، والتي تؤسس للحظة الحضارية والثقافية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المتداخلة، وذلك من أجل الاستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة، وهذه الدراسة تشكل درجة عالية من الوعي باللحظة الحضارية والثقافية القائمة.

وعلى العموم تتحدد أهمية الموضوع في مجموع نقاط رئيسية هي:

1- متعلق بكونه - أي الموضوع - يشكل اللحظة الراهنة في خضم التطورات والتغيرات والتوترات الفكرية التي يشهدها العالم اليوم.

2- متعلق بكون دراسة تأثير التيارات الخارجية على الثقافة لا تتوقف عند حدود الظاهرة، وإنما لها أبعاد مختلفة تتجلى سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا في صورة امتداد وتوسع ينطلق من كيان الدولة في حد ذاته إلى الوحدات الأخرى والتأثير فيها.

3- كونه يبحث في فك العلاقة التفاعلية الحاصلة ما بين كل من المتغيرين الرئيسيين، الدولة المعاصرة والتحديات والتحويلات الدولية الجديدة، وبالتالي إنشاء جملة تفسيرات جديدة حول مدى عمق فعل وانعكاسات كل تلك التحديات والرهانات أو التحويلات على الثقافة لدى المجتمع.

## 2- دوافع اختيار الموضوع:

إن هذا البحث أعد في بيئة لها طبيعتها وحيثياتها، حيث أن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالدرجة الأولى إلى راهنية النقاش الذي تثيره هذه الإشكالية سواء على المستوى النظري، وما يتعلق به من نتائج معرفية وإيديولوجية، أو على المستوى العملي وما يستتبعه من تحولات ونزاعات على الصعيدين المحلي والعالمي. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية التي تعاني منها اليوم أو ستعاني منها مستقبلا الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وإن كانت هذه الأخيرة ستتحمل أكثر من الأولى نتائج هذه التطورات بالنظر إلى لا فعاليتها، مما سيؤدي إلى فقدان ثقافتها وقيمها ووقوعها في شكل حياة واحد وهو الثقافة الغربية. هذا إلى جانب تنامي خطاب البنى والثقافات وميلاد حركات واتجاهات كبرى أكثر حداثة ضمن هيكل السياسة العالمية، وتأسيس قناعات بضرورة التعايش والتعدد الثقافي، ونشر ثقافة واحدة عالمية صالحة لكل زمان ومكان.

## 3- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول مسألة وجود واقع من العلاقات الشبكية ما بين الدول والفواعل الجدد في السياسة العالمية، مما يفرض جملة من التغيرات والحوافز على الثقافة المحلية ذاتها حيث أنه تأكد التعارض الكبير ما بين القضايا المحلية والدولية والعالمية وهذا ضمن نسق العولمة، فالى أي مدى يمكن المقاربة لتأثيرات العولمة الثقافية على وضع الدولة المعاصرة ضمن هيكل التغيرات الدولية من خلال تحولات قيم الثقافة العالمية؟ وإلى أي حد بالإمكان بناء تصور متماسك حول مستقبل الثقافات المحلية، وهذا عبر جملة الأبعاد والاتجاهات الجديدة؟.

ترد تحت هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية منها:

- البيئة الفكرية الإقليمية والعالمية، هل هي انعتاق من المحلية واستشراف لآفاق الإقليمية والعالمية، أم هي انسلاخ عن الجذور وتمسك بالقشور؟.
  - هل التمسك بالأصول والثقافة المحلية يحيلنا إلى حالة اغتراب في البيئة الفكرية السائدة؟.
  - هل يمكننا أن نؤسس ثقافتنا بتأصيل منفصل عن البيئات المحيطة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؟.
  - هل تنجح المحاولات المؤسسية المخططة وفق استراتيجيات إيديولوجية محددة في تشكيل واقعنا الثقافي والقيمي، أم أن الثقافة تستجيب لسلوك الفرد والجماعة داخل المجتمع والبيئة الثقافية المحددة، لتصوغ في النهاية المنتج القيمي والثقافي الذي نرى ونعتقد بأنه خيارنا؟.
- 4- فرضيات البحث:** تأسيسا على الإشكالية الرئيسية المشار إليها فإن موضوعنا هذا يشغل على الفرضيات التالية:
- 1- هناك علاقة ارتباطية (اتساق) بين العولمة وثقافة الدول، والذي يتبلور في مجمل شبكة التفاعلات التي تمت حتى الآن.
  - 2- هناك علاقة ارتباطية بين درجة الفجوة الثقافية في المجتمعات، واستمرار حالة الصراع الثقافي أو التعاون في لحظة زمنية معينة، بمعنى أنه كلما تلاشت فجوة القوة كلما اقتربت الأطراف نحو الحل الشامل والعادل.
  - 3- العولمة والقيم الثقافية العالمية تدفعان معا باتجاه تأسيس " ثقافة كونية" وفق منطق الغلبة للأقوى اقتصاديا وماليا وعسكريا وإعلاميا.
  - 4- الثقافات المحلية أصبحت تدفع بطرح المحلي- العالمي وبدأت تطالب بضرورة إشراكها في اتخاذ القرارات التي تحدد الحاضر وترهن المستقبل.
  - 5- من الممكن أن يكون الاستثمار في القيم المشتركة والمنظومة الرمزية والثقافية من قبل الأطراف الخارجية، إذا ما تركتها الدولة من دون إستراتيجية سياسية وعلمية لاستحضار هذه المنظومة بشكل عصري في منع الفيضانات السياسية والاجتماعية القادمة.

## 5- المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في دراستنا هذه توليفة منهجية خاصة احتكاما لطبيعة الموضوع، وهي عبارة عن مجموعة متكاملة من المناهج والنظريات والتقنيات البحثية التالية:

## أولا/ المناهج:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج النظامي:** وعبره اعتمد الموضوع وحدة متكاملة فقد أفاد هذا المنهج في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل اللعبة السوداء من خلال ما أقر به "ديفيد ايستون" حول المخرجات والمدخلات ثم الفعل الاسترجاعي العكسي، فالثقافة بمفهومها المطلق يتوجب عليها التفاعل مع البيئة المحيطة في جوار الجيوبوليتكس، وتتأثر بما تستقبله من مدخلات من ثقافات أخرى لا يمكن عزلها عن محيط المتلقي، ولا يمكن التصدي لها بدعوى عدم تناسبها والقيم المحلية.

- **المنهج الديالكتيكي:** يعتبر كل الأشياء والظواهر والحقائق الاقتصادية والإنسانية والسياسية دائما في حالة ترابط وتشابك وتداخل وبصورة مستمرة، كما يعتبر في حالة تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي وهو ما يظهر حسب دراستنا هذه في كل التحليلات الواردة، مع اعتبار المتغيرات والعناصر المصاحبة للتحويلات الجارية واقعة ضمن نسق كلاني هو العولمة وفي صورة تشابكية ترابطية.

- **المنهج العبر- حضاري أو البيئي:** يمكننا من معرفة الظاهرة في صورتها الثقافية الحضارية، وهذا عبر تحليل مجموعة الفواعل التي أثرت على الدولة ثقافيا.

- **المنهج الاحصائي:** استخدم في الوصف الكمي لمؤشرات القوة والضعف والنتائج الحسابية لنسب تحقيق السيناريوهات المستقبلية حول الثقافة في ظل التغيرات العالمية.

ثانيا/ **النظريات المعتمدة في الدراسة:** تم التركيز بصفة أساسية على النظريات التالية:

- **النظرية البنائية:** تتحدث هذه النظرية عن المعايير والقيم والعوامل المثالية، ومعظم مقارباتها تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى عنصر الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية- تاريخية.

وتتشكل بذلك ثقافات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي، وهي بذلك تتفق مع الواقعيين الوضعيين فيما يخص فكرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والعلاقات الدولية.

عموماً فإن المقاربة البنائية تفضي في تحليلها للعلاقات الدولية إلى كون الضوابط التقليدية قد تحلت بمجرد تحلل الحدود، والمقصود هو سيادة الدولة الوطنية وحدود فعاليتها، وبروز قضايا جديدة مثل الهوية والثقافة والمجتمع والأمن المشترك، مما يطرح إشكالية كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، والكيفية التي تنشأ بها وتتفاعل فيما بينها وعلى أساسها.

- **نظرية الاعتمادية (dependency):** التي تطورت في الأوساط اليسارية في ستينات وسبعينات القرن الماضي خاصة في أميركا اللاتينية، وتتناول موضوع "الرموز الثقافية" سواء الحقيقية المحلية أو تلك المخلفة التي يصنعها الاستعمار، أو التي تفرضها الثقافة العالمية.

- **نظرية الفجوة الثقافية:** مؤسسها عالم الاجتماع الأميركي الشهير وليام أوغبرن **William Ogborn** في أواسط القرن العشرين. أوغبرن يقول إن التطور الإنساني - خاصة في القرون الأخيرة- امتاز بتباطؤ التطور الثقافي والقيمي عن التطور الاقتصادي والتكنولوجي، ففي كل مرحلة من المراحل وفي كل منطقة من المناطق نرى أن المجموعات البشرية تتقدم بسرعة معينة في المسارات التقنية والاقتصادية، في حين تكون سرعتها في المسارات الثقافية والقيمية أبطأ بكثير. وهذا ما يفسر التأثيرات الناجمة عن العولمة الثقافية، وكذا التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي كالأسمالية مثلاً.

- **نظرية قوة الروابط الضعيفة:** انطلاقاً من الربط بين التفاعلات الجزئية والنمط المجتمعي، اطلق مارك غرانوفيتز **Mark Granovetter** مفهوم الشبكات الاجتماعية ومفهوم قوة الروابط الضعيفة، وتستمد هذه الروابط الضعيفة قوتها من طبيعة المعلومات والخدمات المتبادلة التي يفترض أنها غير متوقعة، يطلق على الروابط بين الحلقات الاجتماعية المختلفة مصطلح جسور التي بدورها تربط بين الحواشي.

ثالثاً/ التقنيات: وتتمثل في:



- التحليل الاستراتيجي: والذي يقوم على تحليل البيئة الخاصة بالدولة للتحقق من إمكاناتها وقدراتها والمعوقات المتوقعة أمامها، وهذا سواء أكانت البيئة داخلية و/ أو خارجية.

### - التحليل المورفولوجي Morphological analysis:

المورفولوجيا هي دراسة الهيكلية أو الشكل لمركب ما وتفكيك مكوناته وسماته الأساسية لكي يتم التفكير بشكل منتظم حول كل مكون أو سمة على حدى، وبدون التحليل المورفولوجي يمكن أن تهمل بسهولة بعض العوامل عندما يتم دراسة وضع معين، وقد استعمل هذا التحليل في دراسة مكونات الثقافة، وفي تحليل هيكلية التغيرات والعوامل المحيطة بالدولة المعاصرة.

- تقنية السيناريو Scenario: هي وصف سلسلة الأحداث التي يمكن أن تحدث في المستقبل، وتتم صياغة السيناريو في العادة كما يلي:

- دراسة وقائع الحالة،

- اختيار شيء ما يحتمل أن يحدث،

- تخيل مختلف الطرق التي يمكن أن يحدث فيها التطور المتوقع وسلسلة الأحداث التي يمكن أن تلي ذلك.

رابعا/ المقتربات: تم استخدام المقتربات التالية:

- مقترح الصراع الثقافي: تتبنى الدراسة مقارنة الصراع لفهم آليات سيطرة العولمة على ثقافة المجتمع المحلي فلأن النسق العولمي بدأ ذا طابع اقتصادي مادي بحت، بيد أن التأثير امتد من القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ومن ثم إلى سيادة الدولة وصياغة أيديولوجيات المجتمعات بناء على قوانين السوق التي صاغتها الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى البعد الإعلامي والاتصالي الحالي.

- مقترح التفاعل الرمزي: يشكل الرمز ظاهرة اجتماعية ثقافية كونية معقدة بكل المقاييس، وعليه فإن دراسة حدود الظاهرة الرمزية وتحديد أبعادها يشكل حاجة فكرية وثقافية ملحة ومهمة. وتتمثل أهمية المقترح المنهجي الرمزي في مجمل القضايا المتصلة باللغة والمعنى. ونظرا لكون الثقافة من طبيعة رمزية، فهي تستمد كثيرا من عناصرها من أعمال المدرسة التفاعلية الرمزية، لأن

الانسان مرتبط بنسيج من المعاني التي يقوم هو شخصيا بنسجها ويتفاعل من خلالها مع الآخر، وهذا النسيج من المعاني يسمى: الثقافة.

#### 4- أدبيات البحث:

ورد في هذا الموضوع دراسات عن الدولة، العولمة، الثقافة والقيم وهي دراسات تتسم بالتنوع والكثرة والسطحية تارة أخرى، فمن أهم الكتب التي تناولت الثقافة والعولمة بشيء من العمق والتحليل نذكر كتاب للدكتور عبد الغني عماد بعنوان: **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات... من البحث إلى العولمة** الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية طبعة سنة 2008، هذه الدراسة ساهمت مساهمة فعالة في دراسة الثقافة وما يتعلق بها، حيث تناول الباحث مفهوم الثقافة ومختلف مقارباتها الانثربولوجية والسوسيولوجية، كما استعرض الباحث ديناميات التغير الثقافي والاجتماعي والعوامل المؤثرة في حدوث هذا التغيير، كما تطرق إلى العولمة وإشكالية الهيمنة. وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الثقافة هي استجابة لواقع تعيشه الدولة اليوم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهي مظهر للوعي الجماعي ما يسمح دائما بتوليد واقع جديد. كما أن هناك تداخل بين الثقافة، السياسة والاقتصاد في المجتمع، والثقافة هي حصيعة التفاعل المشترك بين هذه الفواعل. كما ذكر الباحث أيضا أن التغير الثقافي له قوانينه التي تفرضها طبيعة الثقافة نفسها وخصائصها، والتي تتساق بمرونة من دون أن يشعر بها الفرد، وتخلق قابليتها تدريجيا ولو بشكل بطيء. ومع ذلك لا يمكن لأي تأثير ثقافي مهما كان شديدا أن يلغي خصائص الثقافة كليا.

كما نذكر دراسة أخرى: كتاب لـ **Jacques Chevallier** بعنوان: **L'Etat post-moderne** صدر عام 2004 بباريس تطرق من خلاله الباحث إلى قضايا التحديث والحوكمة والشبكات ما فوق الوطنية، وعالج من خلاله قضايا العدالة ودولة الحق، مستعرضا للعديد من العوامل والتغيرات التي تتأثر بها الدولة في الوقت الحالي.

وخلص الكاتب إلى أن الاهتمام والتركيز على الدولة في الدراسات المعاصرة مهم وضروري، بحكم الاصلاحات الأخيرة على المستوى العالمي فيما يخص الحكم الراشد.. كما أن الدول اليوم يجب أن تهتم بالجوانب الداخلية من جانب اقتصادي، اجتماعي، سياسي وكذا ثقافي حتى لا تترك الفراغ لتحتله قوى ومنظمات عالمية.

ومن الجهود الأكاديمية الرائدة في بلورة موضوع الثقافة كتاب **Culture et Cultures** un défi pour les droits de l'homme لمجموعة من المؤلفين وتحت إدارة **Ali Sedjari** منشورات Harmattan بباريس عام 2011 وقد عالج الكتاب مجموعة من القضايا المتعلقة بالثقافة وعلاقتها بالأمن الإنساني، كما تطرق إلى التنوع الثقافي وقضايا التثاقف وتأثيرات العولمة، كما وعالج الكتاب من خلال مقالاته بعض القضايا المتعلقة بالحالة التونسية، وكذا فرنسا، الجزائر والمغرب ومصر.

### 5- خطة البحث:

يهدف الاجابة على الاشكالية أعلاه، واختبار الفرضية، قسمنا هذا البحث إلى أربعة فصول، يسعى الفصل الأول - الاطار الاتيمولوجي- الابستمولوجي للدراسة: مناقشة منطلقات النسق المعرفي - إلى توصيف وشرح مفاهيم الدولة المعاصرة، العولمة، الثقافة والقيم، وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، يناقش المبحث الأول مركب الدولة المعاصرة: مقارنة ايتيمولوجية- معرفية، أما المبحث الثاني فيسعى إلى شرح النسق العولمي: الأفكار والمبادئ، المبحث الثالث جاء بعنوان في مفهوم الثقافة وبناء المرجعية المفهوماتية، والمبحث الرابع يختص بـ: القيم: أفول أم إعادة نظر؟.

ويستعرض الفصل الثاني - العولمة الثقافية دراسة في المراحل، المؤشرات والآليات - إذ ينقسم إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول جدلية العلاقة بين العولمة والثقافة المحلية، بينما يناقش المبحث الثاني وسائل الاتصال ضمن القرية الكوكبية من جغرافيا الواقع إلى الجغرافيا الافتراضية، والمبحث الثالث يتحدث عن البعد الإعلامي للعولمة، والمبحث الرابع جاء حول العولمة وتحولات القوة الاقتصادية العالمية.

أما الفصل الثالث - تداعيات العولمة الثقافية على الدولة المعاصرة والقيم الثقافية - ينقسم إلى أربعة مباحث، الأول منها بعنوان مصير سيادة الدولة المعاصرة في ظل العولمة الثقافية، أما المبحث الثاني يركز على انتشار الجريمة المنظمة، الفساد والإرهاب الدولي، في حين أن المبحث الثالث يركز على غربنة العالم على المستوى القيمي: التأسيس لحركية تسلط أمريكي، والمبحث الرابع يتناول تهميش وسلب الثقافة والقيم الوطنية.

وبخصوص الفصل الرابع فإنه يتطرق إلى - استشراف مستقبل الثقافة وإعادة هندستها كمدخل للتكيف مع مستجدات العولمة - المبحث الأول منه جاء حول التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة ثقافياً، أما المبحث الثاني فيستعرض مؤشرات وضع الدولة المعاصرة ثقافياً في ظل المتغيرات الدولية المحيطة، والمبحث الثالث محددات القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه الثقافة والدولة المعاصرة في ظل العولمة الثقافية، والمبحث الرابع سيناريوهات مستقبل الثقافة في ظل العولمة الثقافية ونسب تحققه، أما المبحث الخامس يتناول آليات مواجهة الثقافة المحلية للعولمة.

وفي النهاية أوردنا خلاصة واستنتاجات لما توصلنا إليه في إطار تناولنا للموضوع، أجمالنا فيها أهم نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة، ثم قدمنا توصيات واقتراحات نرى أنها ستساهم في إثراء حقل العلوم السياسية بشكل عام.

## الفصل الأول:

الاطار الاتيمولوجي - الابستمولوجي للدراسة:  
مناقشة منطلقات النسق المعرفي

**ارتبط** تغير مفهوم بناء الدولة بتحول السياقات التي فرضت بدورها المراجعة النقدية وبالتالي التطور النظري والمنهجي لدراسة هذه الظاهرة، الأمر الذي جعل المختصين من علماء السياسة في متابعة مستمرة للمستجدات الحاصلة، خاصة ما أفرزته العولمة من تحديات وبالأخص مؤخرًا، من ثم برزت ضرورة ملحة لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة ومستويات تحليلها.

ولهذا أصبح موضوع الدولة يستحوذ على هامش كبير من الجدل حول موقعها في قلب التحولات الحاصلة على المستويين المحلي والعالمي، خصوصًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويظهر ذلك جليًا من خلال الأدوار الهامة التي تضطلع بها في حياة الأفراد والجماعات، وبخاصة في العصر الحالي الذي يطلق عليه: عصر العولمة، التي تعتبر سلاح ذو حدين، إذ أنها تشكل جوانب إيجابية تخدم حياة الأفراد والجماعات والدول، كما أنها تشكل مصدر تهديد خطير في بعض الجوانب على الدولة، خاصة الجانب الثقافي والقيمي.

لذلك، فإنه من أجل فهم هذا الجدل النظري، وهذا التأثير القائم بين العولمة والدولة والثقافة والقيم والذي يحاول موضوع الدراسة معالجته، فإن هذا يستدعي إطار منهجي ومفهوماتي للمتغيرات المذكورة، وهو ما يتم تناوله في هذا الفصل.

## المبحث الأول: مركب الدولة المعاصرة: مقارنة ايتيمولوجية - معرفية

تمثل الدولة ظاهرة تاريخية وسياسية حظيت باهتمام المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية والقانون والتاريخ والاقتصاد، وكل ينظر لها من منظوره الخاص وخلفيته التي ينطلق منها، ولهذا السبب تعتبر دراسة الدولة من أصعب المواضيع لاحتوائها على جوانب اجتماعية وأخرى سياسية وقانونية وتاريخية.

## المطلب الأول: قراءة مفاهيمية للدولة المعاصرة

حتى يتسنى لنا الوصول إلى مفهوم شامل للدولة المعاصرة، يجب أولاً التطرق لمفهوم الدولة. والدولة حسب الكثير من الكتاب لا تعني مجرد مساحة من الأرض، ومجتمع يعيش عليها، بل أنها حقيقة اجتماعية واقتصادية مستقلة عن العلاقات السلالية واللغوية والدينية، إلى غير ذلك من مكونات الشعوب، وبذلك فإن الدولة هي أعقد الأنظمة الإنسانية على الإطلاق.

ويدل لفظ الدولة في اللغة العربية على التداول والتغيير، غير أن هذا المفهوم لا يترجم حقيقة معنى كلمة (état) وكلمة (state) في اللغتين الفرنسية والانجليزية، إذ ينحدر هذان اللفظان في كلتا اللغتين من الجذر اللاتيني (status) الذي لا يحمل معنى محدد في ذاته ولكنه يدل على وضع معين هو الاستقرار والثبات. ولم يأخذ هذا المفهوم مدلوله السياسي الحديث إلا في عصر النهضة، فقد استعمله المفكر السياسي الايطالي نيكولا ميكيافلي Niccolo Machiavelli ( 1469 - 1527 ) في كتابه " الأمير " ( 1515 ) ليميز به أنواع الحكومات والممالك التي حكمت الجنس البشري، يقول ميكيافلي: " لا تخرج جميع الحكومات والممالك التي حكمت الجنس البشري في الماضي أو التي تتولى حكمه الآن، عن أن تكون في أحد شكلين إما الشكل الجمهوري أو الشكل الملكي"<sup>1</sup>.

وقد استعمل اللفظ في فرنسا في نفس الفترة ( القرن 16م ) - وبنفس المعنى الذي استعمله به ميكيافلي - من قبل كثير من المفكرين السياسيين، غير أنه استبدل في مراحل لاحقة بلفظ " الجمهورية" (République)، فقد وضعه جان بودان Jean Bodin ( 1529 - 1596 ) مثلاً كعنوان لكتابه: " عن الجمهورية" (Les six livres de la république)، غير أن لفظ الدولة لم يصبح متداولاً فعلياً إلا في

<sup>1</sup> - Sverker Gustavsson and Leif Lewin, The future of the Nation State ( New york: Routledge, 2004), p. 82.

القرن الثامن عشر، ومنذ تلك الفترة دخل المصطلح الاستعمال السياسي ليعبر عن الهيئة السياسية في حد ذاتها<sup>1</sup>.

أما على المستوى الاصطلاحي، فلا نجد للدولة في الفكر الغربي تعريفا متفقا عليه، وقد ذكر أحد الدارسين المتخصصين في هذا الموضوع أنه جمع 145 تعريفا لها.

ويعرفها الدكتور محمد علي محمد: "أن الدولة هي جماعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معيناً، وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية، تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه"<sup>2</sup>.

ويعرفها الأستاذ حامد سلطان بأنها: "الدولة نظام قانوني وسياسي، وهي جمع من الناس من الجنسين معا، يعيش على سبيل الاستقرار على اقليم معين محدود، ويدين بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على الاقليم وعلى أفراد هذا المجتمع".

أما بعض الفقهاء الغربيين فيركزون على جانب الشخصية القانونية ولذلك فهم يبحثون عن الأركان المشترط توافرها لذلك فقط، حيث يرى الأستاذ شوارزنبيرغر أن الدولة قبل أن يعترف لها بالشخصية القانونية يجب أن تحصل على الأقل على ثلاث شروط:

1- حكومة مستقرة لا تعترف بأية سلطة أعلى منها،

2- تفرد بالتشريع لاقليم ما،

3- تمارس السلطة على شعب.

بينما الأستاذ بروانلي يؤكد على أن الشخصية القانونية هي نتيجة لتوافر أركان الدولة والتي هي في نظره الأركان القانونية الواجب توفرها: "السكان، الاقليم، الحكومة والاستقلال"<sup>3</sup>، هذه الأركان التي فصل فيها العديد من الباحثين منذ القدم.

ففي منتصف القرن السابع عشر كتب وليام بن كتابا أوضح فيه بكثير من البراعة العلاقة بين الدولة ونظمها ونموها وبين البيئة الجغرافية. فقد تكلم عن المساحة المثالية للدولة التي تستطيع أن

<sup>1</sup> - Ibid., p. 85.

<sup>2</sup> - عدنان صافي، الجيوبوليتيكا: الجغرافية السياسية من النشأة إلى الحداثة، ط. 1. (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص. 35.

<sup>3</sup> - جمال قاسمية، أشخاص المجتمع الدولي: الدولة والمنظمات الدولية (الجزائر: دار هومة، 2013)، ص. 40.



تسيطر عليها وتبسط نفوذها في أرجاء هذه المساحة، ويمكن للسكان استغلالها على الوجه الأكمل، وذكر أهمية كثافة السكان وغنى الدولة وانتشار العمران حتى تصبح الدولة وحدة سياسية متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج.

وبعد وليام بن بقرنين صدر كتاب الجغرافيا السياسية Politische Geographic (1897) الذي ألفه العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل F.Ratzel استاذ الجغرافيا في جامعة ليزننج. وقد اعتبر راتزل الجغرافيا السياسية جزء لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، ونشر راتزل مقالا بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة" وهذه القوانين السبعة هي:

- 1- أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة للدولة، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعا خاصا للحضارة، فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.
- 2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع وهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم يتبع التوسع التجاري.
- 3- يستمر نمو الدولة حتى تصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.
- 4- إن حدود أي دولة هو العضو الحي المغلف لها والذي يحميها ( الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل إنها توضح مراحل نموها).
- 5- تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الاقاليم ذات القيمة السياسية بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولا أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في انتاج الغذاء.
- 6- إن الدوافع الأولى للتوسع تأتي للدولة البدائية من الخارج. معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع.
- 7- إن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- Jacques Chevallier, *L'ETAT post- moderne*, 2<sup>eme</sup> Edition. (Paris : Jouvf, 2004), p. 22.

## \* - مفهوم الدولة المعاصرة:

يذهب الكثير من المؤرخين إلى القول أن التاريخ المعاصر هو تاريخ يفترض أن يكون قد عايشته أجيال لا تزال قائمة على قيد الحياة، وهناك من يرى أن التاريخ المعاصر يبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبارها نقطة تحول هامة، وهذا هو الفرق بين الحديث والمعاصر (Modern and Contemporary). أما الحديث فحسب الكثير من المؤرخين يبدأ من حملة نابليون على مصر سنة 1798 وينتهي بنكبة 1948 حيث حدثت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية... وبعدها ندخل في المرحلة المعاصرة، التي تحدث فيها تغيرات جوهرية على كافة المجالات تشمل كل ما ينتمي إلى هذا العصر<sup>1</sup>. وعليه فإن الدولة المعاصرة محددة زمانيا بالفترة بعد الحرب العالمية الثانية وهي التغيرات المفصلية والمحورية في الفترة المعاصرة. لكنها تبقى تحافظ على دورها ومكانتها كفاعل أساسي، وهي تشتمل على مجموعة من الأركان هي: السكان، الحكومة، السيادة والاقليم، الذي يوجد اليوم خلاف كبير حوله، خاصة في تحديد عدد دول العالم.

ويعتبر تحديد رقم دقيق لجميع الدول في العالم أمر في غاية الصعوبة، بسبب وجود مناطق جغرافية كثيرة تسيطر عليها جماعات عسكرية أو سياسية متمرّدة، وتتمتع باستقلال ذاتي بحكم الأمر الواقع، لكنها في الوقت نفسه موجودة ضمن حدود دول أخرى، ومن أشهر هذه المناطق الصحراء الغربية، والصومال بشرق أفريقيا، حيث تخضع هاتان المنطقتان لسيطرة منظمات مسلحة تطالب بالاستقلال.

إحدى أهم الطرق لاحتساب دول العالم هي باستخدام عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة، لكونها منظمة سياسية شاملة تضمّ جميع دول العالم التي تحظى باعتراف مجمع عليه دوليا. وعدد أعضاء الأمم المتحدة 193 دولة، أحدثها جنوب السودان التي قبلت عضويتها في سنة 2011، كما أن لديها عضوين مراقبين هما فلسطين والفاتيكان. تحتسب بعض المصادر حسب آخر الاحصائيات لسنة 2018 (الخريطة 1) عدد دول العالم على أنه 197 دولة، استنادا إلى الدول المعترف بها من طرف الأمم المتحدة، مضافة إليها الدول المراقبة الفاتيكان وفلسطين ودولتان معترف بهما دوليا على نطاق واسع وهاتان الدولتان هما كوسوفو، التي تحظى باعتراف من 108 دولة في العالم، وتايوان التي تعترف بها 22 دولة.

<sup>1</sup> - الفرق بين الحديث والمعاصر، تم تصفح الموقع يوم: 2016/5/14.



الخريطة (1): خريطة العالم السياسية لعام 2018<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- Downloaded from: www.mapsofworld.com, accessed on: 03/ 03/ 2018.

وعليه فإننا نقترح التعريف التالي: الدولة المعاصرة كيان يملك السيادة على الحدود داخلها وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الاكراه، في ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة. والمعايير التي تشتمل عليها الدولة المعاصرة ثمانية تتمثل في:

(1) نظام ديمقراطي، (2) مواطنة متساوية، (3) سيادة القانون، (4) اقتصاد منتج منصف، (5) نماء معرفي مطرد، (6) استقرار سياسي ووثام اجتماعي، (7) ردع الفساد، (8) مواكبة حضارية.

### المطلب الثاني: الدولة المعاصرة سيرورات شاملة وأطر فكرية مجزأة

إن تحليل الدولة المعاصرة على الصعيد الدولي يتطلب سلسلة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة الدولة وبعلاقتها مع الطبقات الاجتماعية والثقافية والاقتصاد وبدورها على المستويين الداخلي والخارجي. إن التداخل الوثيق بين السيرورات الداخلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدولة من جهة، والسوق العالمية والنظام الدولي الذي يعبر عنه بـ "نمط الانتاج الدولي"، من جهة أخرى هو أبعد من أن يكون واضحا في كل أبعاده، لا سيما انه يشكل سيرورة حركية تتغير بصفة دائمة.

وتتأثر الدولة في الفترة الراهنة بالعديد من المتغيرات وخصوصا العولمة، لتصبح الدولة بذلك عبارة عن شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى ( الصورة 1)، ما يولد الكثير من التداعيات الخطيرة، الأمر الذي يدعو إلى إصلاحات عميقة لضمان بقائها.



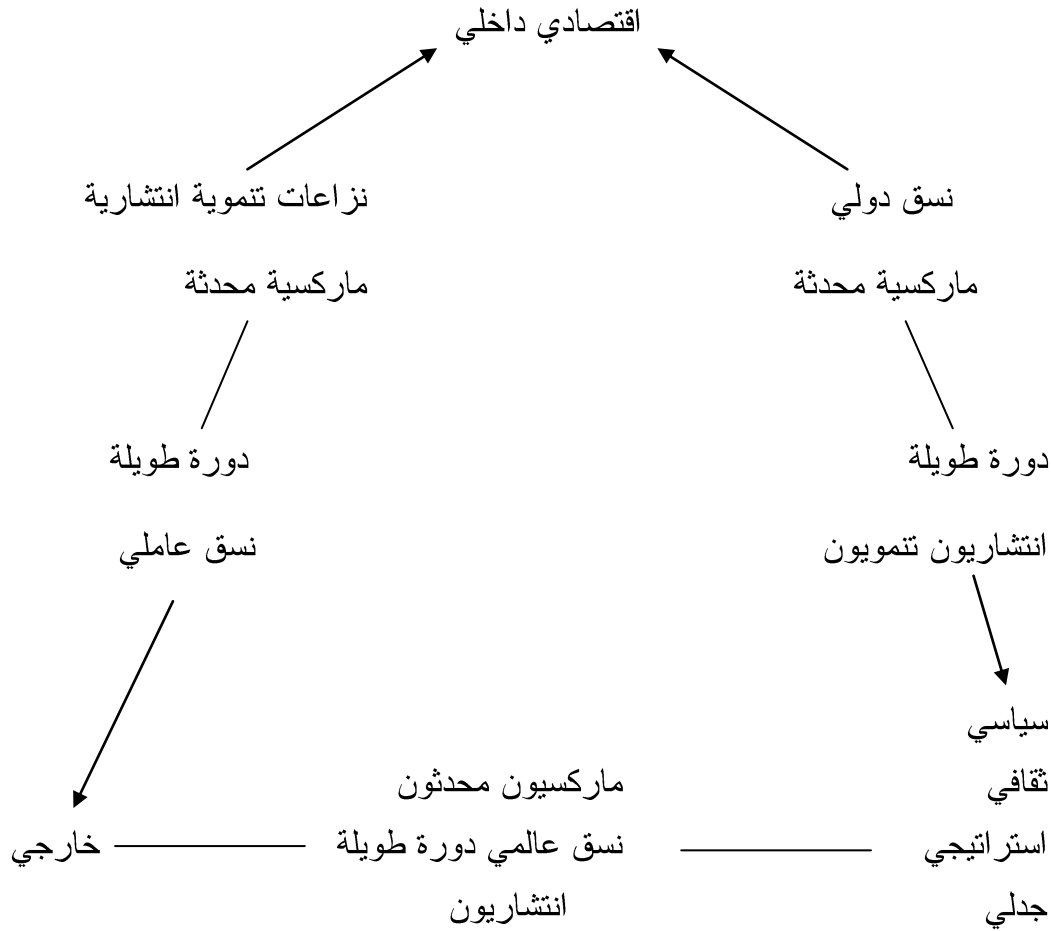


### الصورة (1): الدولة في عالم معولم<sup>1</sup>

إن دراسة عولمة الدولة المعاصرة يتجاوز هذا النوع من الإنغلاق الفكري، وتبني المقاربة القائمة على التحليل الداخلي لتفسير تكون الدولة، هذه السيرورة راجعة إلى العلاقات بين المجتمعات الوطنية والنظام العالمي ( الشكل 1) وتتطلب مراعاة الديناميات الاقتصادية والسياسية والثقافية على المستويين الداخلي والدولي. وعليه فإن مقاربات الدولة تقع على ثلاثة محاور هي: التغيرات الداخلية/ الخارجية، الاقتصادية/ السياسية- الثقافية- الاستراتيجية، تجريبية/ جدلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- "Globalisation/ Démocratie et Spiritualité", consulté le: 02/11/2017.  
< democratieetspiritualite.org >

<sup>2</sup>- علي قازانتشغيل، " الأطر الفكرية لتكون الدولة الحديثة في الأطراف"، ترجمة: الشاذلي قويدري، فكر ومجتمع، العدد 17، 2013، ص. 465.



### الشكل (1): الثالوث المفاهيمي الذي يميز الدراسات المتعلقة بالدولة<sup>1</sup>

حسب هذا الشكل، فإن الثالوثيات المفاهيمية التي تميز مقاربات الدولة هي كالتالي:

- خارجية/ جدلية/ اقتصادية: منظور النسق الدولي

- خارجية/ جدلية/ سياسية- استراتيجية: نظرية الدورة الطويلة للزعامة العالمية

- داخلية/ جدلية/ اقتصادية- سياسية: مقاربات ماركسية (محدثة)

- داخلية/ جدلية/ ثقافية- سياسية: مقاربات انتشارية

- داخلية/ تجريبية/ ثقافية- سياسية: مقاربات تنمية.

إن تحليل سيرورات عولمة الدولة اليوم، يجب أن تقع في مفترق طرق هذه الأطر الفكرية، حيث أن هذه الثالوثيات تستفيد من التواصل والإثراء المتبادلين، حيث أن عزل الشأن السياسي عن الشأن الاقتصادي هو انقسام يضر بالدولة، ولهذا نجده بصدد التراجع، فقد أكدت دراسات كمية صحة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 466.

المقاربات النظرية التي تقيم علاقات متبادلة بين المؤسسات السياسية والنمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي. ولهذا فإن انفتاحا معرفيا كهذا، بين مقاربات داخلية وخارجية، اقتصادية وسياسية، خبراتية وجدلية، أصبحت أكثر تفضيلا لتحليل عولمة الدولة المعاصرة.

وعليه فإننا في هذه الدراسة نعتمد على المقاربة الداخلية/ الثقافية التي تركز على التدفقات الثقافية بين مجتمعات تبث وأخرى تستقبل. وحسب هذه المقاربة، فإن الشأن السياسي والشأن الثقافي هما المتغيران المستقلان اللذان يحددان طبيعة الدولة على الصعيد الداخلي. أما على الصعيد الخارجي، فإن الديناميات الثقافية تصاحب الأولويات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تقيمها البلدان ضمن المنظومة الدولية.

### المطلب الثالث: المداخل النظرية حول مفهوم الدولة

إنه من الصعوبة بما كان البحث في موضوع أصل نشأة الدولة، لأنها ظاهرة قديمة ولا زالت قيد التطور والتفاعل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة.

لهذا، فقد تمكن العلماء من تطوير نظريات تفسر مراحل نشوء الدول وتطورها وسلوكها، بمعنى أن معظم دول العالم نشأت ونمت وتطورت وفقا للخطوط العريضة لواحدة من هذه النظريات، وفيما يلي سنعرض أهم هذه النظريات:

#### 1- نظرية<sup>1</sup> الدولة ككائن حي Organic State Theory

يرتبط ظهور هذه النظرية بنظرية أصل الأنواع ومبدأ الحتمية البيئية التي أوجدها داروين Darwin في كتابه " أصل الأنواع Origin of Species" الذي نشره عام 1859. وفيه ركز على الصراع بين الكائنات الحية من أجل البقاء. وقد آمن داروين أن البقاء لا بد وأن يكون دائما للأفضل

<sup>1</sup> - النظرية هي الإطار العام الذي أوجده الباحثون لتفسير ظاهرة من الظواهر، وهي تعميم يصنعه الباحث ليصف سلوك أحد الظواهر، ويتمكن الباحثون من وضع مثل هذه التعميمات أو النظريات لسلوك الظواهر نتيجة دراساتهم المتكررة لها. وينطلق الباحثون في دراساتهم للظواهر من فرضيات أو تخمينات ذكية لسلوك الظواهر، فإذا صدق هذا التخمين وثبتت صحة الفرضية في أكثر من دراسة لنفس الظاهرة، فإن تلك الفرضية تتحول إلى نموذج يمكن أن يحتذي به الباحثون، ويحاولوا تطبيقه على ظواهر مشابهة في أماكن أخرى في العالم، وإذا نجح تطبيق ذلك النموذج على المستوى العالمي، فإن هذا النموذج قد يتحول إلى نظرية لها ثقلها وأهميتها في تفسير الظواهر المشابهة أينما وجدت. وفي العلوم الطبيعية قد تتحول النظريات إلى قوانين، وهي أعلى المراتب التي يمكن أن يتوصل إليها البحث العلمي.

والأقوى. وقد أدى انتشار أفكار داروين في العلوم الاجتماعية إلى ظهور ما أصبح يسمى بـ: الداروينية الاجتماعية Social Darwinism.

وقد كان الفرنسي كارل ريتز Carl Riter أول من شبه الدولة بالكائن الحي، غير أن الألماني فريديريك راتزل Friedich Ratzel هو من طور هذا التشبيه إلى نظرية.

ويرى راتزل الذي وضع أسس نظرية نشوء وتطور الدول، أن الدول تشبه إلى حد بعيد الإنسان، أو الكائن الحي في مراحل تطوره ونموه، ولذلك فالدول تمر بمراحل تشمل مرحلة الطفولة والشباب والشيخوخة تماما مثل الانسان، وبعد ذلك إما أن تموت أو تنتقل من جديد إلى المراحل الأولى<sup>1</sup>.

## 2- نظرية الدورة الدائرية في حياة الدول A Cycle Theory of the Development of

### States

أول من أوجد هذه النظرية هو العلامة ابن خلدون، الذي أشار إلى أن الدول تمر أثناء دورة حياتها بمراحل تبدأ بالطفولة ثم الشباب فالشيخوخة. وقد أوضح ابن خلدون أن الدول قد تنتهي وتموت بعد مضي مرحلة الشيخوخة، وقد تتجدد مرة أخرى في حال ظهور قيادة حيوية قوية أو مصادر وثروات جديدة.

وحديثا ظهرت هذه النظرية مرة أخرى عام 1939 على يد صمويل فان فالكنبرغ Samuel

Van Valkenburg ومن بعده الروسي مودلسكي Modelski .

وقد ميز فالكنبرغ بين أربعة مراحل متعاقبة في حياة الدول هي: مرحلة الطفولة Youth حيث تهتم فيها الدول بالتنظيم الداخلي، وتعزيز فكرة الدولة وخلق أهداف ومبادئ مشتركة تجمع فئات الشعب، ومرحلة المراهقة Adolescence التي تسعى الدول خلالها نحو التمدد والتوسع الجغرافي والرغبة في مد النفوذ السياسي والعسكري على اقاليم وشعوب مجاورة، وهنا تكون الدول قد انتهت من عمليات التنظيم الداخلي وبدأت تتطلع نحو الخارج، ومرحلة النضج Maturity التي تعود فيها الدولة لتنظيم شؤونها الداخلية وادخال الإصلاحات والتعديلات، وهي مرحلة استقرار سياسي واقتصادي في حياة الدول. ومرحلة الشيخوخة Old Age التي تركز فيها الدول على التعاون الدولي، واقامة

<sup>1</sup>- Okchuksu Amadi and Emmanuel Wonah, "The Organic Theory of State and The Philosophical Traditional: The case of PLATO AND ARISTOTLE", International Journal of Science Inventions Today, 5 October, 2016, p p. 416- 420.



علاقات صداقة وتعاون مع الدول الأخرى، وفي مراحل متقدمة تبدأ عوامل الضعف والتفكك تدب في الدول التي تمر بهذه المرحلة، وفيها تبدأ الدول بخسارة بعض اقاليمها الجغرافية لصالح الدول القوية.

ويشير صاحب النظرية أنه ليس بالضرورة أن تمر الدول بكل هذه المراحل، كما أنه ليس بالضرورة أن تموت الدول وتنتهي إذا انتهت المرحلة الرابعة أو مرحلة الشيخوخة، فقد يتم وقف دورة النمو في أي مرحلة من مراحل النمو. ويورد الباحثون الدول العربية النفطية كمثال على الدول التي انتهت مرحلة الشيخوخة، وتجددت من خلال توفر الإيرادات النفطية الضخمة التي أعادت لها شبابها وحيويتها، وانطلقت مرة أخرى في الدورة الدائرية في حياة الدول<sup>1</sup>.

### 3- نظرية الدولة الوظيفية Functional Approach to Political Geography

تعتبر أهم النظريات التي تفسر مراحل نمو وتطور الدول، وترى هذه النظرية أن للدولة وظائف داخلية وأخرى خارجية يجب التركيز على تحليلها عند دراسة الدولة.

ويرى ريتشارد هارتشورن R. Hartshorn صاحب هذه النظرية أنه يجب التركيز على دراسة وتحليل عوامل قيام الدولة ومبررات وجودها، والطرق التي تستخدمها الحكومات المختلفة في تنظيم الأقاليم السياسية الداخلية، بهدف تحقيق أكبر قدر من الولاء والتعاون مع الحكومة المركزية.

كما ركزت هذه النظرية على دراسة الوظائف الخارجية للدولة وأثرها على التنظيم المكاني للسطح الجغرافي. وتشمل الوظائف الخارجية للدولة على وظائف سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة استراتيجية تؤدي في محصلتها إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية للدولة حسبما يفسرها القادة السياسيون، وتشتمل الوظائف الخارجية للدولة على حماية حدودها السياسية التي تعكس طبيعة السياسات والعلاقات التي تقيمها مع الدول المجاورة.

### 4- نظرية أنماط الوحدة والتفكك Patterns of Integration and Disintegration

تحلل هذه النظرية التي وضعها كارل دوتش Karl Deutsch في مقالة عام 1953، عناصر تطور ونمو الدول والمراحل التي تمر بها الدولة أثناء تطورها، فالمرحلة الأولى هي: التحول من نمط الاكتفاء الذاتي في الزراعة إلى نمط التبادل التجاري، حيث تتحول الدول أثناء دورة نموها وتطورها، من مجتمع ينتج للاستهلاك، إلى مجتمع ينتج الفائض من أجل التبادل التجاري. ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة

<sup>1</sup> - قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط.1. (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2011)، ص. 55.

ظهور مناطق القلب أو المناطق المركزية، بعد أن تكون الدول مكونة من أماكن أو أقاليم متشابهة في الأهمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المراحل الأولى لتطورها. بعد ذلك تبدأ مرحلة نمو المدن وبخاصة العاصمة، وهي مرحلة متقدمة من حياة الدول، حيث تبدأ المدن الكبرى تظهر كمراكز اقتصادية ونتاجية تساعد على الانتاج الضخم من أجل زيادة الربح. ثم تبدأ في المرحلة الرابعة تتطور شبكة المواصلات والاتصالات، حيث تبدأ أثناء مراحل النمو والتطور تنشئ في الدول شبكات أكثر تطوراً من الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية. وفي المرحلة الخامسة يبدأ الوعي الفردي لدى أبناء المجتمع بالنمو يصحبه إيمان بالدفاع عن المصالح الجماعية لأبناء المجتمع<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: النسق العولمي: الأفكار والمبادئ

تتبوأ العولمة منزلة الصدارة في دائرة الاهتمام بالقضايا الفكرية المستجدة على الساحة العالمية. وقد عقدت حولها الندوات الفكرية وكتب وقيل عنها الكثير، ورغم ذلك فلا تزال تحتل مركز الاهتمام من قبل الكثيرين رغبة في معرفتها والإحاطة بها.

ورغم كثرة الدراسات التي تناولت موضوع العولمة، إلا أن الغموض لا يزال يكتنف هذا المصطلح ولهذا فإننا سنتناوله بشيء من العرض والتحليل، عن طريق تقديم مقارنة وصفية لظاهرة العولمة والإحاطة بها من جوانبها المختلفة، من خلال: المفهوم، النشأة، أي تتبع مراحلها التاريخية باعتبارها ظاهرة ليست جديدة، بل هي نتاج لمسار تاريخي طويل.

### المطلب الأول: العولمة كنسيج مركب ومعقد Complex Connectivity

أصبح موضوع العولمة يأخذ حيزاً كبيراً من النقاش والجدل، وعن مدى تأثيره على المجتمعات والدول، ومدى تأثيرها به في كافة المجالات.

والعولمة هي الترجمة العربية للكلمة الانجليزية Globalization والفرنسية Mondialisation، والتي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وإن كانت لها ترجمات مختلفة مثل الكوكبية(\*) والكونية، ولكن بغض النظر عن هذه الاختلافات، فإن العولمة يراد بها ظهور اتجاه جديد لصبغ الحياة الاقتصادية والثقافية،... بالصبغة العالمية (التوحيد)، وهذا من منطلق أنه ما من

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 58-60.

(\*) يسمى المفكر الفرنسي "ادغار موران" هذا العصر المتجه نحو العالمية: العصر الكوكبي L'ère Planétaire، كما يسميه المفكر بيار ليفي بـ: عصر الشبكات: L'ère des réseaux.

مجتمع قوي يستطيع أن يعيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، نتيجة لزيادة النظم المعلوماتية والتقدم التكنولوجي والتقارب الشديد عبر وسائل الاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم بمثابة " قرية صغيرة".

أما عن الاصل اللغوي فهي مأخوذة من العالم، ويتصل بها فعل "عُولم" على صيغة فوعل، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، وهي تفيد وجود فاعل يفعل، وهذا ما نلاحظه على صيغة (zation) في الانجليزية، على خلاف صيغة (ism) في (Globalism) التي تعني: العالمية<sup>1</sup>.

ولقد شاع استخدام لفظ عولمة، وما يتصل بها من إشارات متكررة إلى المتغيرات الدولية، وخاصة بعد التدفق المعلوماتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وارتبطت تلك الأحداث بظهور أفكار ونظريات جديدة تقوم على فكرة نبذ التباعد والانعزال بين أقطار العالم وأجزائه المختلفة. وعليه كان لهذه التغيرات الأثر البالغ في تبلور هذا المفهوم، رغم وجود اختلاف رؤى من درسه، وبالتالي اختلاف التعاريف التي قدمت له.

أول من استخدم مصطلح العولمة هو: تشارلز سيرامي Charles Cerami في مقالة بعنوان: "عيون أمريكا تعظم أوربا" بمجلة Spectator عام 1962، وتظهر كلمة عولمة في الفقرة التالية "... لقد صدم الأمريكيون بالتفكير القائل بأن العولمة هي في الواقع مفهوم مترنح " متعثر" ( staggering Concept)<sup>2</sup>.

أما فيما يخص التعاريف فلا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه بين الباحثين حول مفهوم العولمة، ذلك أن كل مفكر أو باحث يعرفها من وجهة نظره واهتمامه وكذلك فهمه لهذه الظاهرة المعقدة، على اعتبار أنها ظاهرة ذات طابع متعدد ومتشعب الأبعاد، بل وفي بعض الأحيان متناقض.

يعرف روبر كاربوغ (\*) Robert j. Carbaugh العولمة بأنها: "عملية الاعتماد المتبادل بين الدول وبين مواطنيهم، وتحتوي على الزيادة في التكامل بين السلع والموارد والأسواق، عبر الدول عن طريق التجارة، الهجرة، الاستثمار الخارجي، وهذا من خلال التدفقات العالمية للبضائع (السلع) والخدمات للأفراد، واستثمار المعدّات واللوازم والمصانع، وتشمل كذلك العوامل غير الاقتصادية كالثقافة والبيئة".

<sup>1</sup> - باسم علي خريسان، العولمة والتحدى الثقافي، ط.1. (بيروت: دار الفكر العربي، 2001)، ص ص. 18-19.  
<sup>2</sup> - Van derby, " Globalization : a triumph of ambiguity in current sociology", International sociological association, 2005, P. 5.

(\*) Robert Carbaugh: بروفييسور بالمركز الاقتصادي بجامعة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف روبر قائلًا: "ببساطة تتضمن العولمة: السياسة، التكنولوجيا، الثقافة، زيادة على الاقتصاد"<sup>1</sup>.

نلاحظ أن هذا التعريف لم يركز فقط على الجانب الاقتصادي، إنما أضاف أيضا الجوانب والأبعاد الأخرى: كالثقافة، التكنولوجيا، البيئة... ما يجعله يتميز بالشمولية مقارنة ببعض التعاريف الأخرى.

وهناك تعريف آخر للدكتور: صادق جلال العظم، في الكتاب الذي ألفه رفقة الدكتور حسن حنفي بعنوان: "ما العولمة؟"<sup>2</sup> يقدم تعريفا للعولمة بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".

يشرح هذا التعريف العولمة على أساس أنها انتصار من حيث المبدأ، لنمط معين من أنماط الملكية، ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. كما أن هذا التعريف يدعم الطرح الماركسي الجديد، الذي يزيد من تعميق الفجوة وعلاقات السيطرة والتبعية بين الجنوب المتخلف (المحيط) والشمال المتقدم (المركز).

وفي أفق آخر يعرف جيمس روزنو **James Roseneau** أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين العولمة فيقول: "وإن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج داخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"<sup>3</sup>.

أما الكاتب الأمريكي **وليم جريدر William Grader** في كتابه الصادر عام 1977 بعنوان "عالم واحد... مستعدون أم لا"، وصف العولمة بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية

<sup>1</sup> – Robert J. Carbaugh, International Economics, 11<sup>th</sup> Edition (USA: Library of congress control, 2007), P.2.

<sup>2</sup> صادق جلال العظم وحسن حنفي، ما العولمة؟، ط. 4. (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص. 136.

<sup>3</sup> محمد بلقاسم الغالي، العولمة وتداعياتها والبدائل الإسلامية، ط. 1. (الإمارات العربية المتحدة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، 2007)، ص. 17. نقلا عن: جيمس روزنو: "ديناميكية العولمة: نحو صيغة علمية"، قراءات إستراتيجية، طبعة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997، ص. 20.

العالمية، وأنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة فهي مفيدة، فلا يوجد من يمكسك بدفة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها"<sup>1</sup>.

ويرى روبر باتمان Robert Patman أن مصطلح العولمة مصطلح فيه نزاع بين الباحثين ويمكن أن يعرف بتوسع وازدياد شدة الاتصالات والاعتماد بين المجتمعات، المؤسسات، الثقافات والأفراد على مستوى العالم. ويضيف أن العولمة تتضمن التنقل جغرافيا، لذلك أصبحت الحدود أكثر فأكثر مسامية بمعنى فيها فجوات (Porous)<sup>2</sup>.

إذن فالظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب لدى مختلف المفكرين، ولهذا يظهر أن العثور على تعريف دقيق للعولمة أمر في غاية الصعوبة نظرا لتعدد جوانبها من جهة، وكذلك لتعدد اتجاهات الباحثين الإيديولوجية التي ينطلقون منها من جهة أخرى، فالإيديولوجيا التي يعتنقها الباحث تجعل نظرتة للعولمة تختلف عن نظرة باحث آخر إليها، حيث أن الباحث الاشتراكي في شؤون العولمة تختلف منهجيته عن الباحث الرأسمالي فيها.

فبيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق قال: نريد عولمة يراعى فيها حظ الفقراء، وهذا كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة سابقا طالب بالوجه الإنساني للعولمة، وكل هذه الاتجاهات لها مواقف ومفاهيم معينة للعولمة تمليها المنطلقات الإيديولوجية والاتجاهات السياسية والاجتماعية<sup>3</sup>.

ولأجل تدارك هذه الاختلافات اقترح السيد ياسين مقاربة تتحدد فيها ملامح العولمة فيقول: إذا أردنا أن نقترّب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جمال محمد أحمد، " الاعلام والتوجهات الدولية الراهنة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 / 12 / 2016.

<http:// books.google.dz>

<sup>2</sup> - Robert G. Patman, Globalization and Conflict- National Security in a New strategic Era, First Published ( USA: Routledge, 2006), p. 4.

<sup>3</sup> - بلقاسم محمد الغالي، مرجع سابق، ص ص. 20-21.

<sup>4</sup> - ياسين السيد، "مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، فيفري، 1998، العدد: 228، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.7.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن العولمة ظاهرة واحدة لكن بأوجه متعددة، أو كما سماها غي روشي (Guy Rocher) بـ "ظاهرة متعددة"<sup>1</sup>. ويتم من خلالها توحيد العالم في قالب واحد وتصبح كل الدول عبارة عن دولة واحدة متجانسة. والشكل التالي يوضح ذلك:



الصورة (2): تبين عملية التوحيد والتشابك التي تقوم بها العولمة<sup>2</sup>

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستشف تعريفا اجرائيا لمصطلح العولمة، فيمكن اعتبارها

بأنها:

حقبة تاريخية تعبر عن ظواهر سياسية، اقتصادية، ثقافية، حضارية،.. تسعى إلى تذويب الحدود بين الدول واعادة صياغة خريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود اقليمية.

<sup>1</sup> - عبد العزيز ربح، ما بعد الدولة الأمة عند بورغن هابرماس، ط.1. (الرباط: دار الأمان، 2011)، ص. 85.

<sup>2</sup> - Bobby Casey, « Globalization vs Protectionism Global Wealth Protection », 5 December 2016, Accessed on: 23/03/2017. < globalwealthprotection.com >

## \* - التمييز بين العولمة وبعض المصطلحات الأخرى:

ترتبط العولمة بالعديد من المصطلحات الأخرى، ولهذا وجب علينا أن نحدد الفرق بينها وبين هذه المصطلحات.

## 1- مفهوم العالمية Universalism:

إن أطروحة العالمية ترجع إلى عهد فلاسفة اليونان، ثم تبلورت مع ازدهار القوميات في أوروبا حيث أفكار بير ديبوا (1250-1323) ودانتي عن الحكومة العالمية، كذلك كانط في القرن 18 م، ورواد المدرسة الإنجلوساكسونية مثل: ويليام بن (1644-1718) وجيرمي بنتام (1748-1814)، وقد تم طرح فكرة المجتمع العالمي على أساس التفسير المادي للتاريخ من أفكار ماركس (1818-1883) الداعي إلى ذبول الدولة القومية ولينين حيث التطلع لتحقيق الاشتراكية الأممية. وبالمثل شهد الفكر الليبرالي أيضا أطروحات العالمية من أول أفكار ميل (1858-1917) حتى بارسونز (1902-1979) حيث أهمية دور التحديث في خلق إنسانية واحدة<sup>1</sup>.

وبذلك، فإن العالمية مصطلح يستخدم للدلالة على عملية الانتشار والتوسع والتعميم والاشتراك عن طريق عملية النشر عبر العالم، مثل: نشر ونقل الثقافة الأمريكية ولغتها الإنجليزية من الخصوصية والمحلية إلى العالمية، وكذلك نشر مبادئ حقوق الإنسان عالميا منذ الثورتين الأمريكية سنة 1776 م والفرنسية سنة 1789 م<sup>2</sup>.

كما تستخدم كلمة عالمية للدلالة على مذهب سياسي فلسفي وأيديولوجي وديني وثقافي، كالقول بالعالمية الرأسمالية والعالمية الشيوعية، وبالعالمية الأديان التوحيدية الثلاث والبوذية الكونفوشيوسية، ... باعتبار أنها - مبدئيا - مفتوحة للناس كافة، وأنها منتشرة عالميا خارج مراكزها الأصلية، مع بعض التحفظ في هذا الشأن بالنسبة لليهودية كما هي مطبقة.

وتفيد كلمة العالمية أيضا معنى: الانفتاح على العالم والإنسانية ونبذ الانغلاق على المحلية والخصوصية، من خلال عبارة "مجتمع متعدد الأعراق" أو "القبليّة العالمية" على حد تعبير جويل كوتكين (Joel Kotkin)، أو "المواطنة العالمية" أو "الشخص العالمي" Cosmopolitan، وهو مذهب فكري

<sup>1</sup> - باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، ط.1. (بيروت: دار الفكر الثقافي، 2001)، ص.ص. 15-16.

<sup>2</sup> - قاسم حجاج حمو، العالمية والعولمة - نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، ط.1. (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010)، ص. 77.

إنساني ساد أوروبا منذ القرن 18 م، وهو نسبة إلى الذي يعتقد أنه مواطن عالمي يرفض أن ينغلق في إطار ضيق من الانتماء إلى قومية أو أمة، ويظهر في العقود الأخيرة خاصة مع ظهور ظاهرة المدن العملاقة "Mégalopoles" المدن - العالم مثل: باريس، نيويورك، هونغ كونغ، نيودلهي، لندن، طوكيو،...<sup>1</sup>.

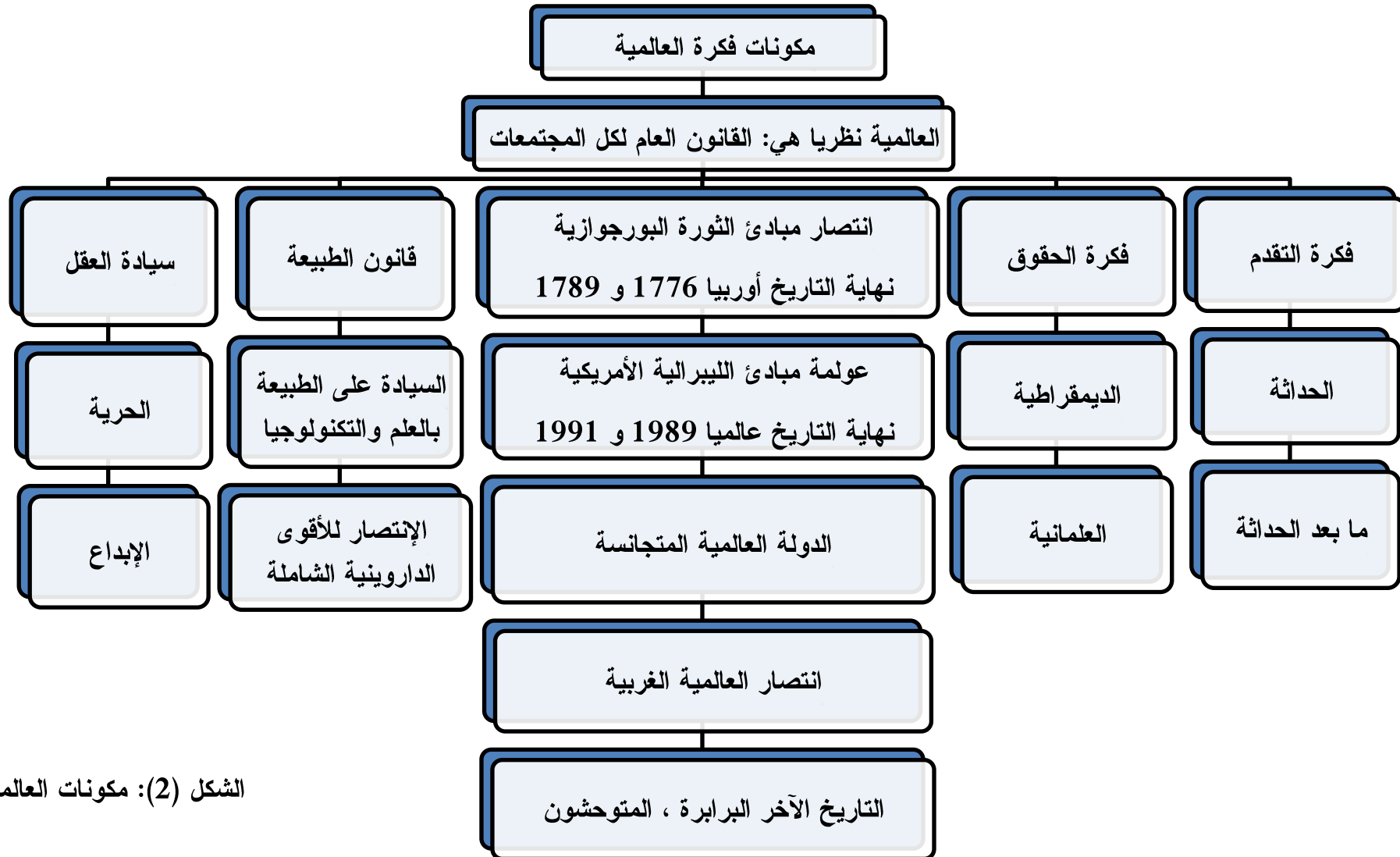
ويعني الشخص الكوسموبوليتي، الشخص ذي التوجهات الفكرية والعملية العابرة القوميات، فالكوسموبوليتي: شخص يعتبر إحساسه بالاستغراق والتوحد موجهها أساسيا نحو عالم اجتماعي كبير، يخرج عن النطاق المحدود لمجتمعه المحلي، وقد استخدم المصطلح في بداية الأمر روبرت مورتون (Robert Morton) لكي يقيم تفرقة بين الاتجاهات المحلية، والانفتاح على العالم.

إن المجتمع الكوسموبوليتي هو مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والجنسيات والأديان والطوائف وقد تكون هي نفسها نظرية "المجتمع المفتوح" التي يروج لها المفكر والمضارب المالي اليهودي ذو الأصل المجري: جورج سوروس (George Soros)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص. 75.

<sup>2</sup> - يعرف جورج سوروس "المجتمع المفتوح" بأنه: "مجتمع شبيه بالنظام الاجتماعي القائم بأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث مثل هذا النظام عنصرا جادا بالأغلبية أولئك الذين رزحوا تحت التيار الشيوعي، هذا المجتمع المفتوح لا يسمح فقط للناس بالتفكير المستقل واتخاذ القرار المستقل، وإنما يستوجب ذلك على الجميع، لذا فهو يخلق مناخ الحرية والتجديد والحياة المزدهرة. لكن ذلك يحتاج إلى سن القوانين وإنشاء المؤسسات القادرة على إتاحة إمكانية العيش والعمل بسلام لجميع الناس بغض النظر عن اختلاف آرائهم وتضارب مصالحهم...".





الشكل (2): مكونات العالمية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - قاسم حجاج حمو، العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين ، مرجع سابق، ص. 180.

ويقدم ريتشارد رورتي (Richard Rorty)<sup>1</sup> تعريفا للعالمية يقول فيه: "العالمية الأخلاقية تطرح فكرة اكتشاف سمات مشتركة بين كل البشر كبديهية كافية لتفسير لماذا؟ وربما كيف ينبغي أن ينظموا أنفسهم كمجموعة عالمية (كوسموبوليتية). إنها تقترح إذا أساسا علميا وميتافيزيقيا للسياسة العالمية.

أما العالمية الفلسفية: فتقول بوجود سمات مشتركة لكل الإنسانية، مما يدل على وجود هدف مشترك، وتؤكد أن شكل مجموعة بشرية مثالية يمكن أن يتحدد بالرجوع إلى عالمية الطبيعة البشرية<sup>2</sup>.

وعليه، يجب أن نشير إلى أنه لا ينبغي الخلط بين مفهوم العالمية ومفهوم العولمة، فكلمة عولمة تعني: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"، أما العالمية فهي: تعمل على تحقيق الوحدة السياسية في العالم معتبرة إياه كمجموعة بشرية واحدة. ويمكن أن نحدد أهم الفوارق الجوهرية بين المفهومين كما يلي:

1- إن العولمة هي إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية. أما العالمية فهي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي.

2- العولمة هي احتواء للعالم من طرف القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد بمعنى اختراق الآخر واستغلاله وتذويب خصوصيته بينما العالمية هي انفتاح على العالم من خلال التعارف، الحوار والتعاون.

3- العولمة هي خرق وطمس لمقومات الهوية الثقافية، أما العالمية فهي إثراء لها.

4- العولمة تعمل على إحلال الغزو الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، عكس العالمية التي تؤمن بالصراع الأيديولوجي.

5- العولمة في مجال حقوق الإنسان تعني نشر وتعميم القيم والثقافة الليبرالية، وتحديد الأمريكية للهيمنة على العالم كله، بينما العالمية وفي مجال حقوق الإنسان دائما تعني الالتزام بالمفاهيم

<sup>1</sup> ريتشارد رورتي: فيلسوف أمريكي، أستاذ بقسم الإنسانيات بجامعة فرجينيا، مؤلف عدة كتب منها: (L'homme spéculaire) "الإنسان البراق" سنة 1990، و"مقدمة للمذهب البراغماتي: الأمل بدل المعرفة" (Une introduction au pragmatisme) : صدر سنة: 1995.

<sup>2</sup> قاسم حجاج حمو، مرجع سابق، ص. 90.

والمبادئ التي أقرها المجتمع الدولي، وهي تقر بوحدة حقوق الإنسان، أي أنها لا تفصل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية عن تلك الحقوق السياسية والمدنية<sup>1</sup>.

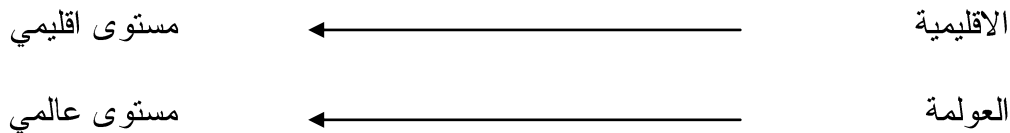
لذلك نقول أن مصطلح العولمة ما زال تعبيراً غائماً يكتنفه كثير من الغموض إن لم نقل التناقض، إنه يعني ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، إنها نسق ذو أبعاد عامة تشمل المال والتسويق والمبادلات السياسية والفكر والإيديولوجيا، ترمي إلى إزالة الحواجز والحدود أمام حركة الإنسان أفرزتها الثورة المعلوماتية، وما رافقها من تطور في مجالي الاتصال والإعلام.

## 2- الإقليمية الجديدة New Regionalism:

يرى بعض الباحثين والمحليلين مثل: Dent، Hettne، Beeson، أن الإقليمية الجديدة هي مرحلة أولية وسابقة لبناء العولمة، ويعتبرون أن العولمة والإقليمية ليسا مصطلحان متناقضين، ودليلهم على ذلك هي نظرة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارية (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) للإقليمية على أنها مرحلة سابقة للعولمة، فالإقليمية والعولمة تحدث في وقت واحد وتتفاعل إيجابياً مع بعضها البعض.

ومن أهم مظاهر هذه العلاقة، هو جمع الدول بين التجارة الحرة على المستوى الإقليمي وقدرتها على التعاون، وبين الأخذ بالفرص المتاحة في السوق العالمية وقبول الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة والمتعددة الأطراف في نفس الوقت.

يتجلى الطابع التكاملي بين الظاهرتين الإقليميتين والعولمة في قيامهما معا على مبدأ إزالة الحدود والقيود الوطنية إلى نحو أوسع من حدود الدولة القومية على النحو التالي:



<sup>1</sup> عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، ط.1. (الجزائر: دار قانسة للنشر والتجليد، 2010)، ص ص. 88-89.

ويرى لاري سامرز Larry Summers أن التوجه الإقليمي هو أفضل وسيلة نحو الاقتصاد العالمي الحر، ذلك أن قدرة الدول على التعامل مع محيطها الخارجي الأول من خلال التعاون مع دول الجوار، قد يكون حافزا لها من أجل الانطلاق في مشاريع أكبر والدخول في اتفاقيات أكثر اتساعا سواء من حيث العضوية أو من حيث الممارسة، وبالتالي فإن انفتاح الدول على محيطها أولا ثم على باقي الدول ثانيا، هو توجه أكيد نحو العولمة.

أما أصحاب الاتجاه الثاني أمثال جيلسون Gilson يرى بأن الإقليمية في الحقيقة تقسم النظام الدولي إلى قطع منفصلة وإلى كتل متنافسة، وبالتالي ما هي إلا حجر عثرة في طريق العولمة وليس مرحلة من مراحل بنائها<sup>1</sup>.

ويرى Bhagwati أن الإقليمية تسير بالتوجه الاقتصادي العالمي نحو الأسفل وتهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف (Multilateralism) من خلال حمايتها للاقتصاد المحلي وتضييقها لنطاق التعاون ليقصر على بعض الدول فقط وهذا ما يتنافى مع سير العولمة. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد الأولويات الاقتصادية من جانب كتل واحد، كما يتضح من مثال الاتحاد النقدي الأوربي، قد يتسبب في غلق المناطق والأقاليم جغرافيا واقتصاديا أو حتى سياسيا، وبالتالي فلا مجال للتصديق بأن الإقليمية هي مقدمة للدخول في العولمة. ومجمل القول، فإنه يمكن للإقليمية أن تؤثر سلبا على التعاون المتعدد الأطراف الذي يقود إلى العولمة<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: المدارس الفكرية والمقاربات النظرية لظاهرة العولمة

نستعرض من خلال هذا المطلب أهم المقاربات النظرية للعولمة، من خلال تصنيفات مختلفة شكلت نقطة اختلاف بين الباحثين بل وأحيانا تعارض أيضا، يتم التفصيل فيها من خلال المناقشات التالية:

#### الفرع الأول/ المدارس الفكرية للعولمة:

**1- المشككون:** يعتقد فريق من المفكرين أن العولمة قد لقيت من الاهتمام بقدر لا تستحقه، وأن الجدل قد دار واحتدم حول موضوع لا جديد فيه، حيث أن الظاهرة الحالية التي جلبت لها الأنظار،

<sup>1</sup>- Stephen Wheeler, « The new regionalism : key characteries of an emerging movement », Journal of American planning association, volume 68, 2002, p. 7.

<sup>2</sup>- Ibid., p. 8.

واعتبرت أساسا في التغيير الاجتماعي هي في الحقيقة أمر قديم، إذ تشير الشواهد التاريخية إلى أن العالم قد شهد في القرن 19 م حركة تجارية واستثمارات رائجة ذات طابع عالمي، وفي هذا الصدد يشير المشككون إلى أن توجهات العولمة الجديدة لا تختلف عن سابقتها إلا في جانب كثافة التعاملات التجارية لا أكثر.

وتبريرهم في ذلك أن الدول أصبحت أكثر تماسا ببعضها، إلا أن الاقتصاد العالمي لم يحقق قدرا من التكامل، وبالتالي لا يمكننا تسميته اقتصادا عالميا حقيقيا، حيث أن التبادل التجاري اقتصر على أقاليم بعينها، كأوروبا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية.

ويؤكد أنصار هذا التيار بأن الحكومات كانت وستبقى الفاعل الرئيسي في العملية الاقتصادية، وبفضل قوتها تتعزز وتتوسع، أما القوى الدافعة للعولمة فهي الحكومات والأسواق، كما يتصورون العولمة على أنها تدويل وأقلمة، ومن زاوية المنحى التاريخي يرون العالم في زمن التكتلات الإقليمية والمجتمعات تدير دوليها صراع الحضارات، وبعبارة أخرى فهم يعتقدون أن التدويل يعتمد على ما تبديه الحكومات من قبول ومساندة.

**2- المتعولمون:** يرى المتعولمون أن العولمة ظاهرة حقيقية تتبدى في كل مكان، فهي لا تعني فقط التدخل في شؤون الدول والأمم بل وتعني إزالة الحدود بشكل نهائي، بواسطة حركة التجارة الرائجة، إذ لم تعد الدولة المفردة قادرة على السيطرة على حدودها، بسبب عدم قدرتها على التحكم في اقتصادياتها المرتبطة أساسا بالاقتصاد العالمي ومختلف القضايا التي تبرز خارج حدودها، كتقلبات الأسواق المالية و بروز المخاطر البيئية، ... وبعبارة أدق، فإن أنصار العولمة يؤمنون بنهاية الدولة القومية.

**3- التحوليون:** يعبر أصحاب هذا التيار عن موقف وسط بين المدرستين السابقتين، إذ يرون أن العولمة تمثل سببا في العديد من التغييرات على المستوى الاجتماعي، بينما النظام العالمي يجتاز مرحلة من التحول، يشكل خلالها معمارا جديدا ضمن أنماط التدرج الاجتماعي، غير أن الأنماط التقليدية ظلت على حالها دونما تغيير، فالحكومات ما زالت ذات سلطة على أفرادها، وهناك جوانب عديدة للاعتماد العالمي لا تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل تعدته إلى الحياة السياسية والثقافية. أي أن هناك مستويات غير مسبوقة من الترابطات الكوكبية، مما جعل عملية العولمة كثيفة ومتسعة، وقوة الحكومات

الوطنية منصبة حول التوليف والهيكلية، في حين أن العولمة لا تمثلها دولة أو شعب واتجاه فكري بعينه، بل كل قوى الحداثة، وهذه القوى هي الكفيلة بدفعها إلى الأمام<sup>1</sup>.

وفي ضوء تصور العولمة حول إعادة تنظيم للعلاقات البينية الإقليمية والفعل عن بعد،... كل هذا يتم ضمن منحى تاريخي يمثل مرحلة وسيطية من الاندماج والتجزئة العالمية. بعبارة أخرى، العولمة تعني تحولا في سلطة الحكومات وفي السياسة العالمية.

### الفرع الثاني/ المقاربات النظرية لظاهرة العولمة:

نتحدث عن هذه المقاربات من خلال التصنيف الذي اقترحه "أنتوني جيدنز" Anthony Giddens وكذا الذي وضعه كل من الباحثين "فيك جورج" Vic George و"بول ويلدينج" Paul Wilding، إضافة إلى تصنيف "ليسلي سكلير" Leslie Sclair وضعت نظرية " Theory of the global system".

#### 1- مقارنة أنتوني جيدنز (Anthony Giddens):

يستعمل أنتوني جيدنز مصطلح "الطريق الثالث" (\*)، للإشارة إلى عملية تجديد الديمقراطية الاجتماعية، وهو يأخذ المفهوم في إطار فكري، وإطار لصنع السياسة، محاولا بذلك تخطي كل من الديمقراطية الاجتماعية ذات الطراز القديم والليبرالية الجديدة، ومؤلفا بين الإيجابيات التي يراها موجودة في الرأسمالية وقيم الاشتراكية، حيث أنه وبعد التحولات الكبرى التي حصلت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الماضي وعلى رأسها: سقوط الاتحاد السوفياتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، إضافة إلى ضعف الإجماع حول فكرة دولة الرفاهية التي كانت مطروحة وبقوة في الدول الصناعية، وتحول الرأسمالية إلى رأسمالية متوحشة تسعى إلى الربح بأي طريقة.

<sup>1</sup> - ميمونة مناصرية، "قراءة سوسيولوجية في المقاربات النظرية للعولمة"، علوم الإنسان والمجتمع، العدد 05، مارس، 2013، ص 256-258.

(\*) - في الحقيقة أن مصطلح "العالم الثالث" استخدم مرات عديدة من قبل كتاب وسياسيين، قبل أن يستخدمه جيدنز، ومن أمثلتهم: البابا بيوس 12 في القرن 19 م، واستخدمه هارولد ماكملان في بداية القرن 20 م، واستخدمه الديمقراطيون الاجتماعيون في سنوات العشرينات تمييزا لهم عن أنصار مذهب رأسمالية السوق والشيوعية السوفياتية،... واستخدم في مناسبات أخرى، بل وكان مألوفا في الأوساط الفكرية في أوروبا.

وعليه، يتضح أن فكرة الطريق الثالث هي نتاج مجموعة من الظروف والتطورات المختلفة، بحيث تسعى إلى التوليف بين قيم الاشتراكية (عدالة التوزيع) و (الحافز) وأهميته في الرأسمالية أو بتعبير آخر التوليف بين العدل والحرية.

يتجه أنتوني غيدنز من خلال كتاباته إلى اعتبار الثقافة المتغير الرئيسي في عملية العولمة متقاسما هذا الاتجاه مع رولاند روبرتسون، ويتساءل عن كيفية صمود هوية الأفراد والجماعات الإثنية المختلفة أمام الثقافة الكوكبية، التي أصبحت تكتسح العالم وبشتى الطرق والوسائل، مستخدمة الاقتصاد والسياسة كجوابات تلج من خلالها إلى عالم تغيير كينونات المجتمعات المختلفة.

## 2- مقارنة فيك جورج وبول ويلدينج (Vic George et Paul Wilding):

قام الباحثان في كتابهما "العولمة والرعاية الإنسانية"<sup>1</sup> بتصنيف المقاربات النظرية للعولمة، وخلصت نتيجة هذه المحاولة إلى أربعة مقاربات معنونة كما يلي:

أ- أنصار التطور التكنولوجي: يركز أنصار هذا الاتجاه على التكنولوجيا كمتغير أساسي في تفعيل عملية العولمة، فالعولمة حسب هذا الاتجاه تعني الزيادة والسرعة في نقل الاقتصاد العالمي، بينما يصبح العالم بلا حدود، حيث تعد وسائل الاتصال التكنولوجية وبصفة خاصة الكمبيوتر القوى الرئيسية للعولمة.

وتعني ثورة المعلومات تصديرا دوليا للأسواق والتجارة العالمية للتكنولوجيا والمعلومات مع الامتداد الجغرافي المتسع، وبناء معلومات ومادة علمية تترجم في جميع أنحاء العالم، وتؤثر جوانب العولمة الاقتصادية والتكنولوجية في الأبعاد السياسية والثقافية، حيث لا توجد علاقة وظيفية بينهما بوصفها أنساقا فرعية في المجتمع.

ويستطرد العالمان في تقييم هذا الاتجاه، من حيث قوته التي تم تحديدها في دقة الطرق التي أثرت بها التكنولوجيا والأسواق العالمية في طبيعة العمليات الاقتصادية.

بينما تتضح نقاط ضعف هذا الاتجاه في تعريفاته للعولمة، ووضعها في تعريفات ومصطلحات اقتصادية مبدئية، مما أدى إلى وجود مزاوم كثيرة عن مدى انتشار العولمة في الوقت الحاضر.

<sup>1</sup> - فيك جورج وبول ويلدينج، العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

أما عن الجانب التنبؤي فهذا الاتجاه يزعم أن العولمة هي فكرة تجعل العالم بلا حدود في المستقبل.

**ب- المتشائمون الماركسيون:** يشكل هذا الفريق العين الناقدة للعولمة على خلفية الاتجاه الماركسي المضاد للعولمة والرافض لكل الأنساق القيمية الرأسمالية، حيث يعتقد هذا الاتجاه أن العولمة لا تمثل فقط امتداد للرأسمالية، بل أنها تمثل حقبة تاريخية منها.

**ج- البراجماتيون التعدديون:** يتجه هؤلاء إلى تأييد العولمة، بينما يتحدثون عنها عبر العديد من المتغيرات، حيث يتناولون المتغيرات السياسية، الاقتصادية والتكنولوجية،... بنفس القدر، ويجنحون أحيانا إلى انتقادها - بدرجات متفاوتة - محاولتها الهيمنة الثقافية على العالم.

**د- الدوليون المشككون:** وإذا كانت المقاربات السابقة ذوات موقف من العولمة، سواء بالتأييد أو الرفض، ومن ثم يعترفون بوجودها مبدئيا، فإن المنتمين إلى هذه المقاربة "الدوليون" لا يعترفون بوجود العولمة من الأساس على اعتبار أن التطورات الراهنة على مستوى العالم، لم تقض بعد إلى تحول جذري من الحالة الدولية إلى الحالة العولمية.

### 3- مقارنة ليسلي سكلير (Leslie Sclair):

في تفسيره للعولمة كونها تثير جدلا عالميا واسعا، يؤكد ليسلي سكلير بأن أدواتها بما تؤديه من ممارسات سياسية وثقافية عابرة للقارات أكثر جدلا من العولمة في حد ذاتها، ونظرية النظام الكوكبي المطروحة هنا ترى أن الأداة الرئيسية في المجال السياسي هي طبقة رأسمالية عابرة للحدود القومية دائبة على التطور، فمؤسسات النزعة الاستهلاكية على الصعيد الثقافي - الإيديولوجي، كما يجري التعبير عنها في وسائل الإعلام العابرة للحدود القومية، هي الحوامل أو الأدوات الرئيسية في الساحة الثقافية - الإيديولوجية.

بعبارة أخرى، تقوم الشركات عابرة الحدود القومية بإنتاج السلع مع جملة الخدمات الضرورية لتصنيع هذه السلع وبيعها، وتقوم الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود القومية بإنتاج البيئة السياسية المناسبة لتسويق منتجات هذا البلد بنجاح في ذلك، أما النزعة الاستهلاكية الثقافية - الإيديولوجية فتنتج جملة القيم والمواقف التي تتمخض عن الحاجة إلى المنتجات، فالشركات العابرة للحدود القومية تتدخل في سياسة البلدان المضيفة، والنزعة الاستهلاكية الثقافية - الإيديولوجية تنتشر في الغالب عبر الشركات العابرة للحدود القومية المنخرطة في ميادين وسائل الإعلام الجماهيرية والإعلان.



إن الأطروحة التي تستند إليها هذه الأداة النظرية، والتي تعتمد عليها أية نظرية قابلة للحياة عن النظام الكوكبي هي الأطروحة التي تقول إن الرأسمالية تتغير نوعياً، وتتحوّل من نظام دولي إلى نظام كوكبي، ورغم أن هناك حركة دائبة على مقاومة العولمة، وعلى الرغم من عدم اختفاء الدولة القومية، إلا أن العولمة باتت تصور بوصفها أولى أربع ثورات تجارية جارية بصورة متزامنة، حيث أن الثورات الثلاث الأخرى هي الحواسيب، الإدارة المرنة واقتصاد المعلومات، ومن ثم فإن هناك ما يكفي من التأييد العام للأطروحة التي تقول بأن النظام الرأسمالي عاكف على الدخول في شيء يشبه حقبة كوكبية.

وبدوره صنف ليسلي سكلير المقاربات النظرية للعولمة إلى أربع رئيسية، اشتق مسمياتها من نفس المسميات التي أطلقها عليها أصحابها والمنتمين إليها، وقد جاءت على النحو التالي:

أ- **مقاربة النظم العالمية:** وهي نتيجة لمساهمة (ايمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein) التي قدمها في السبعينات من القرن 20 م، وقسم خلالها الدول إلى مركزية، ومحيطية، وشبه محيطية، في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

ينتقد سكلير منظري هذه المقاربة لغلبة توجهاتهم الاقتصادية، ولارتكاز تحليلاتهم على الدولة القومية، التي انتهى زمانها حسب وجهة نظره، وكذا استخدامهم مفهومي الكوكبي والدولي بشكل تبادلي دون تمييز، وأيضاً لتركيز أصحابها على "الثقافة" في عملية العولمة

ب- **مقاربة الثقافة الكوكبية:** ومن أبرز روادها أنتوني جيدنز ورولاندر روبرتسون (Roland Robertson)، وأصحاب هذه المقاربة يتجهون نحو جعل المتغير الثقافي متقدماً في الصدارة، سابقاً على السياسي والاقتصادي، ويقدمون تساؤلاً مفاده: كيف تظل هوية الفرد والأمة باقية وحية وصامدة في مواجهة الثقافة الكوكبية "البازغة".

غير أن رولاندر روبرتسون تراجع وطرح مفهوم مضاد للعولمة "Globalization" وهو المحلنة "Glocalization"، حيث يقترح تعويض مصطلح العولمة بمصطلح المحلنة أو المحلية، وهذا من أجل طمس أضرار العولمة، وهذا للمطالبة بتجانس الثقافات التي ضاعت تحت العولمة. حيث أن العولمة حسب تعني اتجاه أو نزعة للتباعد في جميع الانحاء في العصر الحديث<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- Roland Robertson, "Concept of Glocalization- Definition", Published in: 10 May 2012, accessed on: 16/8/2014.

< [http://Cultural\\_studiesnow.blogpost.com/2012/05/Roland-Robertson](http://Cultural_studiesnow.blogpost.com/2012/05/Roland-Robertson)>

**ج- مقارنة المجتمع الكوكبي:** تناقش انحدار قوة الدولة القومية، وصعود المؤسسات عبر القومية والكوكبية، وانضغاط الزمان والمكان، وعلاقة ذلك بالناس في جميع أنحاء العالم، وينتقدهم سكلير لشموليتهم المفرطة، وتفاؤلهم غير المبرر بالعولمة.

**د- مقارنة الرأسمالية الكوكبية:** التي يتبناها سكلير ويدافع عنها، حيث يقرر أن النظام العالمي قد تجاوز خلال السنوات الأخيرة - وبفعل العولمة - مفهوم الدولة القومية ليتحول نحو الكيانات متعددة القومية، حيث يعمل بشكل كلي على ثلاث مستويات من الممارسات متعددة الجنسية "القومية"، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، وكل ممارسة من هذه الممارسات محكومة "أو مهيمن عليها" من خلال مؤسسة رئيسية تقود خطاها نحو العولمة، حيث نجد أن الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الرئيسي للممارسات الاقتصادية، كما أن المحرك الرئيسي للممارسات الأيديولوجية الثقافية متعددة الجنسية، يتمثل في الأيديولوجية الثقافية للنزعة الاستهلاكية.

وعليه، فإنه يمكن تصنيف مقاربات العولمة على أساس وجود فريقين رئيسيين، يضم الفريق الأول: المعترفين بالعولمة، في حين يضم الفريق الثاني غير المعترفين بها أو المشككين في وجودها. إلى جانب ذلك، يمكن التمييز في الفريق الأول بين توجهين أيديولوجيين رئيسيين هما: الاتجاه الليبرالي والاتجاه اليساري، كما يلي:

**\* التوجه الأول:** ينطوي الاتجاه الليبرالي على مساهمات مؤيدي العولمة على اختلافهم، من المحافظين إلى الإصلاحيين، حيث أن هناك من يبدون التأييد المطلق لها كالمتمسكين للتكنولوجيا، وأصحاب مقارنة المجتمع الكوكبي، وهناك أيضا من يقبلون العولمة بشكل عام، وإن كانوا ينتقدون بعض جوانبها خاصة الثقافية، وهم من سماهم جورج وويلدينج بـ: البراجماتيون التعدديون، ووردت مساهمتهم لدى سكلير تحت عنوان مقارنة: الثقافة الكوكبية (شعار الليبراليين: العولمة وجدت لتبقى).

**\* التوجه الثاني:** يضم الاتجاه اليساري مساهمات متعددة لأصحاب توجهات نظرية يسارية، تطورت تاريخيا في اشتباك نقدي دائم مع الرأسمالية العالمية، وقد أطلق عليهم جورج وويلدينج مسمى: المتشائمون الماركسيون، في حين صنفهم سكلير ضمن مقاربتين هما: النظم العالمية، والرأسمالية الكوكبية.

يعتبر منظروا هذا الاتجاه هم أكثر من انتقد العولمة، وتحدث عن عيوبها وعن آثارها الاجتماعية العميقة.

## المطلب الثالث: العولمة: مسار تاريخي أم ظاهرة مستجدة؟

ليست ظاهرة العولمة بالجديدة، فهي في وضعها الراهن نتاج تطور يمتد إلى قرون ماضية، غير أن الاختلاف بين الباحثين يكمن في تاريخ ظهورها الأول، وهذه الاختلافات اسفرت عن بروز رؤيتين، رؤية تقر بجدة وحداثة هذه الظاهرة، وأخرى تتحدث عن تاريخ طويل وقديم مهد لظهور ظاهرة العولمة كما هي عليه اليوم.

**الرؤية الأولى:** أصحاب هذا التيار يميلون إلى المنظور التاريخي، انطلاقاً من أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، تبدأ مع بدأ عملية الاستعمار الغربي واكتشاف أمريكا مقترنة بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا نفسها.

فالباحث مايكل ويلكزاك<sup>1</sup> Michael Wilczek، يقول أن تجارة ماركو بولو "Marco Polo" واكتشافات كريستوفر كولمبوس "Christopher Columbus" هي بداية ظهور العولمة وكذلك التطور في التجارة ووسائل النقل واكتشاف القارة الأمريكية، وانتشار السكك الحديدية كلها تشكل عوامل تطور وظهور العولمة.

وهذا ما ذهب إليه الكاتب جيل أردينا (Gilles Ardinat) حيث يرجعها إلى الحقبة الحديثة من 1492 - 1789 بفضل ما سماه بـ: الكشوفات الكبرى (Grandes Découvertes)<sup>2</sup>، التي كانت نقطة الانطلاق للعولمة (Point de Départ de la mondialisation)، ويضيف أنه في أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، أثبتت هذه الأزمة بأن العولمة الاقتصادية هي حقيقة وواقع، لكنها كانت ضعيفة وفي بدايتها، وفي سنة 1930 سجل توقف مفاجيء للعولمة لكنه ظرفي، خاصة حول شكلها الحر والمتغير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> – Michael Wilczek, "The disadvantages and advantages of Globalization", 2007- 2008. Accessed on: 24/04/2014.

<<http://www.researchgate.net>>

<sup>2</sup>– Gilles Ardinat, Comprendre la mondialisation, ( Paris : Ellipses édition Marketing, 2012) , P. 25.

<sup>3</sup>-)Ibid.,p. 25.

وترجع الباحثة أوليانا باستن (Iuliana Pastin) البدايات الأولى للعولمة إلى ظهور الرأسمالية في القرن 16م ومع ميلاد المدن التجارية، كما أن العولمة نجد أصولها في التحديث (الحدائثة)، عن طريق التحولات الاجتماعية<sup>1</sup>، ويتفق معها الأستاذ مانويل والرشتاين إذ يرد العولمة إلى طور نشأة الرأسمالية عندما طغى التبادل السلعي الدولي على الاقتصاديات المحلية وظهر مفهوم اقتصاد - العالم. ولذلك فإن الكثير والعديد من الباحثين يقرون بأن العولمة ظاهرة قديمة ترجع أصولها إلى البدايات الأولى من القرن 15 م وقد مرت في خضم هذا التطور بالعديد من المراحل، ونعرض هنا بعض النماذج الشهيرة لظهور وتطور العولمة:

### 1- نموذج رولاند روبرتسون (Roland Robertson):

لقد تحدث رولاند روبرتسون (Roland Robertson) في نموذجه حول العولمة في دراسته المعنونة بـ: " تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي"<sup>2</sup>، وقسم مراحل تطور العولمة إلى خمسة مراحل هي:

1- المرحلة التكوينية أو الجنينية (The Germinal Phase): "انطلقت منذ مطلع القرن 15 إلى منتصف القرن 18 م":

حيث بدأت العناصر الأساسية للعولمة تتكون منذ هذا التاريخ، وهذه العناصر هي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوفات الجغرافية، وبروز القوة البحرية في البرتغال وقضائها على النظام الاقتصادي للعالم العربي والإسلامي. وزاد آخرون عام 1492 تاريخ سقوط غرناطة وطرده المسلمين من إسبانيا وبداية اكتشاف العالم الجديد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Iuliana Pastin, " Réflexions sur la mondialisation culturelle", P.1, Accessed on : 12/12/2016.

<<http://fr.scribd.com.document-6Iuliana>>

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص. 90.

<sup>3</sup> - محمد بلقاسم الغالي، العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي، مرجع سابق، ص. 23.

**2- مرحلة النشوء أو الميلاد (The Incipient Phase):** انطلقت من منتصف القرن 18

حتى سنة 1870:"

لقد حصل في هذه الفترة تطور في العلاقات الدولية، وفي مفهوم حقوق الإنسان داخل الدولة، وشهدت علاقات بين الدولة والفرد، كما عرفت هذه المرحلة تغييرا لبعض المفاهيم كمفهوم الدولة المتجانسة الموحدة وتبلور مفاهيم أخرى كمفهوم القومية Nationalism، والعالمية Universalism<sup>1</sup>.

**3- مرحلة الانطلاق (The Take-off Phase):** من 1870 حتى العشرينيات من القرن

20م:"

شهدت هذه المرحلة أحداثا جعلتها تشكل تاريخا حاسما للعولمة: مثل: الحرب العالمية الأولى وتكوين عصابة الأمم، وبدأ المدّ الاستعماري يتشكل في مستوى إمبراطوريات فرنسا وبريطانيا. كما شهدت تطور مفاهيم كونية وأخرى تتعلق بالهويات القومية والفردية، بالإضافة إلى ظهور أفكار كونية في السياسة والرياضة والاقتصاد<sup>2</sup>.

**4- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (The Struggle For Hegemony Phase):** من

العشرينيات إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين:"

شهدت هذه المرحلة الحروب الكونية مثل الحرب العالمية الثانية والصراعات، والتركيز على موضوعات الأنسنة لأنها تزامنت مع حوادث الهولوكست وإلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي في اليابان، كما عرفت هذه المرحلة تفعيل الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هيئة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية من أجل إرساء السلم والأمن العالمي<sup>3</sup>.

**5- مرحلة عدم اليقين (The Uncertainty Phase):** "وبدأت من الستينيات حتى

التسعينيات من القرن 20:"

تم فيها إدماج العالم الثالث بالمجتمع الدولي وانتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، وتفكك منظومة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من بعدها، وتعاضم دور المؤسسات الكونية

<sup>1</sup>– Gabriela Tejada, "Roland Robertson's Minimal phase Mode of Globalisation", Glopp, 2007, P.1. Accessed on: 16/08/2014.

<[www.glopp.cl/A3/en/Robertson.Pdf](http://www.glopp.cl/A3/en/Robertson.Pdf)>.

<sup>2</sup>– Ibid., P.1.

<sup>3</sup>– جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص. 91-92.

والحركات العالمية، وهي مرحلة التقدم العلمي والفني الهائل، والهبوط على سطح القمر، وعصر ثورة الاتصالات...<sup>1</sup>.

**2- نموذج جوران توربون:** وفي نفس الاتجاه سار توربون وأشار إلى وجود خمس موجات من العولمة قبل بروز الموجة الأخيرة منها وتتمثل في:

**1- الموجة الأولى:** تتمثل في انتشار الأديان وقيام الديانات العابرة للقارات، حيث سادت المسيحية أوربا، عبر تبني الإمبراطورية الرومانية لها دينيا رسميا كما انتشرت في أفريقيا أيضا، وانتشرت الهندوسية في جنوبي شرقي آسيا من الصين إلى أندونيسيا، وانتقلت البوذية من الهند إلى الصين وإلى كوريا واليابان، ومع بداية القرن الثامن ساد الإسلام في إسبانيا والعالم العربي وحتى آسيا الوسطى والسند، أي أنه خلال هذه الفترة كانت الأديان قد استقرت باعتبارها ثقافات غير قبلية وغير إمبراطورية، وإن لم تشمل العالم كله، لكنها واسعة الانتشار عبر القارات والمحيطات.<sup>2</sup>

**2- الموجة الثانية:** كانت خلال الغزوات الاستعمارية الأوروبية مع الاكتشافات البحرية التي بدأت أواخر القرن 15 م، وظلت تتصاعد على مدى 100 عام، وكانت التجارة في السلع العالمية القيمة حينذاك، ونهب واستخراج المعادن الثمينة، وعبودية المزارع، هي الأركان الأساسية للنظام العالمي حينذاك، وكانت هذه الفترة بالنسبة لاثنتين من قارات العالم كارثة بكل المقاييس: إبادة سكان الأمريكيتين، وسيطرة الإمبراطورية الأوروبية الجديدة على أرجاء العالم.

**3- الموجة الثالثة:** كانت ناتجة هذه المرة عن صراعات قوى أوربية خالصة، فكانت تلك السلسلة الأولى من الحروب العالمية التي وضعت بريطانيا وفرنسا في مواجهة بعضهما البعض، وغيّرت منظومة التحالفات، لا في أوربا وحدها بل في العالم أجمع، وهذه الحروب التي عادة ما تعرف باسم "حروب الإيبان" أو "حروب انتقال العرش النمساوي" الممتدة من 1700 م - 1815 م.

**4- الموجة الرابعة:** من منتصف القرن 19 م حتى عام 1918، وهي مرحلة ذروة الاستعمار الأوربي، وكانت هذه الموجة مدفوعة بالتجارة الكبيرة والهجرات الكبيرة الطوعية، وأسهمت في استمرارها وسائل الاتصالات والنقل الجديدة والأكثر سرعة وقد أحكمت أوربا قبضتها على معظم

<sup>1</sup> - Gabriela Tejada, op, cit, P.2.

<sup>2</sup> - ماجدة حجاز، "العولمة والعنف: مقارنة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة" (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010)، ص. 36.

أرجاء آسيا، وأفريقيا، وتوجهت الهجرات الكبرى من أوروبا إلى الأمريكيتين وأستراليا ونيوزلندا، وقامت أسواق البضائع العالمية، خاصة أسواق الحبوب، ظهر الرأسمال العالمي، وسادت قاعدة الذهب في كل التعاملات العابرة للقوميات بما في ذلك التمويل، وشكلت الحرب العالمية الأولى وما أعقبها مباشرة الذروة الأخيرة لهذه الموجة، حيث نتج عن هذه الحرب تشكيل أول منظمة عالمية للدول هي عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، ومجموعة من المعايير الدولية الطموحة، وإن افتقدت الفاعلية.

**5- الموجة الخامسة:** منذ الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها مباشرة من ظهور الأمم المتحدة وتنظيماتها المتخصصة، وحصول محاكمات "نورمبورج"، وصدور إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخلال هذه الفترة انخفضت تكاليف النقل والمواصلات انخفاضاً كبيراً، وبدأ اقتسام التجارة الخارجية ينتعش من جديد، ولكن الهدف الأساسي كان سياسياً، يضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وعملائها أمام الاتحاد السوفياتي وحلفائه وعملائه في مواجهة وصراع يشمل العالم كله، صراع أقل عداوة لكنه ذو طابع إيديولوجي أكثر وضوحاً مما سبقه من سلسلة الحروب العالمية الطويلة بين بريطانيا وفرنسا قبل ذلك بقرنين من الزمان، وبلغت عولمة الحرب الباردة ذروتها فيما بين 70 و 80 من القرن 20 م.

**6- الموجة السادسة:** وهي الموجة التي يشهدها العالم اليوم والتي شهد النصف الثاني من الثمانينات انطلاقها.

### 3- نموذج بول كير كبرايد Paul Kir Kbride :

أما بول كير كبرايد فيتحدث عن أربعة مراحل تاريخية مرت بها العولمة وهي:

**(1)- العولمة قبل الحداثة:** وهي المرحلة الممتدة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وتتميز العولمة فيها بتداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وكانت نتيجة للتوسع السياسي والعسكري والانتشار الديني والهجرات الواسعة.

**(2)- العولمة في ظل الحداثة الجديدة (1500- 1800 م):** وكانت نتيجة للتدفق الديمغرافي ما بين أوروبا وأمريكا، وكذا نشأة وتطور الدول القومية وتشكل الإمبراطوريات الأوروبية.

(3) - العولمة الحديثة (1850 - 1945 م): وتميزت بالتقدم الكبير الذي عرفته الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية، والتوسع الاستعماري الأوربي حول العالم، الذي أدى إلى فتح الأسواق وتركيز المبادلات التجارية وتنقلات السلع والأفراد.

(4) - العولمة المعاصرة (1945 حتى الآن): شهدت هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالمية خاصة في المجالين المالي والمعلوماتي.

ويؤكد كير كبرايد أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة خلال هذا المسار لم يصاحبه تغير على المستوى الكمي فحسب، بل صاحبه أيضا تطور نوعي خاصة في المجال التنظيمي<sup>1</sup>، وبالخصوص المرحلة المعاصرة التي تشهد تطورات في كافة المجالات، مقارنة بالمراحل السابقة.

لهذا، فإن انطلاق ظاهرة العولمة كان مع انطلاق الاستعمار الغربي الأوربي الذي انتشر في القارات الثلاث: أفريقيا، آسيا وأمريكا، وارتبطت أساسا بالإنماء والازدهار الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وبصفة خاصة قطاع التبادل التجاري فيها داخل بلدان الغرب الأوربي، الأمر الذي أدى إلى دعم نفوذ تلك البلدان وسيطرة الاستعمار وإطالة عمره<sup>2</sup>.

فالاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة قديم قدم الحركات والتوسعات الإمبراطورية في مرحلة أقرب إلينا نسميها المرحلة الاستعمارية والإمبريالية، حصل من دون شك توحيد فعلي للعالم عبر إلحاق البلاد الزراعية الضعيفة من حيث النمو الرأسمالي والتكنولوجي في مرحلة أولى بالبلدان أو بالإمبراطوريات الرأسمالية التجارية كهولندا والبرتغال وإسبانيا، وفي مرحلة ثانية بالإمبراطوريات الصناعية كفرنسا وبريطانيا وفيما بعد وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حصل هذا الدمج والتوحيد بفضل السيطرة العسكرية والسياسية، أي باستخدام القوة وكان من نتائجه الرئيسية والحاسمة في تاريخ الإنسانية اكتشاف أمريكا واستيطانها من قبل الشعوب الأوربية، وتحولها إلى المركز الأهم للإنتاج الصناعي والتقني<sup>3</sup>.

**الرؤية الثانية:** يؤرخ الباحثون الذين ينتمون لهذا التيار لبدء ظهور العولمة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتحول العديد من الدول النامية إلى التحرر الاقتصادي

<sup>1</sup> - عبد العزيز ربح، مرجع سابق، ص ص. 90 - 91.

<sup>2</sup> - جيلالي بوبكر، العولمة العقيدة وفلسفة النهايات ( الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص. 15.

<sup>3</sup> - برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط. 2. (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص ص. 12 - 13.



والانفتاح على العالم بأسره، فضلا عن اتجاه اقتصاديات التكتل الشيوعي السابق إلى التحرر والدخول تدريجيا في نطاق الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>، وهذا ما عبر بوضوح عن أن هذه التحولات تستهدف سيادة نظام واحد موحد في العالم كله، حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها مع بعض فيما يتعلق بالأسواق ورؤوس الأموال خاصة إثر تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا من خلال تحرير التجارة الدولية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال، وتيارات هجرة العمالة عبر الحدود، وانتشار استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للحدود والتحويل للقطاع الخاص.

إن أبرز من يعبر عن هذا الاتجاه هو فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama في كتابه: نهاية التاريخ والانسان الأخير (The end of history and the last man) حيث أكد أن انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات السياسية بانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية يعد انتصاراً حاسماً. وهذه النظرية - نهاية التاريخ - تضع السيطرة بين يدي دولة واحدة متمثلة بأمريكا، وهي بذلك تقضي على كل ما يربط الإنسان بالعقيدة والأرض والتاريخ، وتضيف إليها قيماً جديدة بديلة.

لذلك نجد فوكوياما يعبر عن نهاية الأيديولوجيا بنهاية التاريخ على اعتبار أن التاريخ مكان الصراع بين الأفكار والأيديولوجيات المختلفة. وهو يرى أن الصراع توقف باندثار الشيوعية وانطلاق بديل أيديولوجي جديد، هو البديل الليبرالي الشامل للنواحي السياسية والثقافية والرأسمالية الاقتصادية.

لقد استفاد فوكوياما من طروحات "هيغل" المثالية، "التي عنيت بالصياغة المكتملة للاتجاه التاريخي من حيث مشروعها النسقي الجدلي الرامي إلى ردم التصدعات التي أفضى إليها مشروع الحداثة في مستوياته المختلفة: الفهم، العقل، المجتمع المدني، الدولة، الذات، المنطق"<sup>2</sup>.

ويتفق معه كل من توني شيراتو Tony Schirato وجن واب Jen Webb في كتابها فهم العولمة (Understanding Globalization) حيث اعتبرا أن العولمة مصطلح ظهر في بداية سنوات الستينات وتطور بعدها إلى أن أصبح بالشكل الذي نراه اليوم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جيلالي بوبكر، مرجع سابق، ص. 23.

<sup>2</sup> - Gilles Ardinat, Comprendre la mondialisation, ( Paris : Ellipses édition Marketing, 2012) , P. 114.

<sup>3</sup> - Tony Schirato and Jen Webb, Understanding Globalization, First published (London: British library, 2003), p. 2.

ثم استخدم في السبعينات عندما ظهر آنذاك كتاب: " حرب وسلام في القرية الكونية " لمؤلفه مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan (\*) حيث ركز في هذا الكتاب على دور التطورات الواسعة في وسائل الاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة. ثم بعده جاء كتاب: " أمريكا والعصر التكنتروني « America in the Technetronic age » عام 1980 لمؤلفه زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski (\*\*)، ويضم الكتاب نظرية كاملة عن دور الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسميه —: العصر التكنتروني (التكنولوجي - الالكتروني). وبعد ذلك استخدمه البروفيسور تيودور لوفيت Theodore Levitt من جامعة هارفارد سنة 1983، من أجل وصف تقارب الأسواق العالمية. ومن ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يحمل طابعا جديدا لتنمية الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار السوق العالمية، ما سمح ب بروز السوق كقوة اقتصادية موجهة لموازن القوى<sup>1</sup>. ومنذ هذه الفترة وما بعدها أصبح مفهوم العولمة يتداول بين العديد من الكتاب والباحثين.

أما عن وجهة نظرنا فإننا نقول أن العولمة ظاهرة قديمة، لكن بعد الحرب الباردة أصبحت بوجه وشكل جديد ومغاير، والجديد فيها هو الأدوات والوسائل التي تستخدمها. فهي ليست وليدة الثورة المعلوماتية الحديثة فقط، بل هي إفران لتطورات متلاحقة يرجع تاريخها إلى فترات قديمة، ذلك أن محاولات توحيد العالم سياسيا أو دينيا أو اقتصاديا ليست ظاهرة جديدة، فقد عرفت البشرية منذ فجر التاريخ. فالاسكندر الأكبر حاول توحيد العالم تحت قيادة اليونان، وقياصرة روما حاولوا توحيد العالم تحت سلطة الرومان، والمسلمون حاولوا توحيد العالم تحت راية الاسلام، كما حاول الاستعمار توحيد العالم تحت سيطرة أوربا.

وعليه فإن العولمة هي مرحلة من مراحل التاريخ سابقا والحياة المعاصرة، حيث تمضي مرحلة وسرعان ما تليها مرحلة أخرى، وهي مزيج من الفرص والتهديدات، وكل مرحلة لها خصائص مختلفة تتميز بها، ولهذا ميز العلماء بين عولمة قديمة وعولمة جديدة.

(\*) - عالم سوسولوجي كندي، وهو أستاذ الاعلاميات السوسولوجية في جامعة تورنتو.

(\*\*) - مفكر ومنظر أمريكي ومستشار الرئيس كارتر في بداية الثمانينات، ثم مسؤولا للأمن القومي في عهد الرئيس ريغان خلال المنتصف الثاني للثمانينات.

<sup>1</sup> - Tony Schirato and Jen Webb, op. cit., p. 10.

## - العوامل التي ساعدت على اتساع ظاهرة العولمة:

عملت عدة عوامل على خلق واتساع ظاهرة العولمة، وتتمثل هذه العوامل والمسببات في مايلي:

**1- تكنولوجيا المعلومات:** هي أحدث مفرزات التطور التكنولوجي، حيث أدى إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين الدول، وهناك تطورات كثيرة شملت وسائل الاتصال الالكترونية لنقل الصوت والبيانات من خلال البريد الالكتروني والفاكس والانترنت وشبكات الاتصال العالمية السريعة، وتعتبر شبكة المعلومات العالمية من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات، وقد أصبحت مجالات استخدام هذه الشبكة عديدة للغاية ومتزايدة من يوم لآخر.

**2- التكتلات الاقتصادية:** تتمثل في الاتحاد الاوربي وتكتل دول جنوب شرق آسيا... وهذه التكتلات تعمل على تسهيل التجارة وانتقال العمل ورأس المال داخل دول التكتل وذلك على العكس بالنسبة لتعاملاتها مع الدول الأخرى، كما تؤدي إلى ظهور وحدات مصرفية عملاقة لا تستطيع البنوك المحلية في الكثير من الدول منافستها، وبالتالي تضعف قدرة هذه البنوك على التجديد وتحمل الهزات المصرفية<sup>1</sup>.

**3- منظمة التجارة العالمية:** هذه المنظمة شكلت بعض التحديات أهمها: زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية وارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية والتي حظرت تقليد أية سلعة أو عملية انتاجية، كما عملت هذه الاتفاقية على تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات.

**4- الشركات العالمية:** تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات وهي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد وتدار مركزيا من المركز الرئيسي في الدولة الأم، وتشكل هذه الشركات العملاقة تحديات تنافسية مماثلة لشركات الدول النامية، حيث تتوافر لها كفاءات فنية وادارية متكاملة وفاعلة.

<sup>1</sup> علي رمضان الشراح و بدر جاسم الفيكاوي، " التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت" في العولمة وأبعادها الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، ط.1. ( الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 165.

## المطلب الرابع: أشكال العولمة

هناك الكثير من التصنيفات التي تناولت العولمة، وفيما يلي يتم التفصيل في أهمها:

## 1/ العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية كمفهوم حديث يعود الى سبعينيات القرن الماضي، ويردها نعوم تشومسكي إلى حرب الخليج الثانية وميلاد النظام الدولي الجديد، وهناك تيار عربي يرجعها الى المفكر المصري الاشتراكي سمير أمين من خلال فكرته فلسفة العولمة أي علم النظام العالمي، ويتفق الكثير من المفكرين على أن هناك نوعين من العولمة القديمة والعولمة الجديدة.

وتتسم بما يلي:

- سيادة نمط الاقتصاد الرأسمالي.
- زيادة وتحرير تبادل السلع والخدمات عبر حدود الدول.
- حرية الحركة للتدفقات المالية من خلال رفع الحواجز الجمركية.
- تزايد السلطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات المنتجة للسلع أو الخدمات.
- الاتجاه نحو خصوصية الخدمات العامة مثل المواصلات، الاتصالات اللاسلكية، المياه، الكهرباء، ...<sup>1</sup>.

ترتكز العولمة في الجانب الاقتصادي على مبادئ النمو، وهدم الحدود القومية بما يسمح بتبادل السلع والخدمات وتحرك رؤوس الأموال وزعزعة أنظمة الدولة، وخصوصية الخدمات العامة.

وتشير إلى السرعة التي تتم بها عملية تبادل السلع والخدمات نتيجة التخلص من الحواجز التجارية والغائها تدريجيا بموجب منظمة التجارة العالمية، ويأتي هذا على خلفية التطورات الأخيرة.

ولذلك، فإن العولمة الاقتصادية تعني بزيادة المعيارية والنمطية في التعاملات الاقتصادية عبر الدول، ويشمل ذلك حركة تجارة البضائع تحت غطاء منظمة التجارة العالمية، وحرية حركة الأموال

<sup>1</sup> - لورينا باريني، دول وعولمة: استراتيجيات وأدوار، ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب، ط.1. ( القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص. 32.

وتعزيز وتقوية أسواق المال العالمية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عولمة المقاضاة التجارية والرقابة على الحركات المالية على المستوى الدولي "غسل الأموال".

## 2/ العولمة الاجتماعية:

تتضمن تطوير العلاقات الاجتماعية على كل المستويات جغرافيا واتصاليا وانسانيا وثقافيا... في محاولة لتحقيق التكيف والتقارب والتوافق والانسجام بين شعوب العالم التي عانت من الاختلافات والصراعات طيلة فترات طويلة، وهذا طبعا لصالح قوى عظمى مهيمنة.

لقد أعادت العولمة ترتيب العلاقات الاجتماعية ونسقتها القيمي، فجعلت العالم يعيش مرحلة عدم استقرار وخلل اجتماعي واسع، من خلال تقبل كل ما هو غربي وجديد، التي تركز للحياة الفردية أو الفردانية.

## 3/ العولمة السياسية:

ارتبطت العولمة منذ بداياتها الأولى، بإعادة النظر في دور الدولة تحت الشكل المعروف بـ: دولة الرفاه "State of welfare"، وقد أوضح دافيد هيلد David Held في كتابه: التحولات الكونية "Global Transformations"<sup>1</sup>، بأن تعارض العديد من الأطروحات حول آثار العولمة على تغيرات دور الدولة. فبالنسبة إلى البعض، قد تكون العولمة مصدرا لتآكل سلطة الدولة، بينما قد تكون بالنسبة إلى البعض الآخر على النقيض من ذلك، مصدرا لتوطيد هذه السلطة، بينما قد ترى مجموعة وسطية في هذه الظاهرة فرصة للدولة لإعادة صياغة أدوارها وهيكلتها.

وترتبط العولمة السياسية بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي الوطني مع فرض تصورات منمنجة لأساليب الحكم<sup>2</sup>.

لذلك، فإن العولمة السياسية تقوم على مجموعة محددات تأسيسية لهذا المنطق وهي:

1- ضرورة بناء تصور موحد وإلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة ولا الدين ولا

الحدود، ولا بالسيادة ولا بالاختصاص الداخلي للدولة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 36 نقلا عن:

David Held, Anthony Mgrew, David goldblatt, Jonathan Perraton, Global Transformation, (Cambridge: Polity Press, 1999).

<sup>2</sup> - أمحد برقوق، "العولمة السياسية"، تم تصفح يوم: 2014/09/12.

<<http://www.politics-ar.com/ar/index.php>>

- 2- جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.
- 3- جعل الديمقراطية حق يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية، وترفض الأنظمة الانقلابية.
- 4- تفعيل منطق دولة الحق والقانون.
- 5- بناء منطق المجتمع التعددي بخلق حراك اجتماعي وسياسي مؤثر يتمحور حول المجتمع المدني.
- 6- خلق آليات الرشادة والعقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد<sup>1</sup>.

#### 4/ العولمة الثقافية:

وتعني العولمة الثقافية دمج خطاب ثقافي عالمي واحد، ودمج الثقافات الإنسانية في بوتقة عالمية واحدة. وبذلك، فإن الثقافة الوطنية تعرضت إلى هجمة أفقدتها قدسية الثوابت الثقافية وتحول الثابت إلى متحول<sup>2</sup>.

ولقد أشار نعوم تشومسكي Naom Chomsky الأكاديمي الأمريكي إلى قضية العولمة الثقافية بقوله: "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله".

وتتطوي العولمة على مظاهر ثقافية، التي زاد من تعزيزها تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ولهذا يصبح هناك توحيد ثقافي الذي ينتج عنه مخاطر كثيرة، بحيث يصبح النموذج الثقافي الغربي الذي يتم تصديره إلى كل أنحاء العالم هو المرجعية المشتركة والوحيدة. فزيادة الانفتاح على الأسواق وتدفق المعلومات وسهولة حركة الأشخاص، يكون هناك مزج ثقافي. وفي هذا الإطار يعتقد معارضو العولمة أنه على الدول أن تتخذ موقفا تجاه سيطرة ثقافة على أخرى، وهذا ما أطلق عليه بـ: "الاستعمار الثقافي" للقوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup>- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الأمن الإعلامي، ط.1. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 154.

<sup>3</sup>- لورينا باريني، دول وعولمة: استراتيجيات وأدوار، مرجع سابق، ص. 40.

## 5/ العولمة التكنولوجية:

وتعني سيطرة الوسائل والوسائط التكنولوجية، التي لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما تطرح حدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية لإقامة عالم من دون دولة ومن دون أمة ومن دون أوطان، وهو عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمارة منظومات ذات طبيعة خاصة وشركات متعددة الجنسيات يقسم مضمونها بالعالمية والتوحد رغم تنوع وسائلها السياسية عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان واللغة لتخاطب مستهلكين متعددي العقائد والرغبات والأهواء<sup>1</sup>.

## المبحث الثالث: في مفهوم الثقافة وبناء المرجعية المفهوماتية

قبل موجة الاستقلال السياسي التي سادت العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان أول المستفيدين منها دول العالم الثالث (العالم المستعمر) سابقا، من طرف الدول الغربية الرأسمالية التي كانت نظمه وأفكاره وثقافته هي السائدة وهي المعروفة على المستوى الدولي، مما جعل المفهوم الغربي للثقافة يسود ويهيمن لسنوات عديدة على كل المفاهيم الأخرى.

لذلك فإننا نسعى من خلال هذا المبحث إلى البحث في مفهوم الثقافة، ومعرفة أهم النظريات التي جاءت لتفسير هذا المركب.

## المطلب الأول: قراءة تفكيكية للمصطلح

مصطلح الثقافة من بين المصطلحات التي لم تلق اتفاقا بين الدارسين والباحثين والمختصين في الميدان، لتعدد العلوم المهتمة بدراستها، وقد أحصى عالما الأنثروبولوجيا الأمريكيان كروبير (Kroeber) وكلوكهون (Kluckhohn) ما لا يقل عن 160 تعريفا للثقافة قاما بفرزها على سبعة أصناف: وصفية وتاريخية، تقييمية، وسيكولوجية، بنيوية، تكوينية، وجزئية غير كاملة<sup>2</sup>.

ويستحسن قبل تقديم هذه التعاريف، التطرق إلى تطور المصطلح فأصل الكلمة يعود إلى كلمة (Cultura) ومصدرها من الكلمة اللاتينية Cloere، وتعني الزراعة أو فعل الزراعة أو التمجيد والتعظيم، وقد استعملها اللاتينيون بمعنى الدرس والتحصيل العلمي، ويقصد بها مجازا: الخياطة، النسيج

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 155.

<sup>2</sup> - عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات.. من الحدائث إلى العولمة، ط. 2. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 28.

للدلالة على قطعة أرض محروثة، أو طقوس دينية كانت تمارس في العصور الوسطى، وتدل على أن الثقافة عملية تشبه الحرث وخدمة الأرض وفلاحتها لتقدم إنتاجا وافرا ومحصولا كبيرا، تعم فائدته الجميع<sup>1</sup>.

وأول من استخدم مصطلح الثقافة في الغرب هو ادوارد تايلور Edward Tylor الذي نشر عام 1871 في كتابه "الثقافة البدائية" ويعرف الثقافة بأنها: "الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والأخلاق والعادات وكل قدرات وأعراف أخرى اكتسبها الإنسان كفرد في المجتمع"<sup>2</sup>، وبالتالي فإن هذا المفهوم واسع ومعقد.

ويقدم لنا الأستاذ مالك بن نبي تصورا واسعا للثقافة فهو يرى أنها: "مجموعة من الصفات الخلقية، والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته. وهذا التعريف الشامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها، فهي المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر"<sup>3</sup>.

ينبغي التنويه إلى أنه توجد العديد من القيم السياسية والدينية والثقافية والأخلاقية المختلفة والمتناقضة أحيانا في داخل المجتمع الواحد، وتعبّر هذه القيم عن نفسها في مفاهيم المنفعة العامة المتعارضة والناجمة عن اختلاف الرؤى والموقع الاجتماعي والوضع الاقتصادي وغير ذلك. إن تعددية القيم تؤكد أنه لا يوجد مجتمع إنساني متجانس بشكل كامل، حتى اللغة التي يتحدث بها أبناء ثقافة واحدة، فهي قد تختلف في الاستخدام بين شخص وآخر أو اختلاف في اللهجة أو الأسلوب في التعبير بها.

ويشير إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein ضمن بحثه بعنوان: "هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية" حيث يقول: "يضعنا مفهوم الثقافة ذاته أمام مفارقة، فالثقافة من حيث التعريف تتسم بالخصوصية، أنها مجموعة القيم أو الممارسات لجزء أصغر من الكل، ويصدق ذلك سواء أكان المرء يستخدم الثقافة من زاوية أنثربولوجية لتعيين القيم أو الممارسات الخاصة بمجموعة معينة في مقابل أي

<sup>1</sup> - الصادق العلامي، العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية-قانونية، ط. 2. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص. 26.

<sup>2</sup> - باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، مرجع سابق، ص. 31.

<sup>3</sup> - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ط. 2. (بيروت: دار الفكر، 1959)، ص. 71.



مجموعة أخرى على مستوى الخطاب نفسه (الثقافة الفرنسية مقابل الثقافة الإيطالية، أو الثقافة البروليتارية في مقابل الثقافة البورجوازية، أو الثقافة المسيحية في مقابل الثقافة الإسلامية...) <sup>1</sup>.

الثقافة إذن هي ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع من المنظور السوسيولوجي، أي أن في كل ثقافة شق موروث، وشق آخر يكتسبه الفرد بالقوة من الأنماط الثقافية السائدة والمؤسسات التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج شروط الإنتاج الثقافي.

وقد قام العديد من السوسيولوجيين بتفتيت الكليات الكبرى للثقافة إلى وحدات أطلق عليها السمات الثقافية (Cultural Traits)، فأسلوب تبادل التحية بين الأفراد، وسلوكيات الفرح أو الحزن بأبعادها وسماتها المادية واللامادية على سبيل المثال هي الطريقة التي يمكن من خلالها تحليل الثقافة السائدة في مجتمع ما، قد تكون هذه الطريقة مفيدة لكنها غير كافية لدراسة الثقافة والشخصية اللتين تعملان ككليات متشكلة من اتحادات كبرى متفاعلة فيما بينها، وهي ما يطلق عليها بـ: الأنماط الثقافية (Cultural Patterns).

ويرى مالينوفسكي (Malinovski) أن أحسن وصف لأية ثقافة يجب أن يقوم على معرفة نظمها الاجتماعية، وتحليل هذه النظم، التي تأتلف فيها هذه الثقافة، سواء كانت بدائية أو حديثة، ويمكن تحديدها بتسعة نظم هي: النظم الأسرية، التربوية، الدينية، الأخلاقية، الجمالية، اللغوية، الاقتصادية، السياسية، ومع ذلك يجب التنبيه إلى أن كل هذه النظم مجتمعة تكوّن الثقافة، لكنها في الوقت نفسه ليست مجرد مجموعة مترابطة من النظم المجتمعة، والهدف من تصنيفها بهذا الشكل هو لتسهيل الدراسة والإيضاح.

ففي كل مجتمع هناك نظم اجتماعية أساسية وفرعية، تشكل مجتمعة ما يمكن تسميته بـ: التكامل الثقافي (Cultural Integration)، وفقدان هذا التكامل يؤدي إلى الاضطراب والفوضى، وإلى الصراع الذي يعيق تطور الجماعة. وهذا يعني أنه لا يمكننا فهم أي نظام اجتماعي إلا من خلال ترابطه مع بقية النظم الأخرى، فهي مؤثرة ومتأثرة بعضها مع بعض، ودائمة التداخل والترابط والتفاعل. فالنظم السياسية متداخلة مع النظم الاقتصادية، وهي أيضا مترابطة مع النظم القانونية، والتي بدورها لا تنفصل عن النظم والقيم الدينية، وبالتالي الأخلاقية التي يخضع لها نظام الأسرة. نخلص إلى أن الترابط

<sup>1</sup> - صلاح عبد الحميد، الإعلام وثقافة الصورة، ط.1. (الجزائر: أطفالنا للنشر والتوزيع، د س ن)، ص. 95.

والتعاون بين هذه النظم هو من القوة بحيث يتعذر أن تفصل بين مجالاتها وتخصصاتها وأهدافها ووظائفها<sup>1</sup>.

إن تحليل شكل الثقافة ومحتواها في مجتمع ما مهما كان كبيرا أو صغيرا، ومهما بدا عليه من تجانس وبساطة، ينطوي على كثير من الصعوبات التي تفرض تحليل السمات الثقافية، وما يختفي تحتها من خصوصيات، حيث يمكن فهم الثقافة في وحدتها وتكامل أجزائها. لذلك ينبغي دراسة هذه السمات في تكاملها على الرغم من كثرتها وتعددتها. لأنها في النهاية ليست مستقلة أو منعزلة، بل هي في ترتيبها تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لأنساق القيم والنماذج الثقافية السائدة في هذا المجتمع أو ذلك، فالهند والصين وأوروبا والوطن العربي وأمريكا تمثل أنساقا ونماذج ثقافية مختلفة، وتتألف من أنماط متعددة، بحيث يمكن القول أن كلا منها يتميز بخصائص قومية (National caractere) تزود المجتمع بوجهة النظر التي من خلالها يقيم المجتمعات الأخرى<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستشف تعريفا اجرائيا لمصطلح الثقافة، فيمكن اعتبارها بأنها: مركب معقد لمزيج متفاعل يضم تقاليد المجتمع ومعتقداته وعاداته وقيمه المختلفة.

### المطلب الثاني: مكونات الثقافة:

**1- الأعراف Norms:** هي عبارة عن مجموعة من القواعد والمفاهيم والمعايير والمقاييس الاجتماعية المتفق عليها والمقبولة لدى العامة، وغالبا ما تكون على هيئة عادة اعتاد عليها الناس، بالإضافة إلى أنه قد تتبدل بعض القواعد أو العادات لتصبح قانونا. وميزة العرف أنه قديم وثابت وخاص بمكان دون آخر، كما أنه قد تشترك بعض المناطق بمجموعة من الأعراف.

لقد كان العرف في الجماعات الانسانية الأولى هو المصدر الوحيد الذي تتبع منه قواعد القانون، وللأعراف أهمية كبيرة في المجتمع، على الرغم من تطور المجتمعات اليوم واتخاذ التشريع مصدرا لقوانينها. فما زال للعرف في بريطانيا أهمية كبيرة، والقانون فيها يتكون من السوابق القضائية والعرف فضلا عن القواعد التشريعية.

<sup>1</sup> عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص. 91.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص. 93-94.

**2- العادات والتقاليد Symbols:** تشير العادات إلى نمط من السلوك أو التصرف المعتاد حتى يتم فعله تكرارا من غير جهد. والعادات هي أعراف يتوارثها الأجيال لتصبح جزءا من عقيدتهم، وتستمر ما دامت تتعلق بالمعتقدات على أنها موروث ثقافي.

أما التقاليد فهي مجموعة من قواعد السلوك التي تنتج عن اتفاق مجموعة من الأشخاص وتستمد قوتها من المجتمع. وهي عادات اجتماعية استمرت فترات طويلة حتى أصبحت تقليدا، ويتم اقتباسها من الماضي إلى الحاضر ثم إلى المستقبل، فهي بمثابة نظام داخلي لمجتمع معين.

والعادات والتقاليد مفيدة للحياة الاجتماعية، حيث تؤدي إلى تعزيز وحدة المجتمع وتقوية الروابط بين أفرادها. ولقد تحدث ابن خلدون عن أهمية العادات الاجتماعية، وكيف أن الانسان ابن عوائده لا ابن طبيعته. فأهل البداوة أقرب إلى الشجاعة من الحضرة، كون أن الانسان ابن عوائده ومألوفه، لا ابن طبيعته ومزاجه، وتنتقل هذه العادات من الجماعة إلى طبائع الصغار القابلة للتشكيل عن طريق التعليم.

**3- اللغة Language:** هي نسق من الرموز والاشارات، تشكل أداة من أدوات المعرفة، وتعتبر أهم وسائل التفاهم والاحتكاك بين أفراد المجتمع، ولكل مجتمع لغة خاصة به. وترتبط اللغة بالتفكير ارتباطا وثيقا، فأفكار الانسان تصاغ دوما في قالب لغوي حتى في حال تفكيره الباطني.

وبواسطة اللغة نسعى للتأثير في غيرنا لأنها عمل وظيفي له غاية. واللغة أيضا فكر وبنية، ذلك أن أي لغة تحمل في فهمها مسبقا رؤية للعالم يتبناها بالضرورة أولئك الذين يتكلمونها<sup>1</sup>.

**4- التكنولوجيا Technologie:** مفهوم التكنولوجيا يشمل الإبداع والخلق بالإضافة إلى

الاقتباس والاستيعاب، فالتكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتم من خلال مراحل النمو المختلفة.

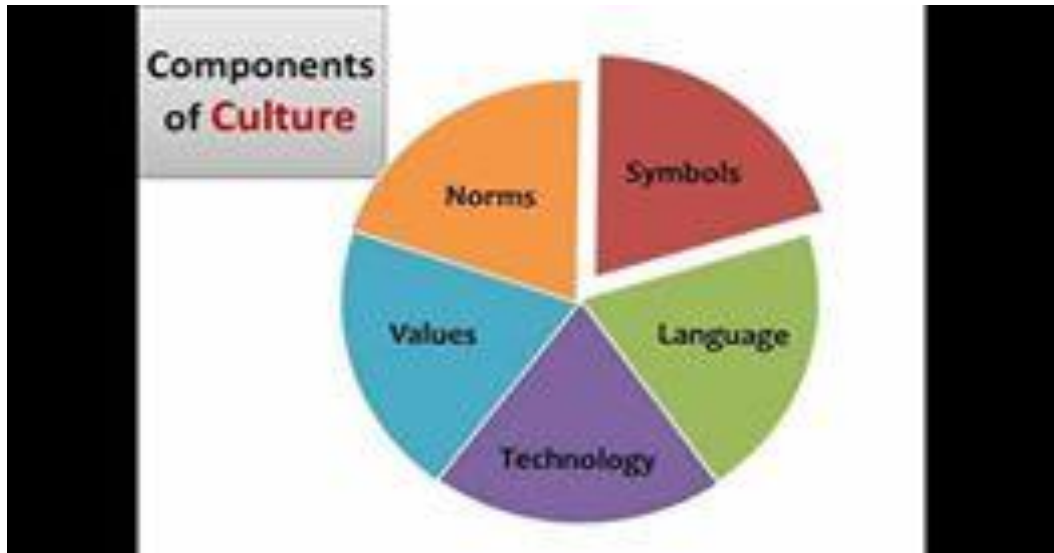
وتعرف بأنها الأدوات والوسائل التي تستخدم لأغراض عملية تطبيقية والتي يستعين بها الإنسان في عمله لإكمال قواه وقدراته وتلبية تلك الحاجيات التي تظهر في اطار ظروفه الاجتماعية ومراحلها التاريخية.

<sup>1</sup> - عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات.. من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 152-170.

5- القيم **Values**: تعد القيم محددًا جوهريًا من محددات السلوك الانساني، إذ تمس العلاقات الانسانية بكافة صورها.

وتعتبر القيم في المجتمعات المحلية من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدوافع السلوك وأهداف الأفراد وتصرفاتهم وردود أفعالهم التي تنعكس علائقيا. والقيم بمثابة المبادئ المثالية التي تعتبر كمرجع لأفراد المجتمع، وتعبّر عن الصلابة والقوة وعدم الخضوع للتأثيرات الخارجية.

الشكل (3) التالي يبين مكونات الثقافة وعلاقتها ببعضها البعض:



الشكل (3): مكونات الثقافة<sup>1</sup>

مفاهيم عامة في ظل العولمة والثقافة:

وجدنا من الضروري الحديث عن بعض المصطلحات في ظل العولمة والثقافة، وذلك لعلاقتها بموضوع الدراسة:

### 1. مفهوم الغزو الثقافي **Cultural Invasion**:

يعتبر من الأساليب غير المادية، ويعبر عن محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر بالقوة. وهذا المصطلح قد تحدد مضمونه في ضوء إنجازات العلوم الإنسانية، ودخل القاموس

<sup>1</sup>- Downloaded from : [businessinsider.com.au](http://businessinsider.com.au) / accessed on : 23/03/2018.

السياسي حديثا، معبرا بذلك عن الوعي السياسي للشعوب المتحررة وإيمانها بدور الثقافة دعامة لبناء اجتماعي حيوي أصيل ومتجدد. أيضا لا بد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح هو مصطلح تقريبي ليعطي معناه المحدد والمطلوب.

والغزو الثقافي لا يعتمد المواجهة المسلحة، أو استخدام القوة، فوسائله ناعمة وخادعة ومحفوفة بالمخاطر.

## 2. مفهوم الاختراق الثقافي Cultural Breakthrough:

بداية يجب التلميح إلى أنه ليس هناك فرق كبير بين الغزو الثقافي والاختراق الثقافي، فكلهما يسعى إلى تحقيق نفس الهدف، وإن كانا يختلفان في الوسيلة، ومفهوم الاختراق الثقافي قد اقترن بالتطور الثقافي في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث وجدت الدولة المالكة للثقافة نفسها اليوم أكثر قدرة على التأثير ثقافيا على الدول الأخرى، وبالتالي إخضاعها من دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية، ومن دون استخدام العنف الثقافي التقليدي، الذي ساد سنوات الاستعمار القديم.

ويتم ذلك بإعادة إنتاج علاقة تبعية ثقافية جديدة بمختلف الصور، عن طريق الهيمنة الثقافية، وإحداث نظام جديد للإخضاع هو نظام السمعى-بصري، وهو نظام مختلف عن سابقه تماما في درجة الفعالية التي يبديها ويحصد ثمارها.

ويعرف الاختراق الثقافي بأنه: "حركة انتقال الأفكار، والعفائديات والقيم والعادات الغربية، بشكل مكثف وغير مسيطر عليه إلى المجتمعات الأخرى، وهو كسياسة وإستراتيجية تنتهجها بعض الدول هو: التدخل في شؤون الغير بقصد التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم، تدخلا كليا أو جزئيا بمختلف الوسائل"<sup>1</sup>.

ويتضمن مفهوم الاختراق الثقافي أيا كانت وجهة النظر إليه: الأبعاد والعناصر التالية:

1- تبعية ثقافة الدول المستقبلية لثقافة الدول الباثة، واعتمادها عليها اعتمادا بنويا في إنتاج القيم والمعاني والأفكار والمعارف التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدولة المستقبلية سواء كان ذلك بسبب تفوق الثقافات (المخترقة) في مقدرتها على مثل هذا الإنتاج، أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافات المستقبلية.

<sup>1</sup>- Christopher hood, The art of the State : Culture, Rhetoric and public management (United States: Oxford University press, 1998), p. 38.

- 2- سيادة الشعور بالتفوق والاستعلاء لدى الدول الباثّة، والنقص والدونية لدى الدول المستقبلية.
- 3- تشجيع نمط عالمي موحد للسلوك الاستهلاكي، فتحت شعار الجديد دائما، يتم استيراد المنتجات الأمريكية.
- 4- وضع العقبات أمام الجهود التي تبذلها الدول النامية لتثبيت دعائم استقلالها السياسي والثقافي، ولضمان سيادتها.
- 5- تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة ثقافيا وفقدانها السيطرة على إعادة تكوين ذاتها أو تجديدها.

### 3. الاستثناء الثقافي Cultural Exception:

هو أحد المفاهيم الحديثة التي لم تكن مستعملة سابقا، وهو تعبير اخترعه مثقفوا فرنسا منذ فترة قريبة ليتصدوا لاتفاقيات الغات، خاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والفني على وجه التحديد، فقد دعوا إلى أن يتم استثناء المنتج الثقافي من اتفاقيات الغات التجارية والتي تفتح الأسواق للمنافسة الحرة في العالم. وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الوزير الفرنسي للثقافة جاك لانغ Lang Jack سنة 1982، خلال مفاوضات الغات، ثم في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ثم تحول إلى استثناء أوربي في التسعينات.

إن هذا التخوف نابع من قدرة الأعمال الثقافية الناطقة بالإنجليزية على اكتساح العالم على حساب الأعمال الناطقة باللغات الأخرى. لذلك لا بد من الاستنتاج أن لهذه الاتفاقيات جانب ثقافي مهم سوف يؤكد هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية بشكل خاص على حساب باقي اللغات والثقافات الأخرى. الأمر الذي دفع أحد وزراء الثقافة الأوروبية إلى المناداة بحرب مقدسة ضد هذه الإمبريالية الفكرية التي تغزو العقول وتمتلك أنماط التفكير وأساليب الحياة.

أكد رئيس الوزراء الفرنسي السابق ليونيل جوسبان Lionel Jospin على مسألة الاستثناء الثقافي، لذا نجد شعاره الذي أطلقه في هذا الشأن: نعم لحرية السوق لا لثقافة السوق، خير تعبير على ذلك وأيضا ترى فرنسا أن انتشار اللغة الإنجليزية يشكل تهديدا لمصالحها، لذا نجدها ترفض أن تصبح اللغة الإنجليزية لغة أوربا الموحدة، لأن ذلك سيؤدي أولا إلى إفقاد اللغة الفرنسية منزلتها العالمية

لتصبح لغة جهوية، وسيؤدي ثانيا إلى تقليص التنوع الأوربي وبالتالي إلى عملية إفقار للثقافة في أوروبا، ثم إنه سيعمل على إحداث قطيعة مع الفضاء الخارجي للفرانكفونية مما تجسم عملية الإفقار تلك، ثم إنه سيؤدي ثالثا إلى عملية أمركة أوروبا، أي إلى انتشار نمط الحياة الأمريكي وتغلغله فيها<sup>1</sup>.

وهذه الدعوة إلى الاستثناء الثقافي لم تكن قاصرة على الدول الأوربية، وإنما دول العالم الثالث هي الأخرى دعت إلى ذلك لحماية هويتها الثقافية من الاختراق الثقافي الأوربي الأمريكي، وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن الاستثناء الثقافي يجب أن لا يفهم منه بأنه دعوة إلى انغلاق الثقافة وانكفاءها على ذاتها، ولكنه يعني في المقام الأول التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى، لمد الحضارة الإنسانية بروافد جديدة ومتجددة.

#### 4. التنمية الثقافية Cultural Development:

تم إدخال البعد الثقافي في مجال التنمية، بإعطائه المكانة المستحقة، ومراعاة الصلة الوطيدة الموجودة بينه وبين التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية،... وهذا ما أكده الأستاذ الفرنسي Xavier Depins مبينا الأسباب الموضوعية والحقيقية التي تدفع إلى الأخذ بالبعد الثقافي في التنمية، والتي يحددها في أسباب ثلاثة:

- (1) - اعتبار الثقافة أساسا ومنطلقا لغنى وإغناء الموارد البشرية.
- (2) - عدم إمكانية تجزئة وفصل التنمية الثقافية عن التنمية الاقتصادية.
- (3) - دور مساهمة الثقافة في التطور الاقتصادي، رغم صعوبة تقسيم دورها مباشرة، فلا توجد تنمية بلا ثقافة، وأن كل تنمية لا تأخذ بالبعد الثقافي كمنطلق لها مآلها الفشل<sup>2</sup>.

وقد ظهر المفهوم الجديد للتنمية الثقافية سنة 1970، خلال انعقاد المؤتمر الدولي الحكومي الخاص بالجوانب التنظيمية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية، الذي انعقد بالبندقية (إيطاليا)، والذي درس وبحث في إطار الاجتماعات الخمسة، لمناقشة المشاكل الثقافية المطروحة على تلك المجموعات، المشكلة للقارات الخمس بغية تعزيز وتعميق دور الثقافة واقتراح الحلول المناسبة لحلها.

<sup>1</sup> - Feraud Jean- Christophe, « Lionel Jospin: pas d'accord sur l'AMI sans exception culturelle », consulté le : 13/04/2015.

<LesEchos.fr>

2- Xavier Depins, Culture et Développement : de la reconnaissance a L'évolution, (UNESCO/I.C.A, 1999), P.75.

وقد قدم تعريف للتنمية الثقافية بأنها: "إنماء للثقافة وتقوية لاستكمال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج والإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها"<sup>1</sup>.

### 5. الصناعات الثقافية Cultural Industries:

إن الثقافة وبطبيعتها الخاصة، وخلال قيامها بنشاطاتها محتاجة إلى طرق ووسائل ومواد وأجهزة تستعملها في ذلك الانتشار والتوسع، لتصل إلى أبعد نقطة في الوجود، بغية نشر إنتاجها وتوزيعه، والأدوات والأجهزة والوسائل التي تستعملها الثقافة في نشر إنتاجها. هو ما يعبر أو يطلق عليه بالصناعات الثقافية، والذي لا ولن يتحقق الأمن الثقافي بدونها، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم الأمن الأخرى من أمن اقتصادي وغذائي... وقد أصبح اليوم مشكلة مهددة لكثير من الدول ما لم تجد له حلا عن طريق الصناعات الثقافية، التي تعتبر الوسيلة الملائمة لتحقيق وحماية الثقافات الوطنية من الامبريالية الثقافية، المهددة بها بالانسلاخ والذوبان، كما تساعد تلك الأدوات والوسائل والأجهزة على الانتشار على أكبر نطاق داخل الوطن متحولة بفضلها من قيم ومبادئ إلى صناعات جماهيرية تتمثل في تكنولوجيا الطباعة، والجرائد، التلفزيون...

كل هذه التكنولوجيات ساعدت الثقافة لأن تصبح من الحاجات القابلة للتبادل والتعاون على المستوى الدولي، وبالتالي انتشار معايير مشتركة بين مختلف الثقافات.

لكن ورغم هذه الإيجابية، إلا أن التكنولوجيا ساعدت أيضا على توسيع الهوة الثقافية والعلمية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، لما خلفته تلك التكنولوجيا والصناعة من وفرة زائدة عن الحد المطلوب لدى الدول الصناعية، وما عمقته من ندرة دائمة لدى الدول النامية في أكثريتها.

لقد استعمل مصطلح الصناعات الثقافية لأول مرة سنة 1947 من طرف الأستاذين: تيودور أدورنو W.Adorno Theodor وماكس هورشايمر Max Horkheimer المختصان في علم الاجتماع، واللدان ينتميان للمدرسة الألمانية "فرانكفورت"<sup>2</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن مجالات الصناعات الثقافية تختلف من بلد إلى آخر، حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي بلغه ووصله، وبالعودة إلى ميدان وواقع هذه الصناعات نجد عشرة مجالات موجودة لدى غالبية الدول، وهي: الكتب، الصحف، المجلات، الأسطوانات، الإذاعة،

<sup>1</sup> - الصادق العلامي، مرجع سابق، ص. 142.

<sup>2</sup> - Jean Pierre Warnier, *La Mondialisation da la culture approches*, (CASBAH édition, 1999), P.15.



التلفزيون، السينما، منتجات وخدمات الوسائل السمعية البصرية، التصوير الفوتوغرافي، منتجات الفنون، الإعلان.

## 6. الانتشار الثقافي (Cultural Diffusion):

يعتبر أساس عملية التغير الاجتماعي التي تنتشر بواسطتها السمات أو الأنماط الثقافية من منطقة إلى أخرى، إلى أن تعم أنحاء العالم، لأن من سمات الثقافة الانتشار. وهي تتم عادة من خلال العديد من الأنشطة أو المؤسسات مثل التجارة، السياحة، الهجرة، أو تبادل الآثار العلمية ووسائل الاتصال الفكرية. والواقع أن التقدم الكبير الذي حققته وسائل الاتصال الحديثة مادية وفكرية، قد ساهم بدور ملحوظ في تسهيل عملية الانتشار الثقافي وسرعته في الوقت نفسه.

ولتحقيق عملية الانتشار الثقافي يجب توفر عدة عوامل، منها وجود عناصر جديدة ونماذج ثقافية مستحدثة بالنسبة إلى البيئة الاجتماعية المنقولة إليها، ومنها تقبل المجتمع الجديد لهذه الأنماط، ووجود قاعدة أو أكثر للترابط الثقافي بين البيئتين.

وثمة تحاليل كثيرة في مجال الانتشار الثقافي، ومنها ما قالت به المدرسة الألمانية النمساوية بزعامة غرايبنر (F. Graebner) التي تقول بوجود سبعة نماذج ثقافية أو ثمانية أصيلة في العالم ذات طابع منسجم ومستقل سادت في أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار. أما المدرسة الإنجليزية مع إليوت سميث (E. Smith) وبيري (W. Perry) فتقول بمصدر واحد للثقافة هو الحضارة المصرية إلى أن جاءت الحضارة اليونانية وحلت مكانها، وهو ما قاله أيضا الأمريكي ألفرد كروبير (A. Kroeber) وزميله بواز (F. Boas)<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: النظريات المحددة للاختلاف بين الثقافات

#### 1- مشكلة الثقافة: قراءة في نظرية مالك بن نبي

لا يمكن الحديث عن الثقافة في المجال العربي، وعلى مستوى الفكر الإسلامي، من دون التطرق إلى نظرية مالك بن نبي (Malek Bennabi) الذي شغلته قضية الثقافة، وإسهاماته في هذا الشأن هي الأكثر حضورا وأهمية على مستوى الدراسات الفكرية.

<sup>1</sup> عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات.. من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 201-202.

## 1/ التحليل النفسي للثقافة:

لقد عالج بن نبي مشكلة الثقافة من ناحيتين، أطلق على الناحية الأولى تسمية: التحليل النفسي للثقافة وعلى الناحية الثانية تسمية التركيب النفسي للثقافة.

في الناحية الأولى حاول بن نبي أن يتبع بصورة سريعة وعامة بعض الملامح التاريخية التي ساهمت في تكوين مفهوم الثقافة، ومن أين جاءت كلمة الثقافة، ومتى استخدمت في اللغة العربية. وما خلص إليه بن نبي أن فكرة الثقافة هي فكرة حديثة جاءتنا من أوربا، والكلمة التي أطلقت عليها هي نفسها صورة حقيقية للعبقرية الأوربية.

ويؤكد مالك بن نبي، أن كل مجتمع بحاجة إلى تكوين فهم مستقل وخاص به لطبيعة مشكلته الثقافية، أو فكرته عن الثقافة بصورة عامة، وذلك بحسب مرحلته التاريخية، باعتبار أن المشكلة الثقافية في رؤية بن نبي لها نوعيتها وطبيعتها في كل مجتمع، بالشكل الذي يمنع استيراد الحلول من مجتمع آخر له مرحلته التاريخية المختلفة<sup>1</sup>.

وليس مبنى هذه الملاحظة كما يقول بن نبي قائما على اعتبارات دينية أو سياسية، بل هي قائمة على اعتبارات فنية خالصة، ولهذا يقرر بن نبي أن من المخاطرة اقتباس حل أمريكي أو حل ماركسي، كما نطبقه على أية مشكلة تواجهنا في العالم العربي والإسلامي، لأننا هنا أمام مجتمعات تختلف أعمارها أو تختلف اتجاهاتها وأهدافها.

وهذه الفكرة هي من أكثر الأفكار رسوخا عند بن نبي، حيث ظل يؤكد عليها باستمرار في معظم مؤلفاته وكتاباته ومحاضراته، وبقدر ما كانت هذه الفكرة راسخة لديه، حاول ترسيخها في ثقافة الجيل المعاصر له، فأراد أن يحولها إلى قناعة ثابتة تساهم في بلورة منهجية التعامل مع الفكر الأوربي.

## 2/ التركيب النفسي للثقافة:

ينتقل مالك بن نبي إلى الحديث عن التركيب النفسي للثقافة، لمعالجة مشكلة الثقافة من زاوية أخرى، وعلى قاعدة التمايز الثقافي والتباين في مستويات التطور الحضاري.

<sup>1</sup> - زكي الميلاد، المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة، ط. 3. (الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص.

ويرى أن الفرق الجوهرى في طريقة مواجهة مشكلة الثقافة، يتحدد تبعاً لدرجة التطور والتمدن في كل مجتمع، ولطبيعة مرحلته التاريخية لهذا، فإن العالم العربى الإسلامى يختلف في موقفه من الثقافة عن العالمين الغربى والاشتراكي، وليست مشكلته منحصرة في محاولة فهم الثقافة، وإنما بدرجة أساسية في تحقيقها وتمثلها بصورة عملية وتطبيقية، وهذا ما يقصده بن نبي من التركيب النفسى للثقافة.

والثقافة بهذا المعنى هي في نظر بن نبي تلك الكتلة بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعقريات متقاربة، وتقاليده متكاملة وأذواق متناسبة وعواطف متشابهة.

ومحاولة فهم الثقافة يحددها بن نبي في إطار التاريخ، وتطبيق الثقافة يحددها في إطار التربية، فالثقافة حسب رأيه ينبغي أن يتصل معناها بالتاريخ، ولا يمكن أن نتصور تاريخاً بلا ثقافة، والشعب الذى يفقد ثقافته، يفقد حتماً تاريخه.

وتطبيق الثقافة هو بمعنى أن تتحول الثقافة إلى أسلوب حياة في المجتمع، بحيث تؤثر على كافة طبقاته الاجتماعية، وهذا التحول في رؤية ابن نبي بحاجة إلى أربعة عناصر مترابطة ومتكاملة فيما بينها، يسميها ابن نبي عناصر أو فصول الثقافة وهي: التوجيه الأخلاقي، التوجيه أو الذوق الجمالي، المنطق العملي، التوجيه الفني أو الصناعة<sup>1</sup>.

## 2- نظرية المركزية الثقافية:

تنطلق هذه النظرية من مسلمة، معتقدة أن ثقافة ما هي بمثابة القلب للجسد، والمحور والمقياس الذي تدور حوله وتقاس على أساسه وبه مختلف الثقافات، فينشأ من ثم مركز ومحيط، تكون الثقافة المسيطرة هي المركز، وما سواها محيط يدور في فلكها، وهي نظرية مأخوذة من الميدان الاقتصادى (نظرية المركز والمحيط)، والتي من بين روادها "سمير أمين"، الاقتصادى المشهور.

ويطلق عليها أيضاً: العنصرية، والتجدير الثقافى (acculturation)، وهذه التسميات تدل على التفاخر والتفاضل بين الثقافات، فينتج الصراع بدل التعاون والتمايز بين الثقافات، واعتبار معاييرهم وأحكامهم الخاصة على بقية الثقافات الأخرى، فيظهر عدم التسامح والتعصب، ونفى الآخر والتهميش<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص ص. 50 - 53.

<sup>2</sup> - Kathryn Tanner and Paul Lakeland, Theories of Culture: A new Agenda for Theology (Sweden: Fortress Press, 1997), p. 99.

وما الثقافة الأرقى والمقياس، إلا ثقافة المركز، حيث على أساسها تقسم وتصنف الثقافات، فتظهر ثقافات متقدمة وأخرى متخلفة، لاعتمادها المذهب البيولوجي في تفسير التاريخ الذي استخدمه "داروين" في نظريته الخاصة بالنشوء والتطور، والبقاء للأقوى فتكون بذلك ثقافة المركز هي المنبع والمصدر للإشعاع الحضاري لبقية ثقافات المحيط التابعة، وقد امتدت لتصير معيارا قانونيا في الاعتراف بالدول الجديدة والمستقلة حديثا على المسرح الدولي.

وهذه النظرية ليست جديدة، فهي قديمة قدم الحضارات والثقافات، حيث اعتمدها اليونان ثم الرومان باعتبارها الأجني بربري، همجي ومتخلف.

كما عرفتها الإمبراطورية الصينية، باعتبار نفسها مركزا للعالم، حيث سميت بـ: إمبراطورية الوسط<sup>1</sup>. وهذه النظرية تعود اليوم بوجه جديد، تحت عبارة العولمة، التي هي صيغة من صيغ المركزية، التي تهدف إلى مركزة العالم حول قطب واحد هو بمثابة القلب الحي الذي يضخ في اتجاه الأطراف، وهذه تصب فيه، مع العمل على تحويل الأطراف إلى محيط هش يعتمد في حياته ومبادلاته المادية والرمزية بصورة قوية على القلب، الذي تتكثف فيه القوة والطاقة، ومن ثم الاعتماد على حرية المبادلات المطلقة، وتغييب أي عائق يحول دون التفاعل والاتصال بين القلب والأطراف<sup>2</sup>.

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، أنها:

أولا: تقف كعقبة أمام تفاعل الثقافات، لعنصرية أصحابها ومبادئها، وهذا لأن الواقع والمنطق ينفيان أن تكون ثقافة المركز هي المرجع والأسوة الواجبة الإقتداء لتضمنها هي أيضا عيوب ونقائص كغيرها من الثقافات، كما أن الأبحاث العلمية الميدانية<sup>(\*)</sup> دحضتها بالحجة والدليل، حيث توصلت إلى عدم وجود مجتمعات بسيطة ومن ثم ثقافات بسيطة، ومجتمعات معقدة وكبيرة ومن ثم ثقافات كبرى.

ثانيا: هذه النظرية لا تقدم الإجابات الشافية عن الأسئلة المتعلقة بمجال الثقافة ومجالات الحياة الاجتماعية الأخرى، التي تتجاهلها كلية، مكتفية بالإعلان عن الطابع الثابت المزعوم للثقافة الغربية.

<sup>1</sup>- Christopher hood, The art of the State : Culture, Rhetoric and public management, op. cit., p. 24.

<sup>2</sup>- برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص ص. 42 - 43.

<sup>(\*)</sup>- الأبحاث التي أجريت على الأرابيش، شامبولي، الوانتو، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثاً: إن التباين بين المركز والأطراف في النظام العالمي اليوم، لا ينبع أساساً عن الاختلاف الثقافي، بل يعود لعوامل أخرى كالبينة وغيرها، إضافة إلى أن التقسيم في ذلك يستند على المعيار الاقتصادي وليس الثقافي.

كل هذا جعل البعض يرفض النظرية بالقول أنها عائق أمام فهم الثقافات المتباينة، ولهذا يجب العمل على الحوار بين الحضارات والثقافات وليس صراعها<sup>1</sup>.

### 3- نظرية النسبية الثقافية:

تذهب هذه النظرية إلى الاعتراف بالقيم الخاصة لكل ثقافة وحضارة، مع رفض الأخذ بنظام موحد وجيد لترتيب القيم حسب أهميتها، مما يعني رفض المركزية الثقافية وعدم تصنيف الثقافات والحضارات طبقاً لنظام تدرجي، تتوجه الثقافة الغربية، فيكون بالتالي لكل شعب ثقافته الخاصة به، تجعله يتميز عن غيره، وتعبّر عن هويته وروحه، ملخصة لتجاربه وإنجازاته عبر التاريخ، مما يعني أن كل ثقافة ساهمت وتساهم في الثقافة العالمية، بإضافة إنجازات معنوية ومادية جديدة، وبنفس القدرة والإتقان الذي تقدمه ثقافة الشعوب الأخرى، ومن ثم فلا وجود لثقافة مركزية دائمة، فيكون لكل ثقافة معاييرها، قوانينها وممتلكاتها الثقافية.

النظرية النسبية تعترف بالتنوع في إطار الوحدة الإنسانية، مع جعلها التعدد والاختلاف شرطاً من شروط التقدم والازدهار، رغم ما ينجم عن ذلك أحياناً من صراع وتنافس، ومن ثم القول بتطور البشرية نحو حضارة موحدة.

ومن رواد هذه النظرية كلود ليفي شتراوس، وروجي غارودي، فهم الذين يؤيدون النسبية كحقيقة واقعية تدافع عن فكرة الاختلاف والحق فيه والاعتراف بالآخر المغاير. كما تؤكد ذلك بعض الدراسات التي أجريت حول الثقافات، التي توصلت إلى نتائج تؤكد عدم وجود قوانين عالمية أو على الأقل قوانين عامة حول التطور الثقافي الواحد.

وخسارة ثقافة ما من الثقافات الموجودة، أو فقدانها لخصوصياتها المفردة لا يمكن تقديرها ولا تعويضها ولا قياس قيمتها إلا بواسطة ما ينتج من أمراض نفسية لأفراد غير منتمين، غير اجتماعيين،

<sup>1</sup>- Christopher hood, The art of the State : Culture, Rhetoric and public management, op. cit., p. 25.

المقسمين بين عدة عوامل، والخاضعين لعدة أنواع من العنف، ورغم حجم الخسارة وحدوثها المتكرر، فإنها لا تظهر في الإحصائيات سواء على مستوى الدول النامية أو المتقدمة نفسها<sup>1</sup>.

### المبحث الرابع: القيم: أفول أم إعادة نظر؟

موضوع القيم من المواضيع التي تقع في دائرة اهتمام العديد من التخصصات، كالفلسفة، الدين، الاقتصاد، علم الاجتماع وعلم النفس، وعلى الرغم من أهمية موضوع القيم كأحد المواضيع الأساسية، إلا أن الاهتمام بدراسته قد تأخر لأسباب عدة منها أنه من الصعب قياس هاته القيم وتحديد أبعادها وعلاقتها بغيرها من المتغيرات. ولما كانت القيم أساس بناء المجتمعات، بل هي أداة تحكم أفرادها، وتحدث بينهم التفاعل المستمر، فإنها لا تنشأ من فراغ، وإن أعظم موجهاتها هي ثقافة المجتمع، وهذا ما يتم التفصيل فيه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: القيم: الدلالات والخصائص

القيم من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، وهي محدد جوهرى من محددات السلوك الانساني إذ تمس العلاقات الانسانية بكافة صورها، وفيما يلي نستعرض دلالات هذا المصطلح بشيء من التحليل والتفصيل.

### الفرع الأول/ الدلالات:

إن موضوع القيم قديم قدم الإنسان، لكنه لم يمثل أهمية كبرى في حياة الأفراد والجماعات، فقد كان ضمن نمط حياتهم المعيشية، دون أن يدركوا أهميتها.

وتشتق كلمة قيمة بالعربية، Value بالإنجليزية و Valeur بالفرنسية من الفعل اللاتيني Valeo ومعناها أن الإنسان أو الشخص بصحة جيدة وقوة، أي أن الفعل يشتمل على معنى الصلابة والقوة على المقاومة.

<sup>1</sup>- Kathryn Tanner and Paul Lakeland, Theories of Culture: A new Agenda for Theology, op. cit., p. 102.

والقيم جمع مفردا قيمة، وقد جاء في لسان العرب لابن المنصور: والقيمة واحدة القيم، وأصل الواو، لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم، نقول: تقاوموه فيما بينهم وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه، ويقال: كم قامة ناقتك أي كم بلغت؟<sup>1</sup>.

وهناك محاولات عديدة لوضع تعريف واحد للقيم، لكنها لم تسفر إلا عن تعارض وتباين واضح في الرأي بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية.

إن مفهوم القيمة بالمعنى المتعارف عليه اليوم حديث نسبيا، لأن هذا المصطلح تطور مدلوله عبر العصور، وهذا حتى في اللغات الأجنبية،

واستعملت الكلمة أيضا في الميدان الاقتصادي للدلالة على خاصية الشيء، والتي بها يكون ملبيا للحاجة البشرية (القيمة الاقتصادية)، كالنقط وهو مادة أولية، وعلى الخاصية التي تجعل الشيء يشبع الحاجة كالخبز (القيمة الاستعمالية)، ثم على مكانته إذ هو عنصر في تبادل السلع (القيمة التبادلية)، أما القيمة المجردة أو الحقيقية فهي تؤول إلى المنفعة التي يحققها الشيء.

ويرى علماء الاجتماع أن في القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة، بمعنى أن القيم هي كل أمر مرغوب فيه وبصفة مشتركة داخل مجموعة اجتماعية ما، فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع بأنها: "مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي"<sup>2</sup>.

فالمستوى أو المعيار: Standard or Normes، يعني وجود مقياس يقيس به الشخص ويضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي والإدراكي للأمر، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية، اقتصادية تحيط بالشخص أو بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبالمجتمع أو ما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بن علي الغامدي، قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 3.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص. 33.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص. 33.

أما الانتقاء Sélection فهو عملية عقلية معروفة، يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها في ضوء المقياس الذي وضعه لنفسه، والذي يحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة، وإنما هي مشروطة بوضع الشخص وفرصه، فكلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي تعددت وتنوعت فرص انتقائه.

أما البدائل، فهي مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة.

ويُعرف ريتشارد لابيير Richard Lapierre القيم بأنها: "تعبير عن الدوافع، فالموضوع أن الصفة أو الحالة التي تشبع دافعا هي قيمة".

أما جورج لندبرغ George Lundberg فيرى: "أن شيئا ما يصبح هو في ذاته قيمة، حينما يسلك الناس إزاءه سلوكا يستهدف تحقيقه أو تملكه".

أما نيل سملسر Neil Smelser يرى: "أن القيم هي الغايات المرغوبة التي توجه النشاط الإنساني، أو هي القضايا العامة للغايات الشرعية الموجهة للفعل الاجتماعي".

كذلك فإن كلايد كلاكهون (Clyde Kluckhohn) يرى أن "القيمة هي تصور ظاهر أو مضمّر لما هو مرغوب، يتميز الفرد أو الجماعة، ويؤثر في الاختيار بين الوسائل والغايات المتاحة للسلوك".

أما ميلتون روكيش (Milton Rokeach) فيقول: "أن القيمة هي معتقد يحظى بالدوام، ويعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماعي لغاية من غايات الوجود بدلا من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة"<sup>1</sup>. وقد صاغ روكيش عددا من الافتراضات التي ينبغي أن يبدأ منها تحليل طبيعة القيم الإنسانية، وهي تتلخص فيما يلي:

1- أن المجموع الكلي للقيم التي يتبناها الفرد قليل نسبيا.

2- إن الأشخاص في أي مكان يتبنون بدرجات متباينة مجموعة من القيم العامة.

3- أن القيم منتظمة داخل أنساق للقيمة.

<sup>1</sup> - عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص. 142.



4- يمكن تتبع منابع القيم الإنسانية في الثقافة والمجتمع والشخصية.

5- نتائج أو آثار القيم الإنسانية تتبدى واضحة في كل الظواهر التي يجد المتخصص في العلوم الاجتماعية أنها جديرة بالبحث<sup>1</sup>.

إن هذه التعريفات وغيرها تعكس التباين في وجهات النظر تبعا للمدارس والاتجاهات المختلفة للباحثين، وتبعا بالتالي للتخصص العلمي الذي يدرس موضوع القيم.

أما محمد عابد الجابري الذي خصص كتاب كاملا للبحث في نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية، فقد كان أكثر دقة عندما لاحظ بعد استعراضه لمعنى كلمة القيم في المعاجم العربية القديمة، أنها تعود في معظمها إلى بعد اجتماعي من قبيل الثمن، فالقيمة هي اجتماعية، وهكذا نستطيع القول أن لفظ "قيم" له علاقة بالمثل الاجتماعية، ما دامت قيم الأشياء مستقلة عن إرادة الأفراد ومساوماتهم، ومن ثم ثابتة أو شبه ثابتة.

لكن النقلة كما يضيف الجابري من المعنى التجاري والاجتماعي للفظ القيم إلى المعنى الأخلاقي لم تتم داخل المجال التداولي العربي، بل من خلال الترجمة من اللغات الأجنبية الحديثة التي تم فيها الارتقاء بمعنى القيم من معناها الاقتصادي إلى المعنى الأخلاقي، فأصبحت ترادف الفضائل الكلمة الأكثر استخداما في الكتب التراثية قبل أن تحل محلها في المجال التداولي العربي المعاصر<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستشف تعريفا اجرائيا لمصطلح القيم، فيمكن اعتبارها بأنها: مبادئ مثالية وهي أحد عناصر الثقافة في المجتمع، وتشكل جزءا مهما منها في مرحلة تاريخية معينة، والقيم هي روح المجتمع، وتمثل بذلك المبادئ والضوابط والأحكام التي تحمل معاني اجتماعية، فهي تعتبر بمثابة موجهات بين ما يرغب فيه المجتمع وما يرفضه.

من هنا يتضح لنا تطور مفهوم القيمة على غير المعنى الذي ظهر فيه، وصارت الكلمة تستعمل في صيغة الجمع غالبا، لأنه ليست هناك قيمة واحدة مفردة في الميدان الاجتماعي وغيره، بل

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص. 141.

<sup>2</sup> - رضوان زيادة وكيفن جيه أوتول، صراع القيم بين الإسلام والغرب (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص. 22-23. نقلا عن: محمد عابد الجابري: العقل الأخلاقي العربي - دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي، ط. 1. (مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 54-55.

مجموعة من القيم تشكل نسقا للقيم (Value System) حيث تحتل كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصة بالقياس إلى القيم الأخرى، وهذا الترتيب المدرج أو الهرمي للقيم يمكننا من دراسة الثبات والتغيرات التي تطرأ على أنساق القيم.

يتضمن نسق القيم نوعين رئيسيين من القيم: القيم الغائية (Terminal Values) وتمثل غايات الوجود الانساني، والقيم الوسيطة أو الوسيلية (Instrumental Values) وهي أساليب السلوك المفضلة لتحقيق الغايات المرغوبة. ومن الضروري التمييز بين مدرج القيم (Hierarchy of Values) ونسق القيم. فالأول يعني ترتيب الشخص للقيم من أكثرها أهمية إلى أقلها أهمية. بينما يشير الثاني إلى التنظيم العام لقيم الفرد، والذي من خلاله تتحدد أهمية كل قيمة من هذه القيم، وكيف تنتظم، وما هي علاقة كل منهما بالأخرى.

إذن أهم خاصية في عالم القيم هي الصفة التراتبية (الشكل 4) أو كما يشار إليها بسلم القيم (échelle de valeurs) ترتب فيه القيم في الضمير الفردي والجماعي من أقواها إلى أضعفها، ومن ثم يصبح هذا السلم مرجعا للحكم على الشيء وتقويم السلوك.

الشكل (4): سلم القيم<sup>1</sup>

هذا السلم يتشكل من التجربة الاجتماعية للجماعات والأمم، وليس من صنع الفرد، بل ينشأ في المجتمع، ومن المجتمع ككل يقول أندريه بريدو Andrei Pridout: "القيم مصدرها الأحكام الشخصية أولاً، أحكام القيمة التي يصدرها الشخص على الأشياء بناء على حاجته إليها أو منفعتها أو ما تلبيه لديه من ميولات ورغبات... وشيئاً فشيئاً تتموضع القيم من الحياة الاجتماعية لتتعمم وتصبح ذات طابع اجتماعي، تنتقل من المجال السيكولوجي إلى المجال الاجتماعي، ومن هنا يتضح الدور المهم الذي يقوم به المجتمع في تحديد القيم وترتيبها"<sup>2</sup>. إضافة إلى ذلك فإننا نجد اليوم برنامج يطلق عليه المسح العالمي للقيم World Values Survey، وهو عبارة عن استقصاء عن التغيرات الثقافية والاجتماعية

<sup>1</sup> - من تصور الباحث.

<sup>2</sup> - رضوان زيادة وكيفن جيه أوتول، مرجع سابق، ص ص. 24-26.

والسياسية، التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية، لبيان مدى تأثيرها في القيم والمعتقدات الأساسية لجمهور ما يقرب الآن من 97 دولة، تقع في القارات الستة، وتضم 90 في المائة من سكان العالم<sup>1</sup>.

والخلاصة أنه ليس هناك في الواقع سوى عدد قليل من القيم الجديدة قد تظهر في المجتمعات، وأن أي تغيير في القيم غالبا ما يكون تحولا في تراتبية القيم وتدرجها، أكثر من خلق قيم جديدة. فتراتبية القيم تتبدل وتتغير، وتضعف القيم السائدة وتحل محلها قيم أخرى من متغيراتها.

لذلك تعد القيم محددا جوهريا من محددات السلوك الإنساني، إذ تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، وتعد القيم في المجتمعات المحلية من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك وأهداف الأفراد وتصرفاتهم وردود أفعالهم التي تنعكس علائقيا.

#### \* - التمييز بين القيم وبعض المصطلحات الأخرى:

ولمزيد من التحديد في معنى القيم، يجب التمييز بينه وبين عدد من المفاهيم التي عادة ما يكون هناك خلط بينها:

#### أ- القيمة ومفهوم الاتجاه (Value and attitude):

على المستوى الوصفي، الفرق بين الاتجاهات والقيم هو كالفرق بين العام والخاص حيث تقف القيم كمحددات لاتجاهات الفرد، فهي عبارة عن تجريدات وتعميمات عامة، تتضح من خلال تعبير الأفراد عن اتجاهاتهم حيال موضوعات محددة.

ويمكن النظر إلى الاتجاهات والقيم في ضوء مستويات مختلفة، تمتد من الخصوصية إلى العمومية، فالمستوى الأول يتمثل في المعتقدات والثاني في الاتجاهات والمستوى الثالث حيث توجد القيم، ثم المستوى الرابع ويتمثل في الشخصية، فالقيمة بناء أكثر عمومية من الاتجاه، فهي عبارة عن مجموعة من الاتجاهات المرتبطة بينها، وتنظيم هذه الاتجاهات يتم من خلال مستويات أربعة وهي:

**المستوى الأول:** حيث الاتجاهات النوعية.

**المستوى الثاني:** الذي يتمثل الآراء (Opinions) الثابتة نسبيا.

**المستوى الثالث:** حيث ترتبط الآراء بعضها مع بعض في شكل زمالة مكونة اتجاها معينا.

<sup>1</sup> - هذه المعلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني: [www.worldvaluessurvey.org](http://www.worldvaluessurvey.org).

المستوى الرابع: حيث ترتبط مجموعة من الاتجاهات بعضها مع بعض مكونة ما يسمى بالإيديولوجيا.

وفي مجال التفرقة بين المصطلحين، قدم ميلتون روكيش Milton Rokeach مقارنة مهمة (The Nature of Human Values and Values System) على النحو التالي:

1- يشير الاتجاه إلى تنظيم لمجموعة من المعتقدات التي تدور حول موضوع أو موقف محدد، في حين أن القيمة تشير إلى معتقد واحد، وتشتمل على ضرب من ضروب السلوك المفضل أو غاية من الغايات.

2- تقف القيمة كمعيار، بينما يقف الاتجاه على عدد من القيم التي تتضمن معايير.

3- تمثل القيم مكانة مركزية وأكثر أهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد ونسقه المعرفي.

4- يعتبر مفهوم القيم أكثر ديناميكية من الاتجاهات حيث ترتبط بالدافعية في حين أن الاتجاهات ليست كذلك، فهي ليست عوامل سياسية موجهة للسلوك.

5- تقوم القيم بدور أساسي في تحقيق الذات وتحقيق توافق الفرد، بينما الاتجاهات تقوم بمثل هذه الوظائف لكن بدرجة أقل<sup>1</sup>.

#### ب- القيم والمعايير الاجتماعية (Values and Norms):

ثمة ثلاث جوانب تختلف فيها القيم عن المعايير الاجتماعية. فالقيمة تشير إلى نمط مقوم للسلوك أو غاية من غايات الوجود، بينما يشير المعيار الاجتماعي إلى نمط سلوكي ولهذا القيم تتسامى على المواقف الخاصة، بينما المعيار هو تحديد لسلوك أو منع لسلوك آخر في موقف معين. والقيم أيضا هي أكثر شخصية وداخلية بينما المعايير اتفاقيه وخارجية.

ويعني هذا أن المعايير هي قواعد للسلوك، فهي تحدد ما يجب وما لا ينبغي إتيانه من أنماط سلوكية في ظروف محددة، بينما القيم هي مستويات للتفضيل مستقلة إلى حد ما عن المواقف الخاصة.

<sup>1</sup>- Puja mondal, "Difference between Norms and Values of Society", accessed on: 1/02/2015.  
< <http://www.yourarticlelibrary.com/society/difference-between-norms-and-values-of-society/35068>>

إذن كل من القيمة والمعيار تؤكد على أن السلوك الإنساني موجه معياريا، فالمعايير توحى للفرد منذ الوهلة الأولى في حياته بطريقة تفاعله مع الآخرين وهي مع القيم تشكل المادة الجوهرية في الاتصال الرمزي. لذلك، فإن القيم والمعايير تشكل لبّ الثقافة ونواتها، والعادات والتقاليد تمثل كتلتها الصلبة التي تميز كل اتحاد اجتماعي ثابت<sup>1</sup>.

**ج- القيمة والمعتقد (Value and Belief):** تنقسم المعتقدات إلى ثلاثة أنواع: وصفية (Descriptive) وهي التي توصف بالصحة أو الزيف، وتقييمية (Evaluative) أي التي يوصف على أساسها موضوع الاعتقاد بالحسن أو القبح وأمرة أو ناهية (Prescriptive) حيث يحكم الفرد بمقتضاها على بعض الوسائل أو الغايات بجدارة الرغبة أو عدم الجدارة.

لذلك يرى ميلتون أن القيمة أشبه بمعتقد من النوع الثابت، ثابت نسبيا، يحمل في محتواه تفضيلا شخصيا أو اجتماعيا لغاية من غايات الوجود، أو شكل من أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية، فالقيم كالمعتقدات تتسم بثلاث خصائص: أنها معرفية من حيث الوعي بما هو جدير بالرغبة، ووجدانية من حيث شعور الفرد حيالها إيجابا كان أو سلبا، وهي سلوكية: من حيث وقوفها كمتغير بسيط أو كمعيار مرشد للسلوك أو الفعل. وهو بهذا يتفق مع تعريف للقيمة باعتبارها مفهوما أو تصورا للمرغوب (Conception of the desirable) صريحا أو ضمنيا يتميز به الفرد أو الجماعة، ويؤثر في الاختيار من بين الوسائل والغايات المتاحة، فهي ليست تفضيلا فحسب، لكنها تفضيل مبرر أخلاقيا أو عقليا.

في المقابل، يفرق بعضهم بين القيم والمعتقدات على أساس أن القيم تشير إلى الحسن، مقابل السيئ (Good-Bad)، أما المعتقدات فتشير إلى الحقيقة مقابل الزيف (True- False)<sup>2</sup>.

**د- القيمة والسلوك (Value and Behavior):** القيمة أكثر تجريدا من السلوك فهي ليست مجرد سلوك انتقائي كما يرى شارلز موريس Charels Morris، بل تتضمن المعايير التي يحدد التفضيل على أساسها. فالاتجاهات والسلوك هي محصلة للتوجهات القيمية.

<sup>1</sup>- Ibid.,

<sup>2</sup>- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص. 146.

السلوك لا يتحدد فقط بواسطة الاتجاهات أو القيم، لكن إلى جانب ذلك توجد الحاجات (Needs) والظروف الموقفية والدوافع (Motives) والاهتمامات (Interests). إن القيم تتسم بخاصية الوجوب أو الالتزام التي تكتسب في ضوء معايير المجتمع والإطار الثقافي الذي تنتمي إليه هذه القيم<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني/ خصائص القيم: تتميز القيم بالخصائص التالية:

1- أنها معتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعي، وهي تتطوي على ثلاث عناصر هي: العنصر المعرفي، العاطفي، العنصر السلوكي، فهي معرفة لما هو مرغوب ومفضل وهذا ما عبّر عنه كلوكهون بمفهوم "تصور المرغوب".

2- أن القيم تفصح عن نفسها في أنماط التفضيل والاختيار بين البدائل المتاحة. فالقيمة ليست مجرد شيء مرغوب، لكنها تتضمن تصورا لما هو مرغوب. وهذا يعني تفضيلا لنمط سلوكي في مواجهة نمط آخر كنتاج لعملية المقارنة بينهما. وهذا ما يدعو لاعتبار القيمة بمثابة محكات (Criteria) ينهض عليها الاختيار والتفضيل، بل هي الأسس التي يقوم عليها صنع القرارات الخاصة بأنماط السلوك في مختلف مجالات الحياة.

3- القيم تتميز أيضا بالاستمرار النسبي وتخضع في الوقت نفسه للتغيير، وبالتالي لا يمكننا تصور قيم دائمة دواما وإلا لأصبح معها التغيير على المستوى الشخصي والاجتماعي مستحيلا. وكذلك لا يمكن لها أن تكون دائمة التغيير والتبدل، وإلا تعذر استمرار الشخصية الإنسانية والأنماط الثقافية والبناءات الاجتماعية.

4- القيم ذات أهمية نسبية، تتحدد داخل ما يعرف باسم: تدرج أو سلم القيم فالفرد يكتسب خلال التعليم وعملية التنشئة الاجتماعية هذه القيم، والتي تدخل بعضها مع بعض في منافسة حول الأهمية النسبية، وينتج بالضرورة عن هذه المنافسة تركيب متدرج للقيم. وهو يخضع للتغيير كلما استجبت خبرات استدعت إحداث هذا التغيير لذلك فإن دراسة سلم القيم إنما تتم في ضوء المواقف الاجتماعية والتحويلات الثقافية والمادية التي تحدث في المجتمع.

5- تساهم القيم في إعطاء نوع من التماسك لمجموع القواعد والنماذج الثقافية في مجتمع معين، والتي إذا أخذت منفصلة، سوف يكون من الصعوبة إيجاد تفسيرات لها. فالروابط التي توحدنا

<sup>1</sup> - المكان نفسه.

ليست دائما شفافة أو ظاهرة والرجوع إلى القيم الثابتة التي تتضمنها يعطي النماذج بعدا ومعنى أكثر عمقا. فالقيم تبقى دائما على شيء من الالتباس والغموض، تتضمن بعض الصراع والتناقض، ولكنها مع هذا تتعايش وتتماسك والشحنة الانفعالية هي التي تربط القيم برباط وثيق<sup>1</sup>.

إذا فالقيم تسهم في تماسك وتكامل إدراك الذات والعالم، وكذلك في نوع من وحدة الحوافز الداخلية للأشخاص.

### المطلب الثاني: أنواع ووظائف القيم

تتميز القيم بتعدد الأنواع والوظائف، وفيما يلي التفصيل فيها:

#### الفرع الأول/ أنواع القيم:

يصعب تصنيفها، وذلك حسب وجهة نظر سورلي Sorly الذي يرى أنه من المستحيل وجود قاعدة تتحدد على أساسها جميع أنواع القيم، ورأي الباحث الأمريكي كلاهون Kluckhohn الذي قال: نحن لم نكتشف بعد تصنيفا شاملا للقيم.

غير أن التقسيم الذي أورده عالم الاجتماع الألماني سبرينجر Spranger في كتابه "أنماط الناس" يعدّ من أكثر التصنيفات استخداما في دراسة القيم حيث قسم القيم إلى ست مجموعات هي:

**1- القيم النظرية:** يقصد بها ميل الفرد إلى اكتشاف حقيقة الأشياء والقوانين التي تحكمها دون النظر إلى فائدتها العلمية.

**2- القيم الاقتصادية:** تنصب على كل ما هو مادي، يعني اهتمام الفرد بالحصول على الثروة وزيادتها بواسطة الإنتاج والتسويق والاستهلاك واستثمار الأموال.

**3- القيم الجمالية:** التي تعني اهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل من حيث الشكل أو التوافق، لذلك ينظر إلى العالم المحيط به نظرة تقدير من حيث التكوين والتنسيق والتوافق الشكلي.

**4- القيم الاجتماعية:** يقصد بها ميل الفرد إلى غيره من الناس، ويميل إلى مساعدتهم، ويجد في ذلك إشباعا لرغبته.

<sup>1</sup>- Puja mondal, "Difference between Norms and Values of Society", op. cit.,



5- القيم السياسية: اهتمام حصول الفرد على القوة، فهو شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء والأشخاص.

6- القيم الدينية: محاولة معرفة أصل الإنسان ومصيره، والعالم الذي يعيش فيه، ويحاول الارتباط بهذه القوة بصورة معينة<sup>1</sup>.

إن ترتيب هذه القيم تختلف من فرد إلى آخر حسب قوتها وضعفها لدى الفرد والجماعات التي تكون المجتمع الذي نعيش فيه، حسب سلم القيم لدى الفرد، حيث تهيمن إحدى القيم على الأخرى، وتحل سلم الصدارة لديه.

وتعدّ القيم الست المشار إليها أعلاه، قيما أساسية (مركزية) ينبثق منها العديد من القيم الشخصية.

وهناك مجموعة من الأساسيات المرتبطة بالقيم (تتعلق بالقيم):

أولاً: أن هذه القيم متماسكة بمعنى أن هناك علاقة ترابط من نوع معين، هذا الترابط يخلق حالة من القبول أو الرفض للقيم، بمعنى أن هناك قيم معينة تؤدي إلى رفض قيم وتؤدي إلى التسليم بقيم أخرى.

ثانياً: أن هذا الترتيب التصاعدي أو التنازلي للقيم يؤدي إلى عملية توزيع للقيم.

ثالثاً: أن القيمة هي متعددة الجزئيات، فالقيمة تعني تصور، وكل تصور عبارة عن جسد متكامل من الفرعيات فعلى سبيل المثال: العدالة قيمة سياسية تعني تصور عام أساسه الحياد واحترام للكرامة والإنسانية.

### الفرع الثاني/ وظائف القيم:

1- الوظيفة الاجتماعية للقيم: تتغير القيمة حسب ظروف المجتمع، نظراً لنسبيتها، وذلك نتيجة تفاعل الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه، والتطور الحاصل في المحيط الاجتماعي يجعل القيمة تقوم بوظيفة اجتماعية.

<sup>1</sup> ثريا التيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص.

2- الوظيفة التوجيهية: توجيه الأفراد والجماعات نحو اتجاهات معينة تحقق إرضاء حاجاتهم.

3- الوظيفة التفضيلية للقيم: تعدد القيم الموجودة في المجتمع، ما يتيح للأفراد فرصة الاختيار بين بدائل إيجابية وصالحة لتنظيم المجتمع، وإرضاء الأفراد والجماعات فيه.

4- وظيفة التماسك الاجتماعي للقيمة: تعمل على تماسك المجتمع، النسق القيمي يفرض نفسه على كل واحد كمرجع، ويصلح لتوجيه التفاعلات الاجتماعية والتخفيف من حدة الصراعات.

5- وظيفة التنظيم الاجتماعي: ترتيب حاجيات وألويات المجتمع، بتخليصه من الفوضى التي يعيشها أفرادها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: آليات بناء القيم

يتم اكتساب القيم عن طريق التنشئة الاجتماعية، إذ تشترك عدد من الفواعل الرئيسة في تكوينها مثل: الدين، الأسرة، الثقافة، التعليم، البيئة، الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها الفرد في حياته.

أي أن قيم الأفراد تؤثر وتتأثر بثقافة المنظمات التي يعملون بها، كما أن ثقافة هذه المنظمات تستمد من ثقافة المجتمع الذي تعمل فيه وقيمه وعاداته، إذ يتشرب الفرد القيم والمعايير الاجتماعية من الأشخاص المهمين في حياته، مثل: الوالدين، والمعلمين، والقادة في العمل، والمقربين من الزملاء، والأقران، ويتم ذلك في إطار ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه.

### 1- الأسرة:

وتعدّ الأسرة هي المصدر الأول في تكوين قيم الفرد واتجاهاته، وعاداته الاجتماعية، فهي التي تمدّه بالرصيد الأول من القيم والعادات الاجتماعية، وهي بذلك تمدّه بالضوء الذي يرشده في سلوكه وتصرفاته، ففي الأسرة يتلقى الطفل أول درس عن الحق والواجب، والسلوكيات الصائبة والخاطئة، وما يجوز عمله وما لا يجوز، والمرغوب فيه وغير المرغوب فيه.

فالأسرة هي التي تمنح الطفل أوضاعه الاجتماعية، وتحدد له منذ البداية اتجاهات سلوكه وخياراته، وتشترك عدد من الجماعات الأخرى مع الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، مثل: المدرسة،

<sup>1</sup> سمية أوشن ونوال تعالبي، "حريات الفكر العربية بين أيديولوجيا المحافظة والتغيير - اشكالية القيم وحقوق الانسان"، دفاتر المتوسط، جوان، 2014، ص. 162.

الجماعات المهنية، الهيئات السياسية، وبالرغم من أهمية دور هذه الجماعات في التنشئة الاجتماعية، إلا أن وظيفتها تُعدّ امتداداً لوظيفة الأسرة، وليست بديلة عنها<sup>1</sup>.

إن نقل قيم وخبرات الثقافة إلى وعي الأفراد، يعبر عن أهم جوانب الدور الذي تلعبه الأسرة، فهي نسق فرعي للثقافة، وهي وسيط لنقل التراث الثقافي وأداة للحفاظ على ثقافة المجتمع، فعن طريقها تنتقل الرموز الثقافية والقيم. وعليه فإن تكوين القيم ونقلها مهمة اجتماعية تبدأ من الأسرة وهي تهدف إلى ترسيخ المعايير القيمية. كما أنها من العوامل المهمة في أحداث التغيير القيمي، وهذا من خلال السلوكيات الناتجة عنها، وبالتالي ينتج عن ذلك نماذج توافقية. حيث كلما صغر حجم الأسرة فإن الأنساق الثقافية للسلوك الأسري تتغير بشكل واضح، وهذا يعني أن التغيير في بعض الظواهر والملاحم المتعلقة بالقيم يؤدي إلى سلسلة من التغييرات الاجتماعية التوافقية.

وتقوم الأسرة بهذا الدور عن طريق أسلوب القدوة الذي يتلقى منه الأبناء القيم، فالوالد قدوة لأبنائه والأم كذلك، ويجب أن تكون القدوة صادقة في سلوكها ومتسقة في أقوالها وأفعالها ومتسمة بالصدق والثقة، وهذا ما يساعد في انتقال القيم واكسابها للآخرين.

## 2- المدرسة:

تعمل على تعميق الانتماء وتدعيم الثقافة والقيم وتحقيق التماسك الاجتماعي، وكذا تحقيق التحصين الداخلي. ودور المدرسة يتمحور أساساً من خلال تحفيز الأفراد على التجديد والتطوير والاصلاح في إطار المسؤولية الاجتماعية، ويتحقق ذلك من خلال أسلوب القدوة حيث يكون المعلم قدوة للمتعلمين، كما يتم ذلك أيضاً من خلال تقديم الحقائق الموضوعية التي تتناسب في مستواها وطريقة تقديمها للآخرين، ما ييسر قبول القيمة والعمل بها.

## 3- الجامعة:

للجامعات دور في تغذية القيم والمحافظة عليها من خلال تناولها للمشكلات الداخلية الخاصة بالمجتمع وتوقعها والتنبؤ بها ومحاولة إيجاد حلول، في ضوء التمويل الذي تحصل عليه من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، هذا بالإضافة إلى دورها التقليدي في تنمية المعرفة ونقلها ونشرها بين

<sup>1</sup> - رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص. 31-33.

الأجيال. كذلك تقوم الجامعات بهذا الدور من خلال تعاونها مع المؤسسات الاجتماعية والاعلامية الحكومية وغير الحكومية<sup>1</sup>.

\* يمكن من خلال دراسة القيم في مجتمع من المجتمعات تحديد الإيديولوجيا أو الفلسفة العامة لهذا المجتمع. فالقيم ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر الأشخاص به في ثقافة معينة، وفي فترة زمنية معينة، كما أنها هي التي توجه سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - محمد شريف عبد الرحمن، العولمة والهوية: الهوية الثقافية لطلاب الجامعات الخاصة في ظل العولمة، ط. 1 ( القاهرة: دار

الهدى للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص. 158 - 168.

<sup>2</sup> - سمية أو شن ونوال تعالبي، مرجع سابق، ص. 163.

## خلاصة:

تناول الفصل العديد من المصطلحات التي أخذت جزءا كبيرا من التدقيق والتحليل، وعليه تم

التوصل إلى النتائج التالية:

- إنه في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم المعاصر والمتميزة بهيمنة المركز على الأطراف، صار موضوع الدولة يشكل مجالا واسعا للأطروحات الفكرية والاجتماعية وغيرها، نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تحتله كفاعل مهم في حياة الفرد والجماعة في العالم.

- أما العولمة باعتبارها نتيجة للتطور الفكري والعلمي والتقني الذي صنع التحولات الحديثة والمعاصرة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية،.. فينبغي دراستها باعتبارها ايدولوجيا وكممارسات وآليات عملية لها مظاهر وانعكاسات وتداعيات تستثمر في واقع متحرك تحولاته متسارعة. وقد اكتسبت العولمة شرعيتها وفرضت وجودها من ارتباطها بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وبالنماء والازدهار الاقتصادي، وبالتطور الهائل في وسائل وأساليب الإعلام والاتصال والمعلوماتية.

- إن النقاش حول العولمة قد أصبح واسعا في الوسط الثقافي، وقد مال إلى التبلور نحو نزعتين رئيسيتين: فمن ناحية تستخدم العولمة للإشارة بغموض إلى الاعتماد المتبادل المتنامي بين مجتمعات العالم من خلال أبعاد عديدة ومختلفة، ومن جهة أخرى يستخدم هذا المفهوم بشيوع معنى عولمة المؤسسات والنظم والممارسات...

- كما أن قضية الثقافة شغلت السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين ولا تزال، وازداد هذا الاهتمام منذ بداية هذا القرن الذي لم يعد قرن الاقتصاد والسياسة فحسب، بل قرن الثقافة والصراع الحضاري أيضا.

- إن موضوع القيم قديم قدم الإنسان، لكنه لم يمثل أهمية كبرى في حياة الأفراد والجماعات، إذ تساهم القيم في إعطاء نوع من التماسك لمجموع القواعد والنماذج الثقافية في مجتمع معين، والتي إذا أخذت منفصلة سوف يكون من الصعوبة إيجاد تفسيرات لها. فالقيم تبقى دائماً على شيء من الالتباس والغموض تتضمن بعض الصراع والتناقض، ولكنها مع هذا تتعايش وتتماسك والشحنة الانفعالية هي التي تربط القيم برباط وثيق.

## الفصل الثاني:

العولمة الثقافية دراسة في المراحل، المؤشرات  
والآليات

يعتبر "مارك فيرو Marc Ferro" أن العصر الحاضر إنما هو نتاج أربع عولمات ساهمت كل منها على حدى في مأسسة ما يمكن تسميته بـ: "أيدولوجية التطابق" وهي:

عولمة الاقتصاد: وقد بدأت تظهر خلال القرن 16م، وهو ملمح ما فتىء يتسارع ويتطور ليجز إلى الوجود ظواهر مثل: ارتفاع وانخفاض الأسعار، تطور التقنيات، تزايد الضغوط الخارجية،... التي أفقدت المواطن معاييرها الثابتة والكامنة حول القانون، وهذه الفترة أرخت لما يسميه "فيرو" بـ: "فترة ضياع المعايير".

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة العولمة البيروقراطية، والتي تزامنت مع الثورة الفرنسية، وظهور بذور العهد التكنوقراطي والسلطة المركزية واتساع الهوة بين المركز والأطراف، وأدت إلى رفض كل من هم خارج النظام من مهمشين وضحايا، بما في ذلك مناطق بأكملها، وهذه الفترة كرّست لمرحلة "غياب الملجأ أو ضياعه".

ثم جاءت المرحلة الثالثة، وهي التي أسست للعولمة العلمية خلال القرن 17 على أنها كانت بطيئة لا على مستوى العلوم الطبية والفيزيائية فحسب، ولكن فيما يخص العلوم الإنسانية والاجتماعية والعمران أيضا.

ثم جاءت مرحلة عولمة الإعلام والاتصال، وهي تؤرخ لمرحلة توحيد الخبر الذي تتناقله وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري كل يوم بفضل التطورات التي شهدتها تكنولوجيا البث الفضائي خاصة، والتي صنعت وكرّست وسايرت ظاهرة العولمة لتفرز ما يصطلح عليه بـ: "القرية الإعلامية" أو "المجتمع الإعلامي الكوكبي".

من الصعب الوقوف على هذه الآليات من خلال تصنيفها إلى مراحل، أو تقسيمها إلى أنماط وأشكال أو عمليات اجتماعية متتالية، فالنسق العولمي عملياته مختلفة حسب الموقف وحسب المجتمع المحلي المراد عولمته وحسب نمط المصلحة، فأحيانا تتسم عملياته بطابع التعاون وأحيانا بطابع الصراع وأخرى بطابع التكامل وأحيانا أخرى بكل العمليات مجتمعة. وفي كل نوع من العمليات هدف واحد، لذلك كله ستعالج الدراسة آليات العولمة من منظور محلي ودولي.

وعليه، فإن هذا الفصل يحاول المقاربة لهذه العولمات اقتصاديا وتكنولوجيا وإعلاميا، ومحاولة معرفة كيف تؤثر في ثقافة الدولة والمجتمع، وما هي مراحل عولمة ثقافة معينة.



### المبحث الأول: جدلية العلاقة بين العولمة والثقافة المحلية

تقع العولمة في قلب الثقافة الحديثة وتقع الممارسات الثقافية في قلب العولمة، وهذه هي العلاقة المتبادلة التي سنحاول تحليلها واستكشافها في هذا المبحث، من خلال معرفة المراحل التي تمر عليها ثقافة المجتمعات الخاضعة أو المتأثرة بالعولمة.

#### المطلب الأول: مراحل عولمة البنى الثقافية والقيمية للمجتمع

يبين جيمس روزنو بأن آليات وطرق العولمة الثقافية سلمية الطابع وطوعية الجوهر، وهي تتمثل في التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه، باستخدام تقنية الاتصال والمعلوماتية، والمحاكاة والتقليد بين الدول والشعوب، إضافة إلى المنافسة التي تؤدي إلى استخدام طرق وتقنيات متشابهة، وبخاصة في المنافسات التجارية والمنافسات العلمية والسياسية والإدارية، وهذه العمليات إضافة إلى الآليات والطرق المتشابهة في انجاز الأعمال تؤدي إلى نتائج إيجابية في العديد من المجتمعات والثقافات، وقد تؤدي إلى نتائج سلبية في ثقافات أخرى وبخاصة المغلقة منها<sup>1</sup>.

من جهة أخرى لم يعد باستطاعة العالم اليوم أن يتحدث على طريقة لينين في الاقتسام الجغرافي للكرة الأرضية إلى مناطق نفوذ وسيطرة إمبريالية واضحة للعالم إلى هذا الحد أو ذاك، إذ أن نمو حركية رأس المال وتطور المعلوماتية الانتاجية الجديدة أديا إلى حركية وسيولة مرافقة في قواعد التراكم والاستغلال الاقتصادي، بإمكان رأس المال الآن الاستمرار في الاستغلال المباشر للعمل في عدد متنوع من التشكيلات الاجتماعية في اللحظة ذاتها، وفي ظل شروط تختلف اختلافا كبيرا فيما بينها.

لقد أشار صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) في مقالة عنوانها: "القوة العظمى الوحيدة" في مجلة "الشؤون الخارجية"<sup>2</sup> إلى المخطط الأمريكي تجاه العالم الآخر - المراد عولمته- الذي يخولّه للإنفراد والاستقلالية بالقرار السياسي العالمي، حيث يتضمن المخطط كيفية إلحاق

<sup>1</sup> - ميمونة مناصرية، "هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور اساتذة جامعة بسكرة" (رسالة دكتوراه في علم

الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012)، ص. 47.

<sup>2</sup> - Samuel Huntington, « The Lonely Superpower », Foreign Affairs, April 1999, accessed on: 12/05/2017.

< www.foreignaffairs.com >

مجتمع محلي ما بالمجتمعات المعولمة، وذلك وفقا لمراحل حتى وإن اختلفت آليات العولمة من مجتمع إلى آخر، وهذا ما سنحاول معرفته من خلال المراحل التالية:

**الفرع الأول/ المرحلة الاولى: طرح مشروع العولمة:** ويكون ذلك باستعمال كل الوسائل والأساليب المتاحة التي تجعل الآخرين يتبنون النموذج الاستهلاكي الأمريكي على أساس كونه النموذج الأمثل والأفضل. ذلك أن العولمة في شكلها الثقافي تهدف إلى إزالة الحدود الدينية والعادات والتقاليد حتى تكون العقول المستقبلية للمادة الثقافية أكثر انفتاحا وتقبلا لما يأتي من الخارج، دون تفكير أو إعادة نظر بعد أن حطمت كل بوابات المراقبة والنقد، ويقوم النظام العالمي الجديد في مشروعه المعولم لكل شيء على اختراق الثقافات الوطنية والثوابت الذاتية، ويعمل على طمس معالم الذات والأصل والشرع بطرح بدائل هجينة منمقة ومزوقة، بحيث تجلب الأنظار ومن ثم القلوب والعقول.

وتتميز هذه المرحلة بالقبول بالعولمة، وإتباعها والمشاركة في قيادتها والتعامل معها كعنصر فاعل، وهو أمر يحتاج إلى وعي وإدراك بالغ الأهمية والخطورة، في سبيل حمايتها من التوجيه لما يفيد ويحقق المصالح المستهدفة.

تجدر الإشارة إلى أن المخططات الأمريكية تجاه الدول اليوم في ظل العولمة تختلف حسب خصائص ومميزات ومقومات هذه الدول، فمثلا استراتيجيات أمريكا تجاه الدول الإسلامية والعربية بغية استمالتها نحو تبني النموذج الأمريكي، ليست نفسها الاستراتيجيات المتبعة نحو أوروبا أو آسيا أو غيرها. غير أن الأسلوب الغالب الذي تستخدمه أمريكا اليوم تجاه الدول هو أسلوب القوة الناعمة (Soft Power) وهذا بعد أن تم تجربة بقية الأساليب في فترات تاريخية سابقة، فبعد أن استخدمت السياسة الاستعمارية، اتبعت بعدها سياسة العدوان، ثم الآن تستخدم الأساليب الناعمة، وهذا عن طرق دبلوماسيتها الثقافية التي أصبحت أهم الوسائل التي تستخدم من أجل إرساء دعائم قوية للسياسة الخارجية لأمريكا، وهي وسيلة معيارية تشترط مبدأ التفاهم المتبادل. وعند الحديث عن الدبلوماسية الثقافية، فإن ذلك سيكون متعلقا بدور العامل الثقافي في العلاقات الدولية، وإذا كان ذلك يختص بالسياسة الخارجية لدولة ما، فإنه يعني محاولة تلك الدولة ممارسة النفوذ والتأثير في البيئة الدولية، من خلال توظيف الركن الثقافي أو ما أصبح يعرف بالبعد الرابع للسياسة الخارجية بوصفه بعدا مضافا إلى أبعاد النفوذ التقليدية الثلاثة: الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

وتؤدي الثقافة دورا مهما في فعالية النشاط الدبلوماسي بين الدول، من خلال تعزيز سبل التفاهم المتبادل عن طريق الجاذبية والإقناع بدلا من الارغام، فهذه المفاهيم الثلاثة: الدبلوماسية، الثقافة والتفاهم المتبادل تشكل في مجملها عناصر التفسير الأدبي للدبلوماسية الثقافية.

وفي هذا الصدد يعرف ميلتون كامينز الابن (Milton Cummings Jr) أستاذ العلوم السياسية في جامعة هوبكينز الدبلوماسية الثقافية بأنها: "تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل"<sup>1</sup>.

وهناك مجالات مختلفة للممارسة الدبلوماسية الثقافية منها:

1- الفن والموسيقى ونشرهما بكافة اللغات على أوسع نطاق عالمي،

2- الآداب والفن،

3- الأبحاث العلمية،

4- الارساليات والبعثات العلمية المتبادلة،

1- المؤسسات الثقافية الملحقة بالسفارات في الخارج،

2- المعارض الدولية باختلاف مجالاتها،

3- البطولات الرياضية التي تقام على مستوى دولي.

وفي ظل عصر العولمة الذي يعيشه العالم، تتسابق أمريكا والدول العظمى لنشر إرثها الثقافي على أعلى المستويات، بقصد نشر قيمها الثقافية وجذب الشعوب حول العالم لتثقافتها، وبالتالي الحصول على سهولة ومرونة في ترويج منتجاتها الاقتصادية وخطتها السياسية والعسكرية في بعض الأحيان.

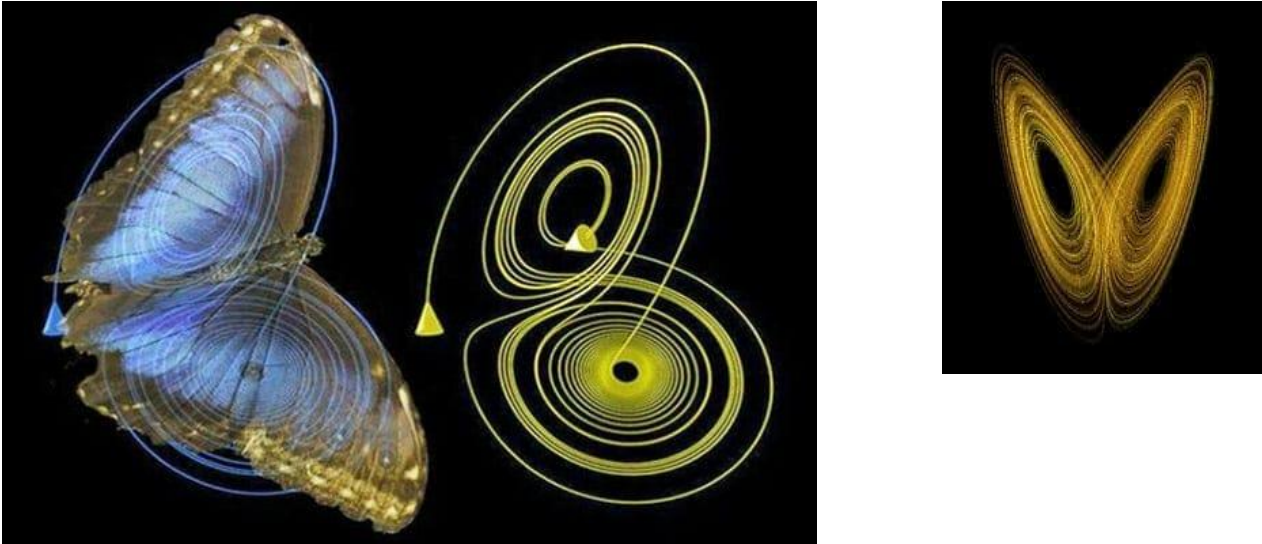
**الفرع الثاني/ المرحلة الثانية: استعمال منطق الإغراء والضغط وبسط النفوذ: تقوم**

القوى العظمى بمدارة القوى السياسية الفاعلة في مناطق النفوذ العالمية لخلق ثقافات جديدة، يتكيف متبنوها والناشطون في دواليبها مع المصالح الأمريكية، وتستجيب لها بإيجابية متزايدة، والذي سيعطي للحدود الجغرافية- الإستراتيجية للو.م.أ مداها وامتدادها، وهذا يكون بالموازاة مع الانتشار

<sup>1</sup>- زايد عبيد الله مصباح، "السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية ثقافية أم امبريالية ثقافية"، المستقبل العربي، العدد: 427، سبتمبر، 2014، ص. 101.

العسكري والتجاري والاقتصادي المتنامي سنة بعد أخرى، والمايك بزمام التحولات الاقتصادية العالمية، باستغلال حالات الفراغ في البناءات الثقافية في كثير من المناطق العالمية.

ما يجب عدم اهماله في هذه المرحلة، أن أية عوامل صغيرة في نظر الدولة قد تكون ذات تأثير عميق وبعيد المدى، وهذا ما تؤكدته نظرية " أثر الفراشة The Butterfly effect Theory" (\*) التي تفيد أن حدثاً أولياً مهماً كان بسيطاً قد يولد سلسلة من الأحداث المتواترة والمتفاعلة في ظروف مساعدة، ينجم عنها نتائج غير متوقعة وتتجاوز الحدث الأول بمراحل، وهذا ما هو موضح في الصورة رقم (3).



الصورة (3): أثر الفراشة لإدوارد لورنتز<sup>1</sup>

وقد حاول لورنتز صياغة معادلات عن النظام الكوني وأراد تطبيقها على الواقع ومحاولة التنبؤ بناء على تلك المعادلات، لكنه توصل إلى أن هذه المعادلات خاطئة، وبذلك خلص إلى نتيجة

(\*) - ظهرت هذه النظرية أول مرة مع الرياضي وعالم الأرصاد إدوارد لورنتز Edward Lorenz سنة 1963، حيث قام من خلال تعديله لبرنامج معين بإدخال رقم اضافي ظنا منه أن الفرق صغير جدا ولا يؤثر في النتيجة، لكنه في النهاية تفاجأ بوجود فرق هائل غير متوقع، وخلص إلى أن التغييرات البسيطة تؤدي إلى ظروف ونتائج غير متوقعة، وتوسعت بعد ذلك تطبيقات هذه النظرية في مختلف العلوم الأخرى.

<sup>1</sup> - Downloaded from : pt.slideshare.net (accessed on: 06/ 06/ 2017).

مفادها أن أمورا صغيرة جدا لا نحسب لها حساب، قد تحدث تغييرات هائلة على مستوى العالم أجمع، نظرا للترابط الموجود على مستوى النظام ككل، كما أن هذا التأثير قد لا يظهر مباشرة، ولكنه يظهر بعد 10 سنوات أو أكثر. وهذا تماما ما تم تعميمه على بقية العلوم الأخرى، فالأنظمة عشوائية لا يمكن التكهن بما سيحدث أبدا، وربما يحدث أمر ما الآن لكن السبب أو العامل يرجع لسنوات سابقة.

أثر الفراشة موجود في المناخ والسياسة والاقتصاد وحركة المجتمع، فالحرب العالمية الأولى بدأت مع اغتيال ولي عهد الامبراطورية النمساوية، ليثير مقتله زوبعة سياسية أدت لانطلاق أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك الوقت، وفي الأزمة المالية العالمية بدأت بوادرها بتعثر مؤسسة ليمان براذرز في صيف 2007، والتي تفاقمت مشاكلها نتيجة القروض التي لم تستطع المؤسسة تحصيلها، ولم تسارع الحكومة الأمريكية لمعالجتها وتركت المؤسسة لتتحمل التبعات لوحدها، فانتقلت تلك المشكلة إلى المؤسسات المالية الأخرى، فأحدثت سلسلة من الإفلاسات امتد نطاقها ليشمل العالم كله، وأدت إلى افلاس دول بأكملها وإغراق العالم في أكبر أزمة اقتصادية عرفها منذ 100 سنة. وكذلك الأمر بالنسبة للأحداث الأخيرة التي تمر بها المنطقة العربية، فإنها بدأت مع قيام شخص بحرق نفسه، لينطلق بعدها إعصار من المظاهرات والثورات في العديد من الدول العربية والشرق أوسطية، فالفراشة لن تستطيع أحداث اعصار مدمر إلا إذا حدثت تغييرات في المناخ تجعل منه نظام غير مستقر، عندها يمكن لأبسط حدث أن ينشأ عنه اعصار مدمر، فحالة عدم الاستقرار هي التي تعطي القدرة للأحداث الصغيرة أن يتولد عنها نتائج ضخمة.

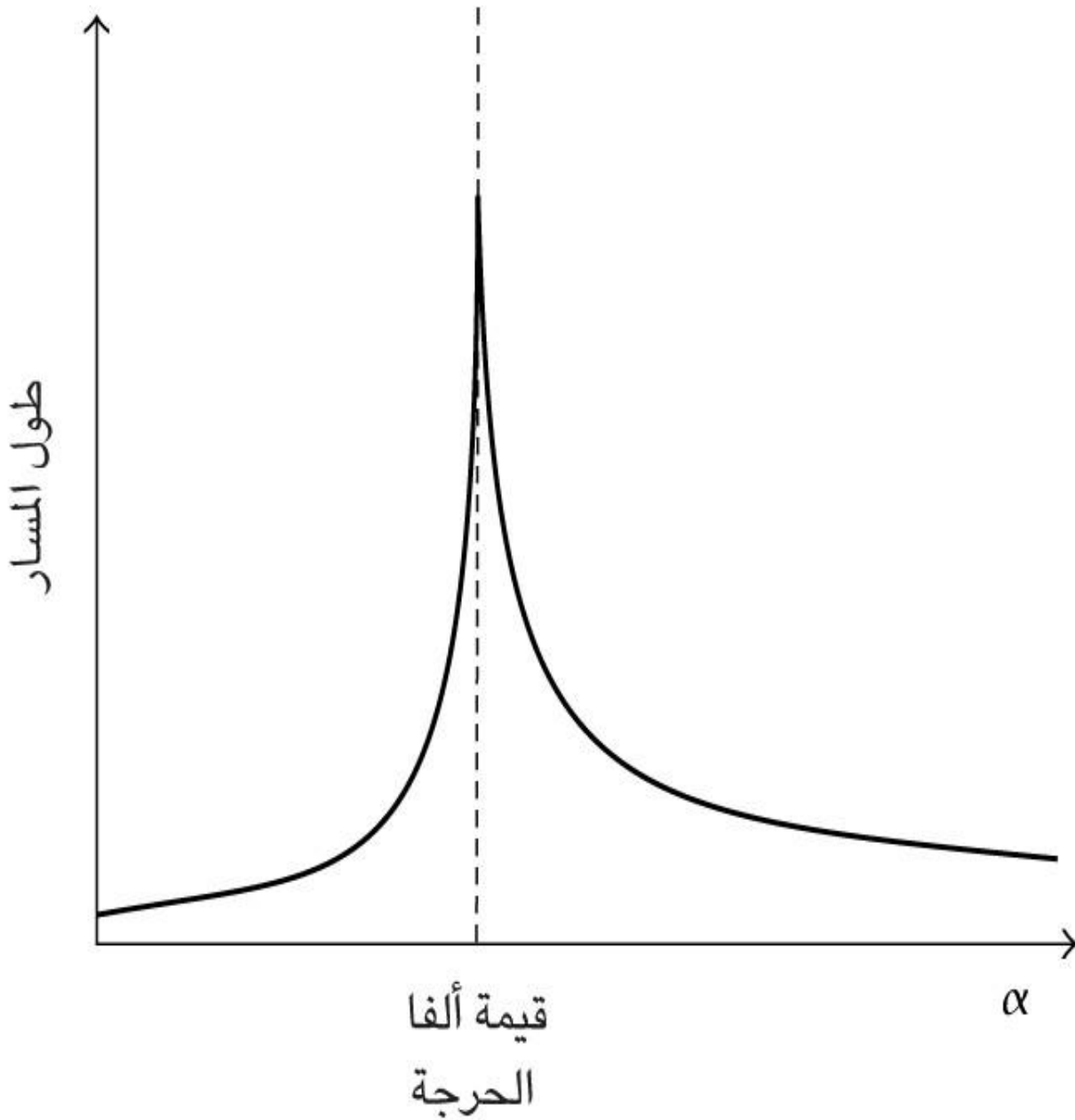
لذلك يجب عدم اهمال أي متغير قد يؤدي إلى أحداث ضخمة، والتي قد تؤدي في هذه المرحلة أن تفقد الدول الصغيرة خصوصية ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي، إذ تتخلى بالتدريج عن خصائصها الثقافية، التي تدوب في الثقافة العالمية الواحدة، ويتحول الموروث الثقافي في هذه المرحلة إلى مجرد تراث حضاري يستجيب تدريجيا وطوعيا لاتجاهات العولمة. ثم يحدث انقسام وتصدع ثقافي **Cultural Rift** يؤدي إلى ظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم الشخصية الراقية، ويتولد لدى هذه المجتمعات ما يسمى بـ: الانبهار لكل ما هو خارجي وتظهر بذلك ثقافة العولمة كنموذج أفضل للثقافة الانسانية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الهجوم الإعلامي الغربي وخاصة الأمريكي على القيم الآسيوية واعتبارها مسؤولة عن الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، ودعوته للدول الشرق آسيوية إلى التخلي عن تلك القيم كشرط للخروج من الأزمة. وكذلك سعي الاتحاد الأوروبي إلى تغيير بعض القيم الدينية في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بحيث تتوافق مع القيم الأوروبية، وهذا وفقا لما أشارت له صراحة الوثيقة المسماة " الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في المتوسط" والتي أصدرها مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي عام 2000. كذلك نجد تصريح رئيس البرلمان الأوروبي في المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس سنة 2003 بأن مشكلة ضم تركيا للاتحاد الأوروبي ليست مشكلة سياسية بل هي مشكلة " قيم"، في إشارة واضحة لمنظومة القيم الأوروبية كنموذج مهيم يجب أن تقبله تركيا كدولة اسلامية أو حتى علمانية تدين بالإسلام.

**الفرع الثالث/ المرحلة الثالثة: مرحلة الهيمنة:** وفقها تتقرب الو.م.أ أكثر فأكثر من مناطق إنتاج المعرفة وتطويرها عن طريق الاحتكاك الثقافي **Cultural Friction** للتوصل إلى امتلاك مذاهب الاتجاهات الفكرية في هذه المراكز للاحتماء والقبول والتوجيه ولتبني النموذج الثقافي الأمريكي، وهذا يتم في الحقيقة عن رغبة أمريكية في تجريد هذه القوى وسلب خصوصياتها الإنتاجية المبدعة في مختلف ميادين المعرفة.

ويكون هذا عن طريق بناء جسور ثقافية **Cultural Bridges** تعمل بمثابة منافذ لتحويل ثقافة من نطاقها المحلي الضيق إلى آفاقها العالمية الواسعة، وكذا لنقل الثقافة من جماعة إلى أخرى، وهذا ما يجسده نموذج الكهوف الفولاذية، والتي تعني أن نقاط التلاقي تفضل بقوة الاتصال وبأصدقاء الأصدقاء، وقد جزأت نفسها إلى الكثير من المكونات أو الكهوف الصغيرة، داخل كل كهف كان كل فرد على صلة جيدة بغيره، لكن بين الكهوف المختلفة لم توجد علاقات على الإطلاق. كانت هذه النتيجة غير مريحة في حقيقة الأمر، ذلك لأنه عند تقسيم الشبكات على هذا النحو يكون من الصعب تحديد المسافة بين نقاط التلاقي في الأجزاء المختلفة ولحسن الحظ يمكن تخمين طول المسار الذي يؤدي إلى تفكك الشبكة. ويقاس أقصر طول للمسارات بين أزواج نقاط التلاقي، لكن يُحسَب فقط متوسط الأزواج التي تقع في المكون المتصل نفسه، وتكون النتيجة — كما هو موضح في الشكل (5) — أن الطول النموذجي للمسار يكون صغيراً عندما تكون قيمة ألفا منخفضة وصغيراً أيضاً عندما تكون قيمتها عالية، لكنه يزيد كثيراً عندما تكون قيمة ألفا في مكان ما بالمنتصف. وتفسير ذلك أنه عندما تكون قيمة ألفا

منخفضة، يكون الرسم البياني مجزأً على نحو بالغ، لكن نظراً لأن المتوسط يُحسب فقط لنقاط التلاقي الموجودة في المكونات المتصلة نفسها (الكهوف)، فإن صغر حجم المكونات يتسبب في قصر طول المسارات. هذا هو عالم "الكهوف الفولاذية"، الأشخاص الذين يمكن الوصول إليهم فإنه يمكن الوصول إليهم بسهولة، والأشخاص الذين لا يمكن الوصول إليهم بسهولة لا يمكن الوصول إليهم على الإطلاق. وعلى عكس ذلك عندما تكون قيمة ألفا عالية، يكون الرسم البياني عشوائياً إلى حد بعيد. نتيجة لذلك يظهر الرسم على صورة مكون عام واحد متصل، والانفصال النموذجي بين أي زوج من نقاط التلاقي يكون صغيراً، وهو الأمر الذي يمكن الوصول فيه إلى كل شخص بالقدر نفسه تقريباً من السهولة.



الشكل (5): تمثيل بياني يبين طول المسار ونقاط التلاقي " الكهوف الفولاذية " <sup>1</sup>

يبين الشكل طول المسار وفقاً لألفا وعند وصول قيمة ألفا للقيمة الحرجة، تدخل الكثير من نقاط التلاقي لتصل بين الشبكة بأكملها التي ينكمش طولها سريعاً. وتشير القمة الموجودة في منتصف الشكل إلى مكان السلوك المثير للاهتمام على يسار هذه القمة، ومع زيادة قيمة ألفا ترتبط الأجزاء سريعاً

<sup>1</sup> - دانكن جي واتس، الدرجات الست وأسرار الشبكات: علم لعصر متشابك، ترجمة: أميرة علي عبد الصادق، ط. 1. (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص. 40.



معاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كبيرة في طول المسار الظاهر ويكبر العالم حجماً، لكنه يفعل ذلك لأن المكونات التي كانت منعزلة في السابق تبدأ في الاتصال بعضها ببعض، ومن الصعب الوصول إلى الناس في المتوسط، لكن يمكن الوصول إلى المزيد منهم مع الوقت. أما على يمين القمة، فتتصل جميع مكونات الشبكة في كيان واحد، وتبدأ أطوال المسارات المتوسطة في الانخفاض سريعاً مع ازدياد عشوائية قاعدة التفاعل، أما القمة نفسها فهي نقطة حرجة، أي تحول طوري والذي يصبح عنده كل فرد متصلاً، لكن طول المسار النموذجي بين الأزواج من الأفراد يكون كبيراً للغاية أعلى هذه القمة، في شبكة تتكون من مليون شخص مثلاً يمتلك كل منهم مائة صديق، يكون طول المسار بالآلاف.

وعليه فإنه من خلال هذه المراحل يرى الكثير من الباحثين أن العولمة لا تهدد الثقافات بالفناء أو الذوبان فحسب، بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها لتتكيف مع الحاضر، وهذا ما يتيح لهذه المجتمعات العيش بثقافات متعددة وهذا ما يسبب التغير الثقافي داخل المجتمع، والذي نتطرق إليه في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: ديناميات التغير الثقافي Cultural Change

التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وقديماً قال الفيلسوف اليوناني هيرقليطس Heracalitus: "إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم".

وإن الثقافة الواحدة تختلف اختلافاً طفيفاً من جيل إلى آخر، في حين يزداد هذا الاختلاف من قرن إلى آخر، ويزداد حدة كلما تباعدت عن بعضها الفترات الزمنية التي نقارن بينها. والثقافات لا تتغير بالطبع بنفس السرعة، فمن الممكن أن تشهد إحدى الحقب تغيرات كبرى في ثقافة معينة وتغيرات شديدة الضالّة في ثقافة أخرى<sup>1</sup>.

إن التغير الثقافي هو ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أم معنوياً. وهو تغير يحدث في جميع نواحي المجتمع ( اللغة، الفن، العادات والتقاليد، تبدل أولويات وسلم القيم،

<sup>1</sup> - علي ليلة وآخرون، التغير الاجتماعي والثقافي، ط. 1. ( عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص.

التكنولوجيا...)، وعليه يصبح التغيير الاجتماعي جزءاً من التغيير الثقافي بالإضافة إلى ذلك الإطار المادي.

فالتغيير الثقافي هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغييرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، كما يشمل صور وقوانين التغيير الاجتماعي نفسه.

يتميز التغيير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغيير نوعي أساساً.

ويعرف درسلر (Dressler) التغيير الثقافي بأنه: "تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع ادخال اجراءات جديدة"<sup>1</sup>، ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث في بنية المجتمع ووظائفه.

إن سرعة وحجم ومجال التغيير الثقافي تختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغيير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

إن أي مجتمع يخضع للتغيير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية، بينما يرفض أخرى، والنتيجة هي "حوصلة ثقافية" أي صيغة ثقافية جديدة تدمج بين عناصر ثقافية تقليدية داخلية وعناصر حديثة خارجية.

#### الفرع الأول/ مشكلات التغيير الثقافي

يتبنى بعض الباحثين وجهة النظر القائلة أن هناك عمليات دينامية في الثقافة والمجتمع، تنطوي على التغيير، وأنه من الممكن عزل تلك العمليات ودراستها، وقد ساهمت تلك الدراسات في التعرف على الاختلافات أو الأخطاء في عملية النقل الثقافي أو عمليات إعادة التفسير أو التغييرات التطورية، والتعرف على الفروق القائمة في درجة القابلية للتغيير في المضمون المحدد للثقافة في مقابل السمات البنائية أو النمطية والاتجاهات والقيم.

<sup>1</sup> - Marcus Ethridge and Howard Handelman, Politics in a changing world (America: Thomson Learning Center, 2008), p. 79.

ومن الممكن أن يؤدي المزيد من دراسة هذه الفروق إلى إثراء فهمنا للتفاعل القائم بين عوامل التغيير والثبات في الثقافات المختلفة، وأبرز هذه العوامل تتمثل في الآتي:

1- إن التغييرات الهامة في الظروف الأيكولوجية التي تواءمت معها الثقافة تستدعي حدوث تغييرات معينة إذا ما أراد المجتمع أن يكتب له البقاء.

2- يعد الاتصال مع الأنماط الثقافية المختلفة أغنى مصادر حدوث التجديد، بما في ذلك الوعي بوجود بدائل جديدة.

3- التغييرات التطورية الناشئة عن أي من العوامل السابقة، وربما كان المثال على ذلك حدوث تغيير تكنولوجي يسمح بزيادة عدد السكان، وما يترتب على ذلك من ظهور أنواع جديدة من التخصص، التوزيع والضوابط الاجتماعية. فالتغيير يكون تغيراً تطورياً إذا ما هيأ الظروف الضرورية أو المناسبة لحدوث تغييرات تالية في الثقافة وفي التنظيم الاجتماعي.

4- إن الأخطاء التي تحدث في عملية النقل الثقافي يمكن أن تؤدي أيضاً إلى التغيير. ومن الواضح أنه حتى في أكثر الثقافات استقراراً وثباتاً لا ينقل أي جيل ثقافته إلى الجيل التالي بنفس الشكل تماماً. والمشكلة هنا هي التمييز بين تلك التغييرات التي تمثل تنويعات قليلة الشأن داخل نمط أساسي، وبين التنويعات التي قد تصبح تراكمية (أي ذات شأن كبير) ومن ثم تؤدي إلى تغيير بعيد الدلالة في الأنماط الثقافية.

وعلياً على أية حال أن نعتبر أن دراسات الفرد ودراسات الظواهر الاجتماعية والثقافية مكتملة لبعضها. والشيء الذي نحتاجه هو تطوير النظريات التي تربط بين عمليات التغيير في السلوك الفردي والتغيير في الأنماط الثقافية والاجتماعية.

#### الفرع الثاني/ العوامل المؤثرة في حدوث التغيير الثقافي

هناك العديد من العوامل المساعدة أو المسببة للتغيير الثقافي<sup>1</sup> بعضها خارجة عن دائرة الفعل الإنساني، مثل العوامل الطبيعية والبيولوجية وعوامل أخرى ناتجة عن النشاط الإنساني مثل المعطيات التكنولوجية والثقافية وغيرها.

<sup>1</sup> - Ibid., p p. 82- 85.

**1- العوامل الايكولوجية والطبيعية:** تتمثل بمكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وتتضمن الموقع الجغرافي والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية. وعلى الرغم من أن التغيرات في البيئة الطبيعية نادرة الحدوث، إلا أن تأثيرها عندما تحدث يكون عظيماً في المجتمع، فإقتصاديات المجتمعات التي تغلب عليها الطبيعة الصحراوية والأراضي البور تختلف عن تلك الغنية بالمياه والأراضي الخصبة والثروات المادية كالفحم والحديد والذهب والبتروول، وبالتالي ينتج عن هذا الاختلاف نظم وعلاقات اجتماعية وثقافية متنوعة. وهي بدورها تختلف عن تلك المناطق المتميزة بمناخ متقلب أو بعوامل بيئية فجائية، كهبوب العواصف والفيضانات والبراكين واشتداد الحرارة أو البرودة، جميع هذه الحالات تفرض نوعاً من التكيف وتغيير طرق المعيشة وأسلوب الحياة الاجتماعية.

وقدم ديمولان (Demolins) اسهاماً كبيراً في دعم الاتجاه الحتمي الجغرافي، بين فيه تأثير العناصر الطبيعية في حياة البشر، وقد ركز في تحليله على عناصر البيئة الثلاثة: المكان، العمل، الناس. واعتبر أن المكان يؤثر في نوع العمل، ونوع العمل يؤثر في الناس من خلال التأثير في المجتمع وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي وفي طرق التفاعل بين الناس. على أنه يضيف أن هذه المعادلة أشد ما تنطبق على الريف، لأنها في مجتمعات المدن تتقلب من حيث الأولويات، لأن نوع العمل يفقد اتصاله بالبيئة الطبيعية، ويعتمد أكثر على المجموعات البشرية. أما الألماني فريدريك راتزل (F.Ratzel) رأى أن التربة هي التي تحدد مصير الشعوب بحتمية صارمة، إذ ينحتم على كل شعب أن يعيش على التربة التي قسمها له الحظ.

**2- العوامل السكانية:** يعتبر حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم من العوامل المهمة في أحداث التغير الثقافي، وهذا من خلال السلوكات الناتجة عنها، وبالتالي ينتج عن ذلك نماذج توافقية. حيث كلما صغر حجم العائلة فإن الأنساق الثقافية للسلوك العائلي تتغير بشكل واضح، وهذا يعني أن التغير في بعض الظواهر والملاحم المتعلقة بالجماعة يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية.

ويعتبر علماء الاجتماع أن التغير في المجتمعات يخضع لعوامل عديدة يختلف تأثيرها من مجتمع إلى آخر، وأبرزها العامل الديموغرافي، حيث أن الكثافة السكانية تحدث كثافة معنوية ثم العامل الثقافي المتمثل في الأيديولوجيات أو الدين.

كذلك يلعب الاتصال أو العزلة دورا مؤثرا في التغيير الثقافي، فالعزلة لا تشجع الانتشار بقدر ما تشجع الاتجاه المحافظ، ودرجات الاتصال أو العزلة نسبية، فمعظم المجتمعات البدائية تكون شديدة العزلة، وكذلك المجتمعات الزراعية، لذلك هي ترغب في حماية ثقافتها، وتسعى في الغالب إلى مقاومة ورفض الاتصال بالمجتمعات الأخرى.

إن للعامل الديموغرافي أهمية في التغيير الثقافي، لكنه لا يعد عاملا أساسيا منفردا في توجيه التغيير ايجابا أو سلبا، كما أننا لا نستطيع أن نرجع إليه التغييرات الثقافية جميعها في هذا المجال.

**3- العوامل التكنولوجية:** تترك المخترعات الجديدة أثرا بارزا في المجتمعات الانسانية، وتعتبر الابداعات التكنولوجية لثقافة ما محركا أساسيا في عملية التغيير. فقد أدت الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي إلى إحداث تغييرات جوهرية ومهمة في نمط المعيشة بوجه عام وفي النظم الثقافية على وجه الخصوص.

إن أهم ما يميز الانسان هو قدرته على الاختراع، فمنذ القدم اخترع الانسان البدائي أشياء تتلاءم مع بيئته ووقته وظروفه. وعند ظهور أي اختراع فإنه يستمر كجزء من الثقافة طالما بقي يحقق الفائدة المرجوة منه، حتى يظهر اختراع جديد يقلل من فائدة الأول ويطغى عليه. وهناك عاملان أساسيان يعملان على اعاقه النمو الثقافي وبالتالي التغيير الثقافي، الأول هو ركود حركة الاختراع أو النشاط الإبداعي، والثاني هو نزعة المعارضة التي ترفض كل جديد خوفا من نشوء معطيات تطيح بما اعتادت عليه من مكاسب ومنافع أو تقاليد وعادات. ومن خلال هذه النزعة ينشأ التعصب والتمسك بكل ما هو قديم، بغض النظر عن أهميته ووظيفته في المجتمع.

إلا أن انتشار تقنيات الاتصال الحديثة سهل عمليات التواصل، بحيث أصبح الناس أكثر قدرة على الاختيار والتبني، وهو ما نتج عنه أيضا ازدياد التوتر والحذر بين العناصر القديمة والحديثة للثقافة.

لقد رأى كثير من الباحثين أن العامل التكنولوجي هو السبب الأساسي وراء التغير الثقافي، وطوال التاريخ كان للمكتشفات والاختراعات والصناعات تأثيرات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى. إذا من الصعب أن نجد تغيراً تكنولوجياً لم يحدث أن نتج عنه تغيرات ثقافية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس العولمة

إن البحث في ظاهرة العولمة إنما هي تجسيد لمنطق عالمية النظام الرأسمالي، وبالإطلاع على توجهها وحركيتها ومختلف مراحل تطورها، يظهر لنا جلياً أن لها مجموعة من الأسس والدعائم التي تقوم عليها. ولقد شكلت هذه الأسس الموازين الرئيسية التي بفضلها يمكن تكوين مجموعة هامة من المؤشرات التي تسمح لنا بقياس هذه الظاهرة ومعرفة مدى تطورها.

تعتبر عملية قياس العولمة من القضايا التي تشغل الكثير من الباحثين، وذلك لما لها من أهمية في معرفة مقدار التغير في العولمة عبر فترات من الزمن، وكذا معرفة درجة تأثير الدولة بالعولمة في كافة المجالات، بالإضافة إلى المقارنة بين دول العالم من حيث انفتاحها على الاقتصاد العالمي وكافة القطاعات الأخرى.

وعموماً هناك ثلاثة مقاييس حتى الآن يتم بها قياس العولمة<sup>2</sup>:

1- النوع الأول: مقاييس تجميعية

2- النوع الثاني: مقاييس ترتيبية

3- النوع الثالث: مقاييس مركبة.

وسيتم عرض كل نوع من هذه المقاييس من خلال الآتي:

**الفرع الأول/ المقاييس التجميعية للعولمة:** تستخدم هذه المقاييس في قياس ظاهرة العولمة

على مستوى العالم أو الإقليم غير أنها تركز أكثر على الجانب الاقتصادي، ومن بينها:

أ- **مقياس العولمة التجارية:** ويقاس مدى التوسع في تجارة السلع والخدمات بين الدول،

ويستخدم أحد المعيارين التاليين:

<sup>1</sup> - Lan Cao, « Culture Change », *Virginia Journal of International Law*, 2007, vol 47, p p. 394- 401.

<sup>2</sup> - عبير محمد عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية ( الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،

2007)، ص ص. 44- 48.

المعيار الأول:

$$100 \times \frac{\text{الصادرات العالمية}}{\text{الناتج الاجمالي العالمي}} = \text{م1 - نسبة الصادرات}$$

المعيار الثاني:

$$100 \times \frac{\text{الصادرات العالمية} + \text{الواردات العالمية}}{\text{الناتج الاجمالي العالمي}} = \text{م2 - نسبة التجارة}$$

ونجد أنه كلما زادت قيمة أحد المعيارين السابقين كلما دل ذلك على زيادة درجة العولمة، والعكس صحيح.

ب- مقياس التكامل المالي الدولي: وهو يقيس درجة حركية تدفقات رأس المال بين الدول، حيث يقيس الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، وكلما كان الارتباط بينهما ضعيفا كلما دل ذلك على أن الدول تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة. وكلما كان الارتباط قويا كلما دل ذلك على اعتماد الدول على مدخراتها المحلية في تمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة مع تدني رؤوس الاموال الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإنه كلما كان هذا المعامل صغيرا كلما دل على زيادة درجة التكامل المالي بين الدول، ويتم الحصول على قيمة المعامل من خلال الصيغة التالية:

$$(I/Y)_i = a + b(S/Y)_i + U_i$$

حيث أن:  $(I/Y)_i$  = نسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة

$(S/Y)_i$  = نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة

$a$  ← الحد الثابت بالمعادلة والذي يشير إلى قيمة المتغير التابعة عندما قيمة المتغير

المستقل = 0

$U_i$  = حد الخطأ العشوائي عندما تكون قيمة المعامل  $b$  صفر.

فإن هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، ومن ثم يوجد

هناك حركية تامة لرؤوس الاموال بين الدول عندما تكون قيمتها  $b=1$ .

لذلك فإن كل زيادة في الاستثمار المحلي تمول عن طريق الزيادة في الادخار المحلي، ولا يوجد هناك أي دور لرأس المال الأجنبي في التمويل، وتشير هذه الحالة إلى الانغلاق التام حيث لا تتحرك رؤوس الاموال بين الدول.

**الفرع الثاني/ المقاييس الترتيبية للعولمة:** وتستخدم هذه المقاييس في ترتيب الدول أو مجموعات الدول وفقا لدرجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وذلك وفقا لأحد المعيارين:

أ- ترتيب الدول حسب مدى كثرة القيود التي تفرضها كل دولة على المعاملات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى.

ب- ترتيب الدول حسب فجوة سعر الصرف ( الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي).

**الفرع الثالث/ المقاييس المركبة:** وتتصف هذه المعايير أنها مركبة من عدد كبير من المعايير الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة للعولمة، ومن أهم تلك المعايير:

أ- **معيار مركز بحوث السوق العالمي:** وتقوم فكرة هذا المعيار على تقسيم الاقتصاد العالمي إلى قسمين هما: **المعايير الاقتصادية التقليدية** و**المعايير الاقتصادية القديمة** مع اختيار عدد من المعايير الجزئية التي تمثل كل قسم منها، والمعايير التي تمثل الاقتصاد القديم هي: التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات رؤوس الاموال الأخرى الخاصة عبر الحدود. أما **المعايير التي تمثل الاقتصاد الجديد** فهي: صادرات الخدمات، عدد الحواسب المتصلة بشبكة الإنترنت، الاتصالات التلفونية الدولية، ويتم حساب المؤشر لكل دولة على حدى ثم ترتب من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر.

ب- **مؤشر كيرني (A. T. Kearney) لقياس العولمة:** ويعتبر هذا المؤشر أكثر المقاييس شمولاً، وتستند إليه المشروعات الدولية الخاصة والتابعة لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن. وهذا المؤشر يقدم دليلاً شاملاً عن العولمة في بلدان العالم المختلفة، وتنقسم مؤشرات كيرني إلى ثلاثة هي:<sup>1</sup>

- مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي،

- مؤشرات الارتباط الاجتماعي،

- مؤشرات الارتباط السياسي.

<sup>1</sup> - Site Web <www.atkearney.fr>



ففي المؤشر الاقتصادي (ووزنه 36%)، يورد تعبيراً كمياً لكل بلد على حدى من حيث درجة الاندماج الاقتصادي من خلال تتبع حركة السلع والخدمات، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في التجارة الدولية لمختلف الدول. ويقاس مدى حرية حركة التجارة عبر الحدود الدولية من خلال مقارنة الأسعار المحلية مع الدولية، ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جداول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجداول المدفوعات وحصيلة الدخل.

أما على المستوى الاجتماعي (ووزنه 37%)، فيقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الإنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة، وإنما تورد تقديراً لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت. ويشير مؤشر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد الرحلات السياحية والدولية وعدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية، وأعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، وعدد أجهزة التلفزيون وعدد الحواسيب الشخصية وعدد مواقع الاستقبال عبر الإنترنت لكل 1000 شخص، وتكون كل دولة مرتبة حسب دليل التنمية البشرية.

وبخصوص المؤشر السياسي (ووزنه 27%)، فإنه يهدف إلى معرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي من ناحية سياسية، ومدى الموافقة الدولية على سلوك الدولة في المنظمات الدولية (الجدول 1)، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- 1- مؤشرات عدد الاتفاقيات الدولية المصادق عليه،
  - 2- مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية،
  - 3- مؤشر حجم المشاركة في مهمات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدولي، مقارنة بعدد المهمات الفعلية التي تدخلت بها الأمم المتحدة،
  - 4- مؤشر الحوالات، ويقاس بمقدار المقبوضات والمدفوعات من الحوالات الحكومية للدولة مقسوماً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- ونظراً لتنوع العوامل التي يشمل عليها هذا المؤشر تنوعاً غير مسبوق، فإنه يعد أداة منهجية وموضوعية لقياس أبعاد العولمة قياساً كمياً.

ونستخدم في مؤشر كيرني أسلوباً احصائياً يدعى المعايرة الجماعية Panel Normalization، إذ يتم قياس المؤشرات الفرعية للعولمة في كل دولة، وبعد الحصول على البيانات الخاصة بكل مؤشر في الدولة المعنية، تجرى عملية معايرتها بمقياس عام يتدرج من (0-1) ويتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة العليا ومدى تحقيقها للمؤشر الفرعي عبر السنوات في العينة الخاصة بتلك الدول، بحيث تعطي القيمة العليا رقم (1) والقيمة الدنيا (0)، وبناء على ذلك تكون النتيجة أن الدول الأخرى كافية في عينة كيرني تحصل على قيم عشرية محصورة بين (0-1)، ويتم حساب ذلك وفق معادلة المعايرة المعبر عنها كما يلي:

$$\text{قيمة المعايير الجماعية للمؤشر الفرعي في الدولة} = \frac{\text{قيمة المؤشر الفرعي للدولة} - \text{القيمة الدنيا في المؤشر}}{\text{القيمة العليا في المؤشر} - \text{القيمة الدنيا في المؤشر}}$$

ثم يجري ضرب القيم المعايرة للدولة في كل مؤشر فرعي بعامل قياس (Scale Factor) يعطى للسنة الأساسية (Base Year). أما مؤشر العولمة الكلي لكل دولة ولكل سنة فتحسب من خلال جمع القيم لكل المؤشرات الفرعية لكل دولة، وترتب الدول بناء على النتائج وهكذا تتم العملية كل عام.

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	وزن المؤشر
مؤشرات التكامل الاقتصادي والمالي	درجة الاندماج الاقتصادي	% 36
	مؤشرات التجارة الخارجية	
	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر	
مؤشرات الارتباط الاجتماعي	عدد مستخدمي الإنترنت	% 37
	عدد شبكات ربط المشاركين	
	مؤشر السياح والمسافرين	
	مؤشر عدد المكالمات الدولية	
	مؤشر الحوالات المالية الشخصية	
	عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة	
	عدد خطوط الهاتف	

مؤشرات الارتباط السياسي	مؤشر عدد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها	27 %
	مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية	
	مؤشر حجم المشاركة في مهمات حفظ السلام	
	مؤشر الحوالات الحكومية	

### الجدول (1): أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة كيرني<sup>1</sup>

- مؤشر كوف KOF: يصدر عن مؤسسة كيرني (A. T. Kearney) في سويسرا، ويقس ثلاثة أبعاد: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بتدرج، ويعبر عن حجم التجارة والاستثمار والسياحة، وعدد السكان الأجانب والعضوية في المؤسسات الدولية وأمور أخرى<sup>2</sup>.

المبحث الثاني: وسائل الاتصال ضمن القرية الكوكبية من جغرافيا الواقع إلى الجغرافيا

#### الافتراضية

يؤكد فوكوياما أن العولمة تعتمد على ثلاثة أسس هي: تكنولوجيا المعلومات والإعلام، حرية التجارة الدولية، اقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية، التي تؤثر على ثقافة المجتمعات وتسمى عند البعض بـ: أئعة العولمة الثقافية، وتتنوع هذه الوسائل بين اقتصادية، وأخرى إعلامية واتصالية والتي اعطت قوة أكبر للعولمة، وساهمت في انتشارها وتغلغلها في الكثير من المجتمعات.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التفصيل في وسائل العولمة الثقافية من خلال ثورة الاتصال وكذا التطرق إلى آثارها على ثقافة المجتمعات.

#### المطلب الأول: عن أهمية الثورة الإلكترونية المعلوماتية ونقلتها النوعية

يعيش العالم اليوم الثورة الثالثة في تاريخ البشرية بعد الثورتين الصناعية والزراعية، ويطلق على هذه الثورة بـ: الثورة المعرفية، وعناصرها هي: العلم، التكنولوجيا، المعلومات

<sup>1</sup> - من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات السابقة.

<sup>2</sup> - Site Web <www.atkearney.fr>

والثقافة، فقد أصبحت التكنولوجيا اليوم ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدولة سواء داخلها أو خارجها، بمعنى على المستوى المحلي أو العالمي.

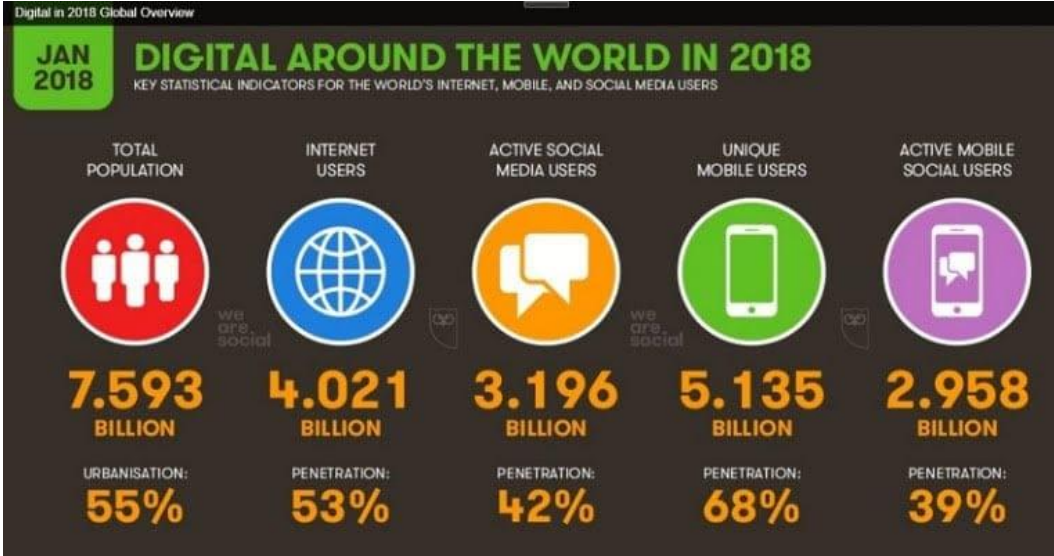
وقد تجاوزت الثورة الإلكترونية كل الحدود الجغرافية والسيادة بين الدول، وحطمت الكثير من الحواجز التي كانت تحد من الحركة والاتصال بين الناس في أي مكان وزمان، وهذا ما يسميه فريدمان بمصطلح: "القطيع الإلكتروني" (Electronic Herd)، الذي يتجمع في المراكز العالمية الرئيسية مثل: وول ستريت، لندن، باريس، فرانكفورت، وهونغ كونج، والتي أصبح تأثيرها في مجريات الأمور في عالم اليوم أقوى وأعمق بكثير من تأثير الدول مهما كانت تملك من طاقة مادية وقوة عسكرية<sup>1</sup>.

وتعتبر الثورة الإلكترونية المكون التقني للعولمة، كما أصبحت معها المعلوماتية المكون القوي للتداخل وتكثيف شبكة الاتصال نظرا لسرعتها الفائقة في إيصال المعلومات وتكلفتها البسيطة مقارنة مع وسائل النقل التقليدية<sup>2</sup>.

لقد كشف تقرير صدر سنة 2018 عن موقعي وي ار سوشيال We Are Social و هوتسويت Hootsuite أن أكثر من نصف اعداد سكان العالم الآن مرتبط بالشبكة العنكبوتية، وأن أكثر من 4 مليار شخص حول العالم يستخدمون مواقع التواصل كل شهر، وهذا الاستخدام يزداد على نحو مطرد، فمثلا خلال السنة الماضية ازدادت نسبة من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل مليون مستخدم جديد في كل يوم في بعض الدول، وأن 9 من أصل 10 من هؤلاء المستخدمين يدخلون إلى هذه المواقع من خلال أجهزة الموبايل. ونص التقرير على أن عدد مستخدمي الإنترنت عام 2018 بلغ حوالي 4.021 مليار بزيادة تبلغ 7% سنويا، بينما بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في نفس السنة 3.196 مليار، أي بزيادة 13% سنويا. ويضيف التقرير أن الوقت الذي يقضيه المستخدم على الشبكة هو الآخر في تزايد مستمر، حيث بلغ متوسط هذا الاستخدام حوالي 6 ساعات في كل يوم، أي ما يقارب ثلث فترة استيقاظهم.

<sup>1</sup> - رحيمة عيساني، "الأثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية- الشباب الجامعي بالجزائر نموذجاً" (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص. 2.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، ط. 1. (الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010)، ص. 150.



الصورة (4): احصائيات الرقمنة لسنة 2018 عبر العالم<sup>1</sup>

وسجل أعلى معدل لاستخدام الانترنت في العالم لسنة 2017 حيث احتلت قطر المركز الأول تليها الامارات العربية المتحدة ثم الكويت.

#	HIGHEST PENETRATION	%	USERS	#	LOWEST PENETRATION	%	USERS
01	QATAR	99%	2,640,360	213	NORTH KOREA	0.06%	16,000
02	UNITED ARAB EMIRATES	99%	9,376,171	212	ERITREA	1%	71,000
03	KUWAIT	98%	4,100,000	211	NIGER	4%	946,440
04	BERMUDA	98%	60,125	210	WESTERN SAHARA	5%	28,000
05	BAHRAIN	98%	1,499,193	209	CHAD	5%	756,329
06	ICELAND	98%	329,675	208	CENTRAL AFRICAN REPUBLIC	5%	246,432
07	NORWAY	98%	5,222,786	207	BURUNDI	6%	617,116
08	ANDORRA	98%	75,366	206	DEM REP. OF THE CONGO	6%	5,133,940
09	LUXEMBOURG	98%	572,216	205	GUINEA-BISSAU	6%	120,000
10	DENMARK	97%	5,571,635	204	MADAGASCAR	7%	1,900,000

الصورة (5): ترتيب الدول الأكثر استخداما للإنترنت لسنة 2018 عبر العالم<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- "Digital in 2018 : World's Internet Users Pass The 4 Billion Mark", Social Reports, Released on: 30 JANUARY 2018, accessed on 25 MARCH 2018.

< Wearesocial.com >

<sup>2</sup>- Ibid.,

وللسنة الثالثة على التوالي يقضي الفلبينيون أكبر قدر من الوقت على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقضي المستخدم العادي ما يقارب 4 ساعات كل يوم، بعدها تأتي البرازيل ثم أندونيسيا مع تايلاندا وبعدها الأرجنتين.

وبالنسبة للعالم العربي فإن النتائج تشير إلى تفوق مصر في اعداد المشتركين في مواقع التواصل الاجتماعي ثم السعودية ثم الجزائر وبعدها العراق<sup>1</sup>.

إذن فالإنترنت لها أهمية خاصة في مجال إنشاء علاقات اجتماعية جديدة، حيث تقول الباحثة إيزابيل رينو (Isabelle Renaud): "أن الروس أصبحوا حالياً أصدقاءنا، وأصبح العرب أعداؤنا الجدد، ... نحن لا نعرف إلا ما يريد العمّ سام أن نعرفه. لكن اليوم وبفضل الإنترنت نستطيع أن نتصل ونتحاور مع مختلف الثقافات... وهناك فرصة لمختلف المجتمعات للتعبير عن ذاتها الثقافية وهويّاتها وواقعها كما هو، وإيجاد كل ما هو مصطنع عليها"<sup>2</sup>.

وهكذا تساهم الإنترنت في نشوء مجتمعات جديدة وعلاقات اجتماعية بطريقة إلكترونية وعن بعد على أسس جديدة، حيث تقصي المظهر الفيزيائي والقرب الجغرافي من عوامل نشأة العلاقات الاجتماعية.

ونلاحظ أنّ هناك عاملاً آخر يمكن أن يعوّض القرب الجغرافي في الإنترنت إنه اللغة، فالعلاقات الاجتماعية الإلكترونية تنشأ مع من نفهم لغتهم، لذلك يرى البعض أنّ المجتمعات الجديدة تعتبر مجتمعات ثقافية بالدرجة الأولى<sup>3</sup>. وهذا ما يشكل ما يعرف حالياً بـ: الوطن الرقمي، الذي يشير إلى العالم الإلكتروني الذي أنتجته شبكات المعلومات، حيث أضحى بمقدور الناس التواصل مع بعضهم البعض في فضاء إلكتروني عالمي بكل سهولة ويسر وبتكلفة زهيدة، وحتى خارج رقابة الحكومات أو سيطرتها، إنه السبير سبايس (Cyber space).

<sup>1</sup> - Ibidem.,

<sup>2</sup> - Isabelle Renaud, "cogitation virtuelles: débats et enjeux sociaux sur internet", 1997, consulté le : 12/09/2015.

< http : www.ant.ulaval.ca/mir/chapitre 3 >

<sup>3</sup> - Ibidem.

إن الوطن الرقمي هو الذي يمكن تسميته بـ"مجتمع الإعلام والمعلومات والذكاء الإنساني" الذي أنتجه التطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال، إنه نتاج ثورة الاتصال الخامسة<sup>1</sup>. غير أن هذا الوطن الرقمي ليس خاليا من المشاكل، بل لديه مشاكله الخاصة مثل الوطن الكلاسيكي. فقد أصبحت الجريمة إلكترونية مثل سرقة البرامج، وإمكانية استغلالها من طرف بعض المتطرفين والإرهابيين والهاكرز، ... وتلويث المواقع بالفيروسات، أو قرصنة الأرقام السرية لبطاقات القرض خلال مرورها عبر الشبكة، والمجرمون الإلكترونيون هم متخصصون في الإعلام الآلي ويتحكمون فيه أفضل مما تتحكم فيه الحكومات وأجهزة الأمن.

فحتى الحروب أصبحت رقمية، تستدعي سلاحا رقميا وجندي رقمي أيضا، فهذه الحروب تستخدم البرامج الذكية ومبتكرات تقنية الكمبيوتر.

ويتوقع العديد من المختصين أن الكمبيوتر وحده سوف يشكل سلاح المستقبل، إذ يقول الباحث نديم عبده، أن الحروب دائما ترتدي شكلا مميزا في كل عصر، حيث تستعمل فيها أنواع جديدة من الأسلحة<sup>2</sup>.

وقد أصبحت الشبكات الاجتماعية على الانترنت ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وبصورة لا تصدق، هذه الثورة التي وصلت الآن إلى مرحلة الانقلاب الاجتماعي، وخاصة في البلدان التي تضع فيها الحكومات قيودا على حرية التعبير السياسي، حيث أصبحت هذه المواقع مجتمعات مدنية" افتراضية" يزدهر فيها الحوار والجدل في شبكات اجتماعية افقية. فحسب احصائيات 2017 ذكرتها جريدة العرب الاقتصادية الدولية فإن موقع " لينكد إن LinkedIn" وصل إلى 30 مليون عضو في جميع أنحاء العالم. ومن الشبكات الاجتماعية الأخرى يتمتع موقع أوركوت Orkut المملوكة لشركة قوقل Google بشهرة هائلة في الهند وكذلك في البرازيل، أما في الصين حيث يوجد أكثر من 200 مليون مستخدم للانترنت فإن موقع com.51 يشهد دخول أكثر من 160 ألف عضو كل يوم. السمة الأساسية الفريدة للشبكات الاجتماعية الصينية على الانترنت هي تركيزها المكثف على أنظمة لوحات الاعلانات ذات الطابع التقليدي القائم على المعلومات، حيث يوجد فيها منتديات

<sup>1</sup> - محمد لعقاب، المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية، ط.1. (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص ص. 12- 13.

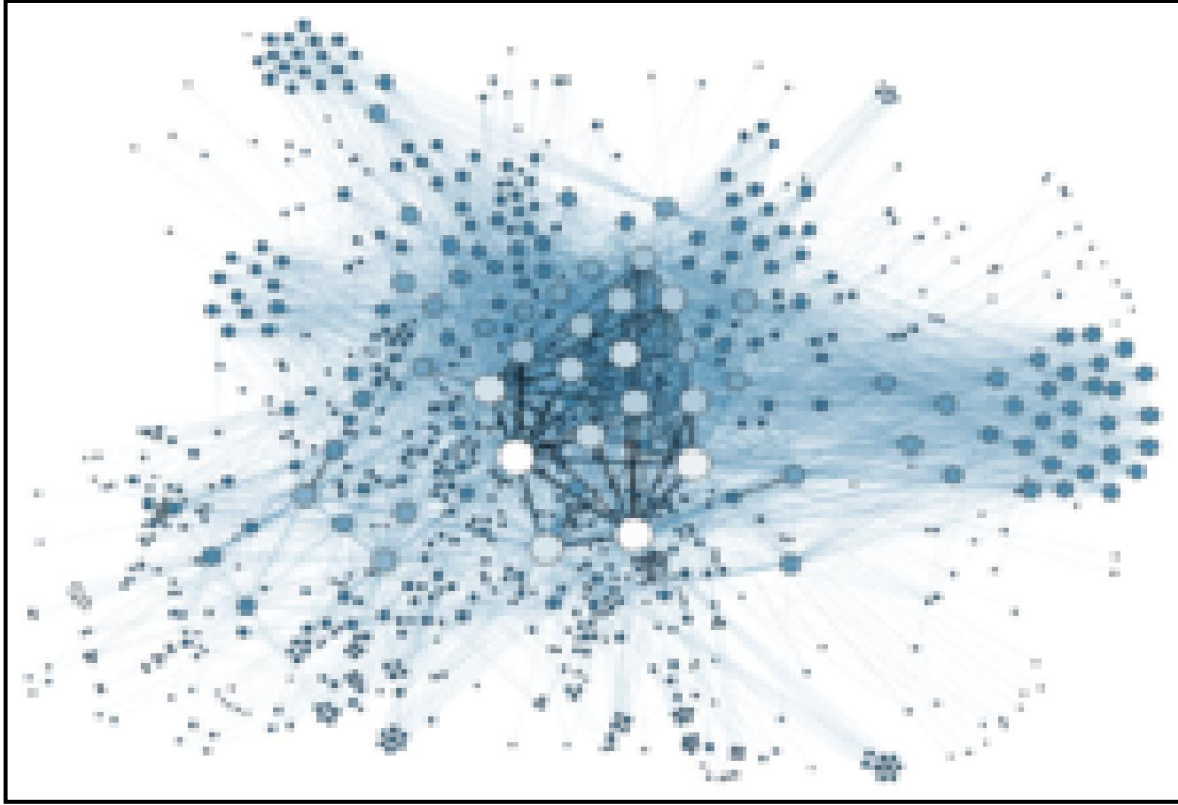
<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 47- 48.

للدردشة يشترك فيها من يطلق عليهم " مواطني الانترنت" الصينيين. وفي اليابان فإن أشهر موقع هو موقع ميكسي Mixi، الذي يبلغ عدد مستخدميه 15 مليون شخص. أما كوريا الجنوبية تعد من الدول الرائدة عالميا في الشبكات الاجتماعية من الانترنت خصوصا من خلال موقع ساي وورلد Cyworld، حيث أطلق هذا الموقع في عام 1999 من قبل إحدى الشركات التابعة لشركة الاتصالات الكورية الجنوبية، ويبلغ عدد مستخدمي الموقع نحو نصف عدد سكان كوريا الجنوبية البالغ 50 مليون شخص، وهناك تقريبا 30 ألف شركة لها حضور تجاري على الموقع، ولكن في الثقافة الكورية يغلب على الشبكة الاجتماعية على الانترنت أن تعزز العلاقات القائمة، في مقابل بناء الشبكات الاجتماعية من خلال أصحاب جدد.

في البلدان الغربية هناك 3 مواقع هي ماي سبايس وفيسبوك وبيبو Bebo، ويبلغ عدد أعضائها مجتمعين نحو 300 مليون شخص أي نحو عدد سكان الولايات المتحدة. وفي ظل الظروف الاقتصادية السيئة هناك الآن احتمال بأن مواقع مثل فسيبوك يمكن أن يغزوها المهنيون المحترفون في الشبكات في سعيهم للترويج لأنفسهم. فمن السهل أن نرى كيف أن التوتر بين الحوافز المهنية والاجتماعية يمكن أن يخلق الصراع في موقع فيسبوك، مع ذلك فإن هذا الموقع مليء أصلا بالذين يروجون لأنفسهم وبأصحاب المشاريع، ويقول لنا علماء الانثروبولوجيا أمثال البريطاني روبين دنبار Robin Dunbar الذي جادل بأن الشعائر الضرورية للتوافق الاجتماعي تنحل في الجماعات التي يزيد عدد أعضائها على 150 لا صديقة لها، وتدفع العلاقات الاجتماعية على الانترنت إلى منطقة الحساب المنطقي، فمن المعقول الاحتفاظ بشبكة مهنية يزيد عدد أفرادها على 150 في موقع مثل لينكد إن، ولكن يبدو أنه من المستحيل على بشر أن يحتفظ بعلاقات اجتماعية مع أكثر من 150 شخصا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ماتيور فريزر وسوميترا دوتا: " الشبكات الاجتماعية على الانترنت: قوة الروابط الضعيفة"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، أبريل 2017، تم تصفح الموقع بتاريخ: 30 أبريل 2017.





الصورة (6): تبين حالة الشبكات الاجتماعية<sup>1</sup>

ويقول دنبار أن الانسان الطبيعي لا يستطيع الاحتفاظ بأكثر من 150 علاقة منتظمة في آن واحد في أقصى الحالات، بمعنى أن الاشخاص خارج دائرة 150 لن تكون على اتصال جيد بهم، وهذا لا شأن له بذاكرة الانسان وقدرتها على التخزين، وإنما بقدرات قشرة الدماغ (Neocortex) (الشكل 6)، في التعامل مع هذه العلاقات وتحليلها، فهي مسؤولة عن استشعار وتفسير مدخلات من مصادر مختلفة والحفاظ على الوظيفة المعرفية. وتشمل الوظائف الحسية التي تفسرها القشرة الدماغية السمع، اللمس والرؤية، وتشمل الوظائف المعرفية التفكير، ادراك وفهم اللغة. وتنقسم القشرة المخية إلى فصوص ولكل منها وظيفة محددة، حيث أن هناك فصوص مختلفة في القشرة الدماغية المسؤولة عن أشياء مختلفة وهي:

#### 1- الفص الجداري: وهو المسؤول عن المشاركة في استقبال ومعالجة المعلومات الحسية

من الجسم، ويشارك أيضا في التوجه المكاني والكلام والإدراك ومعالجة المعلومات.

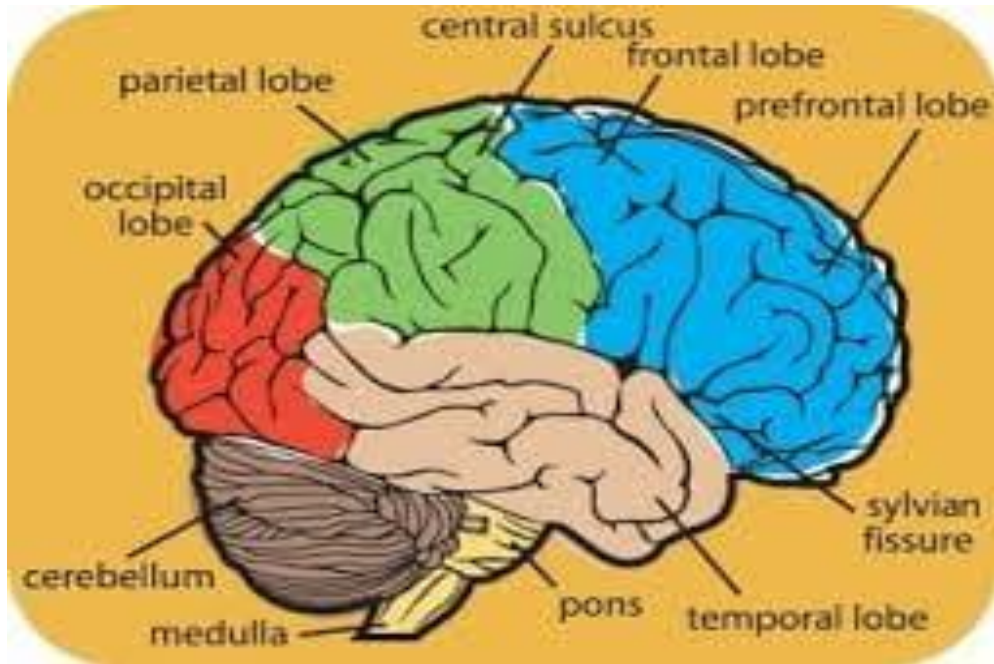
<sup>1</sup> - Index of/ blog/ wp- content/ uploads/ 2010/ 09, accessed on : 05/ 12/ 2014.  
<dan.enigmabridge.com>

2- **الفص الجبهي:** وهو المسؤول عن المشاركة في صنع القرار وحل مشكلات والتخطيط، فضلا عن المنطق والحكم والسيطرة على الانفعالات.

3- **الفص القذالي:** مرتبط بالمعالجة البصرية، وهو المسؤول عن المشاركة في الرؤية وتمييز الألوان.

4- **الفص الصدغي:** مسؤول عن الذاكرة والسمع واللغة.

وعليه فإن قشرة الدماغ تفسر المدخلات من أجزاء مختلفة من الجسم، وأيضا الحفاظ على الوظيفة المعرفية، وبذا فإنها تحدد شخصية الانسان، وتحدد اتصالاته مع غيره من أفراد المجتمع<sup>1</sup>.



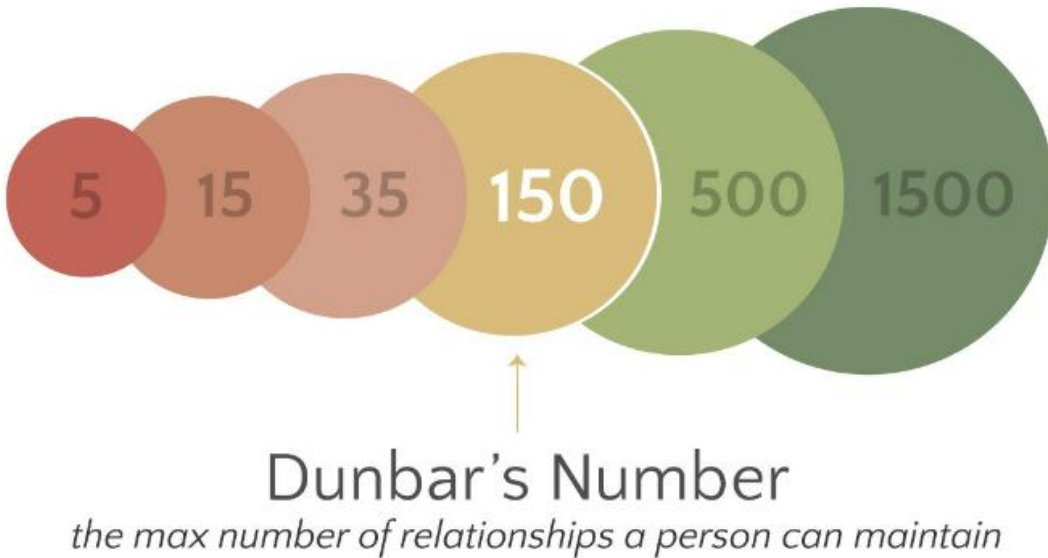
الشكل(6): شكل توضيحي لقشرة الدماغ (Neocortex)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Ahmady Syar, « Homo sapiens : un néocortex pas comme les autres », 7 February 2017, Anthro-technie, consulte le : 22/ 03/ 2017.

<www.anthropotechnie.com>

<sup>2</sup> - Ibidem.

ويضيف دنبار أن الإنسان الطبيعي لا يستطيع الاحتفاظ بأكثر من 150 علاقة منتظمة في آن واحد في أقصى الحالات، وهؤلاء المائة والخمسون شخصا ليسوا في مرتبة واحدة، فهم مقسمون على عدة دوائر: دائرة الأشخاص المقربين: من 3-5 أشخاص وهي غالبا تشمل الاسرة والأصدقاء المقربين، الدائرة الخمسة عشر، الدائرة الخمسة والثلاثين، دائرة المائة والخمسين، دوائر العلاقات ما فوق المائة والخمسين وهي علاقاتك غير المنتظمة، وهذا الرقم يستخدم في تقسيم المجموعات العسكرية وجهات العمل ( الشكل 7).



الشكل (7): تمثيل توضيحي لرقم دنبار<sup>1</sup>

فإذا طبقنا رقم دنبار على جميع مواقع الشبكات الاجتماعية، فإن أي قائمة أصدقاء تزيد على 150 لا صدقية لها، ومع ذلك نجد كثيرا من لوائح بيانات الأشخاص على المواقع الاجتماعية

<sup>1</sup>- Downloaded from: "Dunbar's Number", accessed on: 4/3/2014.  
< EdelAlon.com >

توجد عليها قوائم من أصدقاء يزيد عدد أعضائها كثيرا على هذا الرقم، ومع هذا فإن مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت يرحح لها أن تستمر في النمو القوي والانتشار أكثر مستقبلا.

**المطلب الثاني: التشبيك الثقافي.. المعرفة من خلال التشبيك والتشعب الواسطي**

### Hyper- media

في الوقت الحالي هناك اتجاه قوي في المشهد الثقافي العالمي يمضي تحت شعار: "المعرفة من خلال التشبيك" أو استغلال قوة التكنولوجيا في الربط والتشبيك لتحقيق تنمية ثقافية ومعرفية قائمة على التواصل والتبادل المستمر للبيانات والمعلومات والمعارف بين مجموعات من البشر، يتصف من ينضون تحت لوائها بأنهم ذوو أفكار متجانسة أو أهداف مشتركة أو اهتمامات ومصالح موحدة.

### الفرع الأول/ الشبكات الاجتماعية والمجتمع المعاصر

وتسمى أيضا بـ: وسائل الإعلام الاجتماعي (Social Media)، وهي مواقع تسمح للمستخدمين بامتلاك صفحة شخصية ونشر ما يرغبون من مضامين (صور، تسجيلات، نصوص،...)، وقد تزايد استعمال هذه المواقع بشكل مذهل، ففي دراسة أعدها "ديوان الاتصالات البريطاني" تؤكد أن نموها السريع وانتشارها الحالي يشير إلى أنها تقنيات الاتصال السائدة حاليا للكثير من الناس، لدرجة أن من لا يملك صفحة خاصة يبدو منعزلا عن العالم، كما تقول دانا بويد (Danah Boyd): "من لا يتواجد على صفحات ماي سبيس فهو غير موجود"

<sup>1</sup>(If you're not on MySpace, you don't exist)

وتشير بعض الأرقام إلى أن من بين 50 موقعا الأكثر زيارة نجد 10 مواقع للشبكة الاجتماعية، ومن أشهر هذه المواقع موقع ماي سبيس (My space) الذي أسسه كل من "chris Dewolfe"، "Tom Anderson، Josh Berman" و "Brad Greenspan" سنة 2003، وفي 2005 قامت مؤسسة روبرت ميردوخ (News Corporation) بشراء الموقع بمبلغ 580 مليون دولار، وقد صنف هذا الموقع سنة 2008 في المرتبة 7 عالميا.

<sup>1</sup> - ابراهيم بعزیز، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، جويلية، 2011، ص. 178.

ومن الأهداف الأساسية التي كانت وراء نشأة صناعة تقنية المعلومات والاتصالات وانتشارها ككل هدفاً "التشبيك" و"المشاركة"، أي ربط مجموعة من الأطراف قد تكون أشخاص أو مؤسسات أو مجتمعات مع بعضهم البعض عبر وسيلة أو وسائل تقنية معينة، في صدارتها شبكات الاتصالات والمعلومات لكي يسهل على هذه الأطراف "المشاركة" مع بعضها البعض في معلومات أو بيانات تمتلكها لتحقيق أهداف أو أغراض تبتغيها، فتكنولوجيا الوسائط المتعددة أنشأت ما يعرف بالتشعب الوسائطي Hyper- media الذي يربط جميع أنواع الوسائط بالأصوات والأشكال، الرسومات، الفيديو،.. ، ولهذا فإن التشعب الوسائطي يثير كثيراً من المفاهيم والقضايا في علاقة أنساق الرموز المختلفة بعضها مع بعض.

وقد تطورت فكرة التشبيك والربط الثقافي عبر الإنترنت حتى ظهر ما يعرف بـ: "المجتمعات التخيلية"، وهي مواقع على الشبكة تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الأشخاص يتواصلون معاً من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية أو التراسل الفوري والمحادثة،... وغيرها من أساليب التواصل الجماعي، وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين أو الأعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر، وعلاقات العمل والقناعات والآراء فيتشكل المجتمع التخيلي- الافتراضي الخاص بقضية ما.

وقد أثبتت هذه المجتمعات التخيلية جدواها في تكوين علاقات قوية بين أعضائها تتعدى مجرد تبادل المعلومات المفيدة إلى حل بعض المشكلات والقضايا مثل: الأزمات المالية، المشاركة السياسية، واستخدام الحقوق الديمقراطية في ممارسة الكثير من الفعاليات والأنشطة الإيجابية.

لا يمكن الحديث عن ثقافة التقانة من دون معرفة المجتمعات التي تستخدم فيها التقانة، ومع أن لكل مجتمع خصوصياته، لكن هناك ما يجمع مجتمعات العالم اليوم من ملامح تتزايد اشتراكاً، على الرغم من التباينات الثقافية المتمثلة في التقاليد عموماً.

فأنطوني جدنز (Antony Giddens)<sup>1</sup> يعتبر أن التحولات الاجتماعية الراهنة تضيء على العصر الحالي سمات تميزه عما سبقه من عصور، وهذه السمات من اتساع دور المؤسسات ذات العلاقة في العصر الحديث. وهو يستخدم مصطلح "الحدثة العالمية" لتمييز هذا الرأي عن الموقف السائد في فترة ما بعد الحدثة (Post-modernism)، التي تشدد مثلاً على القطيعة مع الفترات

<sup>1</sup> - Giddens Antony, Modernity and self-Identity ( Cambridge: polity press, 1991).

السابقة المتمثلة في الجوانب الخاصة بالفنون والثقافة والشروط الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة الناجمة عن الأوضاع المسيطرة في أواخر القرن 20 م وبداية القرن 21 م مثل: العولمة والاستهلاكية وتبعثر السلطة وتحول المعرفة إلى سلعة،...

السمة الأساسية الأولى للحدثة العالمية وفق جدنز هي التباعدية الزمانية-المكانية، وهذا يعني الانفصال بين الزمان والمكان، اللذان كانا مترابطين في المجتمعات التقليدية عن طريق الموضوع، وإعادة ربطهما في أشكال تسمح بالتحديد الدقيق لمنطق الزمان والمكان في الحياة الاجتماعية، والعديد من الأمثلة الشائعة على هذا المبدأ في العالم الحالي تقوم على استخدام تقانة المعلومات.

والسمة الثانية تتمثل في تخليص العلاقات الاجتماعية من طوق بيئات التفاعل المحلية. وهذا لا يقتضي بالضرورة أن التفاعل الاجتماعي يجري عن بعد، مع أن هذا هو ما قد يكون عليه الحال، ولكن تلك العناصر اللامحلية تكون وسيط هذا التفاعل.

إن فصل الزمان عن المكان وإعادة تركيبهما، إضافة إلى آليات التخلص من القيود الخارجية وانزياح قواعد الثقة، تقدم أساسا للتححرر من تبعية القواعد والممارسات المعدة سلفا، أو ما يسميه جدنز "الانعكاسية المؤسساتية"، وهو يقول أن المعرفة في المجتمع المعاصر هي مؤقتة ومتقلبة وهي تُرَاجَع وتُقيَم باستمرار. فالمجتمعات التقليدية كانت قائمة على القواعد والإجراءات والطقوس التي بقيت ثابتة نسبيا بمرور الزمن، إن النمو الهائل للإنترنت ووسائل الاتصالات عموما، التي تقدم إمكان الوصول إلى مصادر معلومات هائلة الحجم، سيعزز هذا التوجه إلى ما هو أبعد من ذلك.

أما الألماني بيك<sup>1</sup> Beck، فيقول أن المجتمع الحديث في سعيه المستديم والقوي إلى إنتاج الثراء قد ولد مخاطر جديدة، وهي ليست مخاطر شخصية فقط كما في المجتمعات التقليدية، ولكنها مخاطر عالمية صنعها المجتمع الحديث. وتتضمن مثل هذه المخاطر: الكوارث النووية مثل: تشرنوبيل، ومرض الايدز، والطعام المعدل وراثيا. يقول بيك: "إن هذه المخاطر تؤثر في كل منا، وإننا لا نملك الآليات المؤسساتية المناسبة في العالم التي يمكن عن طريقها مراقبة هذه المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة حيالها".

<sup>1</sup> - Beck Ulrich, *Risk society: Towards a New Modernity* (London: sage publication, 1992).

## الفرع الثاني/ أشكال وسائل الاتصال الجديدة:

## 1- المدونات الإلكترونية (Blog):

وهي كلمة اشتقت من إدغام كلمتين: web و log وقد وضع هذا المصطلح (weblog) الكاتب الأمريكي جون برجر (Jorn barger) في ديسمبر 1997، للإشارة إلى المواقع التي تمكن الأفراد من نشر آرائهم. ويقصد بها كذلك الموقع الإلكتروني الذي يحتوي على عناصر ومواد منشورة وفق ترتيب كرونولوجي، ويتضمن نصوص، صور، أفلام، فيديو،... والتدوين حقيقة اجتماعية اتسع حجمها وتزايدت أهميتها لكونها متحررة من الضبط والمراقبة إلى حد كبير. تغذيها أحيانا رغبة شديدة في الحديث عن الذات وأخرى في الحديث عن الآخرين، رغبة متحررة من كل أشكال الرقابة وقد يكون التدوين بالنسبة إلى الكثير من الأفراد شكلا من أشكال تحقيق الذات، ونشاطا فكريا يحقق انتصار الفرد على النماذج الخطية للاتصال<sup>1</sup>.

إن قدرة المدونات الشخصية على تخطي الحدود والحواجز يمنحها دفعة قوية لتكون منافسا حقيقيا للإعلام التقليدي في المستقبل ولعل مقولة " في رأس كل إنسان فكرة تستحق أن يسمعها العالم"، تسمح المدونات الشخصية على الأنترنت بتطبيقها على أرض الواقع.

وتشير التقديرات إلى أنه في كل ثانية تولد مدونة شخصية جديدة تضاف إلى هذا العدد ولعل سهولة إعداد مثل هذه المدونات يساعد في انتشارها وزيادة عددها، إذ لا يحتاج المرء سوى لأقل من خمس دقائق لإنشاء مدونة على الإنترنت سواء بالاسم الحقيقي أو المستعار دون رقابة أو تصريح، وتساهم هذه المدونات في ظهور ما يمكن تسميتهم بـ "الإعلاميين الجدد" ضمن ما أصبح يعرف بـ: الإعلام البديل أو الإعلام الجديد. كما أنها لا تتطلب رأسمال ضخم ولا إلى تصريح من قبل السلطات مثلما هو الحال بالنسبة للإعلام التقليدي.

<sup>1</sup> - ابراهيم بعزیز، "وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي: دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول"، مجلة استراتيجيا، العدد 1، 2014، ص. 95.



من جهة أخرى تعتبر المدونات في الوطن العربي متنفسا للكثير من الشباب الذين يريدون التعبير عن رأيهم بكل حرية وكذلك التعبير عن انتقاداتهم سواء تجاه الوضع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي...(\*).

لذلك فإن المدونات تعتبر بمثابة فضاء بديل للاتصال، يمكن كل مواطن أن يتطلع لامتلاك المنبر الموعود الذي يسمح له بالكشف والتعبير عن آرائه وإيصال أفكاره ورؤاه حول ما يحيط به من قضايا وظواهر، لا سيما تلك المرتبطة بالشأن السياسي، فبرزت المدونات السياسية كظاهرة سياسية جديدة نظرا للعلاقة التي تربطها بالإعلام التقليدي وبالنشاطات السياسية.

ومما يبين قوة تأثير المدونات الإلكترونية السياسية محاولة عدة أنظمة وحكومات منع المدونات وإيقاف أصحابها (الصين، السعودية، إيران...) ولا أدل على ذلك ما شهدته إيران بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها " أحمدى نجاد"، والتي أثارت موجة من المظاهرات للمعارضين له، والذين تمت تعبئتهم عبر المدونات التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحريك الشارع الإيراني خاصة في ظل المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام، أصبحت المدونات الإلكترونية تلعب دورا كبيرا سيما بعد أن أصبح ممكنا الكتابة بالحروف الفارسية.

الأمر نفسه ينطبق على تونس التي ساهم النشاط الدؤوب للمدونين بشكل ملحوظ في تنظيم المظاهرات وحشد الجماهير، وسقوط النظام فيها (جانفي 2011)، مما جعل الحكومة المصرية تفرض رقابة صارمة على الأنترنت، وبالخصوص على المدونات ومواقع الشبكة الاجتماعية (تويتر، فيس بوك...) لتجنب تكرار السيناريو التونسي، ولكن الأحداث كانت أسرع منها فحدث ما لم يكن مرغوبا<sup>1</sup>. إن هناك علاقة طردية بين الحكم الديمقراطي والمدونات الشخصية، فكلما كان الحكم ديمقراطيا كثرت المدونات الشخصية (المفكرات الشخصية)، وهكذا فإن حرية ممارسة التعبير والاختيار عززت العلاقة ما بين الوسيلة الإعلامية الجديدة والمواطن الذي أصبح أكثر اقترابا منها وأكثر رغبة فيها.

(\*) - لقد أثارت دراسة شيري تركل Sherry Turkle أستاذة علم الاجتماع في معهد ماساتشوستس ضجة كبيرة في الوم.أ، فقد وصفت الطريقة التي يتواصل بها الناس في التويتر والفيسبوك بأنها شكل من أشكال الجنون الحديثة، وأشارت إلى أن تكنولوجيا التواصل الحديثة هذه تهدد بأن تهيمن على حياتنا وتجعلنا أقل إنسانية، وأنه تحت شعار "التواصل بشكل أفضل"، فإن هذه الشبكات تزيد عزلة الناس عبر إدماجهم في عالم افتراضي متخيل، وليس في عالم إنساني حقيقي.

<sup>1</sup> - إبراهيم بعزیز، مرجع سابق، ص. 96.



أما في الوقت الحالي نلاحظ قدرة المدونات الشخصية على تخطي الحدود والحواجز، وهذا ما يمنحها دفعة قوية لتكون منافسا حقيقيا للإعلام التقليدي في المستقبل.

ولعل مقولة: "في رأس كل إنسان فكرة تستحق أن يسمعها العالم"، تسمح المدونات الشخصية على الانترنت بتطبيقها على أرض الواقع، كما عبّر عن ذلك موقع "دوتش وورلد" الألماني على شبكة الانترنت.

وقد حققت المدونات الشخصية على الانترنت، والمعروفة اختصارا بالبلوغز (Blogs) في الآونة الأخيرة انتشارا منقطع النظير إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة، ظاهرة لافتة للنظر في الأوساط الإعلامية والثقافية والسياسية، حيث تشير التقديرات إلى أنه في كل ثانية تولد مدونة شخصية جديدة<sup>1</sup>.

## 2- مواقع الويكي (Wiki):

هي مواقع للتحرير الجماعي التشاركي (Collaborative Authoring)، تمكن كل فرد من الكتابة والنشر وتعديل مضامينها ومقالاتها، عبر إضافة أشياء أخرى، فالويكي موقع نشيط يمكن لأي زائر أن يغيّر صفحاته بحسب مشيئته، ويكتب ما يرغب من معلومات وأخبار.

ومن أشهر مواقع الويكي موقع الويكيبيديا (Wikipedia)، التي أسسها جيمي وايلز (Jimmy Wales)، واستطاعت أن تحقق نجاحا بعد 3 سنوات من إنشائها، فهي نوع من الصحافة التشاركية التي لا مثل لها، آلاف الأفراد من أنحاء العالم يضيفون خبراتهم، وأصواتهم وميولهم فيها. ويقدر مؤسس الموقع عدد المشاركين بانتظام بحوالي 1000 مشارك منظم، وعشرات الآلاف من المشاركين غير المنتظمين.

كما أطلقت ويكيبيديا موقع "Wikinews" في سنة 2004، وهو عبارة عن موقع لجمع الأخبار من طرف أفراد مشاركين متطوعين، وكذلك موقع الويكيليكس (wikileaks)، الذي كان في بداية تأسيسه سنة 2006 يتيح للمستعملين إمكانية النشر والتعديل، وبعد ذلك اعتمد نموذج النشر المركزي الذي تسييره هيئة التحرير. وهو متخصص في التسريبات الأمنية والعسكرية بالخصوص.

<sup>1</sup> محمد لعقاب، "وسائل الإعلام والانتخابات من جيل الراديو إلى جيل الأنترنت"، دراسات إستراتيجية، العدد 10، مارس، 2009، ص. 48.

وبرز الموقع في نهاية شهر يوليو 2010، حينما نشر وثائق سرية تم تسريبها من أطراف مجهولة تكشف عدة فضائح وتجاوزات للجيش الأمريكي في أفغانستان والعراق من تقتيل المدنيين، كما تكشف الآلاف من الوثائق السرية حول تجاوزات كثيرة لحكومات عربية وغربية، وقد أحدثت هذه الوثائق المنشورة زوبعة إعلامية كبيرة، أعقبها تداعيات سياسية كثيرة، ليس فقط في الوطن العربي، ولكن في العالم أجمع<sup>1</sup>.

### 3- الفيسبوك Facebook:

يعتبر من أكثر مواقع العالم شعبية، حيث يبلغ عدد مستخدميه 2 مليار شخص لما يتوافر به من مزايا تعمل على ربط الناس ببعضهم. اقتصر هذا الموقع بداية على طلاب جامعة هارفارد الأمريكية حيث كان مارك زوكربيرغ (Mark Zuckerberg) مبتكر الفيسبوك طالبا فيها، ثم سرعان ما انتشر هذا الموقع في العالم كله ليصبح الموقع رقم 1 للتواصل الاجتماعي وهو الرائد في هذه المواقع ( الشكل 8 )، ويظل الموقع الأساسي للجذب الذي يتصفحه الناس ويستخدموه وحتى الشركات تستخدمه كعنصر دعاية وترويج أكثر من غيره من المواقع<sup>2</sup>.

وقد أثير الكثير من الجدل حول موقع الفيسبوك على مدار الأعوام القليلة الماضية، فقد تم حظر استخدامه في العديد من الدول خلال فترات متفاوتة، كما حدث في سوريا وإيران، كما تم حظر استخدام الموقع في كثير من جهات العمل، بداعي اهدار الموظف الكثير من الوقت خلال استخدامه، زد على ذلك المخاوف المتعلقة بالحفاظ على الخصوصية، وكثيرا ما تمت تسوية هذا الأمر بين طرفي النزاع.

### 4- التويتر Twitter:

هو ثاني أشهر موقع للتواصل الاجتماعي عالميا بعد الفيسبوك، يسمح لمستخدمه بكتابة التغريدات. إلا أن هذه التغريدات قصيرة لا تتعدى 280 حرف.

أطلق الموقع عام 2006، ويضم حاليا حوالي 500 مليون مستخدم. ويرجع الفضل لتويتر في أنه مسؤول عن اطلاق الهاشتاغ (#) وهو رمز للكلمات الأكثر تداولاً.

<sup>1</sup> - ابراهيم بعزیز، مرجع سابق، ص. 180.

<sup>2</sup> - Adam Acar, Culture and social Media, 1<sup>st</sup> Published ( United Kingdom: Cambridge Publishing, 2014), p. 17.

ويتم التواصل عند التويتر ما بين الأعضاء من خلال تدوين عنوان " ماذا يحدث أو ماذا تفعل الآن؟ ". وتكمن أهميته في أن ما يكتبه المستخدم للموقع يمكن أن ينتقل إلى عدد هائل من الناس بطريقة سريعة جدا وفعالة.

والموقع هو مصدر للمعلومات يضم أخبارا عن مواضيع متنوعة ومختلفة. وهو مفتوح على مواقع وقنوات اخبارية عدة. ورغم انه اطلق عام 2006 إلا أن انطلاقه فعليا كان مع ولادة ثورة الشعب الإيراني خلال الانتخابات عام 2009. ومعظم الصحفيين اليوم يستعملون هذا الموقع للتواصل مع جمهورهم ومتابعيهم لتبادل المعلومات وتدوين الآراء والتعليقات، كمحاولة لخلق نوع من التفاعل بين الجمهور.

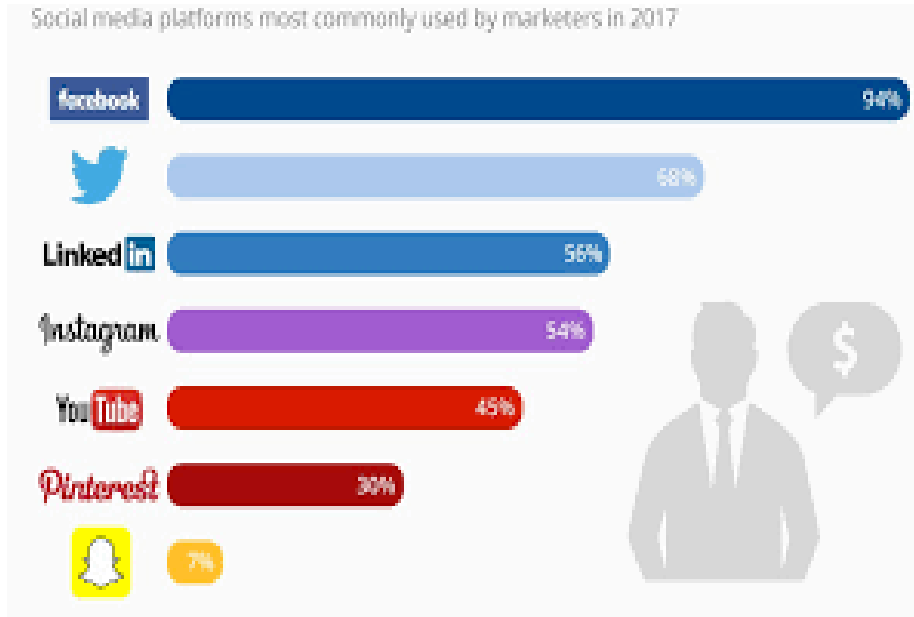
#### 5- لينكد إن LinkedIn:

يأتي بعد الفيسبوك وتويتر أطلق عام 2003، لكنه موجه للمتفرفين ويتميز هذا الموقع أنه يساعد على إيجاد فرص عمل، ومنذ ذلك الحين يزيد عدد مستخدميه عبر العالم لما له من أهمية كبيرة لهم، ويتوفر لينكد ان في أغلب دول العالم بعشرين لغة مختلفة<sup>1</sup>.

#### 6- يوتيوب YouTube:

هو موقع على شبكة الانترنت تملكه شركة غوغل ويوتيوب، وهو أيضا مصدر للمعلومات، وتبادل الفيديوهات وعرض ما يحصل داخل الدول والمجتمعات المختلفة.

<sup>1</sup> - Ibidem.



الشكل (8): استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لسنة 2017 عبر العالم<sup>1</sup>

إن ارهاصات العولمة الثقافية عن طريق مؤشر التكنولوجيا الرقمية المتمثلة في الفيسبوك وتويتر واليوتيوب، .. والتي ساهمت في صقل قدرات المجتمع عن طريق تواصلهم المستمر مع ما يحدث خارج حدود الدولة الواحدة، ما يجعله يتأثر لا محالة بما يحدث خارج دولته.

نود أن نشير إلى أنه يوجد اليوم فرع تخصصي جديد في علم الاجتماع هو " علم اجتماع الفضاء المعلوماتي Cyber Sociology" وهو العلم الذي يدرس فئات المستخدمين للشبكة وأنماط شخصيتهم والمواقع التي يزورونها وموضوعات اهتماماتهم، وهذا من أجل دراسة هذا المجتمع الافتراضي الذي لا يخلوا من المشاكل تماما مثل العالم الواقعي<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الشبكات الاجتماعية وديناميات التغيير الثقافي والقيمي

تترك المخترعات الجديدة أثرا بارزا على المجتمعات الإنسانية وتعتبر الإبداعات التكنولوجية لتقافة ما محرّكا أساسيا في عملية التغيير، فقد أدت الثورة الصناعية وما صاحبها من

<sup>1</sup> - « Best social media marketing platforms », accessed on: 12/ 02/ 2018.

<softloom.com>

<sup>2</sup> - Ibid,.

تقدم تكنولوجيا إلى إحداث تغييرات جوهرية ومهمة في نمط المعيشة بوجه عام وفي النظم الاجتماعية على وجه الخصوص. وهناك عاملان أساسيان يعملان على إعاقة النمو الثقافي، وبالتالي إحداث التغيير:

**الأول:** هو ركود حركة الاختراع أو النشاط الإبداعي والثاني: هو نزعة المعارضة التي ترفض كل جديد خوفاً من نشوء معطيات تطيح بما اعتادت عليه من مكاسب ومنافع أو تقاليد أو عادات، ومن خلال هذه النزعة ينشأ التعصب والتزمت والتمسك الأعمى بكل ما هو قديم، بغض النظر عن أهميته ووظيفته في المجتمع.

إلا أن انتشار تقنيات الاتصال الحديثة سهل عمليات التواصل، بحيث أصبح الناس أكثر قدرة على الاختيار والتبني والاستعارة، وهو ما نتج عنه أيضاً ازدياد "التوتر" والحذر بين العناصر القديمة والحديثة للثقافة.

يمكن القول بأن التغيير التكنولوجي يصحبه دائماً تغير ثقافي، وهذه الحقيقة سوسيولوجية، ولكن ما طبيعة العلاقة بينهما، وكيف تتم عملية التتابع والتأثر بينهما؟ هل يكون التغيير الثقافي سابقاً أم مصاحباً أم لاحقاً للتغيير التكنولوجي؟ لقد تعددت الآراء حول هذه التساؤلات، فقد رأى كثير من العلماء أن العامل التكنولوجي هو السبب الأساسي وراء التغيير الثقافي، بل عدّ بعضهم الحضارة هي نفسها: الثقافة = آلات + رموز، أي ما يفعله الإنسان بيده وما يفكر فيه ويتخيل. وقد تبنى وليم أوغبرن W.ogburn ونمكوف Nimkoff هذا الاتجاه، وصاغ فيه الأول نظريته عن "الهوة الثقافية" أو التخلف الثقافي "Cultral lag"، يؤكد فيها أن التغيير في الجانب المادي للثقافة يسبق دائماً وأبداً التغيير في الجانب اللامادي، ما ينتج عنه الهوة الثقافية، وهي الفترة الزمنية التي تقع بين المرحلة الأولى: التي يتم فيها التقدم التكنولوجي، وإلى أن ينتقل إلى المرحلة الثانية التي يتم فيها التغيير الثقافي<sup>1</sup>.

هذه الفترة تتسم ببعض المظاهر التي من بينها الاضطراب والصراع، فاستعمال أدوات جديدة لا يقتصر على طريقة استخدامها وصيانتها، لكنه يستتبع مجموعة من الممارسات والتعديلات تمس العادات والفلسفات والقوانين ونظم الحكم، ومجمل المؤسسات الاجتماعية، وينشأ بذلك ما يسميه أوغبرن: الثقافة التكيفية Adaptive culture وتتمثل بالجانب اللامادي الذي يتكيف أو يتعدل

<sup>1</sup> - Marcus Ethridge and Howard Handelman, Politics in a changing world, op. cit., p. 100.

حسب الظروف المادية. ويخلص إلى القول بلاتزامن Non-synchronize الجانب المادي واللامادي وتغيرهما في زمن واحد. وهذه الفجوة أو الهوة، قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتردم أو تتكامل عملية التغيير في جوانبه المتعددة.

ومن أنصار هذا الاتجاه أيضاً نمكوف "Nimkoff" الذي درس أثر التكنولوجيا في الأسرة. فقد بين أن الثورة الصناعية هي المسؤولة على التغيرات الجوهرية التي تعرضت لها الأسرة حديثاً في الغرب ثم في مختلف أرجاء العالم بعد ذلك.

لقد حلت قوة الآلة الميكانيكية نتيجة لهذه الثورة محل قوة الإنسان البدنية، وبالتالي انتقل الإنتاج من البيت إلى المصنع، وتجمعت الصناعات لتصبح بحد ذاتها مصدراً لنمط متغير من الثقافة هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث، وبالتالي لم تعد الثورة الصناعية صناعية فحسب، بل أصبحت ثورة اجتماعية ترتب عليها تغيرات جوهرية أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع، ومنها الأسرة بطبيعة الحال.

وقد ساهمت التكنولوجيا في اختصار المسافة بين الشعوب، واتساع دائرة التواصل المعرفي بفعل زيادة حجم استثمار المعرفة في الميدان التكنولوجي، من خلال نمو التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

إن التكنولوجيا تساهم في التنمية الثقافية من خلال دورها في تسهيل تدفق المعلومات والأخبار، وتسهيل عملية التواصل بين المبدعين والمتقنين. وفتح المجال للمشاركة والتعرف على ثقافات الغير والوقوف على إبداعاتهم وانجازاتهم، حيث أنّ تكنولوجيا المعلومات خلقت نوعاً من الثقافة نستطيع أن نقول ثقافة عالمية، إلا أنه في حقيقة الأمر ثقافة الغالب<sup>1</sup>. لأن الشمال الذي ينتج الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، يوظفها كمقومات مدعمة لمركزه القوي في الساحة الدولية، يتفاعل بواسطتها إيجابياً مع تداعيات العولمة سيما الثقافية منها، إلا أن الجنوب الذي يفترق لتلك المقومات يصبح حتماً مهمشاً في الساحة الدولية، مما يؤثر على تفاعله مع مسارات العولمة بنسبة منعدمة، وتبعاً لذلك، فإنّ الفجوة بأبعادها المختلفة إعلامياً واتصالياً وتكنولوجياً توسّع نطاقها بشكل كبير بين الشمال والجنوب في ظل العولمة الثقافية والثورات التكنولوجية الراهنة المختلفة.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق تومي، "تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية"، دراسات استراتيجية، العدد الخامس عشر، 2014، ص. 44.

وهذه الفجوة تعزز بدورها الهيمنة الثقافية والإعلامية والاتصالية والتكنولوجية لدول المركز على دول المحيط وفق التحليل النيوماركسي.

لقد شكل النقاش حول موضوع الفجوة والشرح بين الشمال والجنوب إحدى أهم المواضيع التي استقطبت اهتمام الباحثين منذ السبعينات إلى يومنا هذا. علماً أنّ هذا النقاش انصبّ دوماً حول طبيعة العلاقات الثقافية الدولية التي تميزها الجدل بين الصراع والحوار. ومدى إمكانية الاستفادة العادية والمتوازنة بين الشمال والجنوب فيما يتصل بالثورة التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية التي شهدت تطوراً مستمراً ومهما إلى غاية الوقت الراهن.

وإذا كانت ثورة الاتصال والمعلومات في ظل العولمة الراهنة قد حولت العالم إلى قرية إعلامية صغيرة، فإنها أيضاً لم تتمكن من تقليص حجم الفجوة والشرح الذي كان قائماً بين الشمال والجنوب.

لذلك فإن الفجوة اليوم أصبحت رقمية (Digital Pit) كون أن القوى الشمالية الكبرى تعد المتحكمة في الثورة التكنولوجية مما سمح لها بتحقيق تطور تقني وعلمي كبير لم يسبق له مثيل في التاريخ<sup>1</sup>.

إن من بين المظاهر السلبية لهاته الفجوة، نقل قيم وطرق حياة مغايرة تستمد أصولها من أوعية حضارية مختلفة، وانتشار مخاطر التشوه الثقافي Cultural Distortion خصوصاً بالنسبة للمجتمعات التي تعيش أزمات في هويّاتها الثقافية.

إن كبار المستثمرين من أصحاب الإمبراطوريات الإعلامية والشركات المتعددة الجنسيات، يسعون إلى احتكار الفضاء الموجه في الشبكات الإلكترونية بعد أن احتكروا إلى حد كبير وسائل الإعلام الأخرى، وكمثال على ذلك صرّح ادوين أرزت (Edwin Arzt) رئيس شركة اشهارية قائلاً: "يتعين علينا أن نستولي من جديد على الشبكات الإلكترونية وإرغام شبكة الإنترنت أن تعمل لمصلحتنا، ولن يتم ذلك بسهولة إلا بمساعدة الإذاعة والتلفزيون أين نجد بأنّ كل شيء يخدم مصلحة المعلن"<sup>2</sup>. ضف إلى ذلك ظهور طبقة جديدة تسمى النخبة المعلوماتية Informatics Elite التي

<sup>1</sup> - ساحل مخلوف، "إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، دراسات استراتيجيّة، العدد 10، مارس 2010، ص.108.

<sup>2</sup> - Marcus Ethridge and Howard Handelman, Politics in a changing world, op. cit., p. 110.

يمثلها كبار رجال الأعمال في مجالات المعلوماتية والإعلام والاتصال من أمثال بيل قيتس Bill Gates وروبرت ميردوخ Robert Murdokh وغيرهم. فهذه النخب تتمتع بنفوذ كبير وتمارس سيطرة فعلية على البيئة المعلوماتية والبيئية التحتية للاتصالات، كما تسيطر على الوسائط المتعددة، أي أنها تسيطر على المعرفة المعلوماتية، وتتحكم في نشرها وتوزيعها عالميا بناء على مصالحها المتطابقة في الغالب مع مصالح الدول التي تنتمي إليها. مما يساهم في تعميق ما يسمى بـ: الفقر المعلوماتي في الجنوب الناتج مباشرة عن الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، ويجعل الدول الجنوبية الفقيرة معلوماتيا تواجه تحديات وصعوبات خطيرة تعقد من وضعيتها على الساحة الدولية، وتقلل من فرص تعاملها بشكل فعال وإيجابي مع تداعيات العولمة الثقافية<sup>1</sup>.

بناء على ذلك، فإن الأمر لن يتجاوز النظر إلى المحلي على أنه مجرد تابع ينبغي أن يتكيف مع ما هو عالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربية والفن وجميع وجوه الحياة، وأن المحلي لا يكون في نهاية المطاف غير طرف منفعل، بينما الطرف الفاعل لن يكون غير الو.م.أ<sup>2</sup>.

لكننا لا نعيب التكنولوجيا وهذه التطورات والثورات الرقمية بقدر ما نعيب الدول التي تستهلك وتستورد التكنولوجيا دون انتاجها، ودون الوعي بمخاطرها الكثيرة. ويقول في ذلك فوكوياما: "العيب الوحيد البارز هو منطقة الشرق الأوسط التي ليس فيها أيضا ديمقراطيات مستقرة، بينما تحوي عددا كبيرا من الدول حيث المداخل الفردية تصل إلى المستويات الأوروبية أو الآسيوية، ولكن النفط يفسر كل شيء، فالمداخل النفطية سمحت لدول مثل العربية السعودية والعراق وإيران والإمارات العربية المتحدة أن تحصل الدلائل الخارجية للحدثة: سيارات، فيديوهات، طائرات حربية.. دون أن تتلقى مجتمعاتها التحولات الاجتماعية الضرورية لبناء ونحت هذه الثورة"<sup>3</sup>.

### المبحث الثالث: البعد الإعلامي للعولمة

أصبح معروفا أن تطور وسائل الإعلام صار جنبا إلى جنب مع تطور المجتمعات وتطور العلوم وتقدم التكنولوجيا، ويصعب الحسم فيما إذا كان هذا التقدم في تكنولوجيا الإعلام هو حصيلة

<sup>1</sup> ساحل مخلوف، "إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص. 109 - 110.

<sup>2</sup> - Marcus Ethridge and Howard Handelman, Politics in a changing world, op. cit., p. 115.

<sup>3</sup> - جيلالي بوبكر، مرجع سابق، ص. 87.



التقدم الاجتماعي أو أنه سبب من أسبابه وعامل من عوامله. والمؤكد أن المنظومات الإعلامية أصبحت منظومات أساسية من منظومات المجتمعات الحديثة.

### المطلب الأول: الإعلام والعولمة في ظل النظام الدولي الجديد

تتبين أهمية الإعلام انطلاقاً من تغلغل وتشابك وسائله في البنى الأساسية للمجتمع، وهذا التغلغل لم يقتصر على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى الاقليم أو الدولة، بل إنه أصبح عاملاً رئيسياً في العلاقات الدولية في حالي السلم والحرب، ويكفي أن نشير إلى دور وسائل الإعلام في تناول ظواهر الارهاب أو الاحتلال أو القرصنة أو الاحتباس الحراري أو الانتخابات، فهي دليل على الدور المتزايد لوسائل الإعلام في العلاقات الدولية.

ويرى كل من جو أركيلا (Joh Arquilla) ودافيد رونفلد (David Ronfeldt) في كتابهما "انبثاق سياسة المعرفة" أنّ الإعلام هو ميزة فيزيائية مثله مثل الطاقة والمادة، وبذلك لا يقتصر الإعلام على التعريفات التقليدية فقط على أنه مرسل ورسالة وأداة اتصال ومستقبل، بل يحيل كلا من المرسل والمستقبل وأداة الاتصال (إرسال واستقبال) إلى مجرد عناصر، أما القيمة الرئيسية فهي للرسالة، فعن طريق الرسالة يمكن خوض الحرب عبر الشبكات (Net war).

فحروب المستقبل يجب أن تواكب التحولات الاجتماعية العميقة في بنى المجتمعات، وعليه فإن إدارتها الرئيسية ستكون متمثلة بالإعلام وليس بالأسلحة التقليدية، أو بأسلحة الدمار الشامل أو حتى بالأسلحة الذكية، وبالتالي لا يكسبها من يملك القنبلة الأكبر، بل يربحها الذي يخبر الرسالة الأفضل. لهذا يطرح الكتاب وبجراحة مفهوم جديد للقوة، إذ يتنبأ بتحول القوة من عسكرية (أسلحة وعتاد) إلى إعلامية (علاقات إنسانية)، وبمعنى آخر فإن القوة ستتحول من مادية إلى لا مادية، وعلى هذا الأساس يبني المؤلفان مفهومهما لما يسمّيه الحرب الافتراضية (cyber war)، حيث يتحوّل الإعلام إلى بعد استراتيجي رئيسي يمكنه الحلول مكان البعد العسكري في حلّ الصراعات، وبهذا يتحوّل الإعلام إلى سلطة لطيفة قادرة على تجسيد الأفكار والقيم والمعايير والقوانين بالصورة الملائمة لعصر تتزاح فيه سياسة المعرفة مع عصر الاتصالات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الغني عماد، الثقافة تكنولوجيا الاتصال - التغييرات والتحوّلات في عصر العولمة والربيع العربي، ط. 1. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص ص. 37-39.

لقد أصبح لوسائل الإعلام دور في تشكيل أنظمة العولمة التي باتت تجتاح العالم، مما حدا بالبعض إلى تفسير العولمة من المدخل الإعلامي، إذ أن وسائل الاتصال والإعلام هي التي جعلت من العولمة أمراً ممكناً حسب الكثير من الدارسين، إذا ما علمنا أن العولمة تحقق الاتصال المتبادل بين أقصى نقطتين على وجه الأرض، وتحقق الاتصال والتواصل بين مختلف المجتمعات أفراداً وجماعات دون اعتبار للحدود السياسية/ الجغرافية، فذلك بفضل التطور الهائل في تقنيات وسائل الاتصال والإعلام، وبدوافع متعددة ربما يكون أهمها في تحقيق المزيد من الأرباح والانتشار للسلع والأفكار...

إن كيميائية المزج بين الجانب الثقافي والعولمة تنتج حضارة بالتناقض، فالعولمة عبارة عن عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، وهي تحاول تحقيق الانسجام بين الثقافات أي أنها تسعى إلى إقامة حكومة عالمية وثقافة عالمية.

وإن العلاقة بين الإعلام والثقافة علاقة تبادلية، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور هام وأساسي في نشر الثقافات المختلفة، كما تعطي نظريات الإعلام المختلفة ولا سيما نظريات التدفق الدولي للمعلومات أهمية كبرى للعوامل والعلاقات الثقافية.

ونجد أن أشهر النظريات الشارحة للتدفق الإعلامي الدولي هي التصور الذي طرحه هربرت شيلر Herbert Schiller ويحدد فيه عدة متغيرات تحكم حجم واتجاه ومضمون التدفق، وكان من ضمن هذه المتغيرات " الصلات الثقافية Cultural Links"، ويقصد بها مجموعة الصلات الفعالة بين الدول، وتقاس باللغة المشتركة وحجم الهجرة بين رعايا الدول، وحجم التزاوج بينهم، وحجم سفر مواطني الدول إلى الدول الأخرى، والوضع الحالي أو السابق لكل دولة بالنسبة للدولة الأخرى، كعلاقة الدولة المستعمرة بالدولة التي تستعمرها، أو الدول الحامية بالنسبة للدول التي كانت محمية من قبل والعكس. وهنا يفترض هذا العالم أن تدفق المعلومات بين الدول التي تربطها مثل هذه الصلات الثقافية يكون أكبر من التدفق بين الدول التي لا ترتبط بمثل هذه الصلات أو التي لا يربطها سوى قدر ضئيل منها<sup>1</sup>.

كما قام الباحثان الكنديان هارولد إينيس Harold Innis ومارشال ماكلوهان بتنظير أنشطة التواصل في المجتمعات الحديثة. ويرى إينيس أن طبيعة وسائل الاتصال تترك آثاراً قوية على تنظيم المجتمع، ويستشهد في ذلك بالكتابات الهيروغليفية المنقوشة على الحجر في الحضارات والمدن القديمة التي ظلت على حالها منذ آلاف السنين. غير أن ما يميز وسيلة الاتصال والتواصل هذه هو أنها على ثباتها وديمومتها، غير قابلة للانتشار والتأثير والانتقال في حيز

<sup>1</sup> - سامية جفال، مرجع سابق، ص ص. 336-337.

اجتماعي واسع. كما أنها تمثل حلقة وصل ضعيفة بين الأماكن والبيئات الاجتماعية المتباعدة بعضها عن بعض. من هنا فإن المجتمعات التي تقتصر على هذا النوع من أشكال التواصل تظل محدودة الاتساع والانتشار.

وقد قام ماكلوهان بتطوير بعض افكار اينيس، وطبقها بصورة خاصة على وسائل الإعلام في المجتمعات الصناعية الحديثة. ومن الافكار الرئيسية التي طرحها أن الوسيلة هي الرسالة، أي أن طبيعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة في المجتمع تؤثر في بنية المجتمع أكثر مما يتركه المضمون أو المحتوى أو الرسالة التي تنقلها وسائل الإعلام هذه.

ويعتبر المفكر الفرنسي جان بودريار Jean Baudrillard من ابرز المنظرين المعاصرين لقضية وسائل الإعلام، وقد تأثر بودريار كثيرا بالأفكار التي طرحها اينيس وماكلوهان. ويعتقد بودريار أن وسائل الإعلام الحديثة تختلف اختلافا بينا في آثارها وعمق مفعولها عن اية منتجات تقنية أخرى. فقد أدت نشأة وسائل الإعلام الجماهيرية ولا سيما الإلكترونية منها، إلى تحولات عميقة في طبيعة حياة المجتمع. فهذه الوسائل انما تنقل لنا ما يسميه بودريار " عالم الواقع المفرط"، الذي يتكون من اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة، والصور الإعلامية من جهة أخرى. ويتألف هذا الواقع الجديد من صور خليطة ومتداخلة تكتسب معانيها ودلالاتها من صور ومشاهد أخرى تستند مرجعيتها الأساسية إلى واقع خارجي.

### المطلب الثاني: الإعلام الدولي والهيمنة الغربية

الإعلام الدولي هو ذلك الإعلام الذي يصل إلى جماهير واسعة من العالم وبأي وسيلة كانت، سواء الفضائيات، الصحف أو الإذاعة،... ولقد دفع الدور المتزايد للإعلام في حياة المجتمعات الحديثة إلى تسمية العصر بعصر الإعلام، خصوصا بعد أن ألغى هذا العصر حواجز العزلة بين الحضارات، ودفعت العالم إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الإعلام والمعلومات، هذه التغيرات الجوهرية جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع. لكن التقدم الهائل الذي حصل في دول غرب أوروبا وأمريكا جعل من إعلامها الدولي أكثر قدرة وأكبر كفاءة بسبب الصناعة والتكنولوجيا الهائلة، والتقدم الكبير في مجال المعلوماتية، وبات الغرب هو المسيطر على الإعلام في العالم.

ومن هنا جاءت سيطرة الغرب على الإعلام الدولي والهيمنة على الأخبار ونقل المعلومات والتأثير في الرأي العام العالمي، وكذلك التأثير داخليا على شعوب تلك الدول تجاه الأحداث العالمية، بالرغم من ان الغرب يروج لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساواة والديمقراطية، إلا أنه يغفل روح التعاون وبيالغ في الانحياز وينسى الحيادية الصحفية المهنية. وتأتي الهيمنة الإعلامية

خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أجهزة الإعلام وتكنولوجيا الإعلام يتم استيرادها من أمريكا وأوروبا واليابان مما يجعل الدول المتخلفة تابعة لها إعلاميا. نتيجة لذلك برز ما يسمى باختلال التوازن في الإعلام بين الشمال والجنوب، بسبب هيمنة الدول المتقدمة على محتوى الرسائل الإعلامية، وتتولد عن هذا هيمنة ثقافية، بسبب أن الكثير من الرسائل الإعلامية التي تنقلها الدول المتقدمة إلى الدول النامية فيها من المحتوى ما يضر بقيم وثقافة الشعوب النامية، وهذا ما يطلق عليه الغزو الثقافي.

إن الوضع الإعلامي الراهن على المستوى الدولي يشير إلى حقائق خطيرة منها:

- 1- تمركز المصادر الإعلامية والثقافية من حيث الانتاج والتوزيع بكافة أشكاله في الدول التي تحتكر مصدر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.
- 2- تجاهل وسائل الإعلام القريبة لأخبار بلدان العالم الثالث والتحيز في نقل الأخبار من هذا العالم إلى العالم المتقدم أو العكس.
- 3- الدعاية الثقافية المتعددة الموجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب، وما يترتب عليها من سيطرة الثقافة الغربية وتهديد الثقافات المحلية والتي تؤدي إلى تكريس أخطر أشكال الاستعمار الثقافي.

وهكذا نجد أن هناك صراعا دوليا في عصر العولمة وعصر القفزات الإعلامية الهائلة، ولهذا تتادي بعض الدول اليوم بتصحيح التشريعات الدولية السائدة وتطبيقاتها، هذه التشريعات التي تعطي النصيب الأكبر للقليل من الدول المتقدمة، على حساب أغلبية دول العالم، وما يدل على ذلك، أن العالم يحصل على أكثر من 80 % من أخباره من لندن وباريس ونيويورك وموسكو، وهي مقرات الوكالات الخمس الكبرى: رويترز البريطانية، وكالة الصحافة الفرنسية، وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية، وكالة يونايتد برس انرناشيونال الأمريكية ووكالة تاس الروسية، وقد حذرت تقارير الأمم المتحدة من هيمنة تلك الوكالات الكبرى وخطورة الفجوة الإعلامية التي تزيد الهوة بين بلاد الشمال الغني والجنوب الفقير، ما يولد آثارا ثقافية ضارة<sup>1</sup>.

وبالتالي لا بد من الرجوع إلى دساتير ومواثيق المهنة الصحفية وأخلاقيات السلوك، وبيان حقوق الأفراد، ومعرفة مصادر الأخبار، والتركيز على وجود قانون أخلاقي دولي يقره ويعمل به جميع العاملون في مجال الإعلام، وحل مسألة الخلل في التوازن الإعلامي، وكذا تحمل مسؤولية التعاون الدولي، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الفرد والجماعة، وحرية الإعلام والمسؤولية.

<sup>1</sup> - « World and international news and analysis latest and breaking news“, accessed on: 7/7/2018  
<www.nzherald.co.nz>

المطلب الثالث: ثورة الإعلام: طبيعة وحدود التأثير على الأمن الثقافي

علاقة الإعلام بالثقافة علاقة بنوية، وكثيرا ما يتداخلان، فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي السائد أو المعتمد، وقد دشنت مدرسة فرانكفورت قضايا الإعلام الجماهيري ضمن التنظير الثقافي الحديث، بهدف الخروج بمجموعات نظرية تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية لنظم الإعلام الحديث. ولهذا رأى تيودور أدورنو Theodor Adorno وماكس هوركهايمر Max Horkheimer ، مؤسسا مدرسة فرانكفورت(\*)، أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة<sup>1</sup>.

حيث تمت صياغة مفهوم الصناعة الثقافية في ضوء ثلاثة مفاهيم كبرى يتمحور أولها حول مفهوم "صنمية السلعة" حيث يشمل الإنتاج الثقافي وجعل الثقافة منخرطة في الانتاج الرأسمالي ككل. ثم مفهوم "التشيؤ ( Réification )" عند جورج لوكاتش (G. Lukacs) مع الأخذ بتوسيع دلالاته أيضا ليشمل كلية المجتمع الرأسمالي بدلا من حصره في الوعي الطبقي بمفرده. وكذلك مفهوم "العقل الأداة" على نحو ما صاغه الفيلسوف الألماني ماكس فيبر (M. Weber)، ولعل ما جعل مدرسة فرانكفورت تروج أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها على "العقلانية الأداة" في تحليل النظام الرأسمالي.

وهو ما يتفق مع رأي كارل بوبر الذي خلص إلى اعتبار الإعلام الحديث مضرا بالديمقراطية ولا يعمل على نشرها وتعميقها. وقد تبلورت في هذا السياق نظرية "الإمبريالية الإعلامية" التي أسسها هيربرت شيللر(\*\*)، التي يقصد بها استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية كثقافة وافدة على حساب الثقافة المحلية، والتي يلعب فيها تضليل عقل البشر Manipulation، دور أداة القهر التي تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة.

الإعلام الحديث أصبح أكثر ثراء وتعقيدا، والمشكلة الأعمق هي قابلية الإعلام والاتصال الشديدة للاحتكار وهو ما يظهر بوضوح في الخريطة الإعلامية العالمية، فهناك 5 وكالات أبناء عالمية معروفة باسم الأربعة الكبار، تحتكر 80% من فيض المعلومات، وهناك 10 مجموعات إعلامية تتحكم في 80% من إجمالي الإنفاق الإعلامي في الو.م.أ والذي يصل إلى 250 مليار دولار سنويا، و4 مجموعات إعلام رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية، بل أن الأمر

(\*) - مدرسة فرانكفورت هي البادئة في إدراج قضايا الإعلام الجماهيري ضمن التنظير الثقافي الحديث.

<sup>1</sup> - Cashmore Ellis , and Rojet chris, Dictionary of cultural Theorists (New York: Edward Amold pulplishers LTD, 1999), p. 15.

(\*\*) - وهذا في كتابه: المتلاعبون بالعقول.

طال شبكة الأنترنت، حيث يستولي 100 موقع على 80 % من إجمالي الزوار، بينما تتنافس ملايين المواقع على الخمس الباقي<sup>1</sup>. ولا جدال في أن أخطر أنواع الاحتكار هو ذلك الخاص باحتكار المحتوى الإعلامي، والمحتوى أهم مقومات صناعة الثقافة، ومن يسيطر عليه يقبض على زمام اللعبة الإعلامية بلا منازع، هذا ما يخلق " داروينية إعلامية Darwinian Media " بكل معنى الكلمة، البقاء فيها للأقوى ماليا وتنظيميا لا إبداعيا وأخلاقيا.

وتوضح لنا الدراسة المتأنية أن العالم لا ينمو نموا يفرز التلاحم والالتئام، والشواهد على ذلك واضحة، من اتساع للنزاعات والحروب والعنف والإرهاب، ومعاداة ثقافات وهويات عديدة كمعاداة الحضارة الإسلامية والغرب وأمريكا وغيرها من أشكال المعاداة ورفض الآخر<sup>2</sup>.

لقد اعتبر الباحث الكندي مارشال ماكلوهان(\*) أن الوسيلة الاتصالية التي نحصل أو نتبادل عن طريقها المعلومات قد تؤثر في تفكير الأفراد وسلوكهم، أكثر من بعض محتويات الرسالة نفسها. فالوسيلة ليست شيئا محايدا أو سلبيا، ولا يمكن اعتبارها كذلك، إنها تؤثر تأثيرا متفاوتا لدى المعرضين لها، بل حتى لدى مستعملها<sup>3</sup>.

لقد صار للإعلام مختصوه الذين يقومون بغربلة وفلترة واختيار المادة التي ستقدم للمتلقين قراء كانوا أو مستمعين أو مشاهدين، فالجهاز الإعلامي في هذه الحالة سيقوم باختيار مادة من بين مجموعة مواد تبعا لمقاييس محددة. وبذا، فإن الإعلام يصبح صانع ثقافة في هذه الحالة وليس مجرد ناقل لها، والخيار متاح للإعلامي وللمؤسسة الإعلامية بالمعنى الأدق بين الثقافات المختلفة، ليقرر الأجدى والأنسب حسب معاييرها لتقدم للجماهير وأيها تحجب، ومن هنا تبدأ عملية التأثير الإعلامي الفعلي على المتلقين لهذه الرسائل الموجهة<sup>4</sup>.

ولذلك ميّز بعض الأكاديميين في دراستهم لطبيعة العلاقة التي تجمع الإعلام بالثقافة، بين الإعلام بمعنى الاتصال Communication وبينه كمنتج إعلامي. ففي الحالة الأولى هو عملية تبادل المعلومات والحقائق والآراء والأفكار والرسائل فيما بين الأفراد والجماعات، وهذا يمنحه ميزة أن يكون الناقل الأساسي بل الوحيد للثقافة. أما في الحالة الثانية، فإنه عبارة عن مخرجات

<sup>1</sup> - « World and international news and analysis latest and breaking news“, Op. cit.

<sup>2</sup> - رضوان بوجمعة، " التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة: الهوية شرط في الاتصال"، فكر ومجتمع، العدد 1، 2008، ص. 16.

(\*) - أستاذ الإعلام السوسولوجي صاحب المقولة الشهيرة: "الوسيلة هي الرسالة".

<sup>3</sup> - زينب عمراني ومصطفى عوفي، " الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 4، ديسمبر 2012، ص. 38.

<sup>4</sup> - سامية جفال، "الإعلام والثقافة وجدلية العلاقة في ظل العولمة"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 8، ديسمبر 2013، ص. 339-340.

وسائل الاتصال بما تحتويه من معلومات وآراء وأفكار ورسائل وسائر مضامين الأنشطة والإبداعات الثقافية. وبهذا المعنى فإنه يصبح جزءا من الثقافة أو هو الثقافة نفسها، وسواء كان الإعلام ناقلا رئيسيا أو وسيطا للثقافة أو كان جزءا من الثقافة أو هو الثقافة نفسها، فإن دوره في الحالتين شديد الدقة والخطورة. فحتى في حالة كونه ناقلا أو وسيطا، فهو لا يؤدي هذه المهمة بحيادية وبراءة. لأن وسائل الإعلام أضحت اليوم متأثرة إلى حد بعيد بالتكنولوجيا العامة والتكنولوجيا الاتصالية خاصة، هذه التكنولوجيا التي استطاعت القيام بالاختراق الثقافي، أي أنّ السيطرة أصبحت للتكنولوجيا ومن يسيطر عليها بإمكانه بث الثقافة التي يريد محمولة عبر التكنولوجيا<sup>1</sup>.

فإدغار موران Edgar Morin وصف ثقافة التلفزيون بثقافة الجمهرة بفعل غسيل الدماغ الجمعي الذي تقوم به مسلسلات وبرامج التلفزيون الفضائي الأمريكي وغيره، لصنع ثقافة الخضوع التي تتطبّع على قيم المالك الأصلي للصورة.

فالتلفزيون اليوم يرسم 70% من صورة العالم في ذهن المشاهد، وفي ظل ثورة الاتصالات المتفاعلة يتوقع ارتفاع النسبة إلى 90%. وسعت الولايات المتحدة إلى فرض هيمنتها على أسواق التلفزيون لترسيخ نمط حياة شبابها عبر الأسطوانات والأشرطة، ولاحقا عبر التوزيع العالمي للصور إلى جانب وسائل أخرى<sup>2</sup>.

إنّ هذا الأمر يلمح إلى فناء السيادة الثقافية للدول، فلم تعد لهذه الأخيرة قدرة على ضبط حركة تدفق المعلومات والصور إلى داخل حدودها، فكل شيء بات قريبا وسهل التداول والتداول، فقد استطاع التلفزيون مثلا جعل ما هو بعيد في الزمان والمكان قريبا ومتزامنا.

وقد ذكر البروفيسور جيفري جونسون Jeffrey Johnson من جامعة كولومبيا في العام 2002 بأنّ واحدا من ثلاثة أطفال يشاهدون التلفزيون من ساعة إلى ثلاثة ساعات يوميا، حين تصل أعمارهم ما بين 14-16 عاما، قد يكون 60% منهم مرشحون للتورط في شجارات وتصرفات عدائية أكثر من نظرائهم الذين يشاهدون التلفزيون بنسبة أقل.

<sup>1</sup> - Adam Acar, Culture and social Media, op. cit., p. 25.

<sup>2</sup> - صلاح عبد الحميد، الإعلام وثقافة الصورة (الجزائر: أطفالنا للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 214.

تقارير أمريكية ذكرت بأن مع بلوغ سن 18، فإن الطفل الأمريكي يكون قد شاهد نحو 200 ألف عمل عنفي في التلفزيون وحده، ومع تخرج الطفل الأمريكي من المرحلة الابتدائية يكون قد شاهد أكثر من 8 آلاف جريمة، وأكثر من 100 ألف عملاً منافياً للقيم.

وعلى امتداد 20 عاماً، راقب خلالها الخبيران راوول هوسمن Raoul Hausmann وليونارد ايرون Leonard Eron من جامعة إلينوي الأمريكية (University of Illinois)، سلوك 400 طفل، وكانت النتيجة أنّ العينة التي كانت تداوم على مشاهدة برامج التلفزيون بكثافة وهي في سن مبكرة، كانت أكثر قابلية لارتكاب جرائم مختلفة، ويشمل ذلك الجنسين معاً<sup>1</sup>.

ويمكن تحديد التأثيرات المفترضة لتقافة الصورة على السلوك البشري استناداً إلى خلاصة ما توصلت إليه دراسات أكاديمية حول الاتصال الجماهيري:

1- **المؤالفة Socialization**: حيث يسهم الإعلام المرئي في احتواء الفرد داخل إطار اجتماعي محدد، ويفرض عليه بمرور الوقت الاستجابة لمتطلباته.

2- **السيطرة الاجتماعية Social Control**: ويلعب الإعلام بطريقة ما في إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي القائم، عن طريق إثارة احتجاجات مستمرة تجاه النظر للأشياء كما هي، وينسحب ذلك على السلوك القانوني، والنظرة السياسية.

3- **إعداد الأجندة Agenda setting**: وهو هدف غير مباشر، مبني على فكرة أنّ الإعلام عموماً والمرئي منه خصوصاً يحدّد النظرات حيال الحوادث والموضوعات التي تستحق الاهتمام.

4- **المخاوف الأخلاقية Moral Panics**: وهي تأثيرات نابعة من كون الإعلام ممثلاً بجماعة فرعية أو ثقافة فرعية بوصفها خطرة أو شاذة.

5- **التبدّل السلوكي Changing Attitude**: ويحدث هذا التبدّل كنتيجة مباشرة للتعبئة الفاضحة والاهتياالية Tramatic Exp- sure، أو كنتيجة للتناوب الناجح Successful Alteration بطريقة تدفع الناس للتفكير في موضوعات محددة لتهيئتهم للتصرف بحسب أفكارهم ونظراتهم الجديدة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 218 - 219.



وبذلك نصل إلى القول أن الإعلام يقوم بما يلي:

1- نشر المعلومات وجعلها ميسورة للجميع بدون مقابل بحيث يستطيع أي فرد أو جماعة الحصول عليها، بمعنى بناء قاعدة معلوماتية واحدة يستخدمها الجميع ويتفاعل معها، وبذلك يتمكن الإعلام من دعم ظاهرة العولمة وتعميق منطقتها وجعلها أكثر قبولا ومدعومة بقاعدة معلوماتية وبتقنية معلوماتية متطورة.

2- إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة بين مكونات العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد ولغة مركزية واحدة وبنية ثقافية مشتركة، وقد نجح الإعلام في تجسيد الوظيفة المذكورة وجعلها أكثر فعالية وتماشيا لمنطق العولمة ومضمونها بفعل التقنية الرقمية والأقمار الصناعية التي تملك قدرة البث المباشر دون وسيط إلى الجمهور المعني أو أية بقعة جغرافية على كوكب الأرض.

3- تنمية التماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وقد تمكن الإعلام إلى حد ما ببناء مكونات التماثل الأولية في مجالات عدة كالاندماج والإنتاج والتوحد بصورة ملفتة للنظر امتدت هذه المكونات إلى البرامج الترفيهية والتقنية والعلمية ونماذج النشر والبث الرقمي وبناء مفاهيم مشتركة حول العولمة ومظاهرها المتمثلة بشبكات المعلومات والاتصالات والتغطية الإعلامية للأحداث العالمية مباشرة بأبعادها الثلاثة المضمون، المكان والزمان.

وعليه نلاحظ أن للإعلام دور مهم لكنه تحول إلى خدمة أغراض أطراف معينة، ما يجعل له تأثيرات سلبية خاصة على الجانب الثقافي. ويعد المجال الثقافي بكل أبعاده مجالا خصبا لتداعيات الامبراطوريات الإعلامية، ولعله من أخطر النتائج، كونه يتصل بالشخصية الثقافية والهوية والانتماء للشعوب والأمم، التي أصبحت مكشوفة أمام مؤثرات وتحديات لم تعد تتفجع معها الدفاعات الثقافية التقليدية السابقة للحفاظ على الخصوصيات والهويات المحلية.

#### المبحث الرابع: العولمة وتحولات القوة الاقتصادية العالمية

يعتبر الاقتصاد الرأسمالي أحد الآليات المهمة والمؤثرة في الدولة المعاصرة، ولكي نوضح ذلك، لابد من العودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل 1991، حينما كان هناك نظامان اقتصاديان في العالم، النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوده دول التحالف الغربي وعلى قمته الو.م.أ،

والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي كان يتمثل في المنظومة الاشتراكية الأوروبية من خلال الاتحاد السوفياتي، ودول الكتلة الشرقية بالإضافة إلى النظام الاشتراكي في الصين، وكذا العالم الثالث الذي يحاول أن ينتهج الطريق الثالث بدرجات متفاوتة من النجاح أو الإخفاق.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي انهارت معه الدعوة إلى الاشتراكية التي كانت تحمل نوعاً من النزوع إلى تطبيق النظام الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجد حدث مهم تمثل في النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، إذ أن التدمير الاقتصادي والعسكري للعراق لم يكن مجرد تدمير لجهاز أو آلة عسكرية عربية، وإنما كان حدثاً رمزياً لافتتاح مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تسمى بـ: النظام العالمي الجديد، وبالتالي أصبح الاتجاه السائد للدول الرأسمالية الصناعية هو اجتثاث كافة جذور النظام الاشتراكي وامتداداته في العالم الثالث، ثم صبغ العالم كله بالصبغة الرأسمالية.

هناك الكثير من الكتابات التي تناولت الأداة الاقتصادية للعولمة، ومن أمثلة أولئك الكتاب كينجي أوهمان (Kinji Ohman) في طوكيو الذي أطلق عليه "تبي العولمة الاقتصادية"، وقد ألف كتاباً بعنوان: "ثالوث القوة"، وأرسى فيه قواعد التجارة العولمية الكبرى، وحدد مناطقها الجغرافية القارية الرئيسية في العالم وهي: أوروبا، شمال أمريكا، اليابان، مجازفاً بالقول أن على الشركات أن تسير على عكس هذا التيار، ثم عاد مجدداً مؤكداً على نظريته نفسها في كتابه الشهير: "عالم بلا حدود"، متوصلاً إلى نهاية الجغرافيا الرسمية التقليدية، نظراً لاحتواء العولمة عالماً بلا حدود، تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والسياسية والمعرفية،... وعليه، فقد ولدت فكرة عالم جديد غير مألوف أبداً لا على مستوى الواقع، ولا حتى على مستوى التفكير، ولم يقتصر الأمر على ثالوث القوة في عالم بلا حدود، فلقد انطلقت ثورة معرفية جديدة، لكي تنقل التفكير البشري إلى عولمة كونية بلا حدود<sup>1</sup>.

إن السياسات الكابتالية الاقتصادية هي أبرز ما يشغل رواد العولمة الكونية وصناع المستقبل باعتبارها سمة العصر القادم، موظفين كل التقانات المتطورة في سبيلها، بعد زوال السياسات التي فرضتها الحرب الباردة بين المعسكرين الإمبريالي والاشتراكي إبان القرن 20.

<sup>1</sup>- Robert J.Carbaugh, International Economics, 11<sup>th</sup> Edition (USA: Library of congress control, 2007), P.47.

نعم، هكذا يدور الصراع الاقتصادي العالمي اليوم حول محاور أساسية هي: الو.م.أ، اليابان، الصين، الإتحاد الأوروبي، ويشكل هذا الأخير نواة لكتلة الوحدة الأوروبية إزاء كتلتين عظيمتين هما: كتلة أقصى آسيا وكتلة أمريكا الشمالية، وثمة قوى ناهضة وجديدة أخرى تسعى بكل جاذبية وسرعة وشفافية من التحولات للدخول في إطار التنافسات العولمية والتي تشكلها كل من النور الآسيوية، وهي: هونغ كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، وتايلاندا، وكذا الهند، التي تسعى جميعها لإيجاد دائرة لها في إطار العولمة من خلال قوتها الاقتصادية لا العسكرية، على حد ما يحلله ستانفيلد ترنر Stanfield Turner في مقاله المعنون بـ: "المخبرات في ظل نظام عالمي جديد Intelligence for a New World Order"، ويضيف أن القوة الاقتصادية عنصر أساسي في الأمن القومي على قدر المساواة مع القوة العسكرية، ولذلك فإنه يطالب بتغيير نوعية التجسس من طلب المعلومات العسكرية إلى تصيد المعلومات الاقتصادية<sup>1</sup> في حين يؤكد بنيامين باربر Benjamin Barber بأن الأسواق الوطنية والمحلية هي الآن عرضة للاختراقات التي تحدثها الأسواق الكبرى المتميزة بطابعها الانتقالي وهذا في دراسته الموسومة بـ: "عندما تأكل العولمة الدولة الوطنية من فوق"<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: هيمنة القوة العظمى الأمريكية اختلال في العولمة ودافع لتغييرها

يتصف نظام العولمة الراهنة بالاختلال البالغ، ويمكننا أن نميز فيه اختلالا ذا جانبين، أولهما اختلال بنيوي بين الأحادية القطبية الأمريكية، باعتبارها أحادية سياسية وإستراتيجية وعسكرية، والتعددية القطبية الاقتصادية باعتبارها تعددية تشمل ثلاث قوى اقتصادية عظمى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، اليابان والصين، وقوى اقتصادية في طريقها إلى التحول خلال العقدين الحالي والقادم إلى قوى عظمى أيضا: الهند، تايوان، سنغافورة وماليزيا.

أما الاختلال الثاني فهو اختلال سياسي وإستراتيجي بين القطب الأحادي المهيمن أي الو.م.أ والأقطاب الثانوية، ومنهم حلفاؤها الأوروبيون والكنديون في الحالف الأطلسي إلى جانب اليابان،

<sup>1</sup>- Stanfield Turner, « Intelligence for a New World Order », *Foreign Policy*, 1991, accessed on: 21/ 11/ 2017.

< www.foreignaffairs.com >

<sup>2</sup>- Robert J.Carbaugh, *International Economics*, op. cit., p. 50.

وبين الو.م.أ. والقطين الثانويين المنافين وهما الصين وروسيا، وبينها دول إقليمية مثل الهند وكوريا وباكستان، فضلا عند الاختلال الفادح بينها وبين دول الجنوب.

فالذي يسيطر على العالم اليوم يجب أن يملك القوة الاقتصادية والتكنولوجية معا، لكن دون استثناء القوة العسكرية طبعاً. فأمريكا تملك الشركات المتعددة الجنسيات، وتملك العملة الدولار، وتمسك بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي،..، لكن هذا لا يعني وجود قوى أخرى منافسة اقتصادياً وتكنولوجياً.. قد تغير موازين القوى في السنوات القادمة.

وفقاً لمؤسسة Focus Economics المختصة في الأبحاث الاقتصادية، فإن ترتيب الدول من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 جاء كما يلي<sup>1</sup>:

**1- الولايات المتحدة الأمريكية:** حافظت على مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم لسنة 2018، حيث أن النسبة المئوية للنمو تقدر بـ 2.4%، أما حجم إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ: 20.25 تريليون دولار.

**2- الصين:** النسبة المئوية للنمو: 6.4%، وحجم إجمالي الناتج المحلي: 13.09 تريليون دولار.

**3- اليابان:** النسبة المئوية للنمو: 1.2%، أما حجم إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ: 4.99 تريليون دولار.

**4- ألمانيا:** النسبة المئوية للنمو: 2%، وحجم إجمالي الناتج المحلي هو: 3.99 تريليون دولار.

**5- الهند:** النسبة المئوية للنمو: 7.4% وحجم إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ: 2.87 تريليون دولار.

**6- المملكة المتحدة:** النسبة المئوية للنمو: 1.3%، وحجم إجمالي الناتج المحلي: 2.80 تريليون دولار.

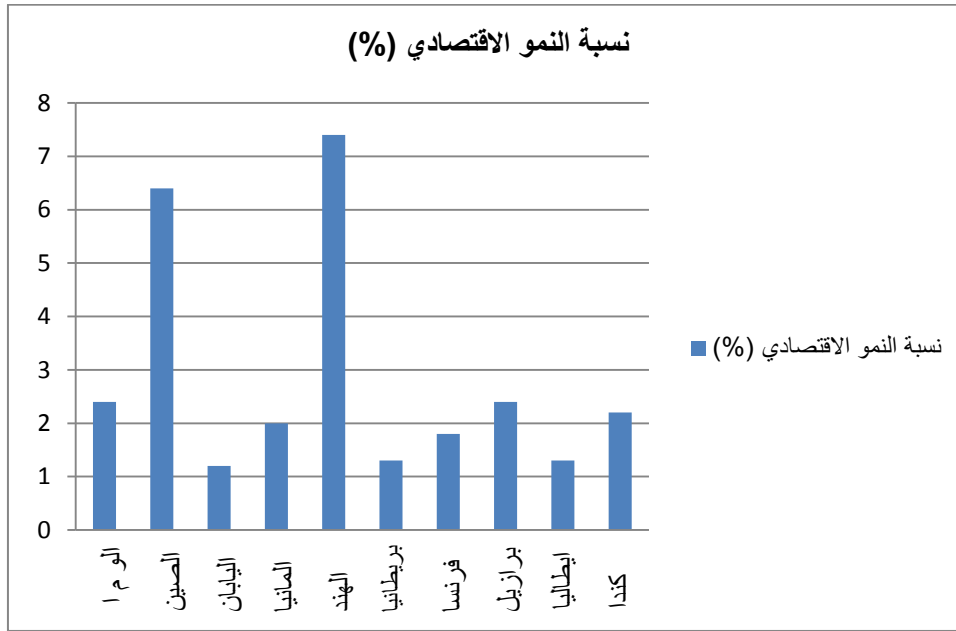
<sup>1</sup> - Focus Economics, accessed on : 1/2/2018.  
< www.Focus-economics.com >

7- فرنسا: النسبة المئوية للنمو: 1.8%، وحجم إجمالي الناتج المحلي: 2.78 تريليون دولار.

8- البرازيل: النسبة المئوية للنمو: 2.4%، حجم إجمالي الناتج المحلي: 2.13 تريليون دولار.

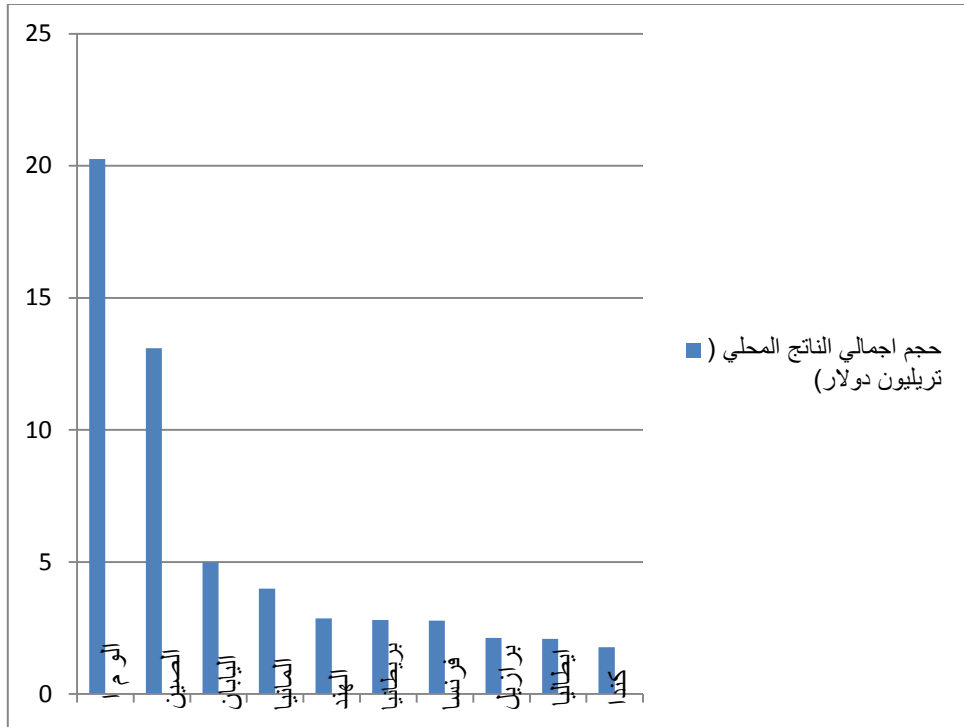
9- إيطاليا: النسبة المئوية للنمو: 1.3%، حجم إجمالي الناتج المحلي: 2.09 تريليون دولار.

10- كندا: النسبة المئوية للنمو: 2.2%، وحجم إجمالي الناتج المحلي: 1.78 تريليون دولار.



الشكل (9): ترتيب الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - من اعداد الباحث استنادا إلى المعطيات السابقة.



الشكل (10): ترتيب الدول من حيث حجم إجمالي الناتج المحلي<sup>1</sup>

هذه المعطيات تكشف كذلك عن وجود تعددية اقتصادية (\*) تعرفها العولمة بحكم التقارب الموجود في نسب النمو الاقتصادي وكذا حجم الناتج المحلي. هذا ما سيؤدي مستقبلا إلى احتمال تغيير جذري في تركيب القوة وكسر احتكارها ومضاعفة مكوناتها، ما يؤثر على العلاقات بين الشمال والجنوب.

ولهذا فإن الو.م.أ تريد وتسعى كي تفرض هيمنتها على الاتحاد الأوروبي وكندا والحلف الأطلسي، كما تريد الحيلولة دون ارتقاء روسيا إلى مرتبة القوة العظمى، وهزم الصين عن طريق الاقتصاد، وتحديد اقتصاد السوق بعد هزم الاتحاد السوفيتي عن طريق السباق على التسليح، كما أنها تريد الاحتفاظ بهيمنتها العسكرية على كوريا واليابان وإلزامهما بإستراتيجيتها وأهدافها في شبه

<sup>1</sup> - من اعداد الباحث استنادا إلى المعطيات السابقة.

(\*) - في لقاء القمة المشتركة السنوية لقادة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية الذي انعقد في ماي 2004 بمدينة غوادا لاهارا (المكسيك)، اتفق القادة الأوروبيون وقادة أمريكا اللاتينية على أن النظام العالمي يعاني مشكلة مزدوجة وهي هيمنة قطب واحد عليه وتراجع دور الأمم المتحدة في إدارته، ولذلك فقد أكدوا على ضرورة تطوير هذا النظام إلى نظام تعددي من جهة وتفعيل منظمة الأمم المتحدة حسبما جاء في بيانهم الختامي.

الجزيرة الكورية واحتواء الهند، واستبعاد التحديات الحقيقية والموهومة في دول الجنوب بشن الحروب الإستباقية ضدها.

لو وضعنا جانبا تطور التناقضات الداخلية في الو.م.أ وانعكاساتها السلبية على استكبار السياسة الخارجية الأمريكية الدولية المنافسة ومع التهديدات الخارجية. لذلك يكون متوقعا أن يفضي التناقض الصارخ الراهن بين مركز القوة والهيمنة في القطب الأحادي الأمريكي في جانب، وتعدد القوى والدول في العالم شرقه وجنوبه وغربه في جانب آخر إلى إعادة توزيع القوة والسطوة في العالم أي في النظام السياسي للعولمة<sup>1</sup>.

ونلاحظ استمرار النمو الاقتصادي الصيني بمعدلاته السنوية العالية، وتهتم الصين اهتماما خاصا بالتعاون الآسيوي في المجالات الاقتصادية. إذ تهتم بالتعاون الباسيفيكي واسع النطاق في إطار نادي التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي أبيك (APEC) لمواكبة الطفرة التكنولوجية نحو الاقتصاد الجديد والتحرير التجاري والمالي. وأيضا صيغ للتعاون بين العديد من الدول تتراوح بين الدول العظمى كأمريكا، الصين ودول نامية أيضا.

ولقد حقق الاقتصاد الصيني خلال العالم 2017 نموا بنسبة 6.9 % خلال السنة، ويأتي هذا الأداء الايجابي نتيجة الترويج الحكومي للإصلاحات المتعلقة بجانب العرض والإمداد وتطوير حوافز نمو جديدة، بالإضافة إلى الامتناع عن إغراق الاقتصاد بردود فعل قوية. والتزمت الصين بالتنمية النوعية بما فيها خلق بنية وهيكلية اقتصادية سليمة وصحية في إطار بيئة أفضل، بدلا من التركيز على النمو الاقتصادي فقط.

وقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين في عهد الرئيس الراحل دينغ شياوبينغ عام 1978، لتصبح أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، منتشرة أكثر من 800 مليون نسمة من الفقر، ويتوقع أن يصبح الاقتصاد الصيني عام 2029 الأول عالميا متفوقا على الاقتصاد الأمريكي وهذا نسبة إلى احصائيات للبنك الدولي لعام 2018<sup>2</sup>، والشكل (11) يبين ذلك.

<sup>1</sup> - عصام الزعيم وأمر ألتفاتر، العولمة ومناهضة العولمة، ط. 1. (دمشق: دار الفكر، 2011)، ص ص. 86 - 88.

<sup>2</sup> - " إنفوغرافيك.. الصين تتين اقتصادي عملاق"، سكاى نيوز، 19 جوان 2018، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2 / 7 / 2018 .  
< www.skynewsarabia.com >



الشكل (11): متوسط النمو الاقتصادي للصين في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>

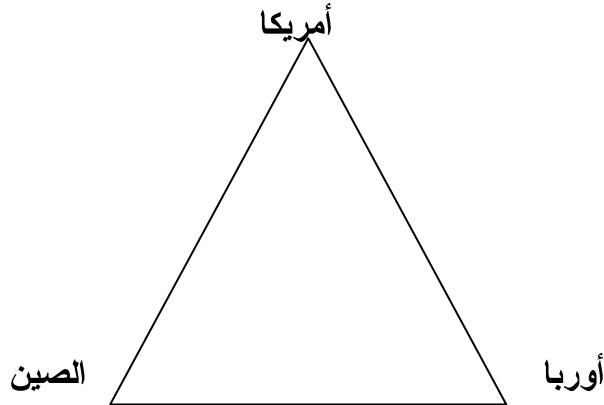
ولهذا فإن العولمة هي ظاهرة مدعومة دعماً كاملاً ومحكماً بالنفوذ السياسي والاقتصادي وبدعم أيضاً من الجانب التكنولوجي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية. وهذا ما يدفعنا للقول أن العولمة سينغير مركزها من السيطرة الأمريكية إلى السيطرة الآسيوية بقيادة القطبين الصيني والياباني.

وفي هذا الصدد يوصي معهد البحوث " كريدتي سويس Credit Suisse"<sup>2</sup> في تقريره "ما وراء العولمة"، بالتوجه نحو التعددية القطبية Multi Polar System لتجنب أسوأ السيناريوهات، وهذه التعددية تشمل كلا من أمريكا، أوروبا وآسيا بقيادة الصين، لكن هذا من شأنه أن يزيد التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد التشرذم والتفتت في دول الجنوب.

<sup>1</sup> - المكان نفسه.

<sup>2</sup> - مصرف سويسري أسس سنة 1856 يقدم العديد من الخدمات المالية ويصدر تقارير عن الثورة العالمية، معدلات النمو، ...





الشكل (12): تمثيل للتعددية القطبية بين الدول العظمى<sup>1</sup>

يسمح هذا الطرح بوجود ترتيبات اقليمية جديدة حيث تتوحد هذه القوى فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، لكنها تترتب ترتيبا تنازليا بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم، تليها كل من أوروبا والصين، ويمكن أن يكون لأوروبا والصين طموحات للتربع على قمة الهرم. وتقيم أمريكا شراكات شبه حقيقية مع الدول الأخرى (أوروبا وآسيا)، لكنها تتفرد بالقرار الدولي، وهذا ما يمكن تسميته بـ " القيادة بالشراكة".

إن هذا الطرح -التعددية القطبية- لن يكون ممكنا إلا في حال ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك تفقد زعامتها شيئا فشيئا، وإلا فإنها لن تسمح بهيمنة قوى أخرى غيرها هي. ويمر هذا عبر فقدانها قوتها وموقعها الاقتصادي في العالم ثم فقدانها هيمنتها الدولية، مثلما حدث للاتحاد السوفييتي سابقا فقدان الموقع الاقتصادي ثم الهيمنة الدولية.

إن وجود الثروة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم، وتأكيد عالمية الأسواق،

<sup>1</sup>- من تصور الباحث.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغيير موازين القوة الاقتصادية، وهذا ما يزيد درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بين دول العالم المختلفة، ويعني هذا تعاظم التشابك بين الدول، ما يولد تقسيم جديد دولي، نظرا لوجود اتجاهات جديدة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

### المطلب الثاني: التوسع العالمي للشركات متعددة الجنسيات في ظل النظام الدولي الجديد

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Companies) السلطة التي تدير محرك العولمة ولذلك يطلق عليها وقود العولمة وقلبها النابض، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات اليوم إحدى العوامل الدولية المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، إلى جانب الدول والمنظمات الاقتصادية، ومن أمثلة هذه الشركات: شركة جنرال إلكتريك، ميكروسوفت، كوكاكولا، إيركسون،... وتعتبر المنافسة والتنظيم المبدآن اللذان يحكمان اقتصاد هذه الشركات العالمية.

وبعض هذه الشركات قديمة في تاريخها مثل: شركة الهند الشرقية الهولندية، أنشأت سنة 1602م، وقد حازت على سلطات الدولة بما في ذلك الحق في شن الحروب وعقد المعاهدات، وجمعت وظائف السلطة السياسية، ذات السيادة مع الوظائف الاقتصادية، وقد سيطرت هذه الشركة على مقدرات عدد كبير من البلدان كأندونيسيا والهند والبرازيل، وجزر البحر الكاريبي، وتمكنت من انتزاع سيريلانكا من البرتغال، كما توسعت لتفرض سيطرتها على جزء كبير من اقتصاد الصين واليابان<sup>1</sup>.

وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التغلغل داخل الدول عن طريق منح هذه الدول الجنسية لهذه الشركات، إذ تعمل هذه الشركات في الدول المسجلة فيها بوصفها شركات وطنية، وتتمتع بالحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الشركات الوطنية، في حين أن هذه الشركات تعود لمالكين أجنبي، ويعمل أصحابها لمصلحة الدولة التي يحملون جنسيتها، وبالتالي فإن هذه الشركات من الناحية النظرية شركات وطنية، غير أنها من الناحية العملية تعد شركات أجنبية تعمل لمصلحة الدولة المسجلة فيها لأول مرة وهي الدول الكبرى، والهدف الأساسي لهذه الشركات هو التوسع العالمي في ظل العولمة، ويعني ذلك الوصول إلى تحقيق السوق العظمى التي تزاح فيها جميع القيود على النشاطات التجارية أمام الشركات، وتسقط فيها جميع الحدود الإقليمية أمام توسع

<sup>1</sup> - محمد الغالي بلقاسم، العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي، ط. 1. (الإمارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2007)، ص ص. 37-38.

الشركات، بما يجعل العالم في النهاية عبارة عن سوق عالمية مفتوحة كل شيء فيها جائز بما في ذلك ثقافة الفرد وقيمه. ومن هذا المنطلق فإن هذه الشركات تنقل الثقافات الخاصة بالدول الكبرى للدول الأخرى المسجلة فيها، فهي شركات تنشط محليا وتفكر عالميا. وهذه الشركات أصبحت تشكل فواعل أساسية وقوية لها نفوذ سياسي واقتصادي عالمي دون أن تتمتع بمفهوم السيادة، وهذا ما أدى بالبعض من أمثال ريتشارد هاس Richard Haass (\*) إلى القول: "نتيجة لظهور فواعل جديدة لا تملك السيادة إلا أنها تؤثر كثيرا في الدول ذات السيادة، وهو الأمر الذي نتج عنه ضرورة خلق آليات وميكانزمات جديدة تضبط هذه النمطية الجديدة من الحكم الاقليمي والعالمي والقائمة على فكرة وجود عدة فواعل مؤثرة في الحياة الدولية وليس فقط الدول"<sup>1</sup>.

ظروف التوسع العالمي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تشجع شركاتها على التوسع العالمي والانتشار عبر كامل الكرة الأرضية لتحقيق الزعامة العالمية سياسيا وعسكريا واقتصاديا. وجاءت فكرة التوسع العالمي مصاحبة للمشاريع الاقتصادية والمالية التي قدمتها أمريكا لاعمار أوربا كمشروع مارشال، ومشروع الشرق الأوسط وتركيا، من أجل أن تشرف الشركات الامريكية على إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية واستغلال ذلك من أجل التوسع العالمي، وهذا ما حقق اليوم للولايات المتحدة الامريكية السيطرة على أوربا، تركيا والسعودية بفضل جزء كبير من سيطرة وتحكم شركاتها في اقتصاد هذه البلدان.

ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنب الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، وكذلك في الدول التي يكون فيها الانفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا.

وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب وكذلك الانفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلا، فهي تترك بلدا كالسويد كي تتجنب دفع ضرائب عالية، تعتبر في نفس الوقت ضرورية لتمويل الخدمات والإعانات الاجتماعية التي يطالب بها الناخبون.

(\*) - رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، متحصل على جائزة الشرف بامتياز من وزارة الخارجية الأمريكية.

<sup>1</sup> - مخلوف ساحل، "إشكالية مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة"، استراتيجيا، العدد 1، 2014، ص. 13.

وقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تسيطر على التجارة الخارجية في العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات اتبعت سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها.

وعليه يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تشكل كتلتا اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها، وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة (الخريطة 2). فهذه الشركات تتمتع بقوة كبيرة، إذ تستأثر حوالي 3/1 الناتج العالمي، و 3/2 التجارة العالمية، وقد مكنتها هذه القوة من التأثير على القرار السياسي، بل وتقييد سياسيات الدولة، وذلك من خلال الوعود والتهديدات بالتوسع في الاستثمارات المباشرة أو سحبها، وما يزيد من قوة هذه الشركات هو التنافس الشديد بين الدول لجذب الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات.

وعليه أصبحت هذه الشركات بمثابة دول بآتم معنى الكلمة (\*). وبذلك فهي تهدد سيادة الدولة وسلطانها، والمؤشرات الدالة على ذلك عديدة، وهذا ما جعل الكثير من الكتاب في الشمال والجنوب يقولون بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة، فجلال أمين مثلا، وعلى الرغم من تطرقه لظاهرة التغيير المثمرة لوظائف الدولة على مر العصور، يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة لمصلحة الشركات متعددة الجنسية، لأن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، حيث أن هذه الشركات قد تلجأ إلى عملية "الموازنة التنظيمية" فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة، فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي وزيادة إنتاجها في دولة أخرى، أو حتى الإطاحة بالنظام السياسي القائم.

(\* - 40 بالمائة من الشركات العملاقة تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا وانجلترا.



الخريطة (2): تمثيل للشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم<sup>1</sup>

لقد تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والأقطار وإزالة الحواجز الجمركية، وتغلبت على كل القيود التي تحول من دون تدفق المعلومات والبيانات، فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية التي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة عن تطبيق ما كانت تقوم به بالأمس من نفوذ وصلاحيات على أرضها.

وتزداد الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة قوة ونفوذاً أكثر فأكثر مع تنامي ظاهرة التزاوج والاندماج بين الشركات الكبرى، وأصبحت تتمتع بمداخل وميزانيات تفوق ميزانيات بعض الدول الصناعية، ويتوقع مستقبلاً أن يكون لهذه الشركات العالمية العملاقة جيوش وقد يكون لها هيئة دولية يمثلها ممثل عنها في منظمة الأمم المتحدة.

<sup>1</sup> - Downloaded from: [www.assignmentpoint.com](http://www.assignmentpoint.com), accessed on : 30/6/2017.

ويختلف تأثير هذه الشركات على الثقافة باختلاف الأسلوب الذي تتبناه الشركة في التوسع والانتشار في الأسواق، فإذا كانت استراتيجيتها هي التوزيع عن طريق وسطاء ووكلاء موزعين وممثلين من الدول والأسواق نفسها، وهو الأسلوب المستقل، فإن تأثير الثقافة يكون ضيق وغير مباشر.

أما إذا كان أسلوب الشركة يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، أو ما يسمى بـ: الأسلوب الموحد Integrated Method، وهو طريق وحدات إنتاج أو بيع شركات تابعة في تلك السوق أو البلد، فإن تأثير الثقافة يكون كبيراً ومباشراً، لأن الشركة ستضطر إلى التعامل مباشرة مع الناس، الأمر الذي يتطلبه الأسلوب المستقل، فالوسطاء هم الذين يتعاملون مع الناس وهم من الثقافة والبيئة نفسها، وبالتالي فإن التأثير يكون ضئيلاً<sup>1</sup>.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدول الكبرى تنظر إلى الثقافة على أنها العائق الأهم والأقوى أمام التجارة العالمية والتسويق والعولمة، وفرض نموذج وأسلوب معين على آخر، فالذي يساعد على إخفاق نمط معين... إنها الثقافة. وفي هذا الصدد يقول ريكاردو بتريلا Riccardo Petrella أن القرارات الكبرى ( التي تحول الحاضر وتخلق المستقبل) في تخصيص الموارد التكنولوجية والاقتصادية والتي تهم عدة دول ومناطق من العالم، أصبحت من صلاحيات الشركات العالمية الكبرى، وأن الدول لم تعد تلعب إلا دوراً ثانوياً منعزلاً مهماً بالنسبة للشركات، الدول لم تعد تعمل بتبصر بل بتراجع وأصبحت التابعة لا المسيرة<sup>2</sup>.

إذن فالشركات متعددة الجنسيات تضاعف نشاطها في عشرات الدول، وتحاول الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني، كما تنتقي كواردها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسية أي منهم، وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل، أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها لمواطنيه وتقترض من بنوكه، أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات من بلدان العالم الثالث، من خلال البنوك والبورصات العالمية.

<sup>1</sup> - Robert J.Carbaugh, International Economics, op. cit., p. 34.

<sup>2</sup> - Ibidem.

وتشير التقارير والإحصائيات العالمية إلى أن 44 % من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات تمتلكها أمريكا، وأن أكثر من 30 % يمتلكها الإتحاد الأوروبي، وتستحوذ هذه الشركات على نحو 80 % من حجم المبيعات على المستوى العالمي. حيث تتراحم الدول في السيطرة على موارده وأسواقه، وتسيطر على قطاعات أساسية في حياتهم مثل: النفط، التكنولوجيا، الأغذية والمشروبات، والتواصل الاجتماعي، فمثلا شركة آبل Apple وصلت أرباحها السنوية خلال عام 2017 نحو 45.2%. وقد حققت الشركات متعددة الجنسيات معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10 % سنويا، أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية، وبانتت تنافس الدول. ويشير مؤسس موقع (Basta) " إيفان دو روي" أن متاجر Walmart (\*) المركزية الكبرى الأمريكية تستخدم 2.2 مليون شخص أي ما يناهز عدد سكان باريس، وتحقق مبيعات تزيد قيمتها على 485 بليون دولار سنويا، ما يعادل الناتج القومي للأرجنتين أو لتايوان. وأن رساميل عمالقة الإنترنت الجدد Google و Apple تجاوزت الناتج المحلي القائم للسويد وبولونيا ونيجيريا، التي هي أعظم بلدان أفريقيا سكانا إذ تضم قرابة 180 مليون نسمة<sup>1</sup>.

وخلاصة القول أن هذه الشركات تقوم بدور أساسي وفاعل في عملية العولمة، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دوليا، والأهم من ذلك هو إشاعة استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وسيطرتها في مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بأشكاله المختلفة سهل لها هذا الأمر.

إن ما تريده هذه الشركات هو هدم كل السيادة الوطنية، وتحويل الحكومات والوزراء والرؤساء إلى مجرد موظفين لدى هذه الشركات. وتصبح القوانين الاقتصادية وقوانين السوق ذات أولوية على القواعد السياسية والاجتماعية والدينية، ويتوج هذا المسار بتحتي دور الأمم المتحدة ونهاية دورها بنهاية هذه الدول، وتحويل مكانها لصالح منظمة التجارة العالمية للتربع على هرمية النظام الدولي.

(\*) - من اكبر الشركات تحقيقا للأرباح في العالم، يبلغ عدد متاجرها الآن أكثر من 10600 متجر، منها 27 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، والباقي متفرقة في 27 دولة حول العالم، وهي الشركة الأضخم عالميا في حجم التشغيل. مقرها الأساسي ولاية " أركنساس" بأمريكا.

<sup>1</sup> - Burton Kaufman, « Multinational Corporations- Encyclopedia of the New American Nation », accessed on: 01/01/2017.

< www.americanforeignreilaions.com >

## المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

منذ الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الثلاثينات والتي أدت إلى آثار سريعة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، برز توجه عالمي إلى ضرورة إيجاد آلية دولية تساهم في الحيلولة دون تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات دولية مماثلة، لذا اتجهت الدول نحو إقامة منظمات اقتصادية دولية ومنها منظمة التجارة العالمية التي تأسست سنة 1995، وهي مسؤولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية. وتقوم على أسس عديدة أهمها إلغاء الحواجز الجمركية، ليصبح العالم بذلك سوق عالمية واحدة على مستوى التبادل التجاري، وأن لها الحرية التامة في تصحيح ما تشاء في الاقتصاديات الوطنية.

وقد أحدث تأسيسها نقلة نوعية في مجال العولمة حيث تبنت مشروع تحرير التجارة العالمية من قيود الجمارك وتعقيدات البيروقراطية المتعلقة بتطبيق القوانين المرتبطة بالتجارة الخارجية، فقد سعت هذه المنظمة جاهدة للقضاء على التعريفات الجمركية بين الدول والمساعدات المالية، كل هذا من أجل تدعيم النيوليبرالية وتركيز مبادئ السوق العالمية الحرة، ونفس الأهداف كان يسعى إليها كل من: البنك العالمي (BM)، صندوق النقد الدولي (FMI)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE). وقد تولت منظمة التجارة العالمية التدقيق والتأكد من مدى التزام الدولة المنضوية تحت لوائها للقوانين والأنظمة التجارية المتعلقة بتسهيل تحرير التجارة وسهولة انسياب البضائع والسلع بعيدا عن التعقيدات الجمركية مما أنعش وعزز العولمة لدرجة قوية جدا.

وعليه، فإن الدول في التبادل التجاري يؤثر بعضها في البعض الآخر، والدول التي لا تملك السلع والخدمات التي تستطيع بموجبها تصدير ثقافتها للخارج طالما أنها لا تملك مقومات التنافس التجاري الدولي، فتكون هي بذلك المتضرر الأول من هذه العملية بكونها متلقية وغير مصدرة<sup>1</sup>.

إن دعاء العولمة الجديدة: التحرير الاقتصادي وتحرير التجارة لا يجدون حرجا في اعتماد نموذج منقوص من الحرية الاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث تطلق هذه الحرية للتجارة والتبادل في السلع والخدمات ولحركة رؤوس الأموال والاستثمارات لكنها تقيد حركة العمالة اقليميا

<sup>1</sup> - سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وأثارها في الوطن العربي، ط. 1. (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.



وعالميا وتضييقها وتحصرها في أطر ذرائعية، وتدعو في الوقت نفسه أنظمة العمل وتشريعاته إلى توحيد الأجور على الصعيد العالمي في الدول المتطورة، والدول النامية على حد سواء. إن توحيد التشريعات العمالية ( كتوحيد أنظمة الاستثمار) في الدول المختلفة وفي الشمال والجنوب باتجاه عولمتها، يهدد فرص العمل المتاحة للعمال والعاملات الراشدين منهم والأطفال، مما يلحق الضرر بهم وبالاقتصاد المحلي في البلدان النامية رغم أنه قد يخدم المصالح العمالية في أكثر الاقتصاديات تطورا من خلال ردع المنافسة لإنتاجهم من الدول النامية والصاعدة، ومما يعزز اتجاهات التقيد على حركة العمالة على الصعيد الدولي، ويحصرها في قطاعات التقانات الجديدة العالية، اندماج الشركات في الدول المتطورة وتعولم الشركات متعددة الجنسية، أي ارتقاؤها وتحولها إلى شركات معولمة تتجاوز بنيتها وإدارتها الأطر القطرية والإقليمية<sup>1</sup>.

إن الثقافة القومية تعمل على مقاومة السلع الأجنبية وتشجيع السلع الوطنية، ومن مهام منظمة التجارة العالمية، هو القضاء على هذه الظاهرة عن طريق مطالبة الدول بعدم وضع العراقيل أمام السلع والخدمات العالمية، وضمان تدفقها لأسواق العالم جميعها دون قيود وشروط، وتسهيل وصولها للمواطنين. فالهند مثلا كان من أبرز عوامل تماسكها في عهد الرئيس غاندي هو مقاومة البضائع البريطانية. إن الثقافة التي تعتمدها العولمة في توجيه شعوب العالم نحو المنافسة التجارية وفتح الأسواق أمام بضائع الدول المقدمة، يعني بالمنظور البعيد أن الدول لا تستطيع تنمية صناعاتها الوطنية طالما أن المواطن يفضل البضاعة الأجنبية لسهولة الحصول عليها وجودتها ومناسبتها لذوقه، بالإضافة إلى ثمنها المعقول والتسهيلات التي تمنح للحصول عليها، وهذا ما يؤثر في ذوق المواطن وبالتالي في ثقافته.

من أبرز مقومات المحافظة على الثقافة القومية هو تشجيع السلع والخدمات المحلية والحد من السلع والخدمات الأجنبية، وهذه الثقافة بالتأكيد تضر مبدأ اقتصاد السوق وفتح الأسواق العالمية التي تدعو إليها العولمة، وهذا ما يتطلب إطلاق الثقافة الاستهلاكية، ذلك أن فتح الأسواق أمام الدول الصناعية يتطلب تصريف منتجاتها بشكل يحقق لها الأرباح المطلوبة، وهذا بالذات أتم أدوار وغايات منظمة التجارة العالمية.

<sup>1</sup> - عصام الزعيم، مرجع سابق، ص. 58.

نصل إلى القول أن هذه الآليات لم تقم إلا بدور تسريع عملية العولمة وتسهيل انتشارها وليست هي العولمة في حد ذاتها، والدليل على ذلك أن الامبراطوريات والحضارات القديمة التي غزت العالم، لم تكن تملك لا وسائل إعلام عابرة للقارات ولا إنترنت ولا اقتصاد مزدهر.

خلاصة:

نخلص مما سبق أن العولمة تمس التناسق الثقافي الوطني، فالأسواق العالمية، الاستهلاك الجماعي ووسائل الاعلام الجماهيري تؤدي كلها إلى الانتشار العالمي لثقافة جماهيرية تحمل بصمة النموذج الثقافي الأمريكي، فنجد مثلا نفس السلع وأنماط الاستهلاك، نفس البرامج التلفزيونية، هذا فضلا عن هيمنة لغة واحدة هي الانجليزية كوسيط اتصال بين الشعوب والجماعات المتباعدة. وهو ما جعل الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) (1952 - ) يؤكد على أنه في ظل الظروف الراهنة وفي المستقبل القريب ستتولد الحضارة العالمية الوحيدة من ثقافة اقتصادية منتشرة ومسيطر عليها الساحة العالمية هي الثقافة الديمقراطية الليبرالية ( الأمريكية)، وقد قاده هذا الاستشراف إلى إعلانه الشهير عن نهاية التاريخ، أي توقف حركة التاريخ عند هذه الثقافة الأخيرة باعتبارها الأمثل.

ونظرا لهذه الاختلالات التي يعرفها نظام العولمة، نجد الكثير من الاعتراضات والدعوات والآراء تصب في خانة إصلاح نظام العولمة الحالي وجعله ديمقراطيا ومتوازنا.

ومن أهم مظاهر ارتباط الأطراف العالمية ما يحصل على مستوى 3 منظومات رئيسية:

**المنظومة الأولى:** هي المنظومة المالية، فالبارز اليوم هو سوق واحدة لرأس المال، وبورصة عالمية على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

**المنظومة الثانية:** هي المنظومة الإعلامية والاتصالية، فمن الممكن اليوم لجميع سكان العالم الارتباط من خلال أجهزة القنوات التلفزيونية، والتي تتوجه في بنّها لجمهور عالمي أو معلوم أكثر فأكثر لا جمهور محلي.

**المنظومة الثالثة:** هي المنظومة المعلوماتية التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات "إنترنت" فهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، بغض النظر عن الحدود والخصوصيات الثقافية.

## الفصل الثالث:

تداعيات العولمة الثقافية على الدولة المعاصرة

والقيم الثقافية

**انطلاقاً** من مستوى التحليل لآليات العولمة الثقافية والواقع ضمن الفصل الثاني، فإن واجهات التشخيص والتوصيف اعتباراً لحجم كل تلك التداعيات والتحديات والتجليات الناجمة عن محرك العولمة في كل مستوياتها، وخصوصاً ضمن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أفرزت لدينا جملة مساءلات جدلية استشكالية، دفعت إلى ضرورة تحكيم الجهد، وضرورة تحليل آثار العولمة على الدولة المعاصرة وعلى الثقافة والقيم بما هو مثبت لدى بعض الاتجاهات الفكرية.

وينبغي أن نذكر هنا بضرورة تجديد عقد الموافقة حول كون كل تلك التحولات التي نتاولنا وفي شكل تحديات عالمية على الدولة المعاصرة، إنما تقع داخل نسق كبير ومستمر هو نسق العولمة، والتي تعد تحدياً للثقافة القومية. والتحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده تهديداً أو إضعافاً أو تشويهاً كلياً أو جزئياً دائماً كان أم مؤقتاً لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار.

وإذا نظرنا إلى التحدي بوصفه تحدياً قومياً، فإنه يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافاً أو تشويهاً لوضع أو جماعة قومية معينة، فيصح أن يطلق عليه التحدي القومي الذي من الممكن أن يتجاوز النتائج الخطيرة للعولمة على ثقافة وقيم المجتمعات اليوم، وهذا ما يركز عليه هذا الفصل.

## المبحث الأول: مصير سيادة الدولة المعاصرة في ظل العولمة الثقافية

أثرت التغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة عن تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة.

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وبأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثير سيادة الدولة بمتغيرات العولمة، والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة ومدى تأثيرها بمتغيرات العولمة.

والدول ذات السيادة التامة هي تلك التي لا تخضع في شؤونها الداخلية والخارجية لسيادة دولة أخرى ورقابتها وتكون مستقلة في الداخل والخارج، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن تكون عليه الدولة أصلا بحكم وجودها القانوني.

وقد أدرك المنظرون أصحاب المعتقدات الأيديولوجية المتباينة، انخفاض حجم وفعالية الوظائف التي تقوم بها الدولة، وظهور قضايا وعلاقات ومؤسسات تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية والشؤون الدولية، كما ظهرت مفاهيم جديدة متعددة من بينها: التجمع، الاعتماد المتبادل، المجتمع العالمي، النظام العالمي والاقتصاد العالمي، وقد تم تقديم هذه المفاهيم كوسيلة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية وإعادة تقسيم معنى ووظيفة السيادة.

وعلى ضوء تلك المتغيرات والمفاهيم الجديدة، أصبح من غير الممكن تصور الدولة الحديثة ذات العلاقات المتشابكة مع الدول الأخرى في صورة الجزيرة المعزولة، فالقانون الدولي الحديث يضع واقعا عمليا جديدا للسيادة والمساواة بين الدول، يشترط تكيف الدولة وتقيدها بالالتزامات الدولية، ويجعل اختصاصات الدولة ذات السيادة تتسع أو تضيق بدرجة ملاءمتها للاختصاصات المماثلة لدى الدول الأخرى على ضوء قواعد القانون الدولي العام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، "مصير سيادة الدولة الوطنية في ظل العولمة"، الغدِير، العدد 58، بيروت، 2012، ص ص. 91-92.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، إلا أن بينها قاسما مشتركا يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية وبالتالي فإن السيادة تشير إلى معنيين، **أحدهما**: إيجابي ينصرف إلى قدرة الدولة- كوحدة سياسية مستقلة- على التصرف بحرية كاملة ومن دون أية قيود تفرض عليها، في ما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة ذاتها. **وثانيها**: سلبي يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي، وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجهه الداخلي الذي يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة، ووجهه الخارجي الذي ينصرف نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول، والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية<sup>1</sup>.

إن تأثير النظام العالمي يختلف مداه من دولة إلى أخرى من حيث موقع كل دولة على خريطة توازن القوى الدولية، فالنظام الدولي الجديد في سلوكه يعمل على إضعاف السيادة في دول الأطراف، أو ما بات يعرف بعالم الجنوب، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وأيا كانت توجهات الباحثين بخصوص مستقبل السيادة في ظل النظام الدولي الجديد، سيبرز أمران مهمان ينبغي التأكيد عليهما بهذا الخصوص.

**الأمر الأول:** أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية أخذ دون شك في التزايد وبشكل مطرد خلال العقدين الماضيين، ويمكن أن يستقر في المستقبل المنظور.

**الأمر الثاني:** أن التسليم بالاستنتاج السابق لا ينبغي أن يفهم منه أن التطورات المصاحبة للنظام العالمي الجديد ستفضي إلى زوال مبدأ السيادة الوطنية تماما.

كان من نتائج التحولات التي شهدتها النظام العالمي في ظل العولمة، التضييق من نطاق وحدود واختصاصات الدولة القومية، فلم تعد هي الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية، فإلى جانب الدول أصبحت هناك كيانات عديدة تضطلع بدور كبير في توجيه مسار حرية الأحداث على امتداد الساحة الدولية، فهناك المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية على اختلاف أنواعها الحكومية منها وغير الحكومية، والشركات ذات النشاطات الدولية (المتعددة الجنسيات)، التي أصبح لها تأثير على قرارات الدول وتؤدي كثيرا من الوظائف التي كانت من اختصاص الدولة في السابق، فقد كان من بين

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 93.

أهداف النظام الدولي الجديد إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وتجاهل البعد الاجتماعي تحت دعوى أن السوق ينظم بنفسه رافضة فكرة وجود ما يسمى التكافل الاجتماعي الذي ترعاه الدولة مستهدفة بذلك إضعاف السلطة الاقتصادية للدولة، وبالتالي تحرير الأسواق من القيود الحمائية والانكفاء على الذات.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن العولمة قادت الدولة في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تفكيكها إلى كيانات اثنية عصبوية دون وطنية، تفقد الدولة في ظلها طابعها كمثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، والدولة العربية مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين: الأول: خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات العالمية الدولية، أو كيانات إقليمية أضخم منها كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورو-متوسطية، والخطر الثاني: هو صراع الثقافات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية وتؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون بـ: "التعويم التاريخي للمجتمع".

وعموماً هناك أربعة اتجاهات يتم التفصيل فيها من خلال المطالب التالية:

#### المطلب الأول: استمرارية الدولة وسيادتها/ النظرية الواقعية

هناك الكثير من رواد الواقعية في العلاقات الدولية من ممثلي هذا الاتجاه، من كتبوا بخصوص استمرارية الدولة أمثال: بول هيرست وتومسون (P.Hirest، G.Thompson) في كتابهما "العولمة محل تساؤل" **"Globalization In Question"**، وروبرت كوهين وهلين ملنر (Robert Keohane، Helen Milner) في كتابهما "التدويل والمحلية **"Internationalization And Domestic"**، وروبرت بوير ودانييل دراش (Robert Boyer، Daniel Drache) في كتابهما "الدولة في مواجهة الأسواق: حدود العولمة" **"State Against Markets, The Limits Of Globalization"**، وانتوني غيدنز (Antony Giddens) في كتابه "الحدائثة والهوية الذاتية" **"Modernity And Self-Identity"**، ومايكل مان (Michel Mann) في مؤلفه: الدولة في أوروبا **"State In Europe & Other Continents"**.

<sup>1</sup> - إباد هلال الدليمي، نظام الاتصال والإعلام الدولي: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها على سيادة الدولة، ط. 1. (بيروت، دار النهضة العربية، 2013)، ص. 118.



وهؤلاء كلهم يتفقون على أن هناك القليل من التغير أصاب مركزية الدولة وأهميتها في النظام الدولي، ويرون أنها مازالت الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، فالجديد في الأمر أن العالم بدأ أصغر، فحركة الأشخاص أصبحت أكثر وأسهل وأقل تكلفة<sup>1</sup>.

ويدعم مايكل مان رأيه بثلاث ظواهر يرى أنها رافقت العولمة لكنها تعزز في محصلتها الاستنتاج القائل بأن الدولة تزداد قوة رغم الضعف الذي أصاب بعض أدوارها في ضبط ايقاع التفاعل مع البيئة الخارجية.

1- أنه منذ عام 1950م لم تختف دولة واحدة (إلا إذا أخذنا في الاعتبار فيتنام الجنوبية)، بل نشهد تزايداً في عدد الدول، فهل تزداد هذه الدول دون أن يكون هناك واقع موضوعي يبرر زيادتها؟.

2- تدل تفاعلات المجتمع الدولي على أنه إذا تصادمت المشاعر القومية مع التكامل الاقتصادي، فإن الأولى هي التي تتغلب، فالتكامل الاقتصادي في الدولة العثمانية أو الإمبراطورية النمساوية الهنغارية أو الاتحاد السوفيتي أو يوغوسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا تراجع أمام إلحاح النزوع القومي للتشكل المنفرد في إطار نظامي مستقل، كما أن النزوع إلى الانفصال في أيرلندا أو العراق أو تركيا أو الصين أو الشيشان...متواصل رغم الترابط الاقتصادي الذي يعتبره أنصار العولمة مؤشراً على ذبول مكانة الدولة، وفي السياق ذاته كيف نفسر الوحدة الألمانية رغم خسارة أحد أطرافها في معادلة الكسب والخسارة، أو الدمج الصيني المتواصل لهونغ كونغ.

3- إن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الأيديولوجي من ناحية، ولكنه أوجع الصراعات الثقافية أو الحضارية من ناحية أخرى، والتشكل الثقافي أو الحضاري هو أقرب في مضامينه إلى الدولة منه إلى أي إطار نظامي تاريخي آخر<sup>2</sup>.

ويرى بريجنسكي، أنه مهما تعرضت الدول للآثار التي تفرضها التطورات التكنولوجية، إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، والدليل على ذلك أن الدولة لم تكن في أي وقت أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم كما لا يزال الإنسان يعرف نفسه بقوميته التي يرى

<sup>1</sup> - Nai Rui Chang, « Regulatory mobilization and service delivery at the edge of the regulatory », *Regulation and Governance*, 2012, p. 345.

<sup>2</sup> - وليد عبد الحي، "تأثير العولمة عن الدولة القومية"، في: *العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة*، تحرير: محمد الأرنؤوط، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000)، ص ص. 98-99.

فيها البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وثقافته، فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس، فإن مؤيدي هذا الاتجاه يرون أيضا أن العولمة لم تؤد إلى انهيار أو اضمحلال مفهوم السيادة، إذ لا تزال الدولة ذات السيادة موجودة ولم تأت التطورات والتغيرات المتلاحقة لتلغي السيادة، وأن الدول ما تزال تمثل الوحدة الأساسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع، وأن السيادة ما تزال تحمل معاني خاصة تحديدا في دول العالم الثالث ويرى البعض منهم أن الدولة وبقاء سيادتها هو أمر في مصلحة العولمة ومؤسساتها، وأن الدولة ذات السيادة مطلب لا يمكن لمؤسسات العولمة التنازل عنه للأسباب التالية:

1- حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا حتى تتمكن من العمل في أمان لتحقيق أهدافها.

2- كلما زاد الصراع بين مؤسسات العولمة للسيطرة على الأسواق، فإن حاجتها للدولة تزداد لدعمها محليا حتى تستطيع مواجهة المؤسسات الأقوى والأكبر.

3- مهما بلغت مؤسسات العولمة من قوة ونفوذ، فإنها لن تفكر في تحمل مسؤوليات ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها، حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا حدثت أية مشكلة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها.

4- نتج من هذا كله أن فرضية اختفاء الدولة فيها مبالغة كبيرة، وقصور في استيعاب قرارات العولمة فهذه الأخيرة قلصت وتقلص من دور الدولة في بعض المجالات، لكنها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها بل وتجعل دور الدولة لا غنى عنه.

فالواقع حسب روبرت جيلبين Robert Gilpin في كتابه: الحرب والتغير في السياسة العالمية **War and change in World Politics**، يؤكد أهمية الدولة ودورها الذي ازداد بالفعل في بعض المناطق في العالم وذلك فيما يتعلق بالتأكيد على تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي عبر دعم البحث والتنمية والتكنولوجيا والسياسة وغيرها من أشكال مساعدة الشركات المحلية، وهذا عبر

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 107.

دعم برامج سياسة إحلال الواردات والبرامج الناشئة الصغيرة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والتكنولوجي عن طريق ادخاله للبعد الاقتصادي في النظرية العامة للواقعية.

ويشكك الواقعيون في ظاهرة العولمة، ويقرون بأن التحولات التكنولوجية غيرت فعلا القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت الأسواق سلطة عليا على سلطة الحكومات، لكنهم يقرون بأن حجم كل هاته التحولات وكثافتها لا تعني نهاية الدولة، وهم يؤكدون على ضرورة وجود دولة قوية في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وما هو مطلوب ليس إلغاء الدولة وإنما تعديل وظائفها، فليس من المنطقي أن تباشر دورها ومهامها في النظام المركزي بالأسلوب نفسه في نظام السوق، والمثال المؤكد لهذا الطرح هو الأزمة المالية العالمية 2008، والتي تبدى جليا عبرها كيف أن القطاع الخاص استجدى بقوة تدخل الدولة، وكيف أن الاقتصاد العالمي اليوم وصف من أكبر الخبراء الاقتصاديين على أنه **اقتصاد الفقاعة والمضاربة**<sup>1</sup>.

كما أكد الواقعيون في إطار الاقتصاد المعولم، أن الفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجا، لأن سلطة الدولة لا غنى عنها ولا تتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية، وهم يقرون بأن تجارب التكامل والاندماج **Integration** في العالم أكدت مدى التجانس ما بين تمركز عال للسلطة (الدولة) و **Highestateness** و حجم العوائد المحققة في الاقتصاد العالمي.

من خلال توجه الواقعيين حول الدولة المرنة أو الرخوة **"The Resilient Nation-State"**، فإن دولة العولمة ينبغي أن تتميز في برامجها واستراتيجياتها بخاصية المرونة فينبغي أن تعتنى بالقوة الصلبة **Hard Power** إلى حينها وألا تستغني عن القوة الناعمة أو اللينة **Soft-Power**، في المواقف الأمنية الحرجة والأوضاع التنموية الشائكة والخطابات الفردية المحرجة.

ففي المرحلة الحالية مرحلة التحولات الجديدة لا يمكن للدولة التغلب على تحديات العولمة، بل بالعكس ربما يصبح عامل بناء للدولة ذاتها من خلال عدم استبعاد القوى المعادية والمنحازة ضد هذه الأخيرة، فجميع الدول المشاركة في عملية التحويل **Process Of Internationalization** من

<sup>1</sup> - Nai Rui Chang, « Regulatory mobilization and service delivery at the edge of the regulatory », op. cit., p. 350.

أجل تعظيم المنافع المحتملة أو الوطنية للحد من الآثار الضارة المحتملة عليها، هذا الاتفاق لا يحد من الاستقلال الذاتي للدولة، فقد أشار كل من **Keohane** و **McGrew** إلى أنه قد بلغ بالدول إلى استخدام نظم دولية لانجاز سياسة الفوائد منها على المستوى الوطني، والذي قد لا يكون ممكنا من خلال العمل المنفرد، فالدولة الوطنية لا تزال أقوى مؤسسة لتوجيه السلطة وتهدئة الأسواق وهذا حسب تحليلات **Boyer** : فالدولة هي أكثر الطرق فعالية لتنظيم العلاقات الدولية الموجودة حالياً.

إذن حسب هذا التوجه فإن العولمة من خلال مؤسساتها العالمية لا تزال بحاجة لوجود الدولة، لكن فقط كمحفز وموجه وملاحظ وليس كشريك وطرف وظيفي في عمليات التحويل والمضاربة، فهي لا تزال الطريق الأسلم والذي عبره يمكن للاقتصاد العالمي أن ينتعش ويستمر في النمو. أما مسألة التغير الجزئي فهو أمر طبيعي لديها، فهي ليست نقيض العولمة والتحويلات الجديدة بقدر ما هي أحد الفواعل الرئيسية التي تخلق ديناميات العولمة لذا وجب تطويعها لصالح بقائها<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أننا تطرقنا في هذا المطلب إلى الواقعية وليس الواقعية الجديدة، لأن هذه الأخيرة وكما يسميها البعض بالبنوية اهتمت أكثر ببنية النظام الدولي، على أساس أنه نظام فوضى وهو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة التي أصبحت تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن، لأن القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية، بينما المدرسة الواقعية فصلت في مكانة سيادة الدولة في ظل العولمة الثقافية.

### المطلب الثاني: انحلال وتلاشي الدولة/ توجهات القروسطين الجدد<sup>(\*)</sup>:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تفرض على الدول التخلي طوعاً أو كرهاً عن فكرة سيادتها الوطنية في سبيل الأخذ بفكرة ما فوق الوطني (supranational) وهي العالمية. ويعتبرون أن السيادة والعولمة مفهومان متعارضان ولا بد لأحدهما أن يقضي على الآخر، وبما أن السيادة تعتمد على الروح الوطنية، فإن العولمة لا بد أن تتجح في إلغاء السيادة وإزالتها من طريقها، ولا يكون هذا إلا إذا

<sup>1</sup>- Marcus Ethridge and Howard Handelman, Politics in a changing world (America: Thomson Learning Center, 2008), p. 205.

(\*)- مصطلح: القروسطيون الجدد **Neo-Medievalism** إنما يدل على أصحاب توجه القرون الوسطى الجديد، وهو يتصور وضع الدولة اليوم ضمن حيز العولمة على أنها تشبه وضع القرون الوسطى، كون العالم أقرب من حيث الخصائص إلى وضع أوروبا أواخر القرون الوسطى مع وضع شبكات المدن التجارية، وعهد الفلاحين والأمراء.

خلقت شعورا أعلى من الشعور الوطني، وهنا المصلحة المادية التي تمثلها وتحققها الشركات متعددة الجنسية العابرة للقارات.

ويشير أصحاب توجه القرون الوسطى الجدد Neo-Medievalism إلى أن الدولة أصبحت متجاوزة من قبل الهيئات والسلطات العالمية و باتت غير طبيعية **Unnatural**، وحسبهم فإن العولمة تتضمن معنى توسيع السوق العالمية، وأن ذلك سيقود حتما إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها وهي نظرة تشاؤمية.

ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه نذكر: كينيشي أوهماي (Kenichi ohmae)، ريتشارد أوبريان (Richard Obrien)، سفان سترونج (Suvan strange)، وأندرو ماسي (Andrew Massey)، ودانييل بل (Danial Bell).

ويرى أوهماي في كتابيه المشهورين: نهاية الدولة الوطنية The end of nation-state و عالم بلا حدود A World Without Borders، أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع للتفاعل الدولي، فهو يرى أن الدولة لم تعد ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم النشاط الانساني، فقد شكلت العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها، وهددت ثقافتها الوطنية واستقلالها السياسي، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى لمؤسسات فوق وطنية، وإلى أسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

وهو يؤكد على أن الدولة آيلة إلى الانحلال وأنها أصبحت مهجورة سياديا، كما أكد أوهماي على أنه من المستحيل أن تمثل وحدات الأعمال (ما بين الدول فقط) في الاقتصاد العالمي وهذا نظرا لتزايد نشاط المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات عبر الوطنية العالمية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية، فالدولة المعاصرة أصبحت مهجورة Archaistic بشكل متزايد<sup>1</sup>.

أما ريتشارد أوبريان (Richard O'brien) في كتابه المعنون بـ: "نهاية الجغرافيا" **"The End Of Geography"** والذي تحدث من خلاله عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة **"Foreign Direct Investments"** والتي هي بمثابة آليات العولمة التي تتخطى حدود الدولة نظرا

<sup>1</sup> - Sverker Gustavsson and Leif Lewin, The future of the Nation State (New york: Routledge, 2004), p. 55.

لحجم الامتيازات والشروط المقبولة من قبل الدولة، كون أن عملية انسياب رأس المال عبر الحدود تتخذ مؤشرا عمليا مساعدا لا يتعدى تحصين الشعور بالحرية وضمأن عوائد عالية ومخاطر قليلة، وهو ما يجعل الدولة تتصرف كمشروع تجاري يبحث عن حلفاء تجاريين، ففي الوضع العالمي الحالي وبحسب تعبير أندرو ماسي (Andrew Massey) " سوقنة الدولة " **The Marketization Of State**، فإن وضع الدولة ضمن الاقتصاد العالمي يؤكد خسارتها لصالح قوى السوق.

ويعبر دانييل بل Daniel Bell عن مآزق الدولة المعاصرة في ظل العولمة في عبارته المشهورة: " أنّ الدولة المعاصرة أكبر من المشكلات الصغرى ولكنها أصغر من المشكلات الكبرى"، حيث أن العولمة جعلت الحياة الدولية أكثر تعقيدا بشكل دفع الدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالأمن، الاقتصاد الدولي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب، الهجرة... والتخلي من خلال الخصخصة عن المشكلات الصغرى كالتعليم، الرعاية الإجتماعية، البنى التحتية... ولكن النتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهمات الصغرى لتتفرغ لما هو أكبر وأخطر ولكنها عجزت عن أداء المهمات الكبرى لأنها اكتشفت أنها- أي الدولة- أصغر من المهمات الكبرى ومن هنا تجسدت أزمة الدولة.

من خلال هذا التعبير الأكثر دقة حول وضع الدولة المعاصرة في ظل التحولات الراهنة، فإن الدولة خلقت عالما شديدا التعقيد والاختلاف، وهذا ما دفع الدولة إلى معالجة فقط المشكلات الكبرى، غير أن الواقع يؤكد عجزها عن معالجة تلك القضايا الكبرى لأنها ببساطة أصبحت أصغر منها، وهو ما ساعد على حصول عملية تسليم طوعي لتلك المهام، وهذا لصالح قوى ومؤسسات المجتمع المدني (الوظائف الصغرى)، أما الوظائف الكبرى فقد تم تسليمها لمؤسسات عالمية وهيئات عبر قومية وهذا لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهو الوضع الذي يمكن من خلاله تسجيل مساواة الدول الصغرى بالكبرى.

إن متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى وال فشل في أداء الوظائف الكبرى أفرز قوتان تحلان محلها بشكل تدريجي، ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي (الجمعيات العرقية، اللغوية، والقومية...) تحل محل الدولة، بينما تماهت وظيفة الدولة في مجال المهمات الكبرى مع المؤسسات الدولية والشركات عابرة القوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية.

في هذه المسألة تتساوى الدول الكبرى والصغرى في أنهما تعملان لصالح النظام الرأسمالي (كما يرى فالرشتاين)، وقد يضحى النظام الرأسمالي ببعض وحداته لصالح موضوعه (الانتقال من إسبانيا والبرتغال إلى فرنسا وبريطانيا، ثم إلى الو.م.أ واليابان...).

أما القوى المعادية للعولمة فهي من وجهة نظر هذا التيار هي مجموعة النخب الثقافية التي همشتها العولمة، لأنها لم تعد تجد دور لذاتها في ظل التحولات كما هو الحال في الحركات الأصولية، غير أن خصوم العولمة يبقى مرهونا بتحقيقهم لنموذج تنموي قادر على توزيع المكاسب بشكل يراه الأفراد عادلا.

ويرى أصحاب نظرية "رقعة الشطرنج الثالثة" وعلى رأسهم جيمس روزنو الذي قام بتطوير فكرة مفادها أننا دخلنا مع العولمة وإضفاء الطابع عبر القومي (Transnationalisation) في عهد اضطرابات عالمية من الملامح الأخرى للنظام العالمي الجديد قيد التشكيل، هو الصعود الذي بدأ منذ سنوات -لكنه تكرر وتسارع في العقد الأخير- للفاعلين غير الدوليين أو ما سماه جيمس روزنو الفاعلون خارج السيادة (sovereignty free actors) هذه القوى الفاعلة (منظمات حكومية وغير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام...) تجاوزت الإطار الوطني ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما<sup>1</sup>.

ولقد عبرت بعض الدول الغربية عن مخافتها من تعرض سيادتها للخطر نتيجة التحكم الأمريكي في تدفق المعلومات مثل فرنسا وكندا، وحذرت لجنة تابعة للمجتمع الأوروبي من أن السيطرة الأجنبية على تدفق المعلومات عبر الحدود تهدد بتناقص استقلال أوروبا<sup>2</sup>.

إن الدولة لا تختفي غير أنها لا تصبح تملك حرية الاختيار ولا تسيطر على التطورات وفي رأي جيمس روزنو نظام ما بين الدول لا يعود يشكل المحور الرئيسي للحياة الدولية، فالدولة تتعايش مع نظام متعدد المراكز حيث يصير الفاعلون غير الحكوميين هم المحددين الرئيسيين للسياسة الخارجية.

وسمي بعالم ما بعد وستفالي للإشارة إلى المدارس الجديدة في العلاقات الدولية مثل الكوسموبوليتانية التي لا تعتبر أن الدولة هي الفاعل الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية، بل هناك إلى

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، مصير السيادة الوطنية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص. 110.

<sup>2</sup> - إياد هلال الدليمي، نظام الاتصال والإعلام الدولي: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها على سيادة الدولة، مرجع سابق، ص. 120.

جانبا الدولة فواعل أخرى مثل: الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، الأفراد... بل نجد في الكثير من الأحيان أن هذه الفواعل غير الدولاتية لديها قدرة على التأثير أكثر من الدول لاسيما الضعيفة منها، وهذا ما ولد تشعب حقيقي بين عالم الدول والعالم المتعدد المراكز، حيث يخضع كل منهما لمبادئ مناقضة للآخر، وعلى حين يستمر الأول في الانتعاش بدوافع كلاسيكية من الرغبة في السلطة وحماية سيادتها، فإن البحث عن الاستقلال الذاتي يعطي التفوق للثاني. وفي فرنسا ينتهج بدوره برتراند بادي (Bertrand Badie) أحد المؤلفين الأكثر تمثيلا لهذه المدرسة الفكرية، بانتقام الو.م.أ من الدولة حيث تبدو له هذه الأخيرة بصورة متزايدة وكأنها تواجه تحدي الفاعلين الأصليين (العشائر، الإثنيات، القبائل، الأقليات التي تنبثق عن الشعوب)، أو عبر القوميين (حركات الجامعة الدينية أو الجامعة اللغوية).

فالدولة على هذا النحو المحفوف بالمخاطر تواجه تحديا حقيقيا إذ تهتز أركانها بشدة من جراء اللاعبين غير القوميين الذين يفلتون من سيادة الدول إن لم يكن بقوة القانون فبحكم الواقع، وهي عملية ليست جديدة في حد ذاتها، الأمر الذي يشير إلى أن النظام الدولي لم يقتصر فقط على مجرد تجمع من دول ذات سيادة، هذا الوضع جعل بعض الباحثين يشككون في وجود نظام وتحدثوا عن "لا نظام"، وعن فوضى وعن اضطراب النظام الدولي وتشتت فاعليه.

وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنامي المتزايد للعولمة خلق فاعلين جدد يعد ظهورهم دليلا على تحلل المفهوم المطلق للسيادة، الذي كان يقوم على التسليم بوجود سلطة عليا واحدة تحكم إقليم الدولة وتمثله خارج الحدود، فقد ظهرت قوى جديدة فاعلة كالمنظمات الدولية، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، وشبكات الإعلام والمعلومات، وقد تطلب هذا كما يؤكد هاري ايكشتاين (Harry Eckstein) إلى أن تقوم الدولة بالتضحية بسيادتها الوطنية بأركانها القانونية (الحق في سن القوانين والتشريعات)، والسياسية (إدارة الشؤون الخاصة)، والاقتصادية (الحق في اختيار شكل نظامها الاقتصادي وسياساتها التنموية)، وبهذا تكون العولمة قد شكلت تجاوزا لمركزية الدولة العالمية لتحل محل الدولة الوطنية<sup>1</sup>.

وكما يرى أصحاب هذا التوجه فإن العالم أصبح أقرب جدا من حيث وضع الدول لأوروبا وأواخر القرون الوسطى مع وضع شبكات المدن التجارية. كما أن المادية العالمية **Global**

<sup>1</sup> - Sverker Gustavsson and Leif Lewin, *The future of the Nation State*, op. cit., p. 70.



**Materialism** الحاضرة في كل عمليات الترابط تحمل علامات نهاية الدولة، ويقترح هذا الاتجاه ضرورة بناء حدود متميزة وذات معنى مع ضرورة الفصل الواضح " لياهو محلي" عما هو أجنبي، فتدخل السلطات وتعدد الولاءات شكل تغييرا كبيرا بسبب قوى العولمة، ذلك أن حجم الولاءات الجديدة لعملية السلطات المتفرقة من شأنه أن يخلق بنية أساسية جديدة للقوة الدولية مما يقوض سيادة الدول وحتى يمكن أن تحل محلها كلية.

كما أنه تم إثبات سيناريو نهاية الدولة وتلاشيها وانحلالها من قبل الكثير من أنصار العولمة أو "غلاة العولمة" أمثال ويليام والاس ( W.Wallace ) في قوله: " الاستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج متعدد القومية والهجرة والنقل والاتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر".

كما أكد ذلك كل من نويل بورغ ( N.Bury ) و فيليب غولوب ( Ph.Golub ) بالقول بأن العولمة سوف تحكم على الدولة بالإلغاء وعلى السيادة بالعجز وأن السيادة لن تكون إلا صدفة فارغة، فهي سوق تصبح مجرد إداري بسيط للإكراهات الاقتصادية التي تتجاوزها، كما أنها تشهد وهي ضعيفة انقلاب علاقات القوى لصالح الأسواق العالمية.

إذا حسب هذا الاتجاه فإن الدولة تتجه من خلال وضعها المتدهور إلى أن تختفي وتتلاشى كونها غير طبيعية ومهجورة، وهذا الانهيار يتأسس على جملة اعتبارات تحويلية وافرازات جديدة لعملية العولمة، إضافة إلى قوة الدولة قياسا إلى حجم الأدوار الجديدة المطلوب لعبها وبقوة.

ويتجسد شكل الدولة هنا أساسا في شكل الدولة الفاشلة الذي زادت أهميته عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فأضحى ينظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعنى بهذه الظاهرة، لاتهام تلك الدول الفاشلة بتكوين الإرهاب والتطرف الذي لم يضر بمجتمعها فحسب بل يضر بالأمن العالمي أيضا، ولذا ازداد الاهتمام الأكاديمي بالدول الفاشلة وبتصنيفاتها وبطرق التعامل معها واحتواء أخطارها المباشرة وغير المباشرة.

والدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها كتوفير الأمن، تقديم الخدمات العامة، إدارة آليات السوق، الإدارة الكفأة للتنوع الاجتماعي في الداخل وتوظيفه، إضافة إلى معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي.

كما تعرف الدولة الفاشلة وفق التقرير الذي نشرته مجلة السياسة الخارجية ( Foreign policy ) عام 2005 نقلا عن كل من صندوق دعم السلام (The Fund for Peace) ومؤسسة كارنيجي للسلام العالمي الأمريكي بأنها: "حين تفقد الحكومة المركزية سيطرتها على أراضيها"<sup>1</sup>. باختصار هذه الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهي الدول التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية. وتزداد خطورة هذه الدول مع ازدياد حدة الأزمات لأن الدولة الفاشلة غير مهيأة لمواجهة المستجدات والمخاطر وتزيد من احتمالات تحول هذه الدول إلى تهديد للسلام والاستقرار الدوليين.

إن الدول الفاشلة عدا أنها واجهت تحديا فوق دولي لسيادتها من خلال التدخلات الدولية المبررة بحماية مواطني تلك الدول أو بمنع انتشار الأزمات والصراعات داخلها عبر الحدود، فإنها واجهت تحدي الفواعل الداخلية فعلا وعلى أن حالة الفشل قد تكون نشأت بسبب قوة داخلية طائفية سياسية أو قومية تسعى أصلا إلى تغيير نظام الحكم كليا أو جزئيا وتطرح نفسها فاعلا دوليا، فإن فشل الدولة يؤدي إلى إحياء كيانات ما قبل الدولة مثل: القبيلة، الطوائف، أو تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على أشكال أحزاب وحركات وعصابات تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها، مثل القيام على أمن التابعين لهم وغذائهم وتعليمهم.

ومنذ عام 2005 تصدر مجلة السياسة الخارجية مقياسها السنوي للدول الفاشلة ( Failed state ) وهو ثمرة جهد مشترك بين المجلة مع صندوق السلام، ويصنف التقرير السنوي الدول الفاشلة بحسب المؤشرات التالية:

### 1- المؤشرات الاجتماعية:

- تصاعد الضغوط الديموغرافية (زيادة السكان، سوء توزيعهم، التوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية...).
- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (تنتج الأمراض، نقص الغذاء والمياه الصالحة، التنافس على الأرض و مشكلات أمنية للدولة).

<sup>1</sup> - Robert Rotberg, « Failed States : Causes and Indicators », Wilson center, 2016, accessed on: 21/4/2016.

<www.wilsoncenter.org>

- الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، الاستثناء وسيطرة الأقلية على الأغلبية...).

- الفرار الدائم والعشوائي للأفراد (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة من الدولة، الاغتراب داخل المجتمع).

### 2- المؤشرات الاقتصادية:

• غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، مستويات الفقر، تزايد النزاعات الإثنية لهذه الأسباب...).

• الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقسيم العملة الوطنية، معدل النمو، التوزيع، الشفافية والفساد، التزامات الدولة المالية...).

### 3- المؤشرات السياسية:

• فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة...).

• التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل حماية المواطن، الصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي، والعمل الدبلوماسي...).

• الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، قوانين الطوارئ، الاعتقال السياسي، العنف المدني، غياب القانون، تقييد الصحافة...).

• تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل دولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، هيمنة النخبة العسكرية، ظهور النزاعات المسلحة، ظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة...).

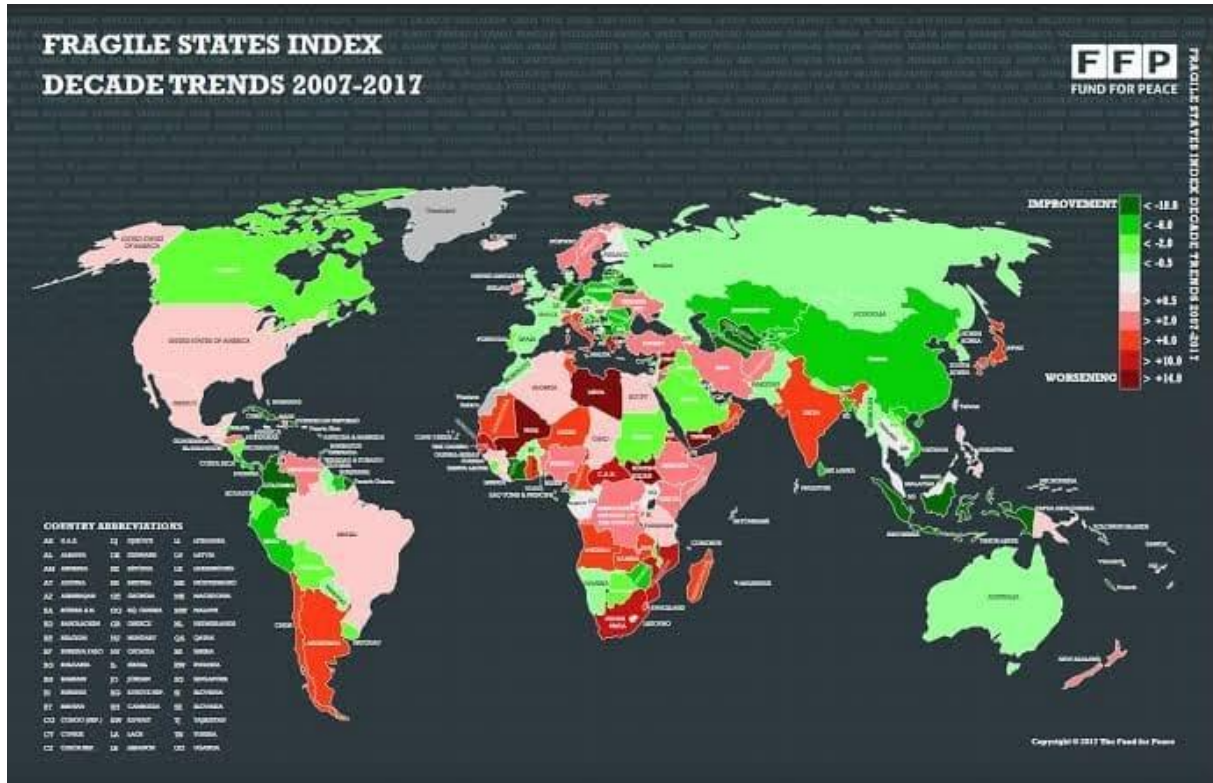
• تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة والانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.

• تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري

داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية...)<sup>1</sup>.

والخريطة المولية ( رقم 3) تبين توزيع الدول الفاشلة عبر العالم لتصنيف 2017.

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص ص. 115 - 117.



### الخريطة (3): تصنيف الدول الفاشلة وفق مؤشرات 2017<sup>1</sup>

نلاحظ من خلال الخريطة أن الدول الأدنى في ترتيب الدول الفاشلة هي ليبيا ومالي، أما الدول الأكثر قوة وسلاماً هي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والعديد من الدول الأوروبية إنجلترا، أما الجزائر فتقع حسب التصنيف في الوسط بمؤشر: 0.5.

وتؤثر أيضاً الاتجاهات الحديثة في ميدان حقوق الإنسان على تراجع مكانة الدولة وسيادتها من خلال الانتهاك المستمر لمبدأ مهم وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث أصبح بالإمكان اليوم لدول ما أن تتدخل في شؤون دولة أخرى، لدواعي حماية حقوق الإنسان، أو محاربة الإرهاب، كما فعلته أمريكا مع العراق وأفغانستان وغيرها، وأصبح بذلك الغرب يتحدث إلى جانب حق التدخل الإنساني عن ما يسمونه بواجب التدخل، وهو ما يشكل إعادة نظر كاملة في مفهوم السيادة الوطنية وأيضاً في مفهوم الدولة.

<sup>1</sup> - « Fragile States Index 2017 », accessed on : 12/ 01/ 2018.  
<The fund of Peace.com>

## المطلب الثالث: الأطروحة المعتدلة/ توجهات الليبراليين الجدد

تقوم هذه الأطروحة على فكرة أساسية مفادها أن علاقة العولمة بالدولة المعاصرة لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها، بقدر ما يتعلق الأمر بتراجع في وظيفتها لذلك، فإنه من السابق لأوانه القول أن عصر الدولة قد انتهى وحل محله عصر اللادولة ونهاية الحدود الوطنية.

فالدولة كشكل أرقى من أشكال تطور المجتمع البشري، مازالت كيانا ينعم بالسيادة والقوة والاستقلالية، وأن ما حدث من تغيرات ومستجدات في مفهوم الدولة زمن العولمة، لا يعدو كونه تراجعاً في وظيفة الدولة وتقليصاً لبعض أدوارها الاقتصادية مثل التدخل المباشر في عملية الإنتاج، وحماية منتجها من المنافسة الخارجية، ومع ذلك فإن الحديث عن الدولة المعاصرة كدولة قوية وفاعلة ومستقلة عن كل توجه خارجي يبقى أمراً ممكناً ووارداً.

ويعتقد سمير أمين أن العولمة في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة فنتج عن ذلك تناقض جديد، ذلك أن الرأسمالية لم تكن قادرة على التغلب عليه باعتبار أن الرأسمالية ليست نظاماً اقتصادياً فقط، فهي نظام كلي لا فصل فيه بين الاقتصاد والسياسة أي وجود الدولة<sup>1</sup>.

ويرى برهان غليون أن التاريخ يتجه نحو التجاوز الحقيقي وموضوع للدولة كما عرفت العديد من المجتمعات في القرنين الماضيين، وهذا لا يعني أن الدولة سوف تزول وتتجاوز، لكن طابعها الوطني هو الذي سوف يزول، وعندئذ تتحول الدولة شيئاً فشيئاً إلى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءاً من السياسات التي ينبغي تنفيذها من دون أن يفرضها على أحد، ويوجه جميع الوكالات من دون أن يكون على صلة مباشرة بها، وفي هذه الحالة لا تعكس هذه "الدول الوكالات" إرادة الأمة ولا استقلالها ولا سيادتها ولا حاجتها السياسية للتضامن والتعاون<sup>2</sup>.

وبناء على هذه الأطروحة فإن علاقة العولمة بالدولة لا تمس مكونات الدولة وشروط سيادتها، بل هي علاقة تقوم بالدرجة الأولى على إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية على نحو يسمح لهذه الأخيرة بامتطاء قاطرة العولمة.

<sup>1</sup> - عبد القادر بن حمادي، "الفضاءات الاقتصادية والسياسية العربية الأفريقية - استراتيجية جديدة لتحديات العولمة"، مجلة الرائد العلمي، العدد 1، 2014، ص. 32.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 33.

يتقارب الطرح الواقعي حول مستقبل الدولة القومية أو الوطنية في ظل العولمة وإلى حد كبير مع طرح وتوجهات الليبراليين وذلك كونهما يقران معا ضرورة بقاء الدولة، ويعترفان معا بحجم التغيرات الحاصلة على طبيعة الدولة وطبيعة الوظائف الجديدة التي باتت مفروضة عليها من قبل نسق العولمة الشمولي.

وحسب توجهات الليبراليين الجدد فإن الدولة المعاصرة تتجه مستقبلا إلى الوضع الجديد المختلف عن الوضع السابق، ذلك أنه صحيح مطلوب وجود دولة وطنية ومطلوب حضورها في الكثير من المواقف وعلى المسرح العالمي لكن يبدو أنها سوق تتجه اتجاها فعليا متغيرا، فهي دولة رخوة ومتغيرة الوظائف، فالليبراليون يؤكدون على أن العولمة هي من تأليف الدول وهو ما يوحي بأن الدول تبنت خيار إعادة تنظيمها وجعلته في المقام الأول، وبالتالي لا يمكن تجاوز الدول وهذا حسب بانيتش Panitch، لذلك فهم يقترحون الدولة المشاركة في العولمة **State Involvement In Globalization**، ولكن هذا يؤدي إلى نتائج مختلفة نوعا ما عن كونها دولة مواجهة للعولمة.

والليبراليون الجدد يفتقدون دعوى بقاء الدولة دون تغير في العلاقات الدولية وفي شكل وحدة ثابتة، فإن ثمة الكثير من الترشيحات الدالة على تغير الدولة، ذلك أن الدولة الآن موجودة في شكل واحد وكانت في شكل آخر في الماضي، ويتم لاحقا تحويل نفسها بنشاط إلى المركز الثالث، وهذا ما يفترض وجود مرونة للدولة المعاصرة، والتي تتطور مع مرور الزمن حتى تصبح أكثر أو أقل تأثيرا في مجالات مختلفة.

من الأفكار المهمة لدى أصحاب سيناريو "الدولة المتغيرة" **"The Altered Nation state"** اقترح فيليب سرنى Philip Cerny حول ما أسماه "دولة المنافسة" **"Competition State"** الذي يشير إلى أن الدولة لم تمت **"The Nation State Is Not Dead"** وهذا رغم تغير دورها، وهو يرى بأن مستقبلها محكوم بضرورة تحول وتغير دورها من حيث كونها تحكم نظام الرعاية الاجتماعية وهي المعنية بذلك إلى نظام جديد أصبح فيه المعنية بالمنافسة<sup>1</sup>.

ويقر بيسواس Biswas في إطار توجه تغير الدولة أن الضغوط والتحديات الجديدة المفروضة على الدولة خصوصا منها الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة قد أدت إلى إعادة التنظيم الهيكلي لعلاقات القوى داخل الدول ذاتها، ولكنها ضغوطات لا تقلل من دور الدولة، ذلك أن الدولة قد

<sup>1</sup> - Jonathan Sperber, *Nation and Nationalism* (Germany: Oxford University Press, 2004), p. 13.

تكون متغيرة لكنها لن تواجه فقدان السيادة، كون العولمة من إنشاء الدول ذاتها ولذلك فهي تتصرف كل مرة بعيدا عما يسبب زعزعة أمنها واستقرارها اعتبارا لمحددات المصلحة القومية وتصورات الخصوم وإمكانياتها الخاصة وفرص التحديث والمقدرات العامة.

### المطلب الرابع: الأطروحة التوفيقية/ دولة الحد الأدنى The minimal State

في محاولة رولاند روبرتسون Roland Robertson لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، نلاحظ اتجاها مثيرا في صياغة أطروحته، ذلك أن نقطة البداية عند روبرتسون هي ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة. إن شيوع المجتمعات القومية في القرن 20م - بحسب روبرتسون - هو فعل من أفعال العولمة ونفهم من هذا الكلام أن الدولة التي دخلت في صراع مع العولمة هي في الأصل مكون من مكونات العولمة وعامل مهم من عوامل تعجيل وتسريع ظهورها.

لقد شكلت الدولة عبر مراحل تطورها مكانا خصبا لظاهرة العولمة، وسار هذا التطور في اتجاه التأسيس لمشروع العولمة واحتضانه، إلى أن أصبحت الدولة أكثر تهيؤا لاستلام أطروحة العولمة والتماهي مع أبعادها واتجاهاتها.

وينطلق أنصار الأطروحة التوفيقية من هذه الفكرة لبناء تصور نتيجته الأساسية هي حدوث تحالف بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات التي هي القلب النابض للعولمة.

إن تحالف الشركات المتعددة الجنسيات مع الدولة، من شأنه أن يضمن للشركات سندا قانونيا وتجاريا وسياسيا ويمكنها من الحصول على الشرعية الإجتماعية - التاريخية الجديدة، التي هي في حاجة إليها، كما أن هذا التحالف يضمن للدولة مكانة استراتيجية كفاعل مباشر في السياق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، كما يهيؤها للدفاع عن مشروعيتها وشرعنة سياستها التجارية الخارجية<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى واقع السياسة العالمية فقد ظهرت جهات فاعلة جديدة في النظام الدولي مثل الشركات عبر القومية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصبحت ذات أهمية إضافة إلى المؤسسات المالية العالمية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة

<sup>1</sup> - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 118، نقلا عن موقع الأستاذ محمد عابد الجابري:

< [http://www.aljabriabed.net/fikr\\_wanakd/n59-60-05\\_mutadyin\(2\).htm](http://www.aljabriabed.net/fikr_wanakd/n59-60-05_mutadyin(2).htm) >



التجارة العالمية، إضافة إلى الحركات الاجتماعية العالمية في إطار العولمة مما أدى إلى انخفاض قدرة الدولة القومية على ممارسة التأثير على المعاملات الاقتصادية عندما تتم بشكل متزايد على الصعيد العالمي.

كما أن تزايد عدد الهيئات فوق القومية **Supra-State** سواء أكانت سياسية مثل الأمم المتحدة **UN** أم اقتصادية مثل نافتا وأسيان **NAFTA and ASEAN** أو مزيج من الاثنين كالإتحاد الأوروبي **UE** ، إضافة إلى مراكز القوى المختلفة والتي تتراوح بين المجالس المحلية والفدراليات العمالية والتي أصبحت تمثل بدورها جماعات ضاغطة على سياسة الدول والحكومات. فقد أشارت بذلك هولتون **Holton** إلى: "أن تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات والأرباح عبر الحدود الوطنية هي أبرز أعراض تحد عالمي على الدولة اليوم"، وهو ما يوحي بتراجع القدرة الرقابية للدولة، فوجود الجهات الفاعلة العالمية يعني أن الدولة فقط تبقى إلى جانب لاعبين آخرين عالميا لن تكون إلا قوى السوق التي هي أقوى من الدول القوية ذاتها.

إن اتجاهات جديدة أصبحت تلوح في الأفق جراء الانخفاض الحاد في قدرة الدولة على التحكم في حجم التدفقات الاقتصادية العالمية والتي فرضتها العولمة الاقتصادية، خصوصا أن العولمة أصبحت تؤكد حالة معقدة من كثافة الترابط العالمي، فقد أصبحت هذه الاتجاهات تصف حالة من تجاوز الدول والحكومات والمجتمعات دلت في الغالب على إطار جديد يتضمن إعادة تنظيم الحقوق الأساسية الاجتماعية في شكل نشاط مشترك بين القوى الإقليمية والقوى العابرة. كما توطدت أكثر دعاوى المواطنة العالمية والمواطنة المشتركة والمسؤولية الدولية، بما قوض دعائم الإدعاء الواقعي حول أشكال العالم بين الدول من خلال أنماط الحكم الجديدة، خاصة وأن هذه الهيئات والمؤسسات أصبحت قادرة- ومن خلال تجمعاتها على أساس المصالح المشتركة- على تحقيق مستوى من النفوذ السياسي والمالي العالمي، فالشركات عبر الوطنية مثلا بحسب "واترز" **Waters** في كثير من الأحيان أكبر وأقوى من الكثير من الحكومات.

حسب هذا الاتجاه فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أفرزت- عبر نسق العولمة- جملة تحولات في شكل تحديات ورهانات على واقع الدولة المعاصرة، مما غير من حجم دورها الوظيفي محليا وإقليميا وعالميا.



وعليه ومن خلال الاتجاهات السابق ذكرها نقول أن الدولة المعاصرة اليوم تكشف بدورها حقيقة الطرح "الدولة ألفت العولمة وأنشأتها" فإن لم تؤلفها عبر تصنيع الحاجة لفاعِل جديدة مثل **Super And Sub National Actors** فقد ألفتها أو أنشأتها عبر نفسها الموسومة بحالات متعددة: دولة منافسة، مشاركة، انفتاحية، حارسة، رخوة، شبه الدولة،... حقيقة ليست إلا دولة أكثر من مجرد متغيرة<sup>1</sup>.

صحيح أن الدولة المعاصرة متأثرة جدا جراء ضربات العولمة والتحويلات الواقعة ضمن نسقها وهي متآكلة السيادة والقوة والدور لكنها لن تزول نهائيا، فهي نموذج سياسي وقانوني مستمر من حيث السيادة والدور والقوة، غير أنها دولة ليست كالدولة القومية الحديثة في أوروبا، دولة الثورة الصناعية ومطلع القرن السادس عشر، وليست كالدولة الوطنية القطرية لما بعد الاستقلال في العالم الثالث فهي فقط دولة رخوة إلى حد ومتغيرة إلى حد آخر.

هذا النمط من الدول يمكن تسميته بدولة "عولمة الدولة" **State Of Globalizing** « **State** » وهي قد تكون مبدئيا: دولة انشطارية ومتعاقدة مع الفواعِل الجديدة، فالدولة لا يمكن أن تكون دوما رخوة ففي حالات كثيرة تستدعي ذلك سواء **Soft Power** أو **Hard Power** ، لكن هذا لا يحقق بدوره مكاسب للدولة ذاتها بل يجلب الخسائر والفشل، ومثال ذلك الفشل الاستراتيجي الأمريكي في الحرب على العراق إضافة إلى جملة الخسائر وتكاليف الحرب.

من نقاط عدم الاتفاق مع هذا الاتجاه هو العجز الحكومي عن الإيفاء دوما بعمليات الإنقاذ والدعم فيما يخص المشاريع والقدرات التنافسية، إذ لا يتفق اتجاه الدولة "الانشطارية المتعاقدة" مع اتجاه الدولة المتغيرة بصورة كلية، صحيح قد تغيرت مهام وأدوار الدولة في ظل تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتحدياتها بحيث أصبحت دولة حارسة، دولة تنافسية، دولة مشاركة، انفتاحية...، لكنها ليست متوزعة الوظائف وكلية، فهناك بعض المسائل الاجتماعية وكذا الاقتصادية لو تترك لقوى المجتمع المدني قوى السوق العاجزة في الغالب (ماديا) فقد لا يمكن الإيفاء بها، لذلك يعتبر حضور الدولة ضروري دوما.

يمكن أن يسمى هذا الصنف من الدول بالدول "التعاقدية الانشطارية"، **Shattered Contractual- States** فهي دول مؤثرة ومتأثرة، متأثرة بقوى العولمة أو التحويلات الجديدة

<sup>1</sup> - Jonathan Sperber, *Nation and Nationalism*, op. cit., p. 20.

ومؤثرة في سلوكياتها المختلفة، تتسم بكونها أكثر تعاقدية وتكتلا واتفاقا مع باقي الفواعل الأخرى، مع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات البيئة، والمنظمات الدولية الحكومية، إضافة إلى التصرف بالتعاون مع الأطراف الجديدة في سياق مجابهة الإشكالات العالقة وبعض المشاكل غير القابلة للبيع أو التفاوض مثل الثقافة والقيم وحجم الإرضاءات والاستراتيجيات المتصارع حولها.

كما أنها دولة منسحبة لو دعت الحاجة لانسحاب معطن أو غير معطن، وهذا عندما لا تكون جاهزة وقادرة على القيام بتحقيق أهدافها، وهي جاهزة عبر الحالة الانشطارية إلى أن تجد حولا استعجالية في حالات معينة.

من خلال ما سبق نعتقد أن الدولة لا يمكن أن تزول أو تتلاشى، وما نعيشه اليوم هو دولة ولكن بأدوار جديدة، فسلطة الدولة تتراجع أمام سلطة الاقتصاد، لكنها تبقى دائما حاضرة بقوة في مجال الأمن والقضاء، هذا النظام الجديد يجعل الدولة تتنافس مع فاعلين آخرين يسعون بدورهم للوصول إلى السلطة. وعليه فإن الدولة تستمر بأداء أدوارها بطرق وأساليب جديدة، ولا يتراجع دورها، إنما يتم إعادة تعريف هذا الدور وتحديد مكوناته على ضوء ما يشهده العالم من تطورات.

من أجل ذلك يجب أن تكون هذه الدولة بمثابة دولة محورية أي أن تكون لاعبا من أجل ثقافة مجتمعا، وفي سبيل ذلك يجب أن تتغلب دائرتها الثقافية على بقية الدول، وحينما لا يحصل ذلك ببساطة، أي أن تحيط الدولة والثقافة بالمناطق نفسها - مثلما هو الحال في الهند- فإن ذلك يمكن أن يتحقق في شكلين فقط: من خلال هيمنة لطيفة لا تشكل تهديدا كبيرا وتسود في محيطها بأن تبدو مقاومتها غير ضرورية ولا تعد نجاحا، أما الشكل الثاني فهو إقامة تحالفات حتمية موجهة ضد مطالب السيطرة لدى الدولة المحورية الطموحة. وهذه التحالفات سوف تشق تلك الثقافة، وبذلك تمنع الدولة المحورية مباشرة من أن تركز عملها من أجل الثقافة.

### المبحث الثاني: انتشار الجريمة المنظمة، الفساد والإرهاب الدولي

هناك دراسات تربط بين الإرهاب والمناطق التي يقع فيها أو ينتمي إليها المتورطون فيه، وهي مناطق تتميز بتدني العامل الثقافي فيها، وتشهد عادة صراعات ومشاكل ثقافية قد يصعب على الدولة احتواؤها وبالتالي تتطور لتؤثر حتى على دول الجوار أو على دول أخرى بعيدة.

## المطلب الأول: تفسير النزاعات الاثنو- ثقافية

يعرف العالم بعد الحرب الباردة جملة من التغيرات والتحويلات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، ومن أبرزها النزاعات التي تصاعدت حداثها خاصة داخل الدول لأسباب عدة وأهمها العامل الثقافي، وهذا ما نسعى إلى تفسيره من خلال هذا المطلب.

1- المقاربة النشئية (Primordialism): تدعى أيضا بالأولية، وتركز على فرضية أساسية مفادها أنه كلما كان هناك اختلاف ثقافي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع اثني. فحسب غريتنس Greetz ووالكر Walker فإن سبب النزاع الاثني يعود إلى الاختلاف في الهوية والثقافة وعدم تقبل الآخر، ما يؤدي إلى تعميق الاحساس بوجود حدودية الجماعات ومنه تطور سلوك العنف.

أما صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) في كتابه " صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي"، يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم انبعاث الثقافات، والفروق الثقافية بين الشعوب تهدد استقرار الدول والجماعات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هناك من سعى إلى صنع دولة مستقلة خاصة بالسود على أساس عرقي وإثني. ولذلك فإن الدول المتجانسة من حيث القيم والثقافة هي أكثر الدول استقرارا، والعكس أيضا فالدول التي تعيش انقسام وتصعد ثقافي هي دول تعاني من اللاستقرار على المستوى الداخلي، وتؤدي هذه الدول في مرحلة لاحقة إلى تصدير هذه الحالة من اللأمن إلى غيرها من الدول خاصة المجاورة لها.

2- المقاربة الواسائية Instrumentalism : جاءت كرد فعل على المقاربة النشئية، واعتبرت ان النزاع الاثني يعود إلى دور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ومن انصارها دانييل بوسنر Daniel Posner، وحسب هذه المقاربة فإن النزاع الاثنو- ثقافي يعود إلى مشكل التحريك (Domestic) بنوعيه الداخلي والخارجي، حيث تعمل النخب السياسية ومختلف الفواعل الدولية والإقليمية على تسييس الظاهرة الاثنية وامتلاك وسائل الضغط لتفعيل النزاعات واختلافها وهذا من أجل مصالح خاصة<sup>1</sup>.

3- المقاربة البنائية Constructivism: حاولت التركيب بين المقاربتين واعتبرت أنه لا بد على الدول أن تستوعب كيفية التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، وقد ركزت هذه النظرية على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وبرزت مع نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعائها: فريديريك كارتشويل، نيكولاس أنوف وألكسندر وندت. وقد اعتبرت هذه المقاربة أن سبب النزاع الاثني يعود إلى التأثير المتبادل بين البنية والعضو، فاذا كان التأثير سلبي بين الدولة والجماعات الاثنية، فان ذلك يؤدي إلى الاختلاف بين الثقافات وحتى النزاع بين الجماعات.

<sup>1</sup> - Sverker Gustavsson and Leif Lewin, *The future of the Nation State*, op. cit., p. 38.

4- المقاربة الاثنواقعية (Realism Ethnicity): اعتبرت ان سبب النزاع الاثني يعود الى ظاهرة الخوف والقلق، فحسب ديفيد لاك David Lake فهناك نوعان من الخوف والقلق يؤديان إلى النزاع:

أ- الخوف من التعرض إلى الهيمنة الثقافية مما يؤدي إلى التحصين الثقافي،

ب- القلق على حياة الفرد ما يؤدي إلى الفوضى والتنافس بين الجماعات.

فهذا القلق يحدث الفوضى ويؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات، ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية بين الجماعات.

5- المقاربة الليبرالية Liberalism: تدعو إلى التعاون واعتبرت أن سبب النزاعات الاثنية

يعود إلى:

- غياب حقوق الانسان والتنمية،

- عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الاثنية داخل الدولة،

- انغلاق الدول التي تشهد نزاعات اثنية عن العالم الخارجي<sup>1</sup>.

ما ذكر في هذا المطلب عبارة عن مقاربات تنوعت في فهمتها وتفسيرها للأسباب التي تؤدي إلى نزاعات ثقافية داخل أو بين الدول، غير أن أساليب حل هذه النزاعات تتراوح بين: آلية الحوار أو التفاوض، آلية الوساطة أو التدخل، وهي تختلف حسب حالة كل دولة، وتستدعي دراسة مفصلة لأسباب وجذور النزاع وأطرافه،..إلى غير ذلك من المعطيات التي تفيد في حل النزاعات.

#### المطلب الثاني: التوظيف السياسي للقضايا الثقافية

يتم توظيف العديد من القضايا الثقافية من طرف الدول اليوم خدمة لأغراض خاصة، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأقليات وهذا على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا ما شكل اهتماما من طرف الكثير من الباحثين ومنهم كيملكا (Kymlicka) الذي يرى أن هذه السياسات تعرض الأقليات لخطر التهميش في كافة مؤسسات الدولة، وفي حال وقوع الأقليات في مثل هذا المأزق سيكون أمامها ثلاث خيارات رئيسية وتترتب عليها ثلاث استجابات، وهذه الخيارات هي:

1- في إمكان الأقليات قبول الاندماج في ثقافة الأكثرية، ولكنها قد تحاول في الوقت ذاته

التفاوض حول شروط الاندماج.

<sup>1</sup> - Ibid., p. 40.

2- باستطاعة الأقليات السعي إلى إيجاد أنواع من الحقوق والسلطات ذات الصلة بالاستقلال الذاتي، بغية الحفاظ على ثقافتها المجتمعية، مثل: تكوين مؤسساتها التعليمية والاقتصادية والسياسية وفقا للغتها الخاصة، ويعني ذلك أن الأقليات بموجب هذا الخيار ستخترط كل منها في عملية بناء أمة خاصة بها، وتكون في حال من التنافس مع عملية بناء الدولة التي تعتمد عليها الأكثرية المهيمنة.

3- في إمكان الأقليات القبول بالتمهيش الدائم<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك فإن استجابة كل أقلية تتباين عن استجابة غيرها تبعاً لما اختارته من تلك الخيارات، ومن ثم يمكن توزيع الأقليات إلى ثلاثة أنواع استناداً إلى طبيعة تجاوبها مع سياسات بناء الدولة وعلى النحو التالي:

1- فالمهاجرون يلجؤون إلى تبني الخيار الأول فهم يحاولون الاندماج، ولذلك فإنه من الإنصاف أن تقوم الدولة بالتقليل من تكاليف وأعباء الاندماج المفروضة عليهم من قبلها.

2- أما الأقليات القومية فهي تتبنى عادة الخيار الثاني، حيث أنها غالباً ما تستخدم الوسائل التي تعتمد عليها الأكثرية في عملية بناء الدولة، مثل السيطرة على اللغة المعتمدة في المناهج الدراسية، وفي الجهاز الإداري للدولة، وتحديد متطلبات الهجرة واكتساب الجنسية، ورسم الحدود الداخلية، وأبرز مثال على ذلك حالة مقاطعة كيبيك في كندا.

3- أما الخيار الثالث فإنه على الأرجح سيكون الخيار المفضل لدى الطوائف الدينية، التي يفرض عليها معتقدها الديني تجنب كل أشكال التماس مع العالم الحديث، ومثال ذلك: الهوترايتس (Hutterites) في كندا وطائفة الأميش (Amish) في الو.م.أ، فأعضاء هاتين الطائفتين لا يكثرثون بمسألة تهمة في الجامعات أو الهيئات التشريعية مثلاً، لكونهم أصلاً يعتبرون مثل هذه المؤسسات مؤسسات فاسدة.

فالثقافات البدائية كانت ثقافات معزولة وأصل عزلتها يعود إلى بساطة المجتمعات وبدائيتها، الأمر الذي لم يتح لها فرصة الاحتكاك الثقافي Cultural Contact لمسيرة الثقافات والمجتمعات الأخرى.

<sup>1</sup> - Will Kymlicka, « Multicultural citizenship », University of Regina, accessed on: 02/02/2015.  
<www.uregina.ca>

إن الاستثمار السياسي والإيديولوجي في الهويات الدينية والمذهبية والاثنية من جهة وتراجع الوعي وخراب البيئة الاجتماعية من جهة أخرى، من بين العوامل التي أدت إلى تشوهات الثقافة وتحولها إلى ثقافات قاتلة، حيث تسود ظاهرة الإدغام السلطوي الذي يقوم على الذوبان الثقافي وإلغاء الفردية<sup>1</sup>.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن العولمة تعمل على تعزيز فاعلية الأقليات، ولا سيما القومية والاثنية منها، وذلك بالرغم من أن الدول وغيرها من الأشخاص الدوليين يتجهون جميعا نحو المزيد من النشاط والتكامل المؤسسي دوليا، لأن العولمة لا تعمل على توليد مواطنة عالمية ودولة عالمية في نهاية المطاف، فالاتجاه الآخر للعولمة المتمثل في النزعة المحلية والإقليمية يدفع الأقليات صوب التمسك بالحدود الداخلية لثقافتها في مواجهة مركزية الدولة، واتجاهها نحو العالمية، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إنشاء المزيد من الدول - الأمم مستقبلا. فهي بذلك عملية مركبة تجمع بين البعدين العالمي والمحلي، غير أنها تزيد عمليا من فاعلية البعد المحلي بواسطة بعدها العالمي ذاته.

وبناء على هذه الفكرة، يمكننا القول أن انبعاث الثقافات سواء داخل نطاق الثقافة الغربية أو خارجها، دليل على أننا سنعيش مستقبلا في قرى عالمية لا قرية عالمية واحدة.

وهذا ينطق على قول الباحثة الأمريكية نانسي فريزر (Nancy Fraser) التي ترى أن الناس في المجتمعات الغربية يعانون الظلم الثقافي، وهي تدعو إلى إحداث لون من التغيير الثقافي أو الرمزي أي الاعتراف بالثقافات المحرومة.

إن فشل مؤسسات الدولة في الاضرار البالغ باحترام الجماعة لذاتها وشعورها بالانتماء، وبالتالي لا تغدو الحقوق الجماعية بمثابة امتيازات غير عادلة أو أنها شكل من أشكال التمييز العرقي الذي يثير الاستياء والتعصب لدى الجماعة المهيمنة تجاه الأقليات الثقافية، بل من الممكن رؤية الحقوق الجماعية من زاوية أنها تعويض عن الحرمان الجائر الذي لحق بالأقليات، وأن هذا لا ينسجم وحسب مع العدالة بل أنه ضروري لتحقيقها.

وهذا ما نجده واضحا في المجتمع الأمريكي حيث أن الممارسات والأنشطة الثقافية التي تهيمن على هذا المجتمع تم تحديدها من قبل فئة واحدة من السكان، وهم الأعضاء الذكور في الطبقة الاجتماعية العليا من العرق الأبيض. فقد تم تحديد تلك الممارسات بغية اقضاء قيم الجماعات الفرعية

<sup>1</sup> - Ibidem.

والتقليل من مكانتها. فأعضاء هذه الجماعات المستبعدة من النساء والسود أصبحوا غير قادرين على نيل الاعتراف بقيمهم من تلك الجماعة المهيمنة ثقافيا. ومن ثم فقد طوروا ثقافات فرعية أو حافظوا عليها من أجل التعبير عن قيمهم وممارستها. وعليه فإن حرمان الجماعات الثقافية والتقليل من شأن انتمائها الثقافي ناجمان على نحو هادف عن سياسات بناء الدولة. فحينما تتجح هذه الاخيرة في تحويل كل من هذه الجماعات إلى مجرد أقلية حتى داخل نطاق موطنها الأصلي، وتجردها من حقوقها في التمتع بمؤسسات مستقلة ذاتيا وممارسة لغتها، فلن تشكل هذه الجماعة حينئذ أي تهديد حقيقي لسلطة الأكثرية ومصالحها، ولن تكون هناك حاجة إلى تجريد أعضاء الأقلية من حقوقهم الفردية الأساسية، لأن ذلك لم يعد ضروريا لإخضاعهم لسيطرة سياسية فاعلة ومستمرة.

ولذلك فإنه يجب التعامل مع حقوق الانسان وحقوق الأقلية معا باعتبارهما عنصرين متكافئين من حيث الأهمية في الدول المتعددة الإثنيات والثقافات، فحقوق الأقلية هي من الأمور الضرورية لتحقيق العدالة داخل الدولة<sup>1</sup>.

إن الكثير من الباحثين الأوروبيين يستخدمون مصطلح التعددية والتنوع لتوصيف مجتمعاتهم المستقرة في ظل أنظمة ديمقراطية واقتصاد ليبرالي ودول علمانية، لكن غالبيتهم يرفضون استخدام المصطلح نفسه لتوصيف المجتمعات العربية والإسلامية ويصرون على استخدام مصطلح "الأقليات" العرقية والدينية واللغوية.

وتعتبر مشكلة الأقليات جزءا من مشكلة أكبر يواجهها نظام الحكم في البلدان العربية وهي الاختلال الكبير في توزيع السلطة والثروة. فقد قام هذا النظام على مرتكزات ثلاثة الإسلام والعروبة والحكم الوراثي ( القبلي أو الطائفي أو العائلي)، ولم تعرف البلدان العربية طوال معظم تاريخها مفاهيم مثل المواطنة والمشاركة السياسية والاقتصادية، ناهيك عن أنظمة الحكم الحديثة القائمة على الديمقراطية وفصل السلطات والتمثيل الشعبي ومحاسبة الحكومات.

وترى كثير من الحكومات العربية أن الاعتراف السياسي بالأقليات وما يترتب عليه من حقوق وواجبات يستهدف تقسيم الدولة والمجتمع، كما يعرضها إلى مطالبات قد تمس بسيادتها، مثل الحكم الذاتي وتقرير المصير وما شابه، ولهذا وضعت هذه الحكومات مشكلة الأقليات ضمن القضايا

<sup>1</sup> - Maurice Carraz, " Culture et Cultures: Un défi pour les droits de l'Homme, un enjeu pour nos sociétés » dans Culture et Cultures- un défi pour les droits de l'homme, sous la direction de : Ali Sedjari ( Paris : L'Harmattan, 2011), p. 20.

المهددة للأمن القومي واعتبرتها في الكثير من الأحيان محاولة من جانب القوى الخارجية للنيل من سيادة هذه الدولة أو تلك.

ولهذا فقد واجهت الدولة العربية أي نقاش يتصل بهذه المشكلة بقمع لا هوادة فيه، كما وصفت الأدبيات أو الأشخاص الذين تجرؤوا بالحديث أو إثارة هذه المشكلة بأنهم خونة يسعون للنيل من أمن وسلامة المجتمع، بيد أن الملاحظ مع ذلك هو أن جميع هاته المحاولات لم تحل دون تفجر قضية الأقليات بين حين وآخر، كما أن النقاش حولها وإن لم يظهر على السطح فإنه لم يتلاش.

وبالتالي وخلال مسيرتها الطويلة التي تجاوزت أكثر من نصف قرن على استقلالها السياسي، فقد واجهت معظم الدول العربية الحديثة مشكلات التعددية والتنوع بالقمع والإرهاب فبدت عاجزة عن تجاوز الموروث القبلي، والنزاعات العائلية والتشنجات الطائفية والعرقية، والاستبداد السلطوي الموروث من العهدين العثماني والأوروبي. ومازالت دول عدة مثل لبنان ومصر والعراق وسوريا والسودان والبحرين والصومال والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر وليبيا وغيرها، تعاني من سلبات الموروث القبلي والطائفي والعربي واللغوي، علما بأن بناء الدولة الحديثة على أسس سليمة يتطلب تجاوز تلك الانقسامات الموروثة والانتقال بشعوبها نحو المواطنة السليمة.

فالوطن العربي اليوم شديد التنوع، فهناك دول عربية شبه متجانسة عرقيا ودينيا ولغويا وأخرى غير متجانسة مثل لبنان التي تضم 19 طائفة دينية وسبع قوميات عرقية ويتكلم شعبها لغات ولهجات متنوعة<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن الوطن العربي يضم عددا كبيرا من الطوائف المسيحية والإسلامية واليهود،... وهناك جماعات عرقية مثل الأرمن والشركس والتركمان وغيرهم.

إن المفهوم الخلدوني للعصبية يؤكد على أن بناء الدولة يفترض وجود عصبية دينية أو قبلية، إلا أن العصبية القبلية لا تنسجم بأي حال من الأحوال مع طبيعة الدولة العصرية التي تعتمد في استمرارها وثباتها على تجاوز العصبية السابقة، وبناء الدولة الجديدة على أساس المواطنة والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

لكن غالبية الزعامات القبلية أو العرقية أو الطائفية لم تكن تطمح إلى بناء دولة حديثة، بل لعلها كانت تخشى الانتماء الوطني فتهرب نحو تحالف عسبوي يساهم في إعلاء شأنها، ويضمن لها نفوذها ومصالحها لعقود طويلة. وهنا تبرز أهمية الدور الرائد الذي تقوم به السلطة المركزية في

<sup>1</sup> - مسعود ضاهر، " التعددية والتنوع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبلية"، الغدِير، العدد 58، 2012، ص. 12.



الدولة الديمقراطية العادلة التي تعتمد الشفافية في اتخاذ القرارات وتفضل مصلحة البلاد العليا على مصالح زعماء القبائل والطوائف<sup>1</sup>.

إن التجربة الوجودية العربية تتحرك ببطء شديد في مقابل خطط خارجية لتفتيت الشرق الأوسط، فإيران أصبحت تخلق المشكلات في البحرين والكويت واليمن، دعماً للطوائف الشيعية المستفيدة مما يسمى بـ: الربيع العربي.

إن ما يحدث في اليمن من صعود كارثي للحوثيين وتهديدهم للدولة اليمنية، وتهديدهم كذلك للجيش السعودي، يعيد الدول العربية إلى مربع الصفر، مقابل الدور الأمريكي والإيراني المتنامي في هذا البلد الذي يهدد ضياعه، بتحويل جميع دول المنطقة إلى قوى دولية اقليمية. وهكذا رفعت إيران تدريجياً من سقف تدخلاتها موظفة الحراك الطائفي العربي، هذه التفرعات المذهبية التي تعايشت قروناً تصبح اليوم وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة، لذلك أوت بعض قادة القاعدة وتبنت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مروراً بجمعية الوفاق البحرينية، وصولاً للتمرد الحوثي على بحر العرب، مما أوقع الدول العربية بين فكي كماشة طائفية إيرانية<sup>2</sup>.

إن تأزم الحالة اليمنية من خلال التدخل الإيراني قد بات واضحاً، ويمكن حصر أبرز تداعيات الأزمة اليمنية على الدول العربية فيما يلي:

1- تهديد الاستقرار، فنجاح الحوثيين في التماسك والاحتفاظ بالمناطق التي يسيطرون عليها يمكن أن يغير من معادلة التيارات الشيعية في المنطقة ككل، كما يمثل تصاعد سيطرتهم دافعاً لإذكاء النعرة الطائفية في دول المنطقة.

2- عدم استقرار اليمن وسيطرة الحوثيين على صنعاء يمكن أن تترتب عليه العديد من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية على دول مجلس التعاون، حيث يتحكم اليمن بموقعه الجغرافي في مضيق باب المندب الذي تمر عبره التجارة مع الدول الغربية لاسيما النفط، كما أن اليمن يمثل حاجزاً من الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة، ويمثل أيضاً ظهيراً أمنياً لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من خلال حمايته لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة للسعودية والغربية بالنسبة لسلطنة عمان.

3- يمثل اليمن فرصة إستراتيجية لإيران، فإذا ما قامت دولة حوثية مستقلة في الجنوب أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء فسيكون لإيران موطئ قدم إستراتيجي على مضيق

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 14 - 15.

<sup>2</sup> - سمية أو شن ونوال تعالي، "حريات الفكر العربية بين ايديولوجيا المحافظة والتغيير - اشكالية القيم وحقوق الانسان"، دفاثر المتوسط، جوان، 2014، ص. 160.

هرمز، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح العربية والغربية في المنطقة. ويرى " أنتوني كوردسمان Anthony Cordesman" الخبير الأمريكي في شؤون منطقة الخليج، بأن الموقف الإيراني تجاه اليمن يمثل محاولة إيرانية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من دول المنطقة، وخلق حالة من التوتر الإقليمي المستمر وهذا من شأنه أن يلحق أضراراً بمصالح هذه الدول بدرجة أو بأخرى.

ونظراً لتعدد المصالح المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة العربية وتشابكها، فإن أمن المنطقة مؤهل ليكون عرضة لمجموعة من عوامل التهديد المحلية والإقليمية والدولية، يمكن إدراجها في العوامل المجتمعة التالية:

أ- **التهديدات الداخلية:** تتمثل التهديدات الداخلية القائمة والمحتملة في العناصر الآتية:

- الأقليات العرقية والدينية.
- الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي.
- التركيبة الديموغرافية وعدم وجود توازن بين عدد السكان.
- أعمال التخريب وإثارة القلاقل وبروز خلافات بين الزعامات الحاكمة.
- زعزعة نظام القيم وتفكك النظام القبلي التقليدي وتحول قيم المجتمع التقليدية.
- وجود فجوات في البنية الاجتماعية.

ب- **التهديدات الإقليمية:** تتمثل التهديدات الإقليمية القائمة والمحتملة في العناصر الآتية:

- تمدد النفوذ الإيراني جغرافياً ومذهبياً.
- عدم التوصل إلى تسويات مرضية مع العراق.
- عدم تسوية منازعات الحدود بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية.
- عدم استيعاب اليمن ضمن منظومة الدفاع عن الخليج والجزيرة العربية.
- زيادة عمليات الاستقطاب الإقليمي والدولي ( تركيا، إيران، الدول الغربية).

ج- **التهديدات الدولية:** تتمثل التهديدات الدولية القائمة والمحتملة في العناصر الآتية:

- أطماع الدول الكبرى و نهب الثروات من خلال إثارة الحروب واستغلال انهيار أسعار

النفط.

- إمكانية توظيف الأقليات غير العربية واستعمالها كوسيلة للتدخل في المنطقة.
- إبقاء التوتر في المنطقة وتأجيج الصراعات والنزاعات.
- محاربة الحركات الإسلامية تحت شعار مكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

إن فقدان النموذج الأمني الثقافي النابع من إرادة دول المنطقة سوف يؤدي إلى استمرار التدخلات ما وراء الإقليمية، كما أن استمرار التدخلات ما وراء الإقليمية في غياب التكامل و"ما يشبه الإتحاد الإقليمي" سوف يؤدي إلى زيادة مستوى وحجم التحديات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبالتالي اتساع الهوة بين النسيج الاجتماعي والأنظمة السياسية لدول المنطقة، حيث ثبت أن النظام السياسي هو الذي يولد الضغوطات الثقافية.

إن الهوة بين النسيج الاجتماعي والأنظمة السياسية تؤدي إلى تنامي التطرف المدني، ويؤدي هذا إلى علاقات تبعية جديدة وهذا ما ينتج عنه: تشوهات ثقافية للمجتمع، حيث يسهل ويسرع هذا الأمر تجنيد المتطرفين والمتشددين بوجود أرضية ملائمة للتيارات الراديكالية، وإن نمو التطرف الديني من خلال التركيبة الاجتماعية للدول يمكنه مرة أخرى أن يؤدي إلى مضاعفة التبعية واعتماد البنى السياسية والحكومية للدول على العناصر ما وراء الإقليمية وخاصة على الولايات المتحدة، إذ أن هذا بعد ذاته يسهم أيضا في مزيد من تدخل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

إن المعطى الطائفي لا يمكن إنكاره وبإمكانه أن يتحالف مع قوى راديكالية وقوى إسلاموية ويحول بعض الدول العربية إلى مشاريع لدول فاشلة وفي هذه الحالة فإنها مجتمعة ستدفع فاتورة الفشل الدولاتي الذي ستعاني منه إحداها. ولهذا فإن التجانس الثقافي لا يمكن أن يكون إلا في ظل دولة قانونية تكفل الحقوق وتحميها في كافة المجالات وخصوصا في هذا المجال الثقافي لأنه المدخل الرئيسي الذي تنفذ منه مشاريع التجزئة والتفكك.

إن الذي يحمي المجتمعات ويصون وحدة البلدان هو الاندماج الثقافي وكذا الاندماج السياسي والاندماج الاجتماعي عبر الآليات الدستورية التي تحترم الحقوق والمسؤوليات والسياسات العامة والتنمية المستدامة، ففي البلدان العربية فإن التعددية الإثنية ليست المسؤولة عن أي نزاع، بل إن استغلالها وتوظيفها من قبل النخب في الصراعات المختلفة هو العامل الرئيسي، ولعل المثال الأبرز للاستغلال السياسي المضر بالتعددية هو نموذج "دولة المكونات" في العراق ونموذج "المحاصصة الطائفية" في لبنان، فمثل هذه النماذج تشوه التنوع وتحول الثقافات إلى مصالح متناقضة، وهي التي قادت إلى المشهد الدموي السائد عربيا.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص. 161.

إن هذا الأمر يتطلب أن تعمل الدولة كمنظومة سياسية وتنموية متكاملة لبناء الوعي الوطني المدني الديمقراطي بغاية تعزيز الاندماج الاجتماعي والثقافي الذي يحترم الفردية والخصوصيات الثقافية ويفتح للفرد آفاق التطور المعرفي والقيمي.

### المطلب الثالث: دلالات الإرهاب الثقافي وخرائط التهديد العالمية

أصدر معهد الاقتصاد والسلام (IEP) التقرير السنوي الحادي عشر لمؤشر السلام العالمي(\*) سنة 2017، وأبرزت بيانات التقرير أن العالم أكثر أماناً بنسبة تصل إلى 30 % من العام الماضي (2016)، كما حصلت أكثر من 90 دولة على نسب إيجابية، بينما حصلت حوالي 70 دولة على نسب سلبية مقارنة بتقرير المعهد للعام الماضي.

وتصدرت بعض الدول الأوروبية قائمة المناطق الأكثر أماناً في العالم، بينما تذيلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القائمة. وقد شهدت القارة الأوروبية أكبر موجات المهاجرين واللاجئين عقب اندلاع الثورات العربية عامة، وارتفع عدد النازحين واللاجئين على مستوى العالم ليصل إلى 64 مليون بعد أن كان 34 مليون شخص عام 2008، وكانت سوريا الأكثر تضرراً إذ وصل عدد نازحيها ولاجئها لأكثر من 65 % من سكانها.

ويشهد العالم أيضاً تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي ترجع إلى انتشار الإيدولوجيا الراديكالية بشتى أنواعها الدينية والعرقية، ويؤكد مؤشر السلام العالمي أن مستوى الراديكالية قد ازدادت لدى 60 % من الدول مقارنة بالعام الماضي (الخريطة 4).

(\*) - مؤشر السلام ينشر سنوياً ويصدر عن معهد الاقتصاد والسلام بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات بجامعة سيدني بأستراليا، وبدأ المعهد في إطلاق المؤشر منذ عام 2007.



#### الخريطة (4): مؤشر السلام العالمي لسنة 2017<sup>1</sup>

وقد أورد المؤشر المناطق الرئيسية على مستوى العالم تبعا لدرجة العنف الذي تتعرض له، ومرحلة السلام والأمن التي وصلت لها تلك الدول، وقد صنفت القارة الأوروبية ضمن المناطق الأكثر أمانا، وجاءت ايسلندا الدولة الأكثر سلاما في العالم، وأيضا تأتي البرتغال والنمسا والدنمارك في مقدمة الدول الأوروبية، وقد حازت تركيا على المركز الأخير في القائمة، ويرجع ذلك إلى تدهور الوضع السياسي في تركيا خلال السنوات القليلة الماضية، وقد جاءت فرنسا في المرتبة 51 نظرا لما شهدته هي الأخرى من هجمات ارهابية مؤخرا.

وقد جاءت كندا أيضا ضمن الدول الأكثر سلاما في العالم وتحتل المرتبة الثامنة عالميا، بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا على مؤشر السلام العالمي حيث عانت انقساما مجتمعيا حادا أثناء الانتخابات الأمريكية بالإضافة إلى تصاعد المشكلات الاجتماعية وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

<sup>1</sup> - محمود رشدي، "مؤشر السلام العالمي... التكلفة الاقتصادية للإرهاب وخرائط التهديد"، 26 جوان 2018، مجلة المرجع، تم تصفح الموقع يوم: 2018/7/1.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حازت على أسوأ أرقام السلام ويرجع ذلك إلى الثورات العربية بجانب الحروب والصراعات المسلحة التي شهدتها المنطقة، ووقعت ثلاثة دول عربية ضمن قائمة الدول الهشة وهي: اليمن، ليبيا والصومال. أما جنوب السودان، الصومال والكونغو الديمقراطية فقد صنفت ضمن الدول الأكثر عنفا في دول جنوب الصحراء. أما عن أفريقيا الوسطى فتشهد صراعات طائفية ضد الشريعة المسلمة هناك<sup>1</sup>. وتأتي منطقة جنوب آسيا أيضا كأقل المناطق سلاما في العالم بعد الشرق الأوسط، خاصة أفغانستان وإقليم كشمير الذي يؤثر على العلاقات الهندية الباكستانية ( الشكل 13).



الشكل (13): قائمة الدول الأكثر والأقل سلاماً في العالم<sup>2</sup>

وإنه من المرجح وفقا لبيانات هذا المؤشر أن يشهد العالم مزيدا من عدم الاستقرار مع تزايد التهديدات الأمنية والثقافية وإخفاق جهود تسوية الصراعات الداخلية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وانتشار شبكات الجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تعثر الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار، وتراجع فاعلية أدوار المنظمات الدولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

<sup>1</sup> - المكان نفسه.

<sup>2</sup> - مصطفى عبد الغني، "خرائط التهديد والعنف في مؤشر السلام العالمي 2017"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/7/1. <www.politics-dz.com>

**المبحث الثالث: غربنة العالم على المستوى القيمي: التأسيس لحركية تسلط أمريكي**

يشير هذا المبحث إلى آثار العولمة الثقافية على قيم المجتمعات، ولهذا تبرز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المتغير القيمي بعين الاعتبار في التغيرات العالمية اليوم كونه يتأثر بشكل كبير وواضح بالتحويلات العالمية وبافرازات العولمة تحديداً.

**المطلب الأول: عوامل تشكل أزمة القيم**

إن فهم التحول الذي يطرأ على القيم السائدة في المجتمعات المختلفة يحتاج إلى وقفة متأنية لمعرفة العوامل والظواهر التي تقف وراء أزمة القيم في هذه المجتمعات وهي:

**الظاهرة الأولى:** سقوط حواجز الزمان والمكان بين الأفراد والشعوب والثقافات نتيجة الثورة العلمية التي أفضت إلى ثورة تقنية وصناعية في وسائل الانتقال وأدوات الاتصال، فتهاوت الحدود بين الدول والقارات وأصبح العالم عبارة عن قرية كونية، فالتقت الثقافات وما تحمله من قيم، وتقاربت الشعوب وأوشكت على التداخل لامتزاج الثقافات، وما تتضمنه من منظومات قيمية كانت قبل انتشار العولمة تحدد الهوية الثقافية لكل شعب.

**الظاهرة الثانية:** الانتصار الحاسم للنظام الاقتصادي الحر القائم على الحرية الكاملة اعتماداً على قوانين السوق، وما صاحب ذلك من تراجع دور الدولة في عمليات الإنتاج والتوزيع، حتى صار البعض يطالبون باستقالة الدولة وتسليم مقاليد الأمور كلها لأصحاب المشروعات الخاصة من رجال الأعمال.

**الظاهرة الثالثة:** ظهور المشروعات الاقتصادية العملاقة، وتعاضم دور أصحاب هذه المشروعات في الترويج للحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة. وقد تضاعفت تأثيرات هذه الظواهر والعوامل على مجموعة القيم السائدة، وتضاعف تأثير الأقوياء المحتكرين لهذه الظواهر على قيم الجماعات التي تستقبل هذا التأثير<sup>1</sup>، أي أن التحول الأساسي الذي طرأ على القيم يتم نتيجة السيادة شبه المطلقة للنظام الاقتصادي القائم على المنافسة، فأفرز هذا النظام في حركته السريعة قيمتين أساسيتين لها تأثير على الحياة الإنسانية الفردية والجماعية في جميع مجالاتها وهما:

<sup>1</sup> - نسمة طبشوش، القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب (الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 197.



- 1- قيمة حيازة الثروة: حيث تحول اكتساب المال من وسيلة إلى غاية، وبذلك أخذت الثقافات والحضارات الإنسانية تتحول تدريجياً إلى حضارات "شيئية" مادية، تتصور السعادة الحقيقية في كثرة الأشياء التي يحوزها الفرد، وليست فيما يقيمه الفرد من علاقات إنسانية وأسرية مع الآخرين.
- 2- قيمة المنافسة والنجاح الفردي: وهي ترتبط كذلك بالاندفاع الشديد نحو الاقتصاد الرأسمالي الذي تتحكم فيه قوانين السوق التجاري.

### المطلب الثاني: تجليات أزمة القيم في المجتمع:

تختلف تجليات أزمة القيم من مجتمع إلى آخر سواء بالنسبة للمجتمعات الغربية أو العربية، وهذا ما نركز عليه ضمن هذا المطلب.

**الفرع الأول/ في المجتمعات الغربية:** تجدر الإشارة إلى أن الحضارة الغربية قد دخلت مرحلة الأزمة، وأن لهذه الأزمة أصداء في معظم الأشكال الحضارية ومن بينها الأسرة.

وقد حدد المسيري بؤادر هذه الأزمة مع بداية مرحلة ما بعد الحداثة في منتصف الستينات من القرن العشرين، حيث تميزت هذه المرحلة بانفصال السلوك الشخصي عن القيم، كما تزامنت هذه المرحلة مع ثورة الشباب وبروز معظم مشكلات المجتمع الغربي ( تآكل الأسرة، الإيدز، المخدرات،....)، والتي ظهرت تدريجياً بعد هذا التاريخ.

### الأسرة ما بعد الحداثيّة الغربية وانقلاب القيم:

يبين الكثير من الكتاب أن الأسرة ما بعد الحداثيّة قد انقلبت عن القيم الأخلاقية، بحيث لم تعد هذه الخصوصية محفوظة، إذ فقد الفرد قدرته على إصلاح الأسرة وعلى الارتقاء بها أخلاقياً، ومن بين مظاهرها خاصة إلغاء سلطة الأب وتراجع سلطته النموذجية.

وهكذا يتضح أن القوى التي تقف وراء النظام العالمي الجديد تعمل وفق تخطيط دقيق وشامل لتقويض الأسرة التقليدية واستبدالها بأشكال أخرى حديثة ما يؤثر حتماً في أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية، وهذا ما دعت إليه مؤتمرات: القاهرة للسكان سنة 1994 وبكين للمرأة سنة 1995 ونيويورك عام 2005، أن يسمح بتكوين أشكال جديدة للأسرة مثل أسرة من رجل واحد وأطفال، امرأة واحدة وأطفال، رجلان وأطفال، امرأتان وأطفال، رجلان وامرأة وأطفال.



إن هذه الأشكال الجديدة للأسرة ما بعد الحداثيّة تعتبر تهديداً مباشراً لبقاء النوع البشري وإهدار للقيم المتعلقة بالطهر ونقاء السلالات، وهذا ما يدل على مدى الانهيار والتفكك الذي أصاب الأسرة ما بعد الحداثيّة وكل الأبنية الاجتماعيّة للحضارة الغربيّة.

تلك هي بعض ملامح أزمة القيم في الأسرة الغربيّة، وما يدور بداخلها من نزاع بين البقاء والفناء، وبين القدرة على مسايرة التحولات العميقة وبين العجز عن مسايرة التناقضات الداخليّة ذاتيّة. وإذا كانت الأسرة الغربيّة تعيش أزمة قيم حقيقيّة، فلنا أن نتساءل عن وضع الأسرة العربيّة في ظل العولمة الثقافيّة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني/ في المجتمعات العربيّة:

لقد توالى التغيرات الاجتماعيّة والثقافيّة على الأسرة العربيّة في العقود الماضيّة أبرزها ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتيّة، حيث أحدثت تغييراً في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانيّة لدى أفراد المجتمع وبشكل سريع. وتقف الأسرة العربيّة حائرة تجاه هذا التحدي بين المحافظة على الثقافة الموروثة منذ زمن بعيد، وبين الثقافة الوافدة الناتجة عن العولمة والمعلوماتيّة التي تقتحم المجتمعات بما تملكه من تقنيّات متطورة، متحديّة بذلك الخصوصيّات والثقافات.

لذا يرى بعض المفكرين أن العولمة ليست إلا محاولة لنشر وتعميم القيم والثقافة الأمريكيّة وجعلها ثقافة عالميّة، وذلك عبر الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة عبر أحدث وسائل الإعلام والاتصال، ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلاميّة الدائمة التدفق بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم الأمريكيّة، وبأساليب ونمط الحياة الأمريكيّة بدءاً بأنماط السلوك ووصولاً إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبراليّة على سواها.

لقد أصبح الإعلام من أهم وسائل عرض الهيمنة الثقافيّة الغربيّة وأكثرها خطورة وأبعدها أثراً، حيث أتاحت التقنيّات المتطورة إمكانيّة تعرض الأسرة العربيّة للبت المباشر عبر الأعمار الصناعيّة، فأصبحت الفضائيّات الأجنبيّة التي تبث برامج ومضامين وإعلانات مغايرة للثقافة العربيّة ولقواعد السلوك والأخلاق والقيم السائدة، وهذا ما يسمى بـ: **الخلط الثقافي** الذي ينعكس على الثقافة والانتماء خاصّة لدى الشباب ويتعرضون إلى ضغوط تجعلهم يشعرون بعدم الرضا والأمان. كما أن

<sup>1</sup> - Christophe peiffer et Karine Aubry, Les Valeurs (Paris : S.M.A, 2012), p. 35.

للعولمة تأثيرا على شخصية الشباب وتكوين سمات جديدة تحمل في طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الإنسان، فالاغتراب والفردية والمادية والاستهلاك، حيث تحولت الثقافة العربية إلى ثقافة من نوع جديد<sup>1</sup>.

ونجد كذلك أن هذه التأثيرات تمس العديد من العادات والتقاليد والأعراف، كالتخلي عن الزي الشعبي والمحلي كرمز يشير للتقاليد والأعراف في الدول العربية والإسلامية، وكذا الانتقال من العائلة المتماسكة والكبيرة إلى العائلة الصغيرة، أين تساهم الأفكار والبرامج الغربية في دفع فئات معينة إلى نبذ كل ما هو قديم، فيتم النظر مثلا إلى أن العيش في جو الأسرة الكبيرة على أنه يؤدي إلى كبت المواهب والمسؤوليات.

وعموما فإن الأسرة العربية كإحدى مؤسسات التنشئة الهامة تواجه اليوم تحديات كبيرة قد يصفها البعض بالأزمة، لذا فإن المسؤولية الملقاة على عاتق الأسرة العربية في ظل التغيرات العالمية المعاصرة في ظل العولمة الإعلامية تحديدا أصبحت مسؤولية مضاعفة، حيث أن الأسرة مطالبة بتحديد دورها والتكيف مع التغيرات العالمية باعتبارها المسؤولة عن صياغة إنسان المستقبل ومجتمع الغد.

من هذا المنظور، تتجلى أهمية نظرية الحتمية القيمة لعبد الرحمن عزي والذي يدعونا من خلالها إلى قراءة ثانية لمفهوم القيم من جهة، ومن جهة ثانية فعلاوة على تبيان كيف أن القيم مصدرها الدين، يدلنا منهجيا على كيفية توظيف مفهوم القيم في فهم السلوك الإنساني، لأن القيم تعمل كمعايير أو كقواعد للتصرف الإنساني، وتمكننا أيضا من تتبؤ السلوك الذي سيسلكه الأفراد وشرحه.

<sup>1</sup> - محمد شريف عبد الرحمن، العولمة والهوية: الهوية الثقافية لطلاب الجامعات الخاصة في ظل العولمة، ط. 1. (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 149.

## المطلب الثالث: الصراع القيمي داخل المجتمع

إن الاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله يأتي من منطلق الاعتراف بمكانته لدى الدولة، لذا فإن التطرق إلى هذه القيم على أهمية بالغة، سيما وأن عالمنا المعاصر يشهد تغيرات متسارعة وتطورات متلاحقة بفعل ظاهرة الانفجار المعلوماتي والتسارع التقني والاقتصادي، والتي أثرت على مجمل نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية.

ويعطي دور كايم مفهوما للصراع القيمي بأنه: حالة من فقدان المعايير التي تنشأ حينما يشهد النظام الاجتماعي العام ضربا من التفكك والانحلال، إذ يلاحظ أن طموحات الناس وتطلعاتهم لم يعد من الممكن اخضاعها لمتطلبات النظام الاجتماعي الجمعي، ومن ثم تصبح تطلعات جامعة يتعذر تحقيقها في معظم الأحيان. فالمصدر الأساسي لحالة فقدان المعايير هو ذلك التوتر القائم بين السلطة الأخلاقية المجتمعية وبين المصالح الفردية، فيفشل الضمير الجمعي في ضبط ومراقبة هذه الطموحات والمصالح الفردية<sup>1</sup>.

إن التذبذب وعدم الاستقرار بين القيم التقليدية الموروثة والقيم الحديثة المكتسبة، وعدم مقدرة المجتمع على الانتقاء والاختيار من بين القيم المتصارعة، وعجز أفرادها عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم ومبادئ يعبر عن أزمة حقيقية للقيم، ما يجعل المجتمع يعيش حالة من الصراع القيمي، وهذا يعني عدم وجود اتساق وانسجام داخل نسق القيم نتيجة تباينها وتناقضها. أما تضاد القيم فهو وجود اتجاهين متعارضين أو أكثر من اتجاه للقيم، وقد يكون هذا التعارض في الوسائل أو الأهداف أو كلاهما، كوجود اتجاه جماعي في مقابل آخر فردي أو اتجاه نحو تدعيم المصالح العامة في مقابل تدعيم المصالح الفردية.

أي أن صراع القيم يحدث عند تعرض الفرد لموقفين متعارضين ومتناقضين، ويتطلب كل منهما سلوكا مختلفا، فيؤدي إلى وجود ثنائيات ( تقليدي- حديث) أو ( أصيل- معاصر)، وهذه الثنائيات تؤدي إلى وجود نمطين من الدوافع المتناقضة والمتعارضة، تولد توترا متزايدا وأنماط سلوكية غير ثابتة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Christophe peiffer et Karine Aubry, *Les Valeurs*, op. cit., p. 38.

<sup>2</sup> - This informations are available on the site : < www. Worldvaluesservye.org>.

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الصراع القيمي، وليس من السهولة حصر أسباب هذه الظاهرة بشكل مباشر، كون هذه العوامل تشكلت من عدة مصادر حياتية متداخلة ومتشابكة، وهذه العوامل تتمثل في:

**1- العوامل الاجتماعية:** حيث أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في توجيه أفراد المجتمع سلوكيا وقيميا، وبمقدار ما يكون هذا التوجيه متكاملا ومتناسقا بقدر ما ينعكس على الفرد بشكل إيجابي وبمقدار ما يكون مشوشا ومتناقضا يكون ذو أثر مدمر على الفرد والمجتمع. ومن هنا تتجلى أهمية وسائط التنشئة في تكوين اتجاهات الفرد وحمائته من الأزمات والصراعات القيمية. وتعد الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية تأثيرا على قيم المجتمع، إذ أن توتر العلاقات والروابط الأسرية له أثر واضح في تشكل الصراع القيمي في المجتمع وتعرض أفرادها للانحرافات السلوكية<sup>1</sup>.

وتعتبر الفجوة بين جيل الآباء وجيل الأبناء أحد العوامل المساعدة في ظهور الصراع القيمي، إذ يرى الشباب أن جيله غير جيل الآباء، كما أن عدم اقتناع الآباء في كثير من الأحيان بالمستورد من الأفكار والتقاليد والمعايير والتي تخالف ما عاشوه من شأنها إحداث عدم التماسك الأسري، وكلما كانت محاولات الآباء التغلب على هذه المشكلات عن طريق المناقشة والحوار وزيادة الثقة بينهم وبين أبنائهم كلما أدى ذلك إلى تقارب الاتجاهات داخل الأسرة وتضييق الثنائية والتعارض بين الأجيال.

**2- العوامل الثقافية والفكرية:** تعيش المجتمعات عموما حالة من عدم الاستقرار الثقافي، نتيجة شيوع حالة من التناقض والازدواجية في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي فإن المجتمع الذي يعيش هذه الفوضى الفكرية يقع في أزمة وصراع القيم.

وتعيش المجتمعات خاصة العربية منها تنافسا وصراعا بين دعاة الانفتاح على العالم وبين دعاة الرجوع إلى الذات والماضي، لذا فإن الفرد يعيش صراع ثقافي وقيمي، أو يؤدي إلى ما يصطلح عليه بـ: **الازدواجية الثقافية**.

ويسعى العالم الغربي اليوم في ظل الهيمنة إلى **التميط الثقافي** أي فرض نمطه الخاص في التفكير والسلوك على العالم بأسره ومدعما لهيمنته الثقافية. إن النظام الثقافي العالمي الجديد ما هو إلا

<sup>1</sup> - Christophe peiffer et Karine Aubry, Les Valeurs, op. cit., p. 40.

خصوصية ثقافية أمريكية معمة على غيرها من الأمم، والعالم العربي أصبح أكثر من غيره عرضة إلى هذا التتميط الثقافي كونه يحتضن ثقافات متنوعة وغنية.

**3- العوامل الاقتصادية:** يشهد العالم المعاصر تغيرات اقتصادية هامة أثرت على المجتمعات إذ خلقت أنماط جديدة للحياة، وأهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الاقتصاد العالمي والاندفاع نحو الاقتصاد الحر والخصوصية، وتحول اقتصاديات الدول من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات، ضف إلى ذلك بروز الشركات والمنظمات ذات الطابع العالمي كمنظمة التجارة العالمية،...

وتؤدي هذه التغيرات إلى انعكاسات على الأنظمة الاجتماعية والثقافية للدول، حيث تؤدي إلى ضعف الحياة الاقتصادية للأسر بسبب تنامي معدلات الفقر وازدياد معدلات البطالة، ما يتسبب في ظهور طبقة جديدة في المجتمع وانحسار الطبقة الوسطى.

وبهذا تتأثر المجتمعات بقيم السوق التجاري التي أفرزها النظام الرأسمالي، حيث شاعت في أوساطها النزعة المادية والرغبة الجامحة في الكسب والربح السريع. وفي هذا الصدد يقول عبد الله عبد الدائم: "إن القيم الجديدة الوافدة التي تحل محل القيم التقليدية السائدة هي قيم الربح والكسب والاستثمار الأقصى للموارد المادية والبشرية من أجل زيادة الربح والكسب"<sup>1</sup>.

**4- العوامل السياسية:** تتمظهر أساسا في تقلص سيادة الدولة الذي يرجع سببه إلى عوامل عديدة، ومع هذا الغياب تغيب أيضا أدوار الدولة التي تقوم أساسا بالتنشئة السياسية، الديمقراطية، العدالة والحرية وكذلك الدفاع عن حقوق الإنسان، وينتج عن هذا فراغ بين الدولة والمجتمع الذي يملؤه من خلال وسائل أخرى كالإعلام مثلا وهذا ما يؤثر حتما على القيم والثقافة داخل المجتمع.

<sup>1</sup>- نسيمه طبشوش، القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب، مرجع سابق، ص ص. 200-202.

## المبحث الرابع: تهميش وسلب الثقافة والقيم الوطنية

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحت شعار مكافحة الإرهاب لدمج كافة الثقافات في ثقافتها وهويتها، وبذلك فإن أمريكا اتخذت من أحداث 11 سبتمبر 2001 ذريعة لمحاولتها ليس لاستعادة هويتها الثقافية فقط، بل في محاولة فرض نموذجها السياسي والفكري، وبالنتيجة فرض نموذجها الثقافي الهوليوودي الذي دخل إلى حقل الصراع الثقافي العالمي منذ بداية السبعينات، حيث الثقافة الهوليوودية إلى جانب الصناعة الثقافية الاستهلاكية الأمريكية أصبحت من العوامل المهددة لثقافات الشعوب الأخرى بما فيها الثقافة الأوروبية ومن هنا نلاحظ نتائج ذلك من خلال الآتي:

## المطلب الأول: عناصر التفاعل مع العولمة الثقافية

تتمثل نتائج العولمة الثقافية على ثقافة المجتمعات في أحد الأشكال التالية:

**الفرع الأول/ القبول والإتباع:** وهذا مع وجود تكيف وتوافق، أي التأقلم مع العولمة سواء كنا نقبل ذلك أو نرفضه وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختراق ثقافي، فالدول الغربية تتبع وفي إطار العولمة أسلوب الاختراق الثقافي وتوظفه ضد البلدان التي تتمتع بثقافة تحمل صفة الخصوصية، معبرة عن واقع مجتمعها. فالاختراق الثقافي يعني التدخل في شؤون الدول الأخرى بقصد التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم بمختلف الوسائل المتاحة.

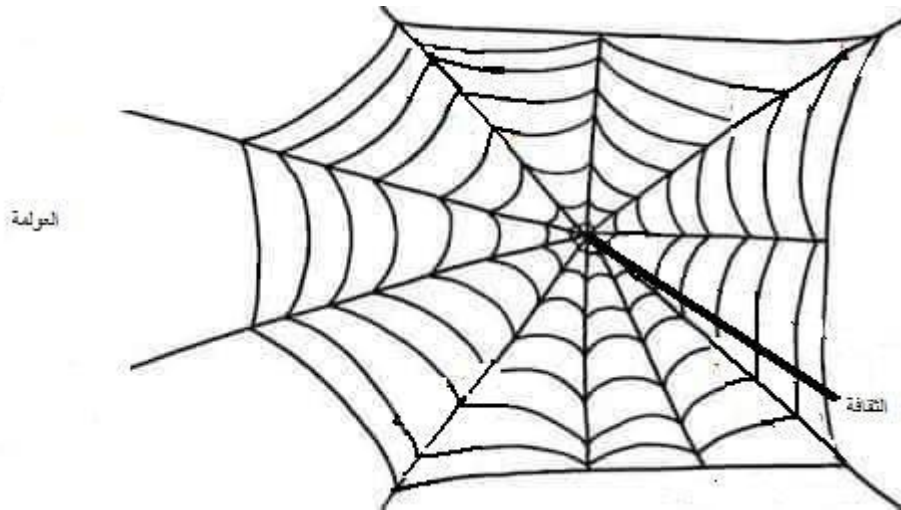
والجدير بالذكر أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في إطار سعيها لنشر ثقافتها على البلدان الأخرى، إلى توظيف آليتين رئيسيتين في هذا المجال، هما: الغزو الثقافي، والاختراق الثقافي.

إن العولمة تؤدي إلى تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، ويحاول بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء إلى أن هناك عوامل سلبية في الثقافات للدول الأخرى بوصفها ثقافة النخبة أو الصفوة، وهي ثقافات مكبلة بالقيود وذات توجيهات دينية، وتستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة، ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر. وتأتي الثقافة الأمريكية بوصفها ثقافة لها القدرة والتأثير مثلما هو الحال في العولمة الاقتصادية، التي استطاعت تحطيم الحواجز الجغرافية بين المجتمعات الإنسانية، وبسبب تطور الثقافة، مما ساعد على انتشارها.

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن أسباب النزاعات الدولية بين الدول والحروب الأهلية، ترجع أساساً إلى أسباب دينية أو قومية أو عرقية، باختلاف الشعوب في هذه الأمور كانت ولا زالت

وراء الكوارث التي حلت بالبشرية، فشم الدين كان وراء الحرب الهندية الباكستانية، وبين أذربيجان وارمينيا، والبوسنة والهرسك ومشكلة الأقباط في مصر، والتمسك بالقومية كان وراء الحرب بين العرب واليهود والحرب بين العراق وإيران والحرب الأهلية في الصومال وأفغانستان، لهذا عملت أمريكا على نشر ثقافة معادية للقومية في أنحاء العالم.

والاختراق الثقافي يتضمن أنشطة إعلامية وفكرية توجهها جهة معينة نحو مجتمع ما، بهدف خلق قيم وأفكار وتقاليد وسلوكيات أخرى في ذلك المجتمع، بما يخدم أهداف ومصالح الجهة التي تبث تلك الأفكار. إن العولمة تسعى إلى اختراق ثقافة الأفراد والجماعات ومحوها ( الشكل 14)، لتحل محلها قيم وثقافات معبرة عن الذوق الاستهلاكي والرأي العام السياسي الذي يتفق معها.



الشكل (14): شكل توضيحي للقبول والإتباع في ثقافة المجتمعات وفق نموذج شبكة

#### العنكبوت cob web<sup>1</sup>

لقد أُريدَ للثقافة الأمريكية أن تكون هي الثقافة التي تعبر عنها العولمة، خاصة بعد أن توفرت لها الوسائل التقنية الفاعلة على صعيد العالم، في الوقت الذي تعيش فيه بعض البلدان حالة من التأخر والتخلف، لا تستطيع معها مواجهة هذه الأساليب الفاعلة التي تميز ظاهرة العولمة، والاختراق الثقافي يتضمن عدة نتائج أهمها:

<sup>1</sup> - من اعداد الباحث.

- 1- اعتماد الدولة المستقبلية على الدول الموردة في مسألة بناء وإنتاج القيم والأفكار التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدول عبر تقليد الأولى للثانية.
  - 2- سيادة الاعتقاد بأن هناك تفوقاً واستعلاءً من قبل الدول الموردة مقابل تراجع وتخلف وتدني في مكانة الدول المستقبلية.
  - 3- وضع العقبات والقيود أمام البلدان المستقبلية (قيود اقتصادية أو سياسية أو غيرها) من أجل تثبيت دعائم استغلال هذه البلدان، ورسم ونشر ثقافة سياسية نابعة من واقع الدول الغربية خدمة لمصالحها.
  - 4- ربط أفراد وجماعات مختلف الدول بقيم الغرب، وبمؤدجه في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبلورة صورة غربية يعمد بواسطتها أفراد هذا المجتمع إلى إجراء مقارنة مع ظروف واقعهم، وبالتالي محاولة تقليد تلك النماذج الغربية.
  - 5- تغريب الثقافات والقيم الوطنية من خلال وسائل الإعلام ذات التقنية الحديثة.
- وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الاختراق الثقافي الذي تسببه ظاهرة العولمة، يسعى ويهدف إلى اختراق النسيج الثقافي للدول، التي تشهد وجود ثقافة نابعة من خصوصية وواقع مجتمعها، فقوى العولمة تعمل على تشويه أفكار وقيم المجتمع.
- إن فالاختراق الثقافي يعبر عن مأزق حقيقي تمر به الثقافة العالمية السائدة، إذ أن الثقافة أصبحت اليوم ضحية العولمة (Victim of Globalization) وهذا من خلال مختلف الآليات: القيم الغربية، وكذلك الثورة العلمية، التكنولوجيا الحديثة، المعلوماتية الاتصالية وشبكات الإنترنت وكلها آليات يسخرها الغرب من أجل الهيمنة على مقدرات الدول الأخرى، فالموقف المناهض للعولمة الثقافية ينبني على أساس الإيمان بأن الثقافة السياسية وباقي أنواع الثقافات بكل ما تمثله من عمق تاريخي وما تحمله من موروث حضاري، كانت ومازالت في وضع يمكنها من مواجهة العولمة بكل جوانبها والتصدي لها، وذلك بالاستناد إلى جذورها الحية وانتمائها الأصيل.



الفرع الثاني/ محور مواجهة العولمة بالانعزال والتفوق: هناك من المجتمعات من تتأثر بالعولمة عن طريق رفضها لها لكن هذا يولد مخاطر كثيرة تسمى بـ: **التفوق الثقافي**. وي طرح موضوع العزلة أو التفوق أو الانغلاق على الذات نفسه أمام تحديات العولمة وبقوة، وأن العناصر الثقافية في طبيعتها دينامية وليست ثابتة وهي بالانغلاق تمنع من التجدد والنماء والثراء.

وهناك من الدول من تتبع نموذج الانطوائية والانغلاق والانعزال وهذا نموذج شاذ لحماية الدولة، وقد اعتمدت هذا النموذج كوريا الشمالية التي تعيش تحت نظام " كيم جونج Kim Jong-Un"، هذا الأخير الذي حاول بكل وسائل الانغلاق المتاحة التصدي للتأثيرات الخارجية على العقلية الكورية الشمالية وثقافتها، فقد توصل إلى حد منع استخدام الإنترنت في هذا البلد.

فالدول الغربية تحاول نشر وفرض نموذجها الثقافي على بلدان العالم، ولهذا النموذج أبعاد سياسية تحاول استغلالها واعتمادها كأسباب للتدخل في شؤون هذه الدول، وذلك في مجالات الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية موظفة في ذلك آليات فعالة ومؤثرة، بفضل التطور التقني وما تتمتع به من سيطرة إعلامية ومعلوماتية على مستوى العالم. فالصادرات الثقافية تأتي في المرتبة الثانية بعد الاقتصادية بالنسبة للصادرات الأمريكية، بسبب هيمنة الشركات الأمريكية على وسائل الاتصال العالمية والتحكم بمضمون وتوجهات هذه الوسائل. فهذه الوسائل تهدف إلى القضاء على ثقافة الدول وتشتيتها مقابل ترسيخ ثقافة عالمية ذات قيم وأفكار وتقاليد نابعة من الواقع الرأسمالي الغربي، وتوصف هذه الثقافة بـ: الكونية، وربط المكونات الثقافية القومية بهذا المكون الكوني من موقع التابع والخاضع، بعد إفراغها من خصوصيتها الذاتية وتفكيك ثقافتها الوطنية وهذا ما يعني إلغاءها. وكمثال على ذلك إسرائيل التي تغري الدول العربية والإسلامية بعلمنة منظوماتها التربوية ومحاصرة المقررات الدينية في مناهجها التعليمية معللة ذلك بتجفيف منابع التطرف الذي أصبح وصفا لصيقا بالمسلمين، في الوقت الذي تقوم هي بتعزيز المقررات الدينية عن طريق جعل مادة "التوراة" من المواد الأساسية، كما قامت بإصدار قرار يقضي بتخفيض حصص تعليم اللغة العربية وهي ثاني لغة بعد العبرية في المدارس وذلك بحجة الحفاظ على ثقافتها<sup>1</sup>.

إن الانغلاق موقف سلبي غير فاعل، ذلك لأن فعله موجه ضد الاختراق الثقافي أي محاربتة له، وفعله موجه كله إلى تحصين الذات، وهذا التحصين يتحول إلى تفوق بغية محاولة النجاة من آثار العولمة التي تدخل الدول والمجتمعات لا محالة، ولهذا فإن الانغلاق هنا يصبح بمثابة الموت البطيء

<sup>1</sup> - سلطان بركاني، "اسرائيل تعزز الهوية اليهودية في مدارسها"، الشروق اليومي، 20 ماي، 2014، ص.24.

للثقافة، قد تتخلله بطولات ولكنه محكوم عليه بالإخفاق، وينتج عن ذلك جزر ثقافية (الصورة 7) أي ثقافات تشبه الجزر في العزلة والبعد عن التحولات العالمية وعن الاحتكاك الثقافي بالدول الأخرى.



الصورة (7): نموذج للجزر الثقافية<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث/ آلية المواجهة بالعنف والمناهضة والصراع:

لقد نظر مؤيدو نظام العولمة لهذا النظام بوصفه ديمقراطيا وتحرريا، لكن تطبيقاته في الميدان أثبتت أنه خلاف ذلك.

ولهذا قدمت حركة مناهضة العولمة في السنوات الأخيرة خطوات واسعة نحو التنظير لعولمة جديدة بديلة عن العولمة القديمة، وتمارس حركة مناهضة العولمة بلورة العولمة الجديدة في مخطط علمي مضاد لمخطط العولمة المفروضة، منتقلة بذلك من مرحلة الانتقاد السلبي إلى مرحلة ابداع نظام جديد تريده أن يكون أكثر عدلا وإنصافا وإنسانية.

إن حركة مناهضة العولمة تعرضت منذ نشوئها إلى عمليات تشويه مقصودة ساهم فيها الاعلام العالمي، وذلك بغية افراغها من محتواها والحيلولة دون قيامها بأهدافها.

تلتزم الحركة بمناهضة العولمة كما هي عليه الآن، لكن البديل الذي تطمح إليه غير محدد تماما بين مختلف الأطراف التي تشكل هذه الحركة، ولكن هناك اتجاهات رئيسية ثلاثة تتجاذب هذه الحركة:

<sup>1</sup> - Cultural Islands, accessed on : 21/04/2017.  
<www.archiproject.com>

1- التراجع عن هذه العولمة والعودة إلى الأنظمة الاقتصادية الوطنية السابقة لمرحلة العولمة، مع أن هذا يبدو غير ممكن تحقيقه.

2- القبول بالعولمة ولكن مع اصلاح بعض النواحي السيئة فيها، وهذا الاتجاه يمثل طرحا معتدلا، وإن رأى فيه البعض أنه عمليا لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج فعالة.

3- القول بأن عالما آخر ممكن أي أن العالم الحالي غير قابل للديمومة بما فيه هذه العولمة، وبالتالي فهو يقول بعولمة بديلة، أي أن أصحاب هذا التوجه لا يرفضون فكرة أن يكون العالم أكثر ترابطا وأقل تعقيدا.

وقد نجحت جماعات مناهضة العولمة في بناء شبكة عالمية تضم آلاف الجمعيات وملايين المتطوعين من المتضررين من العولمة أو المناهضين لها من جماعات اليسار والعدالة الاجتماعية ودعاة حماية الثقافات والصناعات الوطنية وأنصار البيئة والسلام، ومجموعات وطنية تدعو إلى اقتصاد وطني قائم على دور كبير للدولة والقطاع العام خاصة في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي واتحادات ونقابات عمالية ومهنية ذهبت الأوضاع الاقتصادية الجديدة والشركات العابرة للقومية بحقوقها ومكتسباتها.

هذا ونشير إلى أن الآلاف من دعاة العولمة البديلة قد تظاهروا في المنتدى الاجتماعي العالمي بمنتريال سنة 2016 للمطالبة بتجاوز الانقسام بين الشمال والجنوب نظرا لوجود اللامساواة الاجتماعية التي تتزايد في كل مكان.

ومن أمثلة المجتمعات التي قاومت تأثيرات العولمة المجتمع التركي، رغم الاهتمام بالجانب الأمني- وبالخصوص في الفترة الأخيرة- ورغم التنوع الطائفي الموجود والمتكون من: الأكراد، الأرمن،.. إلا أن ذلك لم يؤثر على الانصهار الثقافي والمجتمعي ولم يؤدي إلى نزاعات اثنو- ثقافية هذا على المستوى الداخلي، أما خارجيا فرغم وجود المهددات الأوروبية والأمريكية، بقي المجتمع التركي محافظا على ثقافته وقيمه وعلى الديانة الإسلامية وكذا اللغة، كذلك رغم وجود أعداد كبيرة من المهاجرين والسياح، فمثلا السياح الذين يزورون مسجد السلطان أحمد باسطنبول ملزمون بارتداء

الحجاب بالنسبة للمرأة، ولباس محترم (طويل) بالنسبة للرجل<sup>1</sup>، والأكثر من ذلك فإن تركيا اليوم تحاول تصدير ثقافتها ولغتها خاصة إلى بقية دول العالم.

### المطلب الثاني: كيميائية المزج بين الهجرة والثقافة ينتج ← حضارة بالتناقض:

ضمن هذا الإطار يتم التركيز على عاملي الهجرة الدولية وتقنيات الاتصال، وتأثيرهما على الروابط الثقافية، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه: أغنر فوغ (Agner fog) صاحب نظرية "الانتخاب الثقافي" (Cultural selection) وهي نظرية في تفسير التغير الثقافي، أي تبيان الأسباب التي تدفع ثقافة بعينها إلى الانتشار والذیوع على حساب الثقافات الأخرى التي يكون مصيرها الاندثار والتلاشي، وقد تأثرت هذه النظرية بطروحات تشارلز داروين (Charles Darwin) في الانتخاب الطبيعي<sup>2</sup>.

إن الهجرة البشرية المتواصلة تعمل بصورة فاعلة على تحديد مسار عملية الانتخاب الثقافي في المجتمعات الغربية، فهي وفقا لـ "فوغ" تدفع كل مجتمع من هذه المجتمعات إلى أن يصبح إما مجتمعا كالبتيا (Kalyptic society)<sup>3</sup> أو مجتمعا ريغاليا (Regal society)<sup>4</sup>، فإذا كانت الهجرة متفرقة وبطيئة وغير متجانسة، فإنها ستفضي عادة إلى إضفاء الصبغة الكالبتية على المجتمع المستقبل، لأنه سينظر إلى المهاجرين من زاوية أنهم مجرد أفراد لا جماعات، وأنهم لا يشكلون خطرا على الثقافة السائدة ولا سيما أن المهاجرين أصلا سرعان ما يندمجون في المجتمع لأنهم لا يمتلكون أية إمكانية للحفاظ على ثقافتهم الأصلية.

ولكن إذا ما وفد المهاجرون بمعدلات عالية، وكانوا على وجه خاص يؤلفون جماعة متجانسة ثقافيا، فإن ذلك سيؤدي إلى إمكانية قيامهم بتشكيل تجمعات سكنية خاصة بهم، حتى يتمكنوا عبر ذلك من الحفاظ على ثقافتهم ولغاتهم ودياناتهم الأصلية، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى مواجهة بين جماعتين محددتين بوضوح هما: المواطنون والأجانب، ويغدو التمييز سهلا بين الجماعتين، نظرا إلى

<sup>1</sup> - وقد لاحظنا ذلك من خلال زيارتنا المتكررة إلى تركيا واسطنبول تحديدا.

<sup>2</sup> - حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الإدماج والتنوع، مرجع سابق، ص. 115.

<sup>3</sup> - مفهوم Kalyptic مصدره مفردة Kalypso اللاتينية الأصل، وهي تسمية لإحدى الحوريات في الأساطير اليونانية التي يضرب بها المثل في التسامح، ومن ثم فالمجتمع الكالبتى هو: المجتمع المتسامح.

<sup>4</sup> - إن مفهوم Regal مشتق من مصدر Rex في اللغة الإنجليزية الذي يعني (الملك)، وقد اختارها أغنر فوغ من منظور أنه بالإمكان اعتبار السلطة نموذجا للثقافة المتشددة والتسلطية، ومن ثم فالمجتمع الريغالي هو المجتمع المتشدد وغير المتسامح.

أن كل فريق له ثقافته التي لم تكد تمتزج بغيرها ومن ثم يفضي ذلك إلى اسباغ الطابع الريغالي على المجتمع ككل.

وبناء على هذا المنظور، فإن استمرارية الهجرة الدولية بمعدلات عالية هي التي تعمل على توليد ردود فعل جماعية في المجتمعات الغربية، ومن أشكالها الحالية الدعوة إلى سن قوانين أكثر صرامة للحد من دخول المهاجرين، وذلك نتيجة غلبة مشاعر كراهية الأجانب وغلبة الطابع الريغالي للمجتمع على نحو ما نراه بكل وضوح في أوروبا اليوم<sup>1</sup>.

إن الهجرة الدولية لا تتسبب في إثارة قلق الأكترية فحسب بشأن مستقبلها في ظل استمرارية الهجرة، بل إنها تثير على نحو أشد خوف الأقليات أيضا من أن تفقد المزيد من ثقلها الديمغرافي والإقليمي وتماسكها الاجتماعي نتيجة توجه المهاجرين إلى الاستقرار في مناطق توطن الأقليات عينها. ومن المؤشرات الدالة على حدوث هذه التغيرات الديموغرافية ومدى فاعلية تأثيرها، هو أن السكان ذوي الأصول **العالمالية** ستتراوح نسبتهم السكانية في عام 2020 ما بين 20% و 50% من مجموع سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، ويمكن أن تصبح النسبة أكبر من ذلك في المراكز الحضرية الكبرى.

وهناك عاملان رئيسيان يساعدان على استمرارية تأثير الهجرة الدولية وتعميق آثارها:

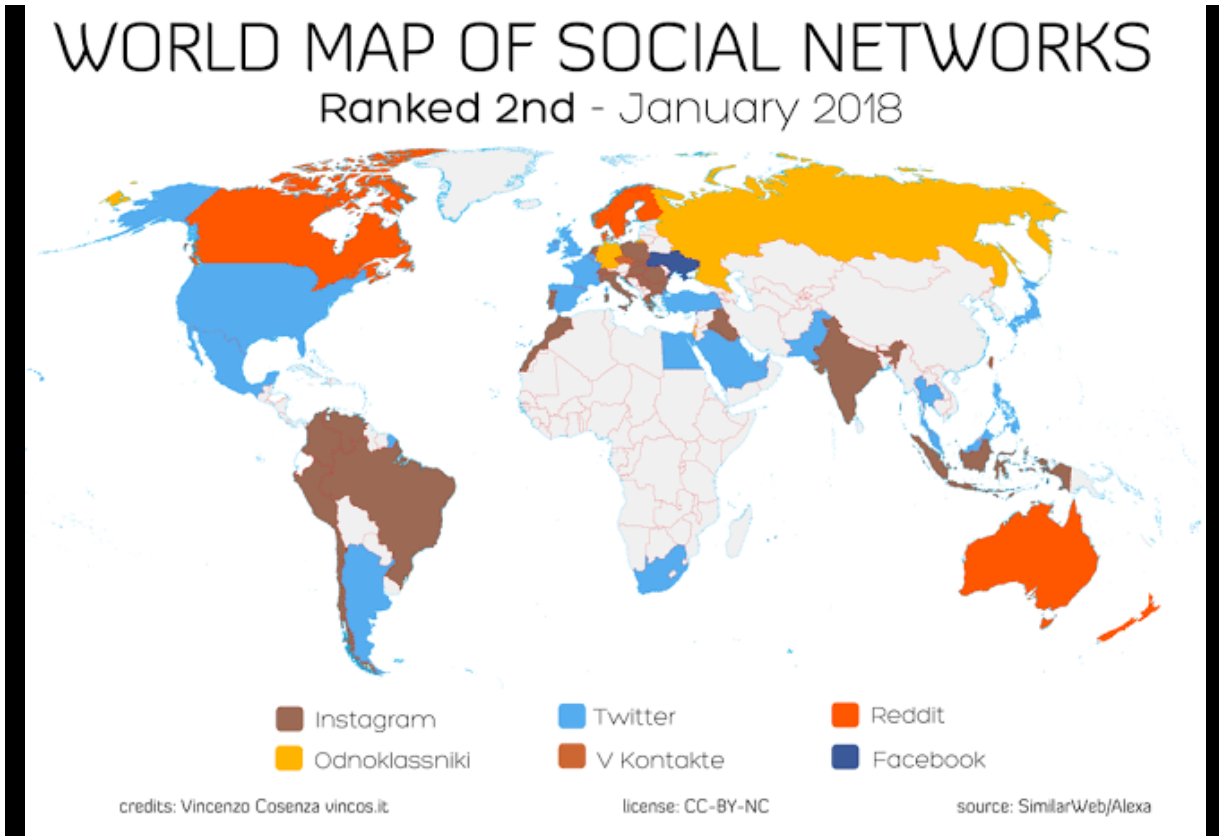
يتمثل **العامل الأول** في عدم الاستقرار السياسي في الكثير من مناطق العالم الثالث وفشل غالبية دوله في برامجها التنموية، وهو ما يزيد من تدفق موجات الهجرة البشرية باتجاه الدول المتقدمة خصوصا وفي الوقت ذاته، فإن احتمال ضعف الدول الغربية ذاتها يعد بمثابة التهديد الأكثر خطورة للنظام الدولي، لأن ذلك لن يؤدي إلى استمرارية انبعاث الثقافات فقط، بل سيفضي أيضا إلى تسييس الثقافات عموما، ونشوب النزاعات السياسية داخل مراكز هذا النظام نفسه، ليتفكك الأخير في نهاية المطاف.

أما **العامل الثاني** فهي تقنيات الاتصال، حيث إن الإثنيات والجماعات المهاجرة تزداد قوة بفعل استخدام نظام الاتصالات المتطورة، فهي تمكن المهاجرين من التواصل مع موطنهم الأصلي، بحيث يجد المهاجرون أنه من اليسير الحفاظ على هويتهم الثقافية في أرض الغربة، فهم من الناحية

<sup>1</sup> - حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص ص. 116-117.

النفسية يقون متعلقين بوطنهم، حتى وإن كانوا بعيدين عنه جغرافيا، أي بإمكانهم أن يعيشوا في عالمين مختلفين بصور مترامنة، لكن هذا ليس بالنسبة لكل المهاجرين. وهذا ما يسمى بالتثاقف الذي يتمثل في جعل الأفراد يعيشون ازدواجية ثقافية، تتجاوزهم في ذلك بلوغ الحداثة والعصرنة، مع قلق فقدان الأصالة والتقاليد في ظل العولمة<sup>1</sup>.

فقد ظهرت نتيجة لتطور وسائل الاتصال ظاهرة التلامس السوسيوثقافي، أي وجود حركة ثقافية وتلامس وتلاقي بين الثقافات المختلفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، مما يجعلنا نقر أن معظم المجتمعات الإنسانية في العصر الحالي أصبحت مجتمعات متعددة الثقافات مع التسليم بفكرة أن كل جماعة تمتلك حق التفتح على الثقافات الأخرى. والخريطة الموالية (5) تبين بوضوح استخدام المجتمعات لوسائل الاتصال وانتشارها عبر العالم:



الخريطة (5): استخدام شبكات الاتصال عبر العالم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Ange Bergson et Lendja Ngnemzué, *Politique et émigration irrégulière en Afrique* ( Paris : Edition Karthala, 2010), p. 58.

<sup>2</sup> - World Map of Social Networks, accessed on: 02/04/2018.

<www.vincos.com>

هذه الوضعية تجعل الفرد مستقبلاً لأفكار وأنماط سلوكية كثيرة مما يوسع من ادراكه للأشياء ويفرض عليه تطوير معارفه وتغيير الأنظمة، اعتماداً على التعدد والثراء الثقافي الذي يميزه. ويعبر الثقاف عن حالة وجدانية وذهنية تتميز بالتناقض بين المثل الاجتماعية والواقع الاجتماعي في مجتمع متعدد الثقافات، أي بين قيم المجتمع الكامنة التي تولد رغبات وطموحات لدى الفرد، في حين تقف بيئته الاجتماعية عائقاً أمام هذه الطموحات. وهذا ما يخلق لديه صراعاً داخلياً بين متطلباته الداخلية وخارجياً مع العوائق الاجتماعية، فتظهر لديه حالة من عدم الرضى نتيجة عدم تلبية رغباته. فعدم تلبية هذه الحاجات يدفع بالفرد للبحث عن مصادر أخرى لإشباعها، وهذا من شأنه أن يحدث لديه ثقافاً لصالح ثقافات أخرى<sup>1</sup>.

يمكن القول أنه يوجد ثقاف في أي مجتمع في حالة احتواء السيرورة الثقافية على ثقافات أجنبية مختلفة بجانب الثقافة المحلية، أي أن الثقاف يعني النقاء ثقافتين أو عدة ثقافات في المجتمع التي يكون الفرد فيها غالباً هو الضحية، نظراً لكونها تنتج في أغلب الأحيان ضعفاً في الثقافة الأصلية، وخلالاً في العلاقات الاجتماعية للجماعات المحلية، الأمر الذي يوحي بأن تبعات الثقاف عادة تكون سلبية<sup>2</sup>.

وهناك من الباحثين من دعا إلى ضرورة التمييز بين الثقاف كونه يعبر عن تغيير مجلوب من الخارج، والتغيير الثقافي الذي قد يكون داخلياً وخارجياً معاً وإما داخلياً أو خارجياً، فضلاً عن تمييز المصطلحين عن التمثل أو الاستيعاب الذي يعتبر أقصى حالات الثقاف، إذ يصل إلى حد تقليد النموذج والتشبه به. فالثقاف يجري عموماً بين ثقافتين مختلفتين اختلافاً جذرياً، بينما يحصل الانتشار بين مجتمعات كثيراً ما تكون متقاربة وذات ثقافات متشابهة، وهو أقرب في الدلالة إلى الانتقال الثقافي منه إلى الدلالة على ثقافة قيد التشكل.

أما صيغ الثقاف وأشكاله فمتعددة ومتبدلة تبعاً لتنوع العلاقات وللجماعات التي يتم الاحتكاك بينها، لتتفوق إحدى الجماعتين على الأخرى، وتبعاً لما إذا كان الاحتكاك المذكور إلزامياً أو طوعياً، وتبعاً لدرجة مقاومة الثقافة التي فرض عليها الاحتكاك.

<sup>2</sup> - لحسن العقون، "الثقاف: الاستراتيجيات والآثار"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مارس، 2014، ص ص. 202 - 203.

<sup>1</sup> - ميمونة مناصرية، "هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة" (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2012)، ص. 177.

ولكن حتى في ظل الضغط والتأثير الشديدين، فإن الثقافة الأصلية تظل تقوم بعملية تصفية أو تنقية للسمات الثقافية الخارجية التي تتلقاها، مما يجعل عملية الانتقاء هذه تؤدي إلى إعادة تأويل معينة للعناصر المنتقاة، ولذلك تعتبر إعادة التأويل هذه مفهوما أساسيا من مفاهيم دراسة الثقافات، إذ أن السمة الثقافية الواحدة نادرا ما تتقبل كما هي وبدون ادخال تحويل عليها، فقد تعدل من حيث مضمونها وإما من حيث وظيفتها وإما من الأمرين معا<sup>1</sup>.

غير أن الثقافات الذي يتم بصورة فضة وقاسية قد يؤدي إلى ردود فعل من جانب المجتمع الذي يخضع له، وتتخذ ردود الفعل هاته شكل الثقافات المضاد الذي قد يكون حركة نخبوية أو جمهورية تسعى إلى إعادة الاعتبار لبعض الثقافات التي افقدتها عوامل التغيير أصالتها.

كذلك من بين النتائج السلبية أيضا ظهور التهجين الثقافي (Cultural Hybridization)، ومفهوم التهجين يجد أصوله الأولى في مجال علوم الحياة (البيولوجيا) لينتقل بعد ذلك إلى مجال الاستخدام في علوم اللغة وفي النظريات العرقية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر في الغرب، ثم شاع استخدام المفهوم أكثر ليطال عدة مجالات في مقدمتها الثقافات الشعبية.

فمثلا ومن خلال دراسة ظاهرة الهجرة إلى كل من بريطانيا وألمانيا تتم صياغة رؤية متكاملة لأوجه التشابه ونقاط الاختلاف بين النموذجين الثقافيين الألماني والبريطاني، خاصة بواقع أن نسبة كبيرة من المهاجرين في بريطانيا هم من دول الإمبراطورية الاستعمارية السابقة، خاصة الهند وباكستان بينما أن الأتراك يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين إلى ألمانيا، رغم عدم وجود أية رابطة استعمارية سابقة.

وتتم الإشارة إلى أن مفهوم التهجين يحمل فكرة الخلط أساسا، واعتبارا من نهايات القرن الثامن عشر بدأ بالظهور خطاب يتحدث عن المزج العنصري، وبالتوازي ظهرت أيضا مقولات تؤكد على تفوق الأوروبيين بالقياس إلى الآسيويين والأفارقة. وكانت ترجمة ذلك على الصعيد الأوروبي هو الخوف من انحلال العرق الأوروبي بمن هم أدنى منه.

بالمقابل أكدت أدبيات كثيرة على الآثار الإيجابية الكبيرة للامتزاج والتفاعل على الثقافات الأوروبية، ولهذا فقد أكد الكثير من الباحثين على تنامي الإدراك بواقع التعدد الثقافي.

<sup>1</sup> - لحسن العقون، "الثقافات: الاستراتيجيات والآثار"، مرجع سابق، ص. 204.



وتتمثل إحدى النتائج التي يتم الوصول إليها في هذا الإطار بالقول أن العولمة تمثل أحد أوجه التهديد على الأمن الثقافي عبر زيادة سرعة وكثافة التهجين الثقافي وليس التناسق الثقافي كما يقول البعض.

تظهر عملية التهجين التي تساعد عليها العولمة في زيادة جرعة الثقافة العالمية أي الأميركية في الواقع العملي فيما هو محلي، وكذلك في الاستخدام الكبير للمرجعية الأميركية في مختلف الممارسات الاستهلاكية.

### المطلب الثالث: اللاتضمنين الثقافي أو عولمة التجربة المحلية:

يصف أنتوني جينز Antony Giddens اللاتضمنين بأنه اقتلاع العلاقات الاجتماعية من السياقات المحلية للتفاعل، وإعادة تشكيلها في نطاقات غير محددة من الزمان - المكان. وتعد هذه فكرة مهمة لفهم الخبرة الثقافية للعولمة، بينما يناقش جينز نوعين من الآليات التي تقتلع العلاقات الاجتماعية من انطمارها (تضمينها) في النواحي المحلية: "العملات الرمزية" و " الأنظمة الخبيرة"، حيث تعد العملات الرمزية وسائط للتبادل ذات قيمة قياسية، وبذلك يمكن تبادلها بينيا عبر مجموعة من السياقات، ويشكل المال وسيلة لاقتلاع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من التحديد الزماني- المكاني للنواحي المحلية المادية، لأنه نظام مجرد لتبادل القيمة المعيارية، حيث يسمح بتبادل العلاقات فيما وراء خصوصيات الموقع، صحيح أنه كان موجودا في مجتمعات ما قبل الحداثة، إلا أنه لم يكن على صورة العملات الرمزية المجردة، الموجودة في الاقتصاديات المعاصرة، إذ أنه أصبح مستقلا عن الوسيلة التي يمثل بها، واتخذ شكل معلومات خالصة مخزنة في صورة أرقام على أوراق مطبوعة بالحاسوب<sup>1</sup>.

وترتبط الأنظمة الخبيرة Expert systems هي الأخرى بين الزمان والمكان من خلال نشر أنماط من المعرفة التقنية التي تتمتع بصلاحيية مستقلة عن الممارسين والعملاء الذين يستخدمونها، وهنا يتحقق الاقتلاع للعلاقات الاجتماعية من السياقات المحلية بواسطة التواسط المنتظم للحياة اليومية من خلال الخبرة الرسمية.

وبمرور الزمن أصبحت الأنظمة الخبيرة متغلغلة في حياتنا الاجتماعية بكل تفاصيلها، من مأكّل وأدوية ومسكن،... وهو الأمر الذي يفرغ الحياة اليومية من محتواها التقليدي.

<sup>1</sup> - Jacques Chevallier, L'ETAT post- moderne, 2<sup>eme</sup> Edition. (Paris : Jouvff, 2004), p. 47.

ولا يتوقف الأمر هنا فحسب، بل إن العملات الرمزية والأنظمة الخبيرة قد سهلت وإلى حد بعيد من هجرات الأفراد نحو مواطن غير مواطنهم الأصلية، الأمر الذي من شأنه إحداث اختلالات ديموغرافية واختلال في الثقافات. ويقر جيدنز بأن الحداثة تهجر، ويشير هنا إلى العملية التي يصبح بها المكان " تخيليا" تنفذ إليه صور الحضور الطيفي الخاصة بالتأثيرات البعيدة، ذلك أن الحياة في المجتمع المحلي في العصر الحديث تتعرض للتحويل الجوهرى انطلاقا من النواحي المحلية المحتواة ذاتيا في عصور ما قبل الحداثة، حيث تصبح التجربة السائدة للحياة اليومية في العالم الحديث- العالمي متعلقة بتعرض عوالمنا الحياتية التي تقع في سياق محلي للاختراق من قبل أحداث وعلاقات وعمليات بعيدة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - Ibid., p. 48.

## خلاصة:

لا نستطيع أن نقول أن تأثيرات العولمة متشابهة، بل هي مختلفة بدرجة كبيرة تبعاً للخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض.

لكن عموماً فإن دور الدولة في ظل التحولات الدولية الراهنة عرضة للتآكل من الأعلى ( من الخارج) بفعل الضغوطات والتدخلات الخارجية، ومن الأسفل ( من الداخل) بفعل المطالب الداخلية والصراعات الثقافية والحركات الانفصالية، التي غالباً ما تؤدي إلى تفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية.

كما أن هناك العديد من التأثيرات السلبية على ثقافات وقيم المجتمعات اليوم، حيث نلاحظ ونشهد عصراً ميزته السيطرة والهيمنة الأمريكية بامتياز في شتى المجالات، وهذا ما يولد أثاراً خطيرة مثل تنامي الطوائف والأقليات التي تصبح تطالب بحقوقها وبالانفصال في بعض الأحيان وقد تشهد حتى ظهور جماعات إرهابية تؤثر على الدولة المعاصرة ليس فقط ثقافياً لكن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً أيضاً.

## الفصل الرابع:

استشراف مستقبل الثقافة وإعادة هندستها كمدخل  
للتكيف مع مستجدات العولمة

**مما لا شك فيه** أن الدولة التي لا تمتلك خريطة واضحة المعالم لهذا العالم سريع التغير شديد التعقيد والتي لا تمتلك بوصلة دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي دولة تعرض مستقبلها لأخطار عظيمة، ذلك أن مستقبل هذه الدولة لن يخرج في هذه الظروف عن أحد احتمالين: **الاحتمال الأول:** أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أنه يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة لا من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية. **والاحتمال الثاني:** أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهتمها من مستقبل هذه الدولة إلا ما يخدم مصالحها هي، سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الأفراد في هذه الدولة أم لم تكن، وفي الحالتين يصبح مستقبل الدولة مرهوناً بمقادير خارجية أو مصالح أجنبية، أي أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة المجتمع في هذه الدولة في تشكيلها أو التأثير فيها. ولذلك فإن هذا الفصل يتناول سيناريوهات الثقافة مستقبلاً وكذا سبل الدفاع وآفاق الشرعنة السياسية المقترحة للحد من الأخطار التي تهدد الحياة الثقافية للأفراد والمجتمعات.

### المبحث الأول: التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة ثقافيا

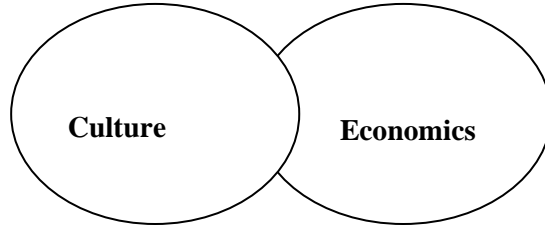
تبرز العديد من التحديات التي تواجه الدولة في سبيل حماية الثقافة والقيم والمحافظة عليها، تحديات صعبة في ظل التغيرات الدولية الجديدة، أولها: التحديات المتعلقة بالجانب الاقتصادي، ثانيها: في الجانب الثقافي، وثالثها: في الجانب البيئي.

### المطلب الأول: التحديات المتعلقة بالجانب الاقتصادي

إن النظام الاقتصادي العالمي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس عالمية الطابع وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في أغلب الاقتصادات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فهي لم تعد موحدة أكثر من الماضي فحسب، بل أصبحت خارجة عن تحكم كل دول العالم. فقد برز تقسيم جديد للاقتصاد فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال، لقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الانفصال عن الدولة وعن الاقتصادات الوطنية التي كانت إلى وقت قريب جدا قاعدة هذا الاقتصاد ووحدته الأساسية التي تتحكم بمجمل العملية الانتاجية والاستثمارية.

إن انتقال مركز النقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، من الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات هو جوهر العولمة الاقتصادية اليوم وهو ما يشكل التحديات التي تواجه الدولة والثقافة على حد سواء. فلقد أصبحت الاستجابة لمتطلبات السوق العالمي ولاحتياجاته هي المفتاح المحرك لإدارة الاقتصادات المحلية، والتي تتمثل أساسا في تفاوت النمو الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب، وتوسيع الفجوة بين دول الشمال والجنوب، ما يؤثر على الرفاهية والثراء الإجمالي. فالاندماج الاقتصادي للدول المتطورة والغنية يستمر بوتيرة سريعة، أما الدول الفقيرة والهشة يزداد تهميشها باستمرار كونها تفتقر للهيكل الانتاجية والمالية وكذا الإعلامية، التي أضحت ضرورة حتمية وحاسمة في الاقتصاد المعولم. كما نجد أن هذه الدول تعاني من المديونية، وكذا من مأزق العجز في الميزانية، وهكذا نجد أن البرامج المخصصة لتسديد الديون يتم على حساب الميزانية الموجهة للقطاعات الأخرى بتقليص أموالها. وكذلك هيمنة الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وازدياد دورها إذ أصبحت تنسج تحالفات عابرة للقارات متنوعة في نشاطاتها واستثماراتها، ناهيك عن ضعف الموارد والاستثمارات، بالإضافة إلى التدخل الواضح لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في شؤون الدول، والضمانات التي يفرضها على القروض وفوائدها، بدءا بسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصوصية والتصحيح الهيكلي وتحرير السوق، وصولا إلى التدخل في أسعار السلع الأساسية.

إن هذا التدخل الذي يكون طابعه اقتصادي، يحمل معه أيضا تدخلا في الجانب الثقافي، لأن القرارات الاقتصادية تؤثر في الثقافة، ذلك أن المجال الاقتصادي الآن هو أكثر ارتباطا بالثقافة عن ذي قبل.



الشكل (15): يبين التداخل الكبير بين الثقافة والاقتصاد<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالجانب الثقافي

تتعلق بمدى قدرة الدولة على أن تجعل من ثقافتها ثقافة قادرة على التأثير على الآخرين وفي الوقت نفسه قادرة على المحافظة على خصوصيتها الثقافية. أي كيف تستطيع الدولة المحافظة على ثقافتها دون الانغلاق على الذات وفي الوقت نفسه تستطيع أن تجد لها مكانا بين الثقافات الأخرى.

#### المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بالجانب البيئي

لقد أصبح موضوع البيئة وحمايتها من المواضيع التي تثار باستمرار على المستويات المحلية والدولية، وأصبحت كذلك الشغل الشاغل للعديد من العلماء والباحثين في مختلف الميادين. ويعود هذا في أساسه إلى المخاطر الحقيقية التي أصبحت تهدد الإنسان الذي لن يتمكن مستقبلا من تفادي هذه التغيرات البيئية ويكون عليه فقط تقبلها. ومن بين هذه المشكلات البيئية:

1- استنزاف طبقة الأوزون: يوجد الأوزون على ارتفاع يتراوح بين 10 - 50 كلم فوق سطح الكرة الأرضية مشكلا ما يعرف بطبقة الأوزون، وهو ذلك الجزء من الغلاف الجوي الذي يسمى ستراتوسفير Stratosphère. ميزة الأوزون أنه يمتص تقريبا كل الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة (RUV) الصادرة عن الشمس ليحمي بذلك النباتات والحيوانات من آثار هاته الأشعة الضارة.

<sup>1</sup> - من اعداد الباحث.

وطبقة الأوزون شديدة التأثر بالأضرار التي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين، وهي مركبات كيميائية شديدة التفاعل، والتي تسمى بمركبات الـ  $cfcs$ . وقد أخذ ثقب الأوزون بالظهور فوق منطقة القطب الجنوبي، هذا ما أدى إلى زيادات في كثافة الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة عند سطح الأرض، والتي لديها الكثير من الآثار السلبية، حيث تضعف أنظمة المناعة، وتسبب حالات الماء الأزرق في العين، وسرطانات الجلد، كما أنها تؤدي إلى الإضرار بالمحاصيل ونموها، ما ينتج عنه تدني إنتاجية النباتات، الأمر الذي يقوض حلقة الغذاء. وقد أفادت بيانات الأقمار الصناعية الصادرة عن وكالة الفضاء والطيران الأمريكية (ناسا) في أكتوبر 2013، بأن متوسط مساحة ثقب الأوزون في سبتمبر 2013 قد بلغ 21 مليون كلم<sup>2</sup>، بينما كان متوسط مساحته في منتصف التسعينات يقدر بحوالي 22.5 مليون كلم<sup>2</sup>.

**2- ظاهرة الاحتباس الحراري:** يرتبط الاحتباس الحراري بشدة بانعكاسات ارتفاع كميات الغازات الدفيئة على طبقة الأوزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الخارجي حول الأرض، حيث يمتص الأوزون الإشعاع فوق البنفسجي الذي تصدره فيمنع إصابة الأرض بارتفاع شديد في درجة حرارتها. وتعتبر مشكلة الاحتباس الحراري مشكلة عالمية خاصة وأن كل انبعاثات الغازات الدفيئة تؤثر في مناخ الأرض بغض النظر عن مكان صدورها، إلا أن كلفة إجراءات تلطيف آثار الاحتباس الحراري وفوائدها ستوزع بشكل غير متساو بين البلدان على الأغلب.

وقد شكلت ظاهرة الاحتباس الحراري أحد مظاهر الإفساد البيئي لاسيما وأن الدول المتقدمة هي المسؤولة بنسبة كبيرة عنها، مما جعلها تفرز تحديات تتعلق بالأمن وباستمرارية الحياة على كلا الطرفين شمال- جنوب.

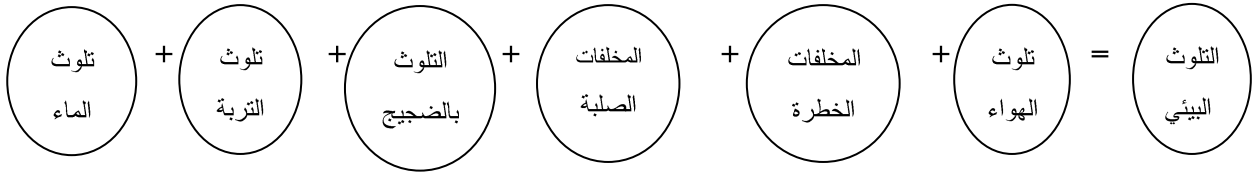
### 3- التلوث البيئي:

ويعتبر موضوع الساعة ومركز اهتمام الدول المتقدمة، غير أن أغلبية الدول الفقيرة تعتبر الحديث عن التلوث ترفاً فكرياً، ومكافحته من الكماليات غير اللازمة.

والتلوث البيئي هو: "إحداث تغيير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية، ما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي



ويؤدي إلى اختلاله". وينتج التلوث عن استنزاف الموارد الطبيعية، الممارسات الصناعية والزراعية وإدارة الموارد الطبيعية غير المستدامة. ويتمثل التلوث البيئي في<sup>1</sup>:



ويمكن أن نعتبر التلوث من جهة أنه ناتج عن مكونات البيئة نفسها كالغازات والأتربة التي تقذفها البراكين، وأكسيد النيتروجين التي تتكون في الهواء نتيجة للتفريغ الكهربائي وحبوب اللقاح لبعض النباتات وما إلى ذلك، ومن جهة أخرى، فهو من نتائج السباق نحو التسليح والأسلحة الفتاكة من طرف الدول الصناعية، وقيامها بالتجارب النووية دون أن تضع في الحسبان قضايا البيئة، حيث قامت العديد من هذه الدول بدفن نفاياتها المشعة والسامة في بعض بلدان العالم الثالث.

**4- النفايات السامة:** دول الشمال تنتج 90% من النفايات السامة في العالم، وتكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالاً صلبة أو سائلة. وخطورتها تتمثل فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم تحويلها إلى أشكال غير مضرّة بيئياً، وأخطرها هو ثقب الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات التي تشكل نسبة 71% من مساحة الأرض.

رغم خطورة هذه المشكلات البيئية وتداعياتها على العالم، إلا أن أغلبية الدول لا تعيرها الاهتمام الكافي والضروري، وخاصة البلدان المتقدمة التي خلقت هذا "المأزق البيئي"، وهي مجبرة اليوم أن تدفع ثمن حل هذا المأزق، بينما الدول النامية لا نجدها تهتم كثيراً بقضايا البيئة نظراً لأن اهتمامها ما زال منصّباً على التصنيع والتقدم وتحقيق الوفرة ثم تلتفت بعد ذلك إلى المشاكل البيئية في مرحلة لاحقة.

وقد حذر العلماء من أن درجات الحرارة قد ترتفع في نهاية القرن الحادي والعشرين إلى بضع درجات مئوية، مما يؤدي إلى اضطراب مناخي حاد يؤثر في الحياة نفسها بسبب ذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحار والجفاف والتصحر واتساع موجات الحر وكذلك الفيضانات والحرائق في

<sup>1</sup> - سمية أو شن، " الاتفاقيات البيئية الدولية بين الواقع الانساني ومصالح القوى الكبرى"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جوان

الغابات، حيث من المرجح جدا أن يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل 28-43 سنتيمترا، وستختفي ثلوج بحر القطب الشمالي صيفا في النصف الثاني من القرن، ومن المرجح زيادة الموجات الحارة وكذا زيادة حدة العواصف الاستوائية.

ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة فإن كمية الأمطار المتساقطة في بعض الأجزاء من العالم ستتناقص بنسبة 50%، بينما تزداد في مناطق أخرى، مما يعني أن الإنتاج الغذائي العالمي سيتناقص. من ناحية أخرى سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة معدل ذوبان الثلوج، وبالتالي إلى ارتفاع سطح البحر، مما سيؤدي إلى غرق جزر كاملة موجودة في المحيط الباسيفيكي والهندي والهادي، بالإضافة إلى غرق جميع المناطق الواقعة في مستوى منخفض عن سطح البحر، ما يؤثر على مجتمعات بأكملها ويؤثر على ثقافتها وقيمها. كما أن هذه التغيرات في البيئة من شأنها أن تؤثر على معدلات الهجرة، وهذا المتغير لديه علاقة مباشرة بالثقافة.

إن قضايا التلوث والاحتباس الحراري واتساع طبقة الأوزون والتصحر والجفاف، نقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية، فقدان التنوع البيولوجي،.. كلها مشاكل قد لفتت الانتباه العام، وبخاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة خطورتها على المستوى العالمي، باعتبار أنها مشاكل قد تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

وتبرز هذه المشكلات البيئية الكبرى لنهاية القرن العشرين من خلال عواقبها الوخيمة خاصة مع اتصال ذلك بسلسلة مترابطة من القضايا كمسألة الفقر والتهميش وتوزيع الثروة، بالإضافة إلى أنه ينجر عنها نتائج خطيرة تشمل بالأساس: هلاك الإنسان حيث تؤدي التغيرات المناخية بحياة 150 ألف شخص سنويا، بالإضافة إلى اختلال التوازن البيئي، مشاكل الهجرة، النزوح، انتشار الحروب من أجل الحصول على الموارد الطبيعية ( المياه، الطاقة،...)، وأكبر دليل على ذلك ما يحصل اليوم في الشرق الأوسط ودول أفريقيا والساحل بشكل خاص، بالإضافة إلى استنزاف الموارد، غياب الاستقرار والأمن ( الاجتماعي، السياسي،...)، انقراض الكائنات الحية، خسائر زراعية وصناعية جمة، انتشار الفقر والمجاعة والأمراض الفتاكة: الكوليرا، الأنيميا، البلهارسيا، التيفويد،...، بالإضافة إلى التوقعات الخاصة باختفاء بعض الجزر وزوال بعض الدول. حيث أن هناك دراسة جامعية من ولاية أوهايو الأمريكية تقول أن طبقات الجليد في منطقة آندن الجبلية جنوب البيرو كانت تتناقص بأقل من خمسة أمتار سنويا ما بين عامي 1963 و1978، وارتفع ذلك إلى أكثر من 150م بين

عامي 1998 و2000 م، وإذا تواصل ذلك يمكن أن تختفي أجزاء واسعة من البيرو تحت سطح الماء بعد عقد أو عقدين من الزمن. بالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت منظمة السلام الأخضر إلى أنه بحلول عام 2080 فإن منهاتن وشنغاي ستختفيان تحت سطح الماء، وسيحدث ذلك نتيجة لارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الغطاء الجليدي لغرينلاند في القطب الشمالي مما يتسبب بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر يصل إلى أكثر من خمسة أمتار، وبالتالي إغراق المناطق الساحلية.

وهناك تقرير جاء تحت عنوان: تقرير الكوكب الحي 2002، يذكر بأن هناك ضغوطا كثيرة على مصادر المياه والغابات والأراضي المستخدمة ومصادر الطاقة بحيث أنه خلال 150 عاما يمكن أن يستنفذ كوكب الأرض، والجدول التالي (2) يبين هذه المخاطر البيئية:

النوع	الآثار البيئية
الأجناس النباتية	انقراض 400 نوع من النباتات خلال القرون الأربعة الماضية، كما أن هناك 33000 نوع من الأجناس النباتية من بين 242000 نوع مهددة بالانقراض
الأجناس الحيوانية	انقراض 400 نوع من الفقاريات منها 88 نوع من الثدييات و107 أنواع من الطيور، وانقراض أكثر من 320 نوع من اللافقاريات، وهناك 11% من مجموع الأجناس الحيوانية التي يصل مجموعها إلى 9600 نوع مهددة بالانقراض
الغابات	فقد العالم من الغابات مؤخرا نحو 200 مليون هكتار
التلوث	- ارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 جزءا بالمليون إلى 363 جزءا بالمليون - تجاوزت الانبعاثات الصناعية من الرصاص مستواها الطبيعي بسبع وعشرين مرة

جدول (2): أهم الآثار البيئية على مستوى العالم الناجمة عن تسارع النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- سمية أوشن، " الاتفاقيات البيئية الدولية بين الواقع الانساني ومصالح القوى الكبرى"، مرجع سابق، ص. 774.

للعوامل والتغيرات البيئية أثر كبير على ثقافة المجتمعات من خلال العديد من العوامل حيث أن التغيرات والمشاكل البيئية تولد مشاكل أخرى مثل الهجرة، الفقر،.. ولهذا تعتبر كتحديات تواجه مستقبل المجتمعات والدول على حد سواء.

### المبحث الثاني: مؤشرات وضع الدولة المعاصرة ثقافيا في ظل المتغيرات الدولية المحيطة

وكمبررات لاستخدام الأساليب الاستشرافية في هذه الدراسة نقول أننا استخدمنا الاستشراف من خلال تقنية السيناريو لأجل وصف الأحداث التي يمكن أن تحدث في المستقبل<sup>1</sup>، ويتم ذلك عن طريق:

- دراسة وقائع الحالة،

- اختيار شيء ما يحتمل أن يحدث،

- تخيل مختلف الطرق التي يمكن أن يحدث فيها التطور المتوقع وسلسلة الأحداث التي يمكن

أن تلي ذلك.

والسيناريو Scenario كما يعرفه الدكتور ابراهيم العيسوي: "هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفروض"، ويضيف قائلا: "والأصل أن تنتهي الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، ويؤكد على أن هذا هو المنهج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ثمة اتفاق على أن أوسيب فلختهايم (Ossip Flechtheim) هو صاحب مصطلح "علم المستقبل" (Futurology)، وقد ظهر المصطلح عام 1943 معلنا عن ميلاد علم جديد يبحث عن منطقتي المستقبل بالطريقة نفسها التي يبحث فيها علم التاريخ عن منطقتي الماضي. إن رواج الدراسات المستقبلية كان منذ الستينات، خاصة بعد انتشار الثورة العلمية التقنية ويحاول أنصار هذه المذاهب إثبات إمكانية استخدام إنجازات العلم والتقنية لحل المشكلات الاجتماعية الحادة لتسوية التناقضات بين الطبقات، كما يطرحون نظريات المجتمع ما بعد الصناعي والشركات المتعددة الجنسيات، التي تهيمن على العالم بأسره، وتستبعد ظهور نزاعات دولية وقد تميزت السبعينات من القرن الماضي بالذعر أمام لقاء المستقبل.

<sup>2</sup> - حسن عبد الله العابد، المتغيرات الدولية وسيناريوهات الثقافة العربية، ط. 1. (بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص.

تجدر الإشارة إلى أننا استخدمنا منهج الدراسات الاستشرافية في هذه الدراسة نظرا للحاجة إلى إحصائيات ومعلومات دقيقة فيما يخص تحديد السيناريوهات الخاصة بمستقبل الثقافة.

وبناء على المعطيات المتوفرة لدينا حول دور الدولة في المجال الثقافي حاليا ومستقبلا، وبناء على عوامل وظروف البيئة الصغرى والكبرى التي تتفاعل معها هذه الأخيرة، يمكن استخراج مؤشرات توازن (ثبات)، تغير\*، تحول\*، الوضع المتعلق بالقيم الثقافية داخل الدولة المعاصرة.

### المطلب الأول: مؤشرات التوازن ( الثبات )

يمكن حصر مؤشرات توازن الوضع المتعلق بالقيم والثقافة في الدولة المعاصرة فيما يلي:

#### 1- خصائص الثقافة والقيم على المستوى الداخلي والدولي:

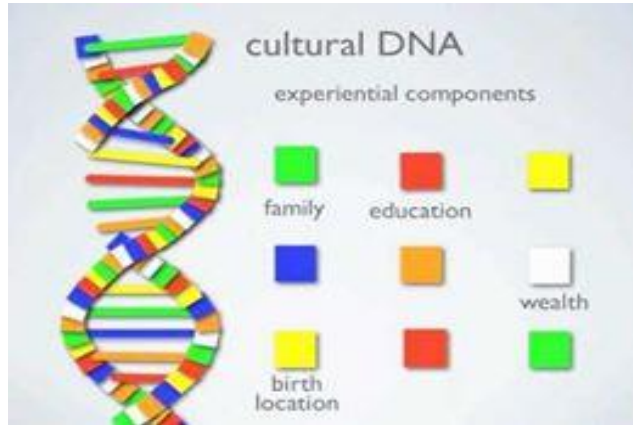
الثقافة هي مركب معقد لمزيج متفاعل يضم تقاليد المجتمع ومعتقداته وعاداته وقيمه المختلفة، أما القيم فهي من الوسائل المميزة لأنماط الحياة الاجتماعية، وهي محدد جوهري من محددات السلوك الانساني إذ تمس العلاقات الانسانية بكافة صورها، ونستنتج مجموعة الخصائص التالية:

1- إن تحليل شكل الثقافة ومحتواها في مجتمع ما مهما كان كبيرا أو صغيرا، ومهما بدا عليه من تجانس وبساطة، ينطوي على كثير من الصعوبات التي تفرض تحليل السمات الثقافية وما يخفي تحتها من خصوصيات، حيث يمكن فهم الثقافة في وحدتها وتكامل أجزائها. لذلك ينبغي دراسة هذه السمات في تكاملها على الرغم من كثرتها وتعددتها، لأنها في النهاية ليست مستقلة أو منعزلة، بل هي في ترتيبها تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لأنساق القيم والنماذج الثقافية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك، دون اهمال الظروف والمؤثرات الخارجية.

2- تساهم القيم في إعطاء نوع من التماسك لمجموع القواعد والنماذج الثقافية في مجتمع معين، والتي إذا أخذت منفصلة، سوف يكون من الصعوبة إيجاد تفسيرات لها.

\* - التغيير: يعبر عن تغير الأوضاع وذلك اثر حدوث وظهور ظروف ومستجدات إما أن تكون ايجابية أو سلبية، وقد استعمل التغيير هنا بمعناه الايجابي الاصلاحى، أي تغير الوضع نحو الأفضل والأحسن.

\* - التحول: يعبر عن انقلاب الوضع بشكل جذري، بحيث لا يبق من ظروف الماضي شيء يذكر، وذلك بظهور اصلاحات جذرية أو بحدوث ظروف مفاجئة وغير متوقعة، وقد يكزن التحول ايجابي أو سلبى، وقد تم استعماله هنا بالمعنى السلبى.



الشكل (16): العلاقة بين القيم والثقافة<sup>1</sup>

3- كانت سياسات الأمن والتنمية والتصنيع تشكل أولى الاهتمامات الدولية فلم تشكل القضايا الثقافية أولوية من أولويات السياسة الدولية إلا مؤخراً، الأمر الذي ساعد على تفاقم المشاكل الثقافية بشكل كبير.

4- اتسام السياسات الثقافية بالطابع الرسمي، وبذلك تميزت بصورة تعاون محدود وغير دائم، لأنه يقوم على الأطراف الرسمية فقط، ويقيد من حرية الأطراف غير الرسمية التي ترغب في المشاركة في صنع السياسات الثقافية.

5- تشكل الثقافة اليوم اهتمام الدول على المستويين الوطني والدولي، ولو أن هذا الاهتمام يختلف في درجته من دولة إلى أخرى.

2- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة الثقافية الدولية والعولمة:

ويمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1- افتقاد العديد من الأفراد والمجتمعات المحلية لمفاهيم ومعاني المواطنة العالمية.

<sup>1</sup> - من اعداد الباحث.

2- عدم وجود مؤسسات أو تنظيمات خاصة بالثقافة تشجع على التطوع أو تنظمه في المجتمعات المحلية، وإن وجدت فهي قليلة، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بقضايا أخرى كالقضايا البيئية والقضايا التنموية مثلاً.

3- غالباً ما تتميز السياسات الحكومية بإبعاد الفرد عن دائرة نشاطها وتقييد حرياته خاصة الحكومات غير الديمقراطية وتظاهرها بعكس ذلك، من خلال شعارات تنادي بضرورة اشراكه في عملية صنع القرار.

4- إن غالبية الأفراد والمجتمعات اليوم منشغولون بحل القضايا والمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد غالبية المنظمات اليوم ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي.

### 3- الإقرار والاهتمام بالتنوع الثقافي:

1- يعد جسر الهوة بين الثقافات أمراً ضرورياً وعاجلاً للسلام والاستقرار داخل الدول، ويشكل التنوع الثقافي قوة محركة للتنمية، ليس على مستوى النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً كوسيلة لعيش حياة أكثر اكتمالاً، وهو ما تنصّ عليه الاتفاقيات الخاصة بالثقافة التي توفر ركيزة صلبة لتعزيز التنوع الثقافي. من هنا، يُعتبر التنوع الثقافي ميزة ضرورية في العالم المعاصر.

2- في الوقت نفسه يساهم القبول بالتنوع الثقافي والإقرار به - عبر الاستعمال الإبداعي للإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص - في خلق الحوار بين الحضارات والثقافات وفي بلوغ الاحترام والتفاهم المتبادل.

3- إن مركزية اشكاليات الثقافة في السجلات الدائرة حول مشروع نظام عالمي جديد تشهد على المكانة المتنقلة إلى شبكات وصناعات الثقافة في إعادة تصور استراتيجيات القوة، كما تشهد على جاذبية مجال عالم آخذ في التكون، يسعى إلى تصريف أمر التثاقف مع مبدأ المساواة، من هنا كانت ملاءمة النظرة الجيوبولتيكية.

4- هناك بعض المؤتمرات والاتفاقيات في هذا المجال، نذكر اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي عام 2005، التي تؤكد على حق الدول في صياغة سياساتها بهدف حماية وتعزيز التنوع الثقافي، وما يدل على هذا الاهتمام هو الاتفاق على تاريخ 21 ماي كيوم عالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.

## 4- الحقوق الثقافية ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان:

1- يفترض المذهب الليبرالي أن الأفراد مستقلون بما فيه الكفاية ليحددوا تصورهم الخاص لمصالحهم الشخصية، يكفي فقط أن نمنحهم الحق للقيام بذلك، فإذا لم تكن لهؤلاء الرغبة في المحافظة على ممارسات ثقافية موجودة، فإنه لا يجب على النظام السياسي الديمقراطي القائم أن يأخذ على عاتقه مهمة حماية هذه الممارسات مثلما لا يمكنه أن يمنع الأفراد من تعديل ورفض هذه الأخيرة. من واجب الدولة إذن حسب الليبراليين أن لا تتدخل سياسياً في صراع التصورات الفردية المتباينة. وبالتالي يجب عليها أن تتبنى سياسة الحياد، وأن تعامل الأفراد المنتمين لها بمساواة دون أن تفاضل بين تصوراتهم للخير، رافضة بذلك كل شكل من أشكال الاعتراف بالحق الجماعي<sup>1</sup>.

2- ولذلك يقرر جوزيف راز (Joseph Raz) (1939-) أن ضمان القدرة على الارتكاز على موارد ثقافية معينة (أو عدة ثقافات) يندرج ضمن الحظوظ التي يجب توفيرها للأفراد. إن قيمة الحقوق الثقافية لا تختزل في واقع أنها تسهل الممارسة الفعلية للخيارات الفردية، ولذلك يمكن عند الحاجة حمايتها بتحديد حرية الاختيار لبعض المواطنين أي بتدخل الجماعة لضمان توازن بين الخيار الفردي وحماية الجماعة.

3- البلدان المتقدمة التي يكثر الحديث فيها عن حقوق الإنسان ومنها الحقوق الثقافية، لكنها تكيل بمكيالين، مكيال في حق شعوبها يضمن لها الأمن وظروف العيش الكريم، ومكيال خاص بالشعوب الأخرى يحرمها من حقوقها الأساسية.

## 5- مؤشرات عالمية أخرى:

1- تراجع دور الدولة وظهور الشركات المتعددة الجنسيات ومختلف المؤسسات العالمية الأخرى.

2- الاهتمام بالسياسات الأمنية والتوسعية من قبل الدول الكبرى على حساب السياسات الأخرى.

<sup>1</sup>-عبد العزيز ربح، ما بعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، ط. 1. (الرباط: دار الأمان، 2011)، ص. 1. نقلاً عن:

Will Kymlicka, "Le libéralisme et la politisation de la culture", *philosophiques*, n,2, 1992, p. 97.



**المطلب الثاني: مؤشرات التغيير**

يرى عدد من المفكرين المهتمين بالشؤون الثقافية أن الثقافة يمكن أن يتغير دورها بحيث تصبح عنصراً هاماً وداعماً للدولة، وذلك من خلال الاهتمام بها وتهيئة البيئة المناسبة لذلك، ويمكن إبراز هذا من خلال المؤشرات التالية:

**1- خصائص السياسة الثقافية الدولية:**

1- هناك اهتمام من طرف الدول بالمجال الثقافي والقيم، وما يؤكد ذلك العديد من المؤتمرات الخاصة بالثقافة على سبيل المثال نذكر: مؤتمر التنوع الثقافي، التراث المشترك للبشرية وفقاً للإعلان العالمي لليونسكو المتعلق بالتنوع الثقافي للعام 2001، والحوار الناتج عنه الذي يعتبر إحدى القضايا العصرية الأشد إلحاحاً.

يبين هذا الطرح أن الثقافة تعتبر من أولويات الحكومات اليوم، كون الثقافة أصبحت من أهم الأبعاد حالياً سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

2- زيادة الاهتمام بالبعد الثقافي يجعل الحكومات والدول بحاجة إلى طرف وفواعل أخرى تساعد، وقد تكون مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية،... لأنها بحاجة إلى بدائل وحلول ومقترحات وآليات جديدة قد تكون غير قادرة على توفيرها لوحدها.

**2- رفض الثقافة الأجنبية:**

1- ردة فعل الشعوب والدول الأخرى في التمسك الشديد بثقافتها كرد فعل على ذلك، وهو ما يفسر وجود ثقافات تتخذ شكلاً أكثر قوة وتصلباً في التعبير عن ذاتها ووجودها.

2- قد يؤدي هذا إلى توقع بعض الثقافات وانغلاقها على نفسها بسبب التخوف من التهديدات العولمية الخارجية (بارانويا ثقافية Cultural Paranoia).

**3- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة الثقافية الدولية والعولمة:**

1- قد تساعد منظومة العولمة والحكم الراشد على نشر مفاهيم المواطنة لدى الأفراد والشعوب.

2- انتشار الوعي الثقافي من شأنه أن يشجع الأفراد على الانخراط في منظمات ومؤسسات ثقافية قد تكون حتى عالمية.

3- وعي المواطن يدفعه إلى القيام بدوره في حماية ثقافته وقيمه من مختلف التهديدات الخارجية.

4- بإمكان المواطن أن يساهم ويشارك في صنع القرارات المتعلقة بالثقافة على المستوى الحكومي، بالرغم من محاولات الأطراف الحكومية إبعاده عن الحياة السياسية.

#### 4- مؤشرات عالمية أخرى:

1- يمكن للحكومات والدول أن تنظر إلى مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية، كأطراف تعاون يمكن الاعتماد عليها في مختلف الظروف، كأن تقوم بدعوتها للمشاركة في المؤتمرات الثقافية مثلاً.

2- فتح أبواب النقاش والحوار بين مختلف الشركاء على المستوى الخارجي للدول.

#### 3- حدوث ورقة غرائبية Wild card<sup>1</sup>:

عدم التزام الدول بالحماية الثقافية يؤدي إلى تدهور واختلال ثقافي وقيمي كبير يؤدي إلى آثار خطيرة تتمثل في:

1- صراعات ثقافية نتيجة لتزايد المطالب بالحقوق الثقافية،

2- تزايد في نسب الهجرة التي تكون أسبابها اختلالات في الجانب الثقافي وكذا مشاكل ثقافية، تدفعها إلى الهجرة بحثاً عن الأفضل،

<sup>1</sup> الورقة الغرائبية هي أحداث غير متوقعة يكون لها تأثيرات هائلة عندما تحصل، ويشير المصطلح إلى أحداث تبدو غير محتملة خلال الفترة الزمنية المعنية (المستقبلية)، ولكنها تكون ذات تأثير عظيم لو حصلت. للمزيد من المعلومات أنظر:

ادوارد كورنيش، الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة حسن شريف، ط. 1. (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص. 361.

3- ينتج عن التصاعد في أعداد المهاجرين مشاكل بيئية بسبب الاختلالات في الاقليم، وازدياد الحاجيات المختلفة من غذاء، ماء وسكن،...، الزيادة في استهلاك الطاقة، ما يولد ظاهرة اللاتوازن بين المناطق،

4- يمكن أن تظهر مشاكل سياسية بين الدول بسبب تصاعد بؤر التوتر الثقافية داخل دولة معينة.

هذا التدهور الخطير المحتمل الحدوث قد يؤدي إلى حدوث ورقة غرائبية Wild card، تتمثل في ظهور حركات احتجاجية واسعة النطاق ذات الأسباب الثقافية، وقد تفوقها منظمات معينة، أو أقليات داخل دولة ما، وتبدي مطالب ثقافية معينة، أو قد تبدي معارضتها الشديدة للممارسات الثقافية التعسفية داخل الدولة. قد تفوق هذه الورقة الغرائبية إلى القيام بإصلاحات ثقافية كبيرة على مستويات عدة.

### المطلب الثالث: مؤشرات التحول

يرى العديد من المفكرين من أنصار الاتجاه السلبي، أن الدولة وثقافة المجتمع لا تملك القوة الكافية لمواجهة تهديدات ومخاطر العولمة، وهو الأمر الذي جعل دور الدولة يتراجع مع مرور الوقت وهذا ما يؤدي إلى تراجع وتلاشي الثقافة شيئاً فشيئاً، ويمكن إبراز المؤشرات أو الملامح التي تدل على ذلك التراجع من خلال العناصر التالية:

#### 1- خصائص السياسة الثقافية الدولية:

1- بناء على الأحداث والتطورات السياسية الراهنة، والمتعلقة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية وانتشار الحروب والانقلابات العسكرية والإرهاب خاصة في السنوات الأخيرة، يتوقع أن تصبح السياسات الأمنية، العسكرية والسياسية من أولويات الأجندة الحكومية الدولية، وهو ما يؤدي إلى تراجع الاهتمام بالسياسات الثقافية على المستوى الداخلي للدولة.

2- التسارع الرهيب في الثورة الرقمية وتكنولوجيا الإعلام، والتي لها آثار سلبية على الثقافة وهذا من شأنه أن يكرس استمرار التهديدات ويعمق من آثارها.

3- ارهاق أغلب الدول وزيادة الانفاق نتيجة لحروب أو صراعات،.. قد يؤدي إلى التقليل من الاهتمام بالجانب الثقافي ويؤدي أيضا إلى التقليل من المؤتمرات الخاصة بالثقافة بسبب قيود الميزانية.

4- تفاقم الأزمة الانسانية الحضارية الناتجة عن تصاعد موجات العنصرية والكراهية وعدم احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب، وهذا ما حذر منه المؤتمر الدولي حول تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان المنظم من طرف منظمة الاسيسكو في أكتوبر 2013<sup>1</sup>.

2- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة الثقافية الدولية والعولمة:

يمكن توضيح هذه الملامح في النقاط التالية:

1- في ظل الظروف السياسية والأمنية الراهنة ينقص اهتمام الفرد بالمسائل والقضايا الثقافية.

2- تنقص رغبة الفرد بالانخراط في المؤسسات الثقافية، وقد ترتفع رغبته في الانضمام لشبكات الدفاع عن حقوق الانسان أو شبكات محاربة الفساد والإرهاب الدولي، ...

3- نتيجة لسوء الأوضاع السياسية يحدث عجز اقتصادي، وتخلق طبقات اجتماعية وسطى وفقيرة يحول دون تفكيرها في القضايا الثقافية ذات الآثار المتعددة رغم أهميتها.

4- نتيجة لتزايد بؤر التوتر عبر العالم تتزايد معها معدلات الهجرة.

3- قبول وإتباع العولمة (الغزو والاختراق الثقافي):

1- يعني التدخل في شؤون الدول الأخرى بقصد التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم بمختلف الوسائل المتاحة.

2- اعتماد الدولة المستقبلية على الدول الموردة في مسألة بناء وإنتاج القيم والأفكار التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدول، عبر تقليد الأولى للثانية.

<sup>1</sup>- Conférence Internationale pour: **Le dialogue des Cultures et des Religions**, Royaume du Maroc, Octobre 2013.

3- سيادة الاعتقاد بأن هناك تفوقا واستعلاء من قبل الدول الموردة مقابل تراجع وتخلف وتدني في مكانة الدول المستقبلية.

4- وضع العقبات والقيود أمام البلدان المستقبلية (قيود اقتصادية أو سياسية أو غيرها) من أجل تثبيت دعائم استغلال هذه البلدان، ورسم ونشر ثقافة سياسية نابذة من واقع الدول الغربية، خدمة لمصالحها.

5- تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة ثقافيا وفقدانها السيطرة على إعادة تكوين ذاتها أو تجديدها.

6- ربط أفراد وجماعات مختلف الدول بقيم الغرب وبمؤذجه في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبلورة صورة غربية يعمد بواسطتها أفراد هذا المجتمع إلى إجراء مقارنة مع ظروف واقعهم، وبالتالي محاولة تقليد تلك النماذج الغربية.

7- تغريب الثقافات والقيم الوطنية من خلال وسائل الإعلام ذات التقنية الحديثة.

#### 4- إقامة ثقافة عالمية:

1- والثقافة العالمية هي ثقافة الأمم التي وصلت إلى درجة من التقدم التاريخي الكلي، وهضمت على نحو كفي ثقافات الأمم السابقة، وصارت قادرة على أن تحدث تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في ثقافات الأمم الأخرى<sup>1</sup>.

2- تعميم الثقافة الليبرالية الغربية باعتبارها النموذج المتحقق الذي انتصر في الحرب الباردة، والعمل على نشرها في كل مكان خارج مجتمعات المركز والأصول، أي نقل العملية إلى الأطراف.

3- تنظر الدول الكبرى للثقافة على أنها العائق الأهم والأقوى أما التجارة العالمية والتسويق والتكنولوجيا وتجاه فرض نموذج وأسلوب معين على الآخر، ولهذا فهي تسعى جاهدة إلى توحيد الثقافات بغية القضاء على هذه العراقيل.

<sup>1</sup> - رحيمة عيساني، "الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية- الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجا" (رسالة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص. 23-

4- حسب كينيث آرو ( Kenneth Arrow ) \* فإن العولمة تعد ضرورة اقتصادية وفي آن واحد مشروع يهدف إلى تقليص الثقافات واستغلال دول العالم الثالث، فمن الممكن تمييز 5 ملامح مختلفة للعولمة على الأقل: التجارة الدولية، وحركات رؤوس الأموال، هجرة الشعوب، هجرة الأوساط الإحيائية الغربية، ونشر الثقافات والأفكار المتنوعة وإمكانية مجانستها<sup>1</sup>.

#### 5- ملامح المجتمع الدولي المحتملة وخصائصه:

يمكن التعبير عن ظروف المجتمع الدولي وخصائصه المحتملة في إطار التوجه نحو التحول من خلال النقاط التالية:

1- التطورات التكنولوجية والإعلامية المستمرة، والتي تقوم بنشر المعلومات وجعلها ميسورة للجميع بدون مقابل بحيث يستطيع أي فرد أو جماعة الحصول عليها، بمعنى بناء قاعدة معلوماتية واحدة يستخدمها الجميع ويتفاعل معها، وبذلك يتمكن الإعلام من دعم ظاهرة العولمة وتعميق منطقتها وجعلها أكثر قبولا ومدعومة بقاعدة معلوماتية وبتقنية معلوماتية متطورة.

2- إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة بين مكونات العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد ولغة مركزية واحدة وبنية ثقافية مشتركة، وقد نجح الإعلام في تجسيد الوظيفة المذكورة وجعلها أكثر فعالية وتماشيا لمنطق العولمة ومضمونها بفعل التقنية الرقمية والأقمار الصناعية التي تملك قدرة البث المباشر دون وسيط إلى الجمهور المعني أو أية بقعة جغرافية على كوكب الأرض.

3- عدم الوصول إلى أنظمة ديمقراطية حقيقية قادرة على حماية الثقافة والقيم المجتمعية، وكذا مشاركة وإشراك الأطراف غير الحكومية في ذلك.

4- وجود تمايز بنيوي على المستوى العالمي، بحيث أن أغلب الحكومات تهتم بالمجالات التنموية، الأمنية والعسكرية على حساب القطاع الثقافي، ولهذا يبقى الازدهار الثقافي أمرا صعب التحقيق.

\*- كينيث آرو Kenneth Arrow: اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1972.

<sup>1</sup>- Jacques Fontanel, Globalisation- Economiques et sécurité Internationale, introduction a la Géoeconomie ( Paris : Edition l'Harmattan, 2005), p. 61.

المبحث الثالث: محددات القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه الثقافة والدولة

### المعاصرة في ظل العولمة الثقافية

إن الدور الذي تلعبه الدولة في المجال الثقافي مرهون بمدى قوتها ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي قد تعترضها في سبيل تحقيق ذلك. ومرتبطة أيضا بمدى قدرتها على الاستفادة من الفرص السياسية، المادية، الادارية والبشرية المتوفرة، ومدى قدرتها على التغلب على التهديدات التي تواجهها وخاصة منها العولمة.

### المطلب الأول: محددات القوة والضعف ومؤشرات قياسها

تتبوأ الثقافة في الفترة الأخيرة مكانة هامة سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الخارجي، وذلك لأهميتها ودورها في تحقيق الأمن على مستوى الأفراد و الدولة أيضا، لولا وجود الكثير من التهديدات التي تؤثر على الثقافة اليوم، والتي يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

### الفرع الأول/ محددات القوة والضعف

#### 1- محددات القوة: وتتمثل فيما يلي:

- 1- نهاية الحرب الباردة التي أرخت لنظام دولي جديد، وكانت البداية لظهور وتزايد الاهتمام بالعامل الثقافي ومن خلالها بالقيم على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي.
- 2- أهمية الثقافة والقيم بالنسبة للمجتمع والدولة معا، فهي عنصر التماسك بين أفرادها ومعيار لقوة الدولة وتماسكها واستقرارها، فالقيم هي أساس بناء المجتمعات، بل هي أداة تحكم أفرادها، وتحدث بينهم التفاعل المستمر، فإنها لا تنشأ من فراغ، وإن أعظم موجهاتها هي ثقافة المجتمع.
- 3- التطور الاقتصادي والتكنولوجي بالنسبة للدولة الواحدة يجر معه التطور الثقافي إذ لا يدع مجالاً للتدخلات الخارجية والعولمية تحديدا.
- 4- حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا حتى تتمكن من العمل في أمان لتحقيق أهدافها.

2- محددات الضعف: وتتمثل فيما يلي:

- 1- أغلبية الدول اليوم لا تسمح للعناصر المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بالتدخل على المستوى الثقافي والمشاركة في السياسات الثقافية.
- 2- أمام تنامي التيار العولمي هناك اضعاف مستمر لسلطة الدولة وقوتها على المستوى الثقافي.

3- العنف الثقافي كرد فعل لسياسات دولية غير متوازنة.

4- التكنولوجيا ساعدت على توسيع الهوية الثقافية والقيمية بين الشعوب والدول اليوم.

5- ضعف وقلة المؤتمرات العالمية الخاصة بالثقافة والقيم وبطرق حمايتها والحفاظ عليها.

الفرع الثاني/ مؤشرات القوة والضعف

إن استخدام مؤشرات قياس نقط القوة والضعف في هذه الدراسة، يساعد على فهم وتحديد المسارات المستقبلية للثقافة والقيم وكذا لدور الدولة في تسيير الشؤون الثقافية، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر الدور، مؤشر التماسك الثقافي.

1- مؤشرات القوة والضعف حسب سيناريو التوازن ( ثبات الوضع): وتتمثل فيما يلي:

1- مؤشر الدور:

أكدت الكثير من الدراسات الأكاديمية في المجال الثقافي أن الدولة لها دور محدود على المستوى الثقافي والقيمي، وهذا يعتبر نقطة من نقاط قوة الدولة<sup>1</sup>، حيث أن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر سابقة على الدولة، أي القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي، والنتيجة تفتيت المجتمع وتشنيت شمله. لكن ثمة تهديدات خارجية من طرف العولمة تجعل دور الدولة محدودا، وبالتالي يمكن القول أن دور الدولة هو دور سطحي وليس فعلي.

<sup>1</sup>- Maurice Carraz, " Culture et Cultures: Un défi pour les droits de l'Homme, un enjeu pour nos sociétés » dans Culture et Cultures- un défi pour les droits de l'homme, sous la direction de : Ali Sedjari ( Paris : L'Harmattan, 2011), p. 19.



## 2- مؤشر التماسك الثقافي:

حيث أن التماسك بين أفراد المجتمع أصبح اليوم من أهم مؤشرات الحصانة والقوة الثقافية، التي تقف كسد وحاجز ضد المحاولات العولمية لقهر هذه الثقافات وطمس القيم.

كما أن تفتيت المجتمع وتشتيت شمله، يؤدي إلى اضعاف الدولة وبالتالي السيطرة عليها من طرف القوى الكبرى. وحتى تمتلك قوة المجتمع الفعلية، فإنها تحتاج إلى تعزيز الاتصال والتماسك بين الأفراد، وهذا ما يزيد من معدل الاستقرار الثقافي ومنه إلى استقرار الدولة ككل. غير أن هذا لا ينفي وجود مؤثرات خارجية، ولهذا يبقى التماسك الثقافي موجودا لكن بشكل نسبي، وعليه فإن درجة التماسك الثقافي نسبية وليست كبيرة.

## 2- مؤشرات القوة والضعف حسب سيناريو التغير ( التفاوض): تتمثل فيما يلي:

### 1- مؤشر الدور:

الدولة هنا دولة القانون تكفل الحقوق وتحميها، ومن خلالها يتحقق التجانس الثقافي. ونؤكد هنا على أهمية الدولة ودورها الذي ازداد بالفعل في بعض المناطق في العالم وذلك فيما يتعلق بالتأكيد على تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي عبر دعم الاقتصاد، التكنولوجيا والسياسة وكذا الثقافة. وبالتالي يمكن القول أن دور الدولة هو دور فعلي وليس سطحي.

### 1- مؤشر التماسك الثقافي:

من خلاله يكون المجتمع متماسكا ثقافيا ويتحقق بموجب ذلك الازدهار الثقافي، ويكون التماسك الثقافي فعالا وكبيرا في هذه الحالة.

## 3- مؤشرات القوة والضعف حسب سيناريو التحول ( التشارومي):

### 1- مؤشر الدور:

في ظل الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية الراهنة التي تعمل على خلق مجال واسع للانفتاح وفتح المجال للحوار والنقاش ما بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الثقافية **Gouvernance culturelle** التي تدعو إلى اشراك الفواعل الأخرى في السياسات الثقافية اذ ترتفع درجة المشاركة في الشؤون الثقافية ويتراوح دورها ما بين تقديم الاستشارة، حضور المؤتمرات، وطرح القضايا. وقد ركزت على هذا المبدأ منظمة الأمم المتحدة في القرار رقم 55/ 91

بتاريخ فيفري 2001 حول التراث المشترك للبشرية<sup>1</sup>. فأصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي (الجمعيات العرقية، اللغوية، والقومية...) تحل محل الدولة. هذه القوى الفاعلة (منظمات حكومية وغير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام...)، كالمنظمات الدولية، والمنظمات الأهلية غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، وشبكات الإعلام والمعلومات من خلال هذا التعبير الأكثر دقة حول وضع الدولة الوطنية في ظل التحولات، فإن الدولة خلقت عالما شديد التعقيد والاختلاف، وهذا ما دفع الدولة إلى معالجة فقط المشكلات الكبرى، غير أن الواقع يؤكد عجزها عن معالجة تلك القضايا الكبرى لأنها ببساطة أصبحت أصغر منها، وهو ما ساعد على حصول عملية تسليم طوعي لتلك المهام، وهذا لصالح قوى ومؤسسات المجتمع المدني (الوظائف الصغرى)، أما الوظائف الكبرى فقد تم تسليمها لمؤسسات عالمية وهيئات عبر قومية وهذا لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهو الوضع الذي يمكن من خلاله تسجيل مساواة الدول الصغرى بالكبرى. إن الدولة لا تختفي، غير أنها لا تعود تملك حرية الاختيار ولا تعود تسيطر على التطورات وفي رأي جيمس روزنو نظام ما بين الدول لا يعود يشكل المحور الرئيسي للحياة الدولية، فالدولة تتعايش مع نظام متعدد المراكز، حيث يصير الفاعلون غير الحكوميين المحددين الرئيسيين للسياسة الخارجية. كما جرى تشعب حقيقي بين عالم الدول والعالم المتعدد المراكز، حيث يخضع كل منهما لمبادئ مناقضة للآخر، وعلى حين يستمر الأول في الانتعاش بدوافع كلاسيكية من الرغبة في السلطة وحماية سيادتها، فإن البحث عن الاستقلال الذاتي يعطي التفوق للثاني، وعليه فإن دور الدولة هنا سطحي وليس فعلي.

## 2- مؤشر التماسك الثقافي:

في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية يصبح من الصعب تأمين فرص التماسك الثقافي، وبالتالي يصبح المجتمع في حالة صعبة حالة تبعية حتمية للتيارات والظروف الخارجية، ويتميز التماسك الثقافي بأنه نسبي وليس كبير.

إن الهوة بين النسيج الاجتماعي والأنظمة السياسية تؤدي إلى تنامي التطرف المدني، ويؤدي إلى علاقات تبعية جديدة وهذا ما ينتج عنه: تشوهات ثقافية للمجتمع، حيث يسهل ويسرع هذا الأمر تجنيد المتطرفين والمتشددين بوجود أرضية ملائمة للتيارات الراديكالية، وإن نمو التطرف الديني من

<sup>1</sup> - ibid, p. 18

خلال التركيبة الاجتماعية للدول يمكنه مرة أخرى أن يؤدي إلى مضاعفة تبعية واعتماد البنى السياسية والحكومية للدول على العناصر ما وراء الإقليمية وخاصة على الولايات المتحدة، إذ أن هذا بحد ذاته يسهم أيضا في مزيد من تدخل الولايات المتحدة في هذه المنطقة.

### المطلب الثاني: الفرص والتهديدات

إن الثقافة اليوم أمامها العديد من الفرص السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد على تطوير وتفعيل وجودها لكي تقوم بحماية مكوناتها ومواجهة العراقيل والتهديدات التي تواجهها.

### الفرع الأول/ الفرص: ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

#### 1- تأثير المؤتمرات والملتقيات الدولية:

على الرغم من قلتها إلا أنها تعتبر بمثابة فرص للثقافة اليوم، كونها تشكل ورقة ضغط من أجل الحماية الثقافية وحماية حقوق الانسان، وهذا سواء بالنسبة للدول العظمى وغيرها، وتعمل أيضا كضوابط للحد من الآثار السلبية للعولمة.

#### 2- التنمية البشرية المستدامة:

إن التنمية البشرية عملية داخلية ذات علاقة بالمجهود الذاتي للمجتمع، ويرى بعض الباحثين أن ضعف التنمية البشرية مرتبط بهيمنة القوى العظمى، لهذا فإن الترابط الداخلي والتداخل بين العوامل السوسيو اقتصادية يعتبر شرطا حيويا لقيام التنمية البشرية، علاوة على أن التخطيط السليم للتنمية يجب أن يقوم على التوقع والنظرة المستقبلية (20 سنة فأكثر)، مما يتيح صياغة الأهداف ووضع سبل تحقيقها وتصحيح الاختلالات متى وجدت.

وأساس هذه النظرة المستقبلية هي القيم الثقافية التي تعطينا القدرة على المقاومة والتكيف والتطور، وبالتالي تحول بيننا وبين الاقتلاع الثقافي، ومن ثم فقوة الدولة تكمن في نقل نماذجها الثقافية إلى المجتمعات الأخرى.

ويركز هذا المفهوم على التنمية البشرية المستدامة، التي تعنى تأهيل وصقل القدرات البشرية واستغلالها بغية تحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية البشرية المستدامة تعنى إتاحة الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية وهم أيضا الأداة الأساسية لتحقيق التنمية، لأن التنمية لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع، وإنما النهوض بأوضاعهم الاجتماعية والثقافية وتمكينهم سياسيا وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة المجتمع.

فالتنمية البشرية المستدامة الصحيحة هي التي تضع أهدافها لإخراج الإنسان الصالح في المجتمع ولا يتم ذلك إلا بالتنشئة الاجتماعية والسياسية السليمة.

### 3- الثورة التكنولوجية ونمو الاتصالات الدولية:

وتعتبر سلاح ذو حدين، حيث يمكن أن تستخدم في الاتجاه الإيجابي بغية خدمة المجتمع دون المساس بثقافته الأصلية ودون التأثير عليها سلبيا، وتساعد هذه التطورات على تنامي فرص إقامة أنشطة وروابط متعددة بين الثقافات وتساعد على سرعة تدفق المعلومات وتبسيط الاتصالات بين الثقافات. فقد ظهرت نتيجة لتطور وسائل الاتصال ظاهرة التلامس السوسيوثقافي، أي وجود حركة ثقافية وتلامس وتلاقي بين الثقافات المختلفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. مما يجعلنا نقر أن معظم المجتمعات الإنسانية في العصر الحالي أصبحت مجتمعات متعددة الثقافات مع التسليم بفكرة أن كل جماعة تمتلك حق التفتح على الثقافات الأخرى. هذه الوضعية تجعل الفرد مستقبلا لأفكار وأنماط سلوكية كثيرة مما يوسع من ادراكه للأشياء ويفرض عليه تطوير معارفه وتغيير الأنظمة، اعتمادا على التعدد والثراء الثقافي الذي يميزه.

### الفرع الثاني/ التهديدات

يمكن حصر العوامل التي تهدد مستقبل الثقافة وكذا دور الدولة على المستوى الثقافي فيما

يلي:

#### 1- التهديدات الاجتماعية:

تتمثل في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر.

## 2- التهديدات الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية بشكل عام في ظل استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياستها، جعلت اقتصاد الدول وبخاصة الفقيرة منها أقل استقراراً من خلال التحرر المالي والتجاري، والاستثمارات والسياسات الإصلاحية عموماً، وهذه الشركات المتعددة الجنسيات أدت إلى احتكار السوق العالمية والتمركز وأدت إلى عزل دور الدولة تدريجياً في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الإصلاحية، المتمثلة في خطط النقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة، إلى فقدان الدول سيادتها الاقتصادية والرقابية والضريبية والمالية، وزعزعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تزايد الركود الاقتصادي والفقر والعجز والبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل.

## 3- التهديدات الثقافية:

يقول دومينيك ولتون Dominique Wolton في كتابه: العولمة الأخرى "L'autre Mondialisation" إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية، فإنها قد تخلق في المقابل مسافات وحدود ثقافية، ويتحدث عن مصطلح: **المثلث الجهني** المكون من: الهوية، الثقافة والإعلام، ويشير إلى التخوف الرئيسي من مفهومين نقيضين: من جهة أولى: الإمبريالية الثقافية التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة، تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالمياً من المنظور الاقتصادي والتقني والعلمي، وفي هذا المجال حصر الإمبريالية التفاعلية الأمريكية. ومن جهة ثانية: الأصولية الثقافية التي تفرض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل فيما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر، وهذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلاً إذا لم يتم احتواؤه إلى انفجار هذا المثلث الجهني<sup>1</sup>.

ضف إلى ذلك التحدي اللغوي المتعلق باستمرار سيطرة اللغة الانجليزية على العالم وعلى شبكات التواصل، فهي لغة المركز العالمي اليوم، بالإضافة إلى سيطرتها كلغة تعامل على شبكة الانترنت.

<sup>1</sup>-Dominique Wolton, L'autre Mondialisation ( Paris : Flammarion, 2004), pp. 186- 192.

ومن جانب آخر يبرز موضوع حوار الحضارات كأهم القضايا المعاصرة ومن أهم المواضيع التي أثارت جدلا واسعا بعد الحرب الباردة. حيث انقسم الباحثون إلى فئتين، فئة ترى أن صراع الحضارات سيكون ميزة هذه الحقبة، بينما يرى طرف آخر أن الحوار سيكون ميزتها. إذ يرى الطرف الأول أن العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبح يحتكم إلى قطب واحد تمثله قيم العولمة، وأن كل الحضارات في العالم يحكمها الصدام والصراع، ولذلك لا بد من رسم خطوط التحكم بآلياته لإعادة إنتاج الحضارات التي تقف ندا للحضارة الغربية، انتاجها اثنيا ولغويا واقتصاديا وسياسيا...وفقا لما يقتضيه نظام العولمة.

وفي كتابه صراع الحضارات (The clash of civilisation) يتحدث الأكاديمي الأمريكي صامويل هنتنغتون عن أن هناك حربا يشمل مداها مستويين: الأول: كوني عام تتصارع فيه الحضارات على خلفية دينية بهدف الهيمنة العسكرية والسياسية، والآخر إقليمي مناطقي بل وحتى وطني، تتصارع في هذا الإطار ثقافات وخلفيات اثنية ودينية مختلفة، وستشهد هذه الثقافات والأديان تصدعا في بنيتها الداخلية ليعاد صياغتها وفق مفهوم جديد. ويضيف هنتنغتون أيضا وضع تصورات حول إعادة تغيير أنظمة العالم وفق مقاييس غربية، وهي الفكرة التي وجدت صداها لاحقا وبشكل مكثف في السياسة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش. ومنذ الإعلان عن نظرية صراع الحضارات ومازال عدد من الباحثين في الغرب والشرق ومن تيارات ومدارس مختلفة يتناولونها بالدراسة والتحليل، حيث تتقاطع وتلتقي وتفرق الآراء حول ما يطرحه فيها.

بينما يرى الفريق الآخر بأن الحضارات إنما عليها أن تتحاور في سبيل ايجاد صيغ للتعاون الاقتصادي والسياسي بمختلف طرق الحوار النزيه، وبمختلف الوسائل المشروعة للتقريب بين مختلف الشعوب والأمم دونما اهمال لحقوق وهوية أي طرف من الأطراف المتحاوره.

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة التفاهم والتعايش بين الشعوب والثقافات لإيجاد بيئة دولية سليمة تشترك فيها مختلف الحضارات والثقافات والكفيلة بتحقيق قيم العدل والمساواة والحرية دون إلغاء مبادئ الاختلاف والتعدد الحضاريين.

## 4- التكنولوجيات ووسائل الاتصال والإعلام الحديثة:

يعتبر الغزو الإعلامي الذي يتخذ من الوسائل الإعلامية والتكنولوجية المتعددة آليات ومكانزمات لتمديد أهدافه، حيث أن للثورة المعلوماتية آثار سيئة على المجتمعات اليوم، ويكشف فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama في كتابه " التصدع العظيم " (The Great Disruption) أن التحول التكنولوجي والتطور التقني الذي يجلب معه " الهدم الخلاق" لا يمكن إلا أن يسبب تصدعا مماثلا في عالم العلاقات الاجتماعية، وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى قد شهدت تحولات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث تحولت من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات معلوماتية احتلت فيها المعرفة المكانة المهمة واعتبرت أساس الثروة والنفوذ والتفاعل الاجتماعي. وفي نهاية التسعينات من القرن الماضي واجهت المجتمعات الغربية في معظم الدول الصناعية في العالم تصدعا شاملا في القيم الاجتماعية، ومعدلات متصاعدة في عالم الجريمة، وتفكك الروابط الأسرية، وقد رافق ذلك انتصار النزعة الفردية على الجماعة<sup>1</sup>.

ويقول وزير العدل الفرنسي السابق جاك توبون (Jacques Toubon) أن الإنترنت شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر، ففي المقاطعات الكندية بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفاز إلى حد دعا بعض الخبراء إلى التنبيه إلى أن الأطفال الكنديين أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون لكثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية.

## المبحث الرابع: سيناريوهات مستقبل الثقافة في ظل العولمة الثقافية ونسب تحققها

بعد معرفة النقاط الايجابية والسلبية والظروف البيئية المحيطة بالثقافة والدولة المعاصرة، يمكن استحضار ثلاث تصورات أو سيناريوهات أساسية لمستقبل الثقافة والدولة في المجال والشؤون الثقافية والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

1- السيناريو التوازني ( الخطي ) Balanced (linear) scenario،

2- السيناريو التفاؤلي ( الإصلاحي ) Optimistic scenario،

3- السيناريو التشاؤمي ( التحولي ) Pessimistic scenario.

<sup>1</sup> - Francis fukuyama, " The Great Disruption " , Atlantic Monthly.( 1999): pp. 2- 7.

## المطلب الأول: السيناريو التوازني ( الخطي ) Balanced (linear) scenario:

### الفرع الأول/ فرضيات السيناريو

لقد تم وضع هذا التصور انطلاقاً من فرضية استمرار الوضع الثقافي الحالي، استمرار التأثيرات العولمية على الثقافة والتي تسير نحو التشتيت والتفتيت الثقافي، أي تذيب الثقافات داخل الثقافة الأقوى، عن طريق آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان.

وهو سيناريو يركز على الدور المحدود للدولة المعاصرة نظراً لوجود تهديدات عالمية، وذلك انطلاقاً من المتغيرات البيئية المحيطة والمتمثلة أساساً فيما يلي:

#### 1- ظروف البيئة الداخلية: وتشمل:

#### 1- ظروف الفرد والمواطن العالمي:

المواطن ذو ثقافة سياسية لا بأس بها، لكنه فاقد لمعاني المواطنة العالمية وحس التطوع والرغبة في الاندماج مع المجتمع العالمي وقضاياها، وإن وجدت لديه الرغبة فإنها تجد العراقيل من طرف الجهات الحكومية.

#### 2- ظروف البيئة الخارجية: وتشمل:

#### 1- العولمة:

وما تحمله من أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، تؤثر إلى حد كبير على الثقافة وعلى نشاط الدولة في مختلف النواحي، وتفتح المجال وتشجع أطراف وفواعل أخرى على المشاركة في البناء الثقافي، كالشركات المتعددة الجنسيات، منظمة التجارة العالمية... التي أصبحت تتحكم في الأمور والقضايا الثقافية، والمرجح أن يبقى الوضع على حاله في غياب آليات دولية ملزمة لتطبيق القانون وحقوق الإنسان، وعدم منح الفرد حقوقه السياسية كحق المشاركة في إدارة الشؤون الثقافية.

ومن الناحية الاقتصادية تنتشر الشركات متعددة الجنسيات في العالم وتبسط نفوذها على جميع القطاعات بما فيها المجال الثقافي، وتصبح بالتالي هي المتحكمة في زمام الأمور. لكن رغم ذلك فالعولمة هنا تكون بحاجة إلى الدولة، فهي تضمن بقاءها واستمرارها.



## 2- الظروف الأمنية:

الحروب والثورات الشعبية والأزمات الأمنية المنتشرة في مختلف دول العالم، تجعل الأنظمة السياسية في حالة توتر وعدم استقرار، ما يجعلها تركز على القضايا الأمنية والإرهابية بشكل أكبر من القضايا الأخرى وبخاصة الثقافية منها.

ما يمكن استنتاجه من خلال معطيات الظروف البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة، هو استمرار الوضع على حاله على المستوى الثقافي، ودور الدولة يبقى محدود في عملية إدارة الشؤون الثقافية والبناء القيمي.

### الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو

بناء على ما تم التوصل إليه سابقا من محددات ثبات الوضع، نقاط القوة والضعف، والفرضيات المتعلقة بالسيناريو التوازني، يمكن استنتاج نسبة تحقق السيناريو، وذلك بتطبيق العملية الحسابية الموالية والتي بنيت على خمسة قواعد أساسية:

**القاعدة (01):** سيناريو التوازن فرصته للحدوث هي 100%.

**القاعدة (02):** فرصة حدوث السيناريو توزع على أربع مجموعات وقد تم حصرها في:

محددات الضعف والتهديدات دون محددات القوة والفرص لأن التوازن يعني بقاء الوضع الثقافي الموجود حاليا على حاله، ولذلك فإن السيناريو المعني ينقط على المحددات التي ستسهم في دوام هذا الوضع.

**القاعدة (03):** عندما تكون الفكرة محل التقييد في صالح السيناريو تمنح العلامة الكاملة للفكرة، في حين إذا كانت محايدة أو ضد السيناريو لا نضيف أي علامة، وإذا كانت ما بين ذلك نضيف نصف العلامة، لتكون في الأخير نسبة تحقق السيناريو مساوية لمجموع العلامات التي تم جمعها.

**القاعدة (04):** أن تكون علامة كل مجموعة منفصلة عن العلامات الأخرى، بمعنى أن كل مجموعة تتغير بعلامتها.

**القاعدة (05):** أن تكون كل علامة = 25 % ÷ عدد الفرص في حال الفرص وهكذا دواليك.

بتطبيق هذه العملية الحسابية فإن:

1- فرصة حدوث السيناريو التوازني الخطي = 100% هذه النسبة توزع على المجموعات

التالية:

أ- تأثير محددات الضعف ( نقاط/ مؤشرات) في تحقيق توازن الوضع = 25%

ب- تأثير التهديدات في تحقيق التوازن = 25%

ج- تأثير مؤشرات التوازن في تحقيق توازن الوضع = 25%

د- معقولية الفرضيات المتعلقة بسيناريو الثبات = 25%

أ- نسبة تأثير محددات الضعف ( نقاط + مؤشرات) في تحقق سيناريو التوازن:

تتقسم محددات الضعف إلى نقاط ومؤشرات وبالتالي تكون فرصة تأثير كل من نقاط الضعف

ومؤشراته = 25% ÷ 2 = 12.5%.

إذا كان عدد نقاط الضعف (ن ف) التي ذكرت في هذه الدراسة هو (05) فإن فرصة كل

نقطة ضعف = 12.5% ÷ 5 = 2.5%.

تحصل نقاط الضعف (ن ف) حسب ترتيبها في الدراسة على احتمالات النسب التالية:

ن ف 1 = 2.5% ÷ 2 = 1.25% ، لأن هناك دول تسمح اليوم بمشاركة المجتمع المدني

وبقية المؤسسات المحلية وكذا المواطن في المجال الثقافي، وبخاصة الدول ذات النظام الفيدرالي أين

يكون للفواعل المحلية استقلالية شبه تامة على مستوى السياسات المحلية ومنها الثقافية.

ن ف 2 = 2.5% ÷ 2 = 1.25% ، حيث أنه وكما رأينا في الفصل الثالث - المبحث

(1)- أن تأثيرات العولمة على الدولة ليست دوماً في إطار اضعافها، بل هناك سيناريوهات أخرى.

ن ف 3 = 2.5% ، لأنه ثبت فعلاً وجود حالات عن عنف ثقافي أو تمرد نتيجة لوجود

اللاعادلة أو سياسات قمعية خاصة ضد الأقليات، وتؤدي أيضاً في بعض الحالات إلى ظهور تطرف أو

جرائم ارهابية مثلما يحدث في اليمن.

ن ف 4 = 2.5%

$$\text{ن ف } 5 = 2.5 \%$$

وعليه تكون نسبة تأثير نقاط الضعف المتوقعة =  $1.25\% + 1.25\% + 2.5\% + 2.5\%$   
 $+ 2.5\% = 10\%$ .

\*- نسبة تأثير مؤشرات القوة ( م ق ) والضعف ( م ف ):

إذا كان عدد المؤشرات التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 04 ) فإن فرصة حدوث كل مؤشر =  $12.5\% \div 4 = 3.12\%$ .

تحصل هذه المؤشرات بالترتيب الذي وردت به في الدراسة على النسب التالية:

م ق 1- مؤشر الدور ( سطحي أو فعلي): وبالتالي تكون نسبة الفكرة مقسمة إلى عنصرين

بحيث يحصل كل عنصر على فرصة  $3.12\% \div 2 = 1.56\%$

- الدور الفعلي =  $0.00\%$

- الدور السطحي =  $1.56\%$

م ف 1- مؤشر عدم وجود دور:

- مؤشر عدم وجود دور فعلي =  $1.56\%$

- مؤشر عدم وجود دور سطحي =  $0.00\%$  ، لأنه ثبت فعلا وجود دور محدود للدولة في

ظل التهديدات الخارجية.

م ق 2- مؤشر التماسك الثقافي: هذه الفكرة تتضمن عنصرين بحيث يحصل كل عنصر

على فرصة:  $3.12\% \div 2 = 1.56\%$ .

- التماسك الثقافي كبير وفعال =  $0.00\%$  ، لأن هناك قوة ثقافية نسبية بين أفراد المجتمع.

- التماسك الثقافي نسبي =  $1.56\%$ .

م ف 2- مؤشر عدم وجود تماسك ثقافي:

- عدم وجود تماسك ثقافي كبير =  $1.56\%$ .

- التماسك الثقافي ليس نسبي =  $0.00\%$

وعليه، فإن نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف المتوقعة =

$$. \% 6.24 = \% 1.56 + \% 1.56 + \% 1.56 + \% 1.56$$

ونسبة تأثير محددات الضعف الاجمالية =  $10 \% + 6.24 \% = 16.24 \% .$

ب- نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التوازني:

إذا كان عدد التهديدات ( هـ ) التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 04 ) فإن فرصة

$$\text{حدوث كل تهديد} = 25 \% \div 4 = 6.25 \% .$$

وتحصل هذه التهديدات حسب الترتيب الوارد في الدراسة على النسب التالية:

( هـ 1 ) التهديدات الاجتماعية =  $6.25 \% \div 2 = 3.12 \%$  ، لأن متغيرات الفقر والهجرة

وغيرها لا تشكل تهديدا مباشرا ومطلقا للثقافة اليوم، كما أن البعض من هذه العوامل تستطيع الدول اليوم وبفضل الاستشراف أن تعرف معطيات كثيرة قبل حدوثها، وكمثال على ذلك استشراف النمو السكاني عن طريق معادلات واحصائيات.

( هـ 2 ) التهديدات الاقتصادية =  $6.25 \%$  ، لأنه ثبت فعلا وجود مثل هذه التهديدات على

الثقافة والقيم كما تقدم في الفصل الثالث.

( هـ 3 ) التهديدات الثقافية =  $6.25 \% \div 2 = 3.12 \% .$  الامبريالية الثقافية لا تهدد الثقافات

المحصنة التي تكون قوية وقادرة على حماية نفسها من التهديدات الخارجية.

( هـ 4 ) التهديدات التكنولوجية =  $6.25 \%$  ، حيث أن الجانب التكنولوجي اليوم له آثار

خطيرة على ثقافة وقيم المجتمعات.

ومنه، فإن نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التوازني المتوقعة =

$$. \% 18.74 = \% 6.25 + \% 3.12 + \% 6.25 + \% 3.12$$

ج - النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التوازن في تحقيق السيناريو التوازني:

إذا كان عدد مؤشرات التوازن ( م ز ) التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 05 )، فإن

$$\text{فرصة حدوث كل مؤشر} = 25 \% \div 5 = 5 \% .$$

تحصل هذه المؤشرات على احتمالات النسب التالية حسب الترتيب الذي وردت به في هذه الدراسة.

م ز 1- خصائص الثقافة والقيم على المستوى الداخلي والدولي، هذه الفكرة مقسمة إلى ( 05) عناصر ( ع )، وبالتالي فرصة كل عنصر =  $5\% \div 5 = 1\%$ .

$$\text{ن ع } 1 = 1\%$$

$$\text{ن ع } 2 = 1\%$$

$$\text{ن ع } 3 = 1\%$$

$$\text{ن ع } 4 = 1\%$$

$$\text{ن ع } 5 = 1\%$$

وعليه، فإن النسبة المتوقعة لـ: م ز 1 =  $1\% + 1\% + 1\% + 1\% + 1\% = 5\%$ .

م ز 2- ملامح ظروف الفرد والمجتمعات المحلية وعلاقتها بالسياسة الثقافية الدولية والعولمة:

هذا المؤشر يتضمن (04) عناصر، وعليه فإن فرصة كل عنصر هي:  $5\% \div 4 = 1.25\%$

$$\text{ن ع } 1 = 1.25\%$$

$$\text{ن ع } 2 = 1.25\%$$

ن ع 3 =  $3 = 1.25\% \div 2 = 0.62\%$ ، لأن هناك من الحكومات اليوم من تفتح المجال للفرد

للمشاركة في القضايا الثقافية،

ن ع 4 =  $4 = 1.25\% \div 2 = 0.62\%$ ، لأن الفرد مثلما يهتم بالقضايا الاقتصادية

والاجتماعية، يهتم أيضا بالقضايا الثقافية.

وعليه، فإن النسبة المتوقعة لهذا المؤشر =

$$1.25\% + 1.25\% + 0.62\% + 0.62\% = 3.74\%$$

م ز 3- الاقرار والاهتمام بالتنوع الثقافي:

هذا المؤشر يتضمن ( 04 ) عناصر، وعليه فإن فرصة كل عنصر =  $5\% \div 4 = 1.25\%$ .

$$\text{ن ع 1} = 1.25\%$$

$$\text{ن ع 2} = 1.25\%$$

$$\text{ن ع 3} = 1.25\%$$

$$\text{ن ع 4} = 1.25\%$$

ومنه، فإن النسبة المتوقعة لهذا المؤشر =

$$5\% = 1.25\% + 1.25\% + 1.25\% + 1.25\%$$

م ز 4- الحقوق الثقافية ضمن القانون الدولي لحقوق الانسان:

يتضمن هذا المؤشر ( 03 ) عناصر، وبالتالي فإن فرصة كل عنصر =  $5\% \div 3 = 1.66\%$

$$\text{ن ع 1} = 1.66\%$$

$$\text{ن ع 2} = 1.66\%$$

$$\text{ن ع 3} = 1.66\%$$

وعليه، فإن النسبة المتوقعة لـ: م ز 4 =  $1.66\% + 1.66\% + 1.66\% = 4.98\%$

م ز 5: مؤشرات عالمية أخرى:

هذا المؤشر يتضمن ( 02 ) عنصرين رئيسيين، وبالتالي فإن فرصة كل عنصر =

$$5\% \div 2 = 2.5\%$$

ن ع 1 =  $2.5\% \div 2 = 1.25\%$  ، لأن دور الدولة لا يتراجع دوما لصالح الشركات

متعددة الجنسيات.

ن ع 2 =  $2.5\% \div 2 = 1.25\%$  ، تهتم الدول الكبرى أيضا بالقضايا الثقافية مثلما تهتم

بالقضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن م ز 5 =  $1.25\% + 1.25\% = 2.5\%$ .

وعليه تكون النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التوازن في تحقيق سيناريو التوازن =

$$5\% + 3.74\% + 5\% + 4.98\% + 2.5\% = 21.22\%$$

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التوازني:

تم حصر ( 03 ) فرضيات أساسية لسيناريو التوازن، وذلك بناء على معطيات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالثقافة والدولة المعاصرة، وعليه فإن فرصة الفرضيات هي:  $25\% \div 3 = 8.33\%$ .

يرمز لنسبة فرضيات التوازن بالرمز ( ن ف ز ):

ن ف ز 1 =  $8.33\% \div 2 = 4.16\%$  ، وذلك لأن مفاهيم المواطنة العالمية انتشرت بصفة كبيرة في العقدين الأخيرين، وبالتالي من المؤكد أنه أصبح لدى المواطن درجة من الوعي بأهمية الثقافة والقيم.

$$ن ف ز 2 = 8.33\%$$

ن ف ز 3 =  $8.33\% \div 2 = 4.16\%$  ، لأن الدول مثلما تهتم بالقطاعات والظروف الأخرى تستطيع أن تهتم بالثقافة أيضا.

وعليه فإن نسبة معقولة الفرضيات لسيناريو التوازن المتوقعة =

$$4.16\% + 8.33\% + 4.16\% = 16.65\%$$

وبالتالي تكون نسبة تحقق سيناريو الدور المتوازن ( ثبات الوضع ) للثقافة في المستقبل =

$$16.24\% + 18.74\% + 21.22\% + 16.65\% = 72.85\%$$

**المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي ( الإصلاحي ) Optimistic scenario**

**الفرع الأول/ فرضيات السيناريو**

تنطلق فرضية هذا السيناريو اساسا من ضرورة التفاهم والتعايش بين الشعوب والثقافات لإيجاد بيئة دولية سليمة تشترك فيها مختلف الثقافات والكفيلة بتحقيق قيم العدل والمساواة والحرية دون إلغاء مبادئ الاختلاف والتعدد الثقافي بمعنى عدم التأثر بالعولمة ثقافيا، ويكون هناك فارق ثقافي، وأنه

يمكن إيجاد تعددية ثقافية تسمح لكل الثقافات بالتواجد والعيش دون أن يكون أي إقصاء ثقافي. ويمكن لهذه الثقافات أيضا أن تكون ما يسمى بـ: التلاصق أو التلاقي بين الثقافات المختلفة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، مما يجعلنا نقر أن معظم المجتمعات الإنسانية في العصر الحالي أصبحت مجتمعات متعددة الثقافات، مع التسليم بفكرة أن كل جماعة تملك حق التفتح على الثقافات الأخرى. ويأتي هذا انطلاقا من المتغيرات البيئية المحيطة والتي تشمل:

### 1- ظروف البيئة الداخلية: وتشمل:

#### 1- ظروف الفرد أو المواطن العالمي:

المواطن ذو ثقافة واسعة، ومتشبع بقيم المشاركة والمواطنة العالمية، لديه رغبة في الانخراط والمشاركة في القضايا الثقافية، والدولة عليها أن تمنح له الحقوق الثقافية باعتبار أن الثقافة اليوم أصبحت حق أساسي، وتمنح له المكانة اللازمة وإشراكه في إدارة الشؤون والقضايا الثقافية، وبذلك فإن هذا السيناريو هو سيناريو تحقيق الأمن والاستقرار الثقافي.

### 2- ظروف البيئة الخارجية: وتشمل:

#### 1- العولمة:

وهذا عن طريق عولمة بديلة تسمح بالتعايش بين الثقافات من منطلق المساواة والاحترام المتبادل، عولمة جديدة بديلة عن العولمة القديمة، بعيدة عن الانتقاد السلبي وتكون نظام جديد أكثر عدلا وإنصافا وإنسانية. ويمثل هذا الطرح أفكار جماعات مناهضة العولمة التي نادى ببناء شبكة عالمية تضم آلاف الجمعيات وملايين المتطوعين من المتضررين من العولمة أو المناهضين لها من جماعات اليسار والعدالة الاجتماعية ودعاة حماية الثقافات والصناعات الوطنية، وأنصار البيئة والسلام، ومجموعات وطنية تدعو إلى اقتصاد وطني قائم على دور كبير للدولة والقطاع العام خاصة في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، واتحادات ونقابات عمالية ومهنية ذهبت الأوضاع الاقتصادية الجديدة والشركات العابرة للقومية بحقوقها ومكتسباتها.



## 2- الظروف الأمنية:

الحروب والثورات الشعبية والأزمات الإرهابية والأمنية المنتشرة في مختلف دول العالم، تخلف دمارا شاملا في الدول، ما يجعل الاهتمام يركز على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية دون الثقافية، وبالتالي تقل الآثار السلبية للعولمة على ثقافة المجتمعات.

### الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو:

فرصة حدوث السيناريو التفاضلي تساوي 100 % ، توزع هذه النسبة على ( 04 ) مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على 25 %.

أ- نسبة تأثير محددات القوة ( نقاط / مؤشرات ) في تحقيق التغير ( السيناريو التفاضلي )،

ب- تأثير الفرص في تحقيق التغير،

ج- تأثير مؤشرات التغير في إحداث التغير المطلوب،

د- معقولية الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التفاضلي.

أ- نسبة تأثير محددات القوة ( نقاط / مؤشرات ) في تحقيق السيناريو التفاضلي:

تنقسم محددات القوة إلى ( نقاط + مؤشرات )، وعليه تكون فرصة تأثير كل من نقاط القوة ومؤشراتها = 25 % ÷ 2 = 12.5 %.

إذا كان عدد نقاط القوة ( ن ق ) التي تم حصرها في هذه الدراسة هو (04)، فإن فرصة كل نقطة = 12.5 % ÷ 04 = 3.12 %.

وتحصل هذه النقاط حسب الترتيب الوارد به في الدراسة على احتمالات النسب التالية:

ن ق 1 = 3.12 % ،

ن ق 2 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 % ، لأن القوة اليوم أيضا للقطاع الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا نلاحظ اهتمام دولي بها أكثر من الاهتمام بالثقافة،

ن ق 3 = 3.12 % ،

ن ق 4 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 % ، لأن العولمة اليوم تمارس تخريب لهذه المجتمعات والمؤسسات الحكومية، فهذا العامل لا ينجح دائما.

وعليه تكون نسبة تأثير نقاط القوة المتوقعة =

$$. \% 9.36 = \% 1.56 + \% 3.12 + \% 1.56 + \% 3.12$$

\* نسبة تأثير مؤشرات القوة ( م ق ) والضعف ( م ف ):

إذا كان عدد مؤشرات القوة التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 04 )، فإن فرصة كل مؤشر = 12.5 % ÷ 4 = 3.12 %، وتحصل هذه المؤشرات حسب الترتيب الذي وردت به في الدراسة على احتمالات النسب التالية:

م ق 1- مؤشر الدور ( سطحي أو فعلي):

تكون الفكرة مقسمة إلى عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة:

$$. \% 1.56 = 2 \div \% 3.12$$

- دور فعلي = 1.56 % واضح أن دور الدولة المعاصرة يكون فعلي وجيد وحضورها

قوي.

- دور سطحي = 0.00 %.

م ف 1- عدم وجود دور = 1.56 %

- عدم وجود دور فعلي = 0.00 %

- عدم وجود دور سطحي = 1.56 %

م ق 2- مؤشر التماسك الثقافي = 1.56 %

- تماسك ثقافي كبير = 1.56 %

- تماسك ثقافي نسبي = 0.00 %

م ف 2- عدم وجود تماسك ثقافي = 1.56 %

- عدم وجود تماسك ثقافي كبير = 0.00 %

- التماسك الثقافي ليس نسبي = 1.56 %

وعليه، فإن نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف =

$$. \% 6.24 = \% 1.56 + \% 1.56 + \% 1.56 + \% 1.56$$

وتكون نسبة تأثير محددات القوة في تحقيق السيناريو التفاؤلي =

$$. \% 15.6 = \% 6.24 + \% 9.36$$

ب- نسبة تأثير الفرص في تحقيق السيناريو التفاؤلي:

إذا كان عدد الفرص التي تم ذكرها في هذه الدراسة هو ( 03 )، فإن نسبة حدوث كل فرصة

$$\text{من هذه الفرص} = 25 \% \div 3 = 8.33 \% .$$

ن ص 1 = 8.33 % ÷ 2 = 4.16 %، لأن كثرة الملتقيات والمؤتمرات وكثرة الأفكار

ووجهات النظر قد يؤدي إلى صعوبة التنسيق والاتفاق على جدول أعمال موحد.

ن ص 2 = 0.00 % ، لأن مثل هذه الأفكار تبقى مجرد شعارات ليس إلا، ولا تركز عليها

الحكومات اليوم.

ن ص 3 = 4.16 % ، ثبت أن للتكنولوجيا آثار سلبية وخيمة على ثقافة المجتمعات اليوم.

وعليه، فإن نسبة تأثير الفرص المتوقعة في تحقيق السيناريو التفاؤلي =

$$. \% 8.32 = \% 4.16 + \% 4.16$$

ج- نسبة تأثير مؤشرات التغير في تحقيق السيناريو التفاؤلي:

إذا كان عدد مؤشرات التغير التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 04 )، فإن فرصة كل

مؤشر = 25 % ÷ 4 = 6.25 % ، ويحصل كل مؤشر حسب الترتيب الذي ورد به في الدراسة على

احتمالات النسب التالية:

يرمز لمؤشرات التغير بالرمز ( م غ )

- م غ 1: هذه الفكرة مقسمة إلى ( 02 ) عنصرين، وبالتالي فإن فرصة كل عنصر =

$$. \% 3.12 = 2 \div \% 6.25$$

ن ع 1 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 %، لأن المؤتمرات قليلة جدا وغير كافية، ولا تعكس الاهتمام الدولي بالثقافة.

ن ع 2 = 3.12 %،

إذن: م غ 1 = 3.12 % + 1.56 % = 4.68 %،

- م غ 2: هذه الفكرة مقسمة إلى ( 02 ) عنصرين، وبالتالي فإن فرصة كل عنصر =

6.25 % ÷ 2 = 3.12 %

ن ع 1 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 %، لأن الكثير من الثقافات تأثرت سلبا بالتيارات الخارجية ما ولد انسلاخ وهشاشة ثقافية.

ن ع 2 = 3.12 %

ومنه: م غ 2 = 3.12 % + 1.56 % = 4.68 %

- م غ 3: هذه الفكرة مقسمة إلى ( 04 ) عناصر، وبالتالي فرصة كل عنصر =

6.25 % ÷ 4 = 1.56 %،

ن ع 1 = 0.00 %، لأن الأمر مستبعد،

ن ع 2 = 1.56 %،

ن ع 3 = 1.56 % ÷ 2 = 0.78 %، لأن هناك قيود كثيرة تحول دون ذلك، وبالتالي فإن وعي المواطن لوحده لا يكفي،

ن ع 4 = 1.56 %،

إذن تكون: م غ 3 = 1.56 % + 0.78 % + 1.56 % = 3.9 %.

- م غ 4: هذا المؤشر يتضمن ( 02 ) عنصرين، وتكون بذلك فرصة كل عنصر =

6.25 % ÷ 2 = 3.12 %

ن ع 1 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 %، على أرض الواقع يحصل العكس،

ن ع 2 = 3.12 % ÷ 2 = 1.56 %، موجودة لكنها قليلة.

$$\text{وعليه فإن م غ 4} = 1.56\% + 1.56\% = 3.12\%$$

ومنه فإن نسبة تأثير مؤشرات التغير في تحقيق السيناريو التفاؤلي =

$$.16.38\% = 3.12\% + 3.9\% + 4.68\% + 4.68\%$$

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التفاؤلي:

تم حصر ( 03 ) فرضيات أساسية للسيناريو التفاؤلي وذلك بناء على معطيات البيئة الداخلية

والخارجية المحيطة بالثقافة، وعليه فإن فرصة حدوث كل فرضية =  $25\% \div 3 = 8.33\%$ .

ص ف 1 =  $8.33\% \div 2 = 4.16\%$  ، لأنه أمر صعب تحقيقه،

ص ف 2 =  $0.00\%$  ، لأن الأمر مستبعد،

ص ف 3 =  $8.33\% \div 2 = 4.16\%$  ، لأن الحكومات اليوم مطالبة أيضا بالتركيز على

الجانب الثقافي، كونه هو الآخر يولد بؤر توتر وآثار سلبية وخطيرة على المجتمع والدولة معا.

وعليه فإن نسبة معقولة فرضيات السيناريو التفاؤلي =  $4.16\% + 4.16\% = 8.32\%$ .

ومنه، تكون نسبة تحقق السيناريو التفاؤلي للثقافة =

$$.15.6\% + 8.32\% + 16.38\% + 8.32\% = 48.62\%$$

**المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي ( التحولي ) Pessimistic scenario**

**الفرع الأول/ فرضيات السيناريو**

الثقافات كلها ستتصهر في بوتقة ثقافة واحدة عالمية، أي هيمنة قطب واحد، ما يؤدي إلى التشتيت والتفتت الثقافي، أي تذويب الثقافات داخل الثقافة الأقوى. وهذا السيناريو يقابل ما هو عليه الغرب اليوم بطريقة متتابعة، عن طريق آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيدولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائياً للقوى والنخب المسيطرة، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها. وأن تكوين هذا المزيج لن يتم إلا عن طريق تنازل هذه الثقافات عن بعض مقوماتها التي تعطيها خصوصيتها، وتمايزها عن غيرها، حتى يتسنى قيام تلك الوحدة المركبة والمعقدة، ما يولد تشوها ثقافياً.

أما دور الدولة فيكاد ينعدم في مجال فرض السيادة الثقافية والمحافظة عليها على المستوى الداخلي، ويأتي هذا السيناريو في ظل جملة من المتغيرات البيئية تتمثل أساساً في:

### 1- ظروف البيئة الداخلية: وتشمل:

#### 1- ظروف الفرد والمواطن العالمي:

ثقافة المواطن محدودة وضيقة، وأنه يتمتع باللامبالاة ولا يخطر ولا يساهم في إدارة الشؤون والقضايا الثقافية.

### 2- ظروف البيئة الخارجية: ويمكن حصرها فيما يلي:

1- العولمة: من خلال مؤسساتها تتمكن من عولمة نظامها ما يؤدي إلى تراجع دور الدولة في المجال الثقافي، ما يؤدي إلى تعميم وعولمة ثقافة واحدة كوكبية. فالعولمة تركز نظام قيمي يخدم أهداف وتوجهات القوى الكبرى، وهي بمثابة انتصار للقيم الغربية.

وتكون الحكومات والمجتمعات تابعة للثقافة الأقوى، هذه التبعية سببها الانبهار والنظرة التقديسية للحضارة الغربية ويطلق عليها " القابلية للتبعية"، وليس من الضروري أن تؤدي الهيمنة الثقافية إلى إزالة الثقافات المحلية كلية، بل يمكن أن يعني ذلك احتواؤها واستتباعها. ومع استمرار هذه الغلبة وتوسع دائرتها، وتعمق الشعور بضخامتها، يزداد إيمان الشعوب الضعيفة بعجزها وفقر ثقافتها ويترسخ لديها النزوع إلى الاقتداء وتقليد الغالب. كما أن فقدان هذه الشعوب لثقافتها بتجاوز الاقتداء إلى الشك في القدرة الذاتية على تحقيق هذا الاقتداء.

### 2- الظروف الأمنية: إن عدم استقرار الدول اليوم وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية

وانتشار الثورات وظاهرة الإرهاب الدولي في مختلف مناطق العالم، أدت إلى تراجع دور الدولة الذي قد ينعدم تماماً في إدارة الشؤون الثقافية، ما يؤدي إلى التفكك الثقافي والقيمي، وتهميش بعض الثقافات الأخرى. وستكون الدول بذلك مقسمة إلى قسمين: دول قائدة ودول تابعة، أما الدول التابعة، فستكون مقلدة للدول القائدة بدون تحفظات، وذلك بسبب تردي أوضاعها السياسية والاقتصادية، وستبحث عن المعونات مشروطة بقائمة من القيم المستحدثة وحزمة تشريعات تجعل من هوية الأمة تذوب من خلالها، فتكاد لا تميز بين الغربي وغيره حسب هذا السيناريو.

## الفرع الثاني/ نسبة تحقق السيناريو

إن فرصة تحقق السيناريو التشاؤمي = 100% ، وهذه النسبة توزع بالتساوي على 4

عناصر:

1- نسبة تأثير محددات الضعف في تحقيق السيناريو التشاؤمي = 25%،

2- نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التشاؤمي = 25%،

3- نسبة تأثير مؤشرات التحول في تحقيق السيناريو التشاؤمي = 25%،

4- نسبة معقولية الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشاؤمي = 25%.

أ- النسبة المتوقعة لتأثير محددات الضعف ( نقاط/ مؤشرات) في تحقيق السيناريو

التشاؤمي:

تنقسم محددات الضعف إلى نقاط ومؤشرات، وبالتالي تكون فرصة تأثير كل من نقاط

الضعف ومؤشراته:  $25\% \div 2 = 12.5\%$

\* نسبة تأثير نقاط الضعف:

عدد نقاط الضعف التي تم حصرها في الدراسة هو ( 05)، وبالتالي فإن فرصة كل نقطة

ضعف هي:  $12.5\% \div 5 = 2.5\%$ .

وتحصل نقاط الضعف حسب الترتيب الذي وردت به في الدراسة على احتمالات النسب

التالية:

$1.25\% + 1.25\% + 2.5\% + 2.5\% + 10\% = 10\%$ .

ملاحظة: لقد تم حساب نقاط الضعف وقدمت التبريرات الخاصة بذلك في السيناريو التوازني.

\* نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف:

إذا كان عدد المؤشرات التي تم حصرها في هذه الدراسة هو ( 04)، فإن فرصة حدوث كل

مؤشر  $12.5\% \div 4 = 3.12\%$ ، وتحصل هذه المؤشرات وبالترتيب الذي وردت به في الدراسة

على النسب التالية:

م ف 1- هذه الفكرة تتضمن عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة =

$$3.12 \% \div 2 = 1.56 \%$$

- مؤشر الدور:

- عدم وجود فعلي = 1.56 %

- عدم وجود دور سطحي = 0.00 %

م ق 1- هذه الفكرة تتضمن عنصرين، وبالتالي يحصل كل عنصر على فرصة 1.56 %

- المشاركة السطحية = 1.56 %

- المشاركة الفعلية = 0.00 %

م ف 2- هذه الفكرة مقسمة إلى عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة

$$3.12 \% \div 2 = 1.56 \%$$

- عدم وجود تماسك ثقافي كبير = 1.56 %

- عدم وجود تماسك ثقافي نسبي = 0.00 %

م ق 2- هذه الفكرة مقسمة إلى عنصرين بحيث يحصل كل عنصر على فرصة =

$$3.12 \% \div 2 = 1.56 \%$$

التماسك الثقافي كبير = 0.00 %

التماسك الثقافي نسبي = 1.56 %

وعليه فإن نسبة تأثير مؤشرات القوة والضعف =

$$1.56 \% + 1.56 \% + 1.56 \% + 1.56 \% = 6.24 \%$$

وبالتالي فإن: نسبة تأثير محددات الضعف في تحقيق السيناريو التشاربي =

$$10 \% + 6.24 \% = 16.24 \%$$



ب- نسبة تأثير التهديدات في تحقيق السيناريو التشاؤمي:

عدد التهديدات التي تم حصرها في الدراسة هو ( 04 ) وبالتالي فإن فرصة حدوث كل تهديد =

$$25 \% \div 4 = 6.25 \%$$

ونسبة تأثير التهديدات حسب ترتيبها الذي وردت عليه في هذه الدراسة =

$$3.12 \% + 6.25 \% + 3.12 \% + 6.25 \% = 18.74 \%$$

ملاحظة: لقد تم حساب نسبة تأثير التهديدات وقدمت التبريرات الخاصة بذلك في السيناريو

التوازني.

ج- النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التحول في السيناريو التشاؤمي:

إذا كان عدد مؤشرات التحول التي وردت في الدراسة هو ( 05 ) فإن فرصة حدوث كل

$$\text{مؤشر} = 25 \% \div 5 = 5 \%$$

وهذه المؤشرات تحصل على احتمالات النسب التالية حسب الترتيب الذي وردت به في هذه

الدراسة:

م ح 1: هذا المؤشر يتضمن ( 04 ) عناصر، وبالتالي فإن نسبة حدوث كل عنصر =

$$5 \% \div 4 = 1.25 \%$$

ن ع 1 = 1.25 %  $\div$  2 = 0.62 %، وهو احتمال وارد، لكن يمكن أيضا للدول أن تتبع

سياسة التوازن بين السياسات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، وكذا الثقافية،

$$\text{ن ع 2} = 1.25 \%$$

$$\text{ن ع 3} = 0.00 \%$$
، ليس بالضرورة،

$$\text{ن ع 4} = 0.00 \%$$
، هناك من يناادي بحوار الحضارات،

$$\text{وعليه فإن: م ح 1} = 0.62 \% + 1.25 \% = 1.87 \%$$

م ح 2: هذا المؤشر يتضمن ( 04 ) عناصر، وعليه فإن نسبة حدوث كل عنصر =

$$5 \% \div 4 = 1.25 \%$$

ن ع 1 = 1.25 % ÷ 2 = 0.62 % ، لأن القضايا الثقافية تعني الفرد أيضا مثل بقية القضايا الأخرى،

ن ع 2 = 0.00 %، المواطن لديه الرغبة لكن هناك اقضاء وقمع من طرف الحكومات،

ن ع 3 = 1.25 %،

ن ع 4 = 1.25 % ÷ 2 = 0.62 %، ليس بالضرورة،

وعليه فإن: م ح 2 = 0.62 % + 1.25 % + 0.62 % = 2.49 %.

م ح 3: هذا المؤشر يتضمن ( 07 ) عناصر، وبالتالي فإن نسبة حدوث كل عنصر =

5 % ÷ 7 = 0.71 %

ن ع 1 = 0.71 %،

ن ع 2 = 0.71 % ÷ 2 = 0.35 %، هذا صحيح ولكن ليس دائما،

ن ع 3 = 0.71 % ،

ن ع 4 = 0.71 % ،

ن ع 5 = 0.71 % ،

ن ع 6 = 0.71 % ،

ن ع 7 = 0.71 % ،

ومنه، تكون م ح 3 = 0.71 % + 0.35 % + 0.71 % + 0.71 % + 0.71 % + 0.71 % =

4.61 % = 0.71 % + %

م ح 4: هذا المؤشر يتضمن ( 04 ) عناصر، وتكون نسبة حدوث كل عنصر =

5 % ÷ 4 = 1.25 %

ن ع 1 = 1.25 % ،

ن ع 2 = 1.25 % ÷ 2 = 0.62 %، هناك ثقافات ليست غربية وقد ثبتت وجودها،

ن ع 3 = 0.00 %، هناك الكثير من العوائق ليست فقط ثقافية،

ن ع 4 = 0.00 %، العولمة ضرورة لكن ليس بالنسبة لكافة الدول،

وتكون بذلك م ح 4 = 1.25 % + 0.62 % = 1.87 %

م ح 5: هذا المؤشر يتضمن (04) عناصر، ونسبة حدوث كل عنصر = 5 % ÷ 4 = 1.25 %

ن ع 1 = 1.25 % ،

ن ع 2 = 1.25 % ،

ن ع 3 = 0.00 %، هناك أنظمة استطاعت حماية ثقافتها وفرضتها على المستوى العالمي،

ن ع 4 = 1.25 % ÷ 2 = 0.62 % ، اهتمام الدول بالجانب الأمني لا يعني بالضرورة

الغاؤها للجانب الثقافي،

وبالتالي فإن: م ح 5 = 1.25 % + 1.25 % + 0.62 % = 3.12 %.

وبهذا تكون النسبة المتوقعة لتأثير مؤشرات التحول في تحقيق السيناريو التشارومي =

1.87 % + 2.49 % + 4.61 % + 1.87 % + 3.12 % = 13.96 %.

د- نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشارومي:

تم حصر ( 03 ) فرضيات أساسية لسيناريو التشارومي، وذلك بناء على معطيات البيئة الداخلية

والخارجية المحيطة بالثقافة.

وعليه فإن فرصة حدوث كل فرضية = 25 % ÷ 3 = 8.33 %

ص ف 1 = 0.00 % ، لأنه مع قوة الزخم الإعلامي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم،

لن ينتج عنه إلا فرد واع ومشارك في المجال الثقافي،

ص ف 2 = 8.33 % ÷ 2 = 4.16 % ، ليس بالضرورة أن يتراجع دور الدولة، كما أن

بعض الثقافات قد ثبتت العكس وهو الوقوف في وجه العولمة،

ص ف 3 = 0.00 % ، العكس في ظل هذه الظروف ينبغي أن يزداد دور الدولة أكثر فأكثر

خاصة في المجال الثقافي.

ومنه فإن نسبة معقولة الفرضيات المتعلقة بالسيناريو التشاؤمي = 4.16% .

إذن نسبة تحقق السيناريو التشاؤمي للثقافة مستقبلا =

$$\% 53.1 = \% 4.16 + \% 13.96 + \% 18.74 + \% 16.24$$

#### المبحث الخامس: آليات مواجهة الثقافة المحلية للعولمة

تسعى الدول في شتى أنحاء العالم إلى أن تجد آليات تواجه من خلالها ما يهدد مقوماتها وخصوصياتها، وهذا يعتبر سمة ملازمة لطبيعة أية دولة حفاظا على ثقافتها. ونجد في الكثير من الدراسات أمثلة عديدة عن الآليات التي ظهرت وما زالت تظهر دفاعا عن الخصوصية الثقافية للمجتمعات، ونجد من بينها الدول النامية ودول أخرى كفرنسا، اليابان، النرويج،....

ويقودنا هذا إلى الحديث عن الأطروحة التاسعة لمحمد عابد الجابري الرامية إلى تجديد الثقافة لمواجهة تحديات العولمة فهناك موقفان: موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وما يتبع ذلك من ردود فعل سلبية محاربة، وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري شعاره الانفتاح على العصر.

آليات المواجهة يتقاسمها سبيلان: الأول هو التفاعل مع الآخر الذي يتم في ضوء المعطيات القائمة على علاقة الغالب بالمغلوب وحلقة من الأقوى والأضعف، حيث يستجمع الأفراد ومختلف الحركات الاجتماعية كل المقدرات المادية والرمزية التي يطرحها الفعل اليومي، وتدفع بها حركية التجديد الاجتماعي إلى ساحات فعل الأفراد والمجموعات، بحيث يتحقق ذلك المزدوج للحركة ذاتها من جهة، ولأفرادها وقاداتها من جهة أخرى، منطلقات وأساليب وأهداف.

والثاني هو تحقيق التناسق الداخلي والذي يأتي بناء على المستجدات العالمية، ولا يكون بناء على خصائص لا علاقة لها بالسياق الحضاري.

وعليه فإن هذا المبحث يتناول أهم الآليات والحلول الموضوعية بغية التخفيف والحد من آثار العولمة على ثقافة وقيم المجتمعات اليوم.

### المطلب الأول: أهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة

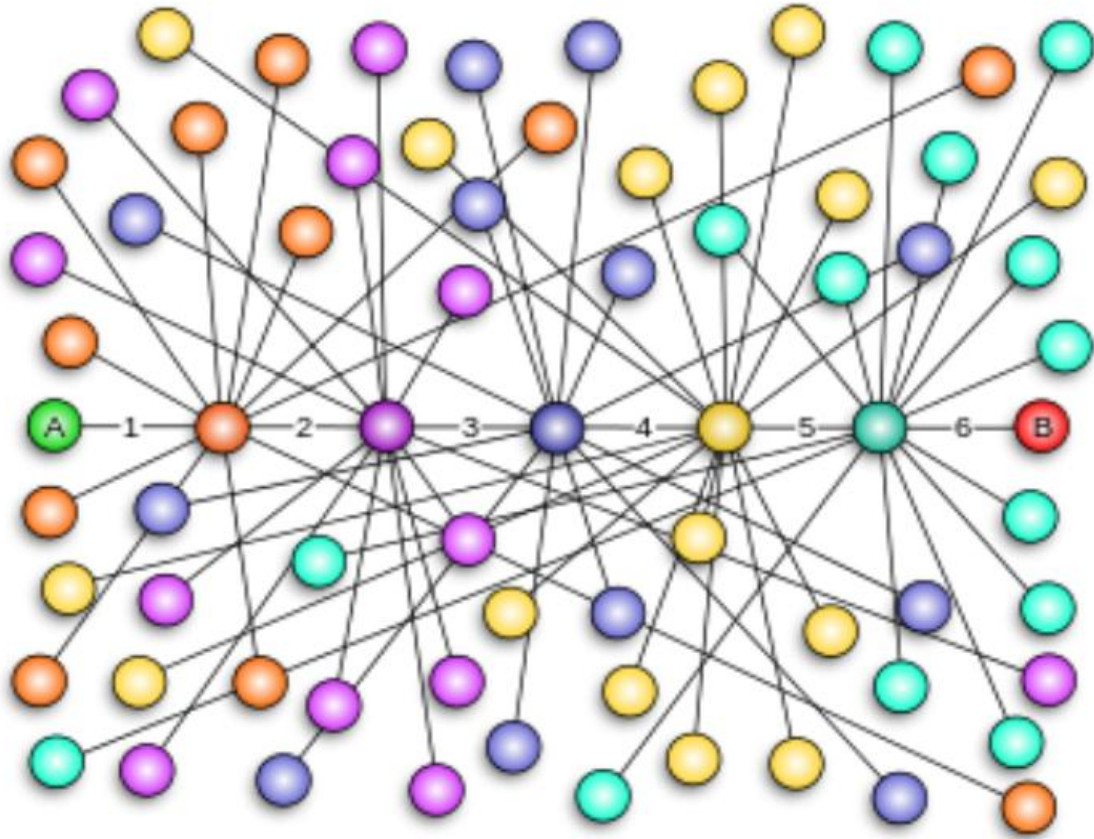
يوضح هذا المطلب أهم البدائل الموضوعية في سبيل وقف الاكتساح العولمي، وهي تتمثل

في:

#### الفرع الأول/ الشبكات الاجتماعية (Social Networks):

وهي بنية اجتماعية مكونة من أفراد أو منظمات تسمى العقد والتي ترتبط عن طريق الاتصال بأكثر من نوع واحد من أنواع الترابط. ويمكن تحليل الشبكة الاجتماعية (SNA) من خلال العلاقات الاجتماعية - من حيث نظرية الشبكة- والتي تتكون من العلاقات والعقد التي تعتبر الجهات الفاعلة الفردية داخل الشبكات والروابط والعلاقات بين الفاعلين. وقد أظهرت العديد من الأبحاث أن الشبكات الاجتماعية تعمل على العديد من المستويات ابتداء من الأسر ووصولاً إلى مستوى الدول، كما أنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد الطريقة التي يتم بها حل المشاكل وعمل المنظمات، ويتحدد من خلالها مدى نجاح الأفراد في تحقيق أهدافهم.

الشبكة الاجتماعية في أبسط أشكالها عبارة عن خريطة لعلاقات محددة بين العقد التي تجري دراستها والعقود التي تتصل بذلك الفرد هي الاتصالات الاجتماعية لهذا الفرد (الشكل 17)، ويتم عرض هذه المفاهيم في كثير من الأحيان في رسم تخطيطي لشبكة اجتماعية، حيث العقد هي الأشخاص أو المنظمات والروابط هي الخطوط.

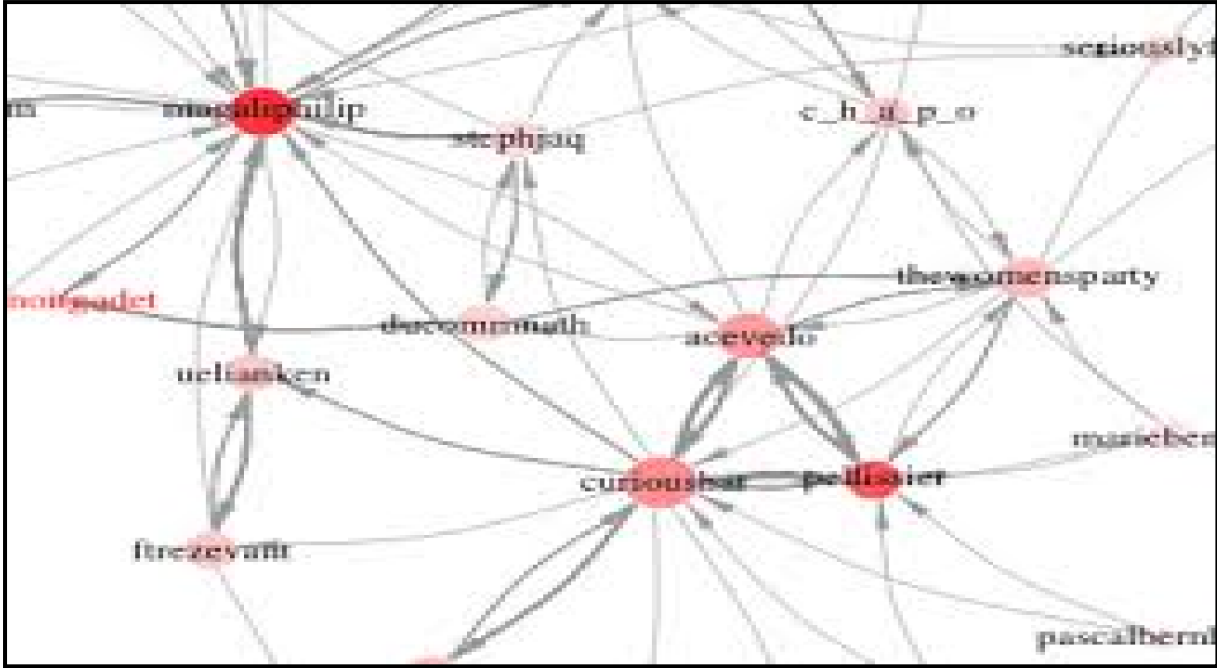


الشكل (17): سلسلة العقد داخل الشبكة الاجتماعية<sup>1</sup>

وفي عام 1954 بدأت بارنز (Parnz) باستخدام المصطلح للدلالة على أنماط من العلاقات، والذي يشمل المفاهيم المستخدمة بشكل تقليدي من قبل الجمهور، وتستخدم بشكل مجموعات محددة على سبيل المثال: القبائل والأسر، والفئات الاجتماعية مثل: نوع الجنس والعرق من قبل علماء أمثال: ستيفن بورقاتي، بيرت رونالد، كاتلين كارلي،... وغيرهم ممن قام بتوسيع منهجية تحليل الشبكات الاجتماعية.

كما تم استخدام الشبكات الاجتماعية لدراسة كيف يمكن للمنظمات أن تتفاعل مع بعضها البعض والتي تتميز بالعديد من الاتصالات غير الرسمية، وكذا الجمعيات والروابط بين العاملين في مختلف المنظمات، والشكل (18) الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> - Downloaded from:< www.archiproject.cr>, accessed on: 12/3/2017.

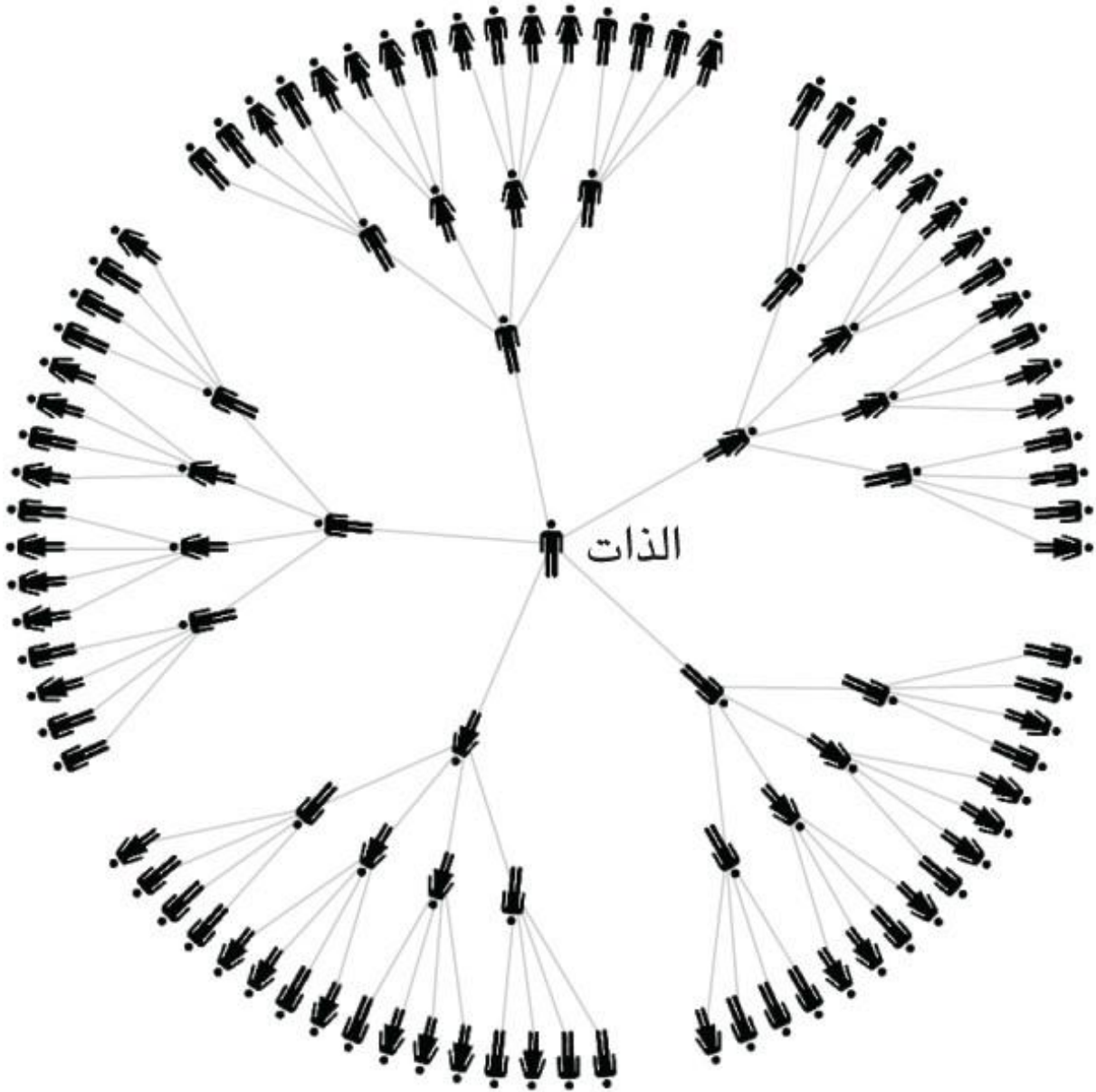


الشكل (18): يبين العلاقات داخل الشبكات الاجتماعية<sup>1</sup>

وتستخدم الشبكات الاجتماعية لقياس رأس المال الاجتماعي وهو القيمة التي يحصلها الفرد من الشبكة الاجتماعية، ويتم عرض هذه المفاهيم في كثير من الأحيان في رسم تخطيطي لشبكة اجتماعية، حيث العقد هي الأشخاص أو المنظمات والروابط هي الخطوط.

بطريقة ما ليس هناك ما هو أبسط من الشبكات، فعلى المستوى المجرد تماماً ليست الشبكة سوى مجموعة من الأشياء المرتبطة بعضها ببعض على نحو ما، ومن ناحية أخرى، فإن التعميم المطلق لمصطلح الشبكة يجعل من الصعب تحديدها بدقة، وهذا أحد الأسباب وراء كون علم الشبكات مجالاً بحثياً مهماً. ويمكن أن نتحدث عن أفراد في شبكة من الأصدقاء أو مؤسسة كبيرة أو موجهات البيانات على امتداد البنية الأساسية للإنترنت أو الخلايا العصبية في المخ، كل هذه الأنظمة شبكات لكنها جميعاً متباينة تماماً من ناحية أو أخرى (الشكل 19). ومن خلال تطوير لغة للتحدث عن الشبكات تتسم بالدقة الكافية، ليس فقط لوصف ماهية الشبكة، بل أيضاً لوصف الأنواع المختلفة للشبكات الموجودة في العالم، يضفي علم الشبكات على المفهوم قوة تحليلية حقيقية.

<sup>1</sup> - David Smith, Social Networks : The Next Generation ( England : brightsolid, 2010), p. 28.



الشكل (19): شبكة متشعبة تامة<sup>1</sup>

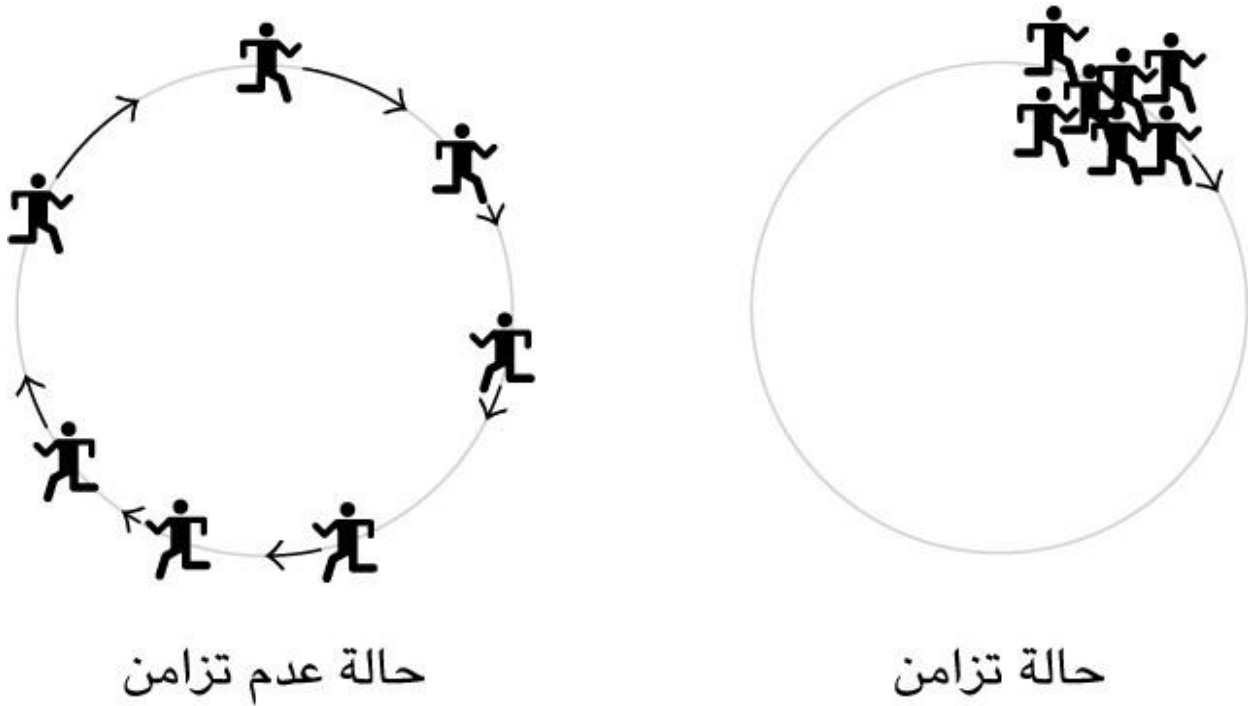
وفقا لهذا الشكل فإن الشبكة المتشعبة التامة تعرف الذات فيها 5 أفراد فقط، لكن على بُعد درجتين من الانفصال يمكن أن تعرف 25 فرداً، وعلى بعد ثلاث درجات يصبح العدد 105، وهكذا.

<sup>1</sup> - دانكن جي واتس، الدرجات الست وأسرار الشبكات: علم لعصر متشابك، ترجمة: أميرة علي عبد الصادق، ط. 1. (القاهرة:

مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص. 90.



فالنقطة المحورية هنا هي أنه في الماضي، كان ينظر إلى الشبكات على أنها بناء خالص سماته ثابتة مع الوقت، وهذان الافتراضان بعيدان تمامًا عن الصحة، فأولا تمثل الشبكات الحقيقية مجموعات من المكونات الفردية التي تفعل شيئاً ما في الواقع تولد طاقة أو ترسل بيانات أو تتخذ قرارات. ومع أن بنية العلاقات القائمة بين مكونات إحدى الشبكات مثيرة للاهتمام، فإن أهميتها ترجع في المقام الأول إلى أنها تؤثر إما على سلوك أفرادها أو سلوك النظام ككل. ثانياً: الشبكات كيانات ديناميكية، ليس فقط لأن ثمة أموراً تحدث في النظم المتصلة بالشبكات، بل أيضاً لأن الشبكات نفسها تتطور وتتغير مع الوقت، مدفوعة بالأنشطة أو القرارات الصادرة عن هذه المكونات ذاتها. وبلغة المذبذبات يمثل التكتل وضعاً متزامناً، ويعتمد تزامن النظام أو عدم تزامنه على توزيع الترددات الفعلية زمن الدورات الفردية وقوة الارتباط قدر الانتباه الذي يوليه كل فرد للآخر. فإذا كانت جميع المذبذبات تتمتع بالقدرة ذاتها وبدأت معاً، فسوف تظل متزامنة بغض النظر عن ارتباطها، وإذا كان توزيع قدراتها كبيراً، فمهما تكن رغبتها في البقاء معاً، فسيتفكك التكتل وتختفي المزامنة (الشكل 20).



شكل (20): يمكن النظر إلى المذبذبات المتصلة على أنها عداؤون يركضون حول مضمار دائري<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 91.

فوفقا لهذا الشكل عندما تكون المذبذبات مرتبطة بقوة فسوف تتزامن (على اليمين)، وعندما لا تكون كذلك تكون في حالة عدم تزامن (على اليسار)، وهذا ما يؤثر على التكتل والشبكات الديناميكية التي تولد المكونات الفردية.

لكن فهم الشبكات على هذا النحو الأشمل يعد مهمة فائقة الصعوبة، وهي ليست معقدة بطبيعتها فحسب، بل تتطلب أيضا أنواعا مختلفة من المعرفة المتخصصة التي تنتمي إلى تخصصات أكاديمية منفصلة بل وفروع معرفية منفصلة أيضا، ويملك علماء الفيزياء والرياضيات مهارات حسابية وتحليلية مذهلة، لكنهم لا يقضون قدرا كبيرا من الوقت في التفكير في السلوك الفردي أو الحوافز المؤسسية أو الأعراف الثقافية، في حين يفعل ذلك مختصوا علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان. وعلى مدار نصف قرن أو أكثر، أخذ هؤلاء يفكرون في العلاقة بين الشبكات والمجتمع على نحو أكثر عمقا ودقة، مقارنة بأي شخص آخر، وهو التفكير الذي صار ينطبق الآن على مجموعة مذهلة من المشكلات، بدءا من علم الأحياء ووصولاً إلى الهندسة، لكن في ظل الافتقار إلى الأدوات البراقة الخاصة بعلماء الرياضيات، تعثر المشروع الضخم للمختصين في العلوم الاجتماعية عقوداً من الزمن.

وعليه، فإذا قدر لعلم الشبكات الحديث النجاح، فيجب أن يجمع من كل فروع المعرفة الأفكار الملائمة والأفراد الذين يفهمونها. وباختصار يجب أن يصبح علم الشبكات انعكاسا لموضوعه، بمعنى أن يكون شبكة من العلماء يتوصلون معاً إلى حلول لمشكلات لا يمكن لفرد واحد — أو حتى فرع واحد من فروع المعرفة — حلها.

### الفرع الثاني/ علامة غرانوفيتز " قوة الروابط الضعيفة":

نشر عالم الاجتماع مارك غرانوفيتز Mark Granovetter في عام 1973 ورقة أسماها " قوة الروابط الضعيفة" وشرح كيف أن العلاقات السطحية تسمح لنا بالاستفادة من شبكة معارف جديدة لا تتواجد في دائرة علاقاتنا القوية التي غالبا ما يتشابه أفرادها معنا. طبيعة العلاقة في الروابط السطحية تكون ضعيفة، لذا لا يمكننا الاتكال عليها ولكن باحترامنا لطبيعة هذه العلاقة، بإمكانها أن تحقق لنا ما لم يخطر ببالنا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - هنريك بريسمان، " القوة الكامنة في العلاقات السطحية على الشبكة"، برنامج انسياد للمعرفة، تم تصفح الموقع يوم: 12

ديسمبر 2016.

فالروابط الضعيفة أكثر عددا ويمكن أن تكون مهمة في التماس المعلومات والابتكار، والمجموعات لديهم ميل وآراء أكثر تجانسا وكذلك سمات مشتركة كثيرة، وكل عضو من أعضاء المجموعة يسعى إلى العثور على معلومات وأفكار جديدة، وأن أعضاء المجموعة يجب أن تنظر إلى أبعد من زمرة أصدقائها والمعارف الأخرى، وهذا ما يسمى غرانوفيتز أو قوة الروابط الضعيفة.

يعني هذا النموذج أن هناك فرد ينتمي إلى حلقة اجتماعية ما، في البداية سيميل هذا الشخص إلى التفاعل مع أعضاء آخرين لديهم نفس سماته. بطبيعة الحال أوجه التشابه هذه سوف تؤثر على نوع الموارد المتراكمة، أي أن المعلومات المتبادلة بين أعضاء الحلقة الاجتماعية الواحدة متشابهة، وعند الحاجة للحصول على معلومات إضافية يصبح هناك ضرورة للتواصل مع أعضاء حلقة اجتماعية أخرى. يطلق على الروابط بين الحلقات الاجتماعية المختلفة مصطلح "جسور"، وفي غياب هذه الجسور تصبح كل حلقة مستقلة عن الأخرى. عادة ما تكون الروابط بين أعضاء الحلقة الواحدة قوية ويطلق عليها في الأدبيات اسم "رأس المال الاجتماعي الترابطي"، ويدل على العلاقات بين الأفراد ذوي الصفات المتشابهة (أسرة واحدة، مجموعة عرقية واحدة)، أما الروابط والعلاقات بين الحلقات الاجتماعية ذاتها فعادة ما تكون ضعيفة ومتباعدة، وهي علاقات بين مجموعات عرقية مختلفة، أو أشخاص من شركات مختلفة أو لهم مصالح متباينة. ويطلق عليها في الأدبيات اسم رأس المال الاجتماعي التجسيري، ووفقا لجرانوفيتز فإن العلاقات التجسيرية تسهم في تدفق المعلومات وبالتالي تتيح الفرصة أكثر أمام التعرف على الحلقات الاجتماعية الأخرى.

هناك مقياس شائع آخر لرأس المال الاجتماعي يطلق عليه "أداة بوتنام" (Putnam's Instrument)، تشير أداة بوتنام إلى نسبة العمل التطوعي في منطقة / دولة ما، وتقوم فكرة هذا المقياس على أن الأفراد الذين يقومون بالانخراط في شبكات تطوعية تتعزز لديهم المشاركة المدنية وبالتالي يزداد مستوى التعاون والثقة بينهم، وينتج عن ذلك منفعة ومكاسب تنعكس على المجتمع ككل وخاصة في المجال الثقافي والقيمي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - David Smith, *Social Networks : The Next Generation*, op. cit., p. 44.

## الفرع الثالث/ نموذج العالم الصغير:

مصطلح أو مفهوم طوره عالم الاجتماع ستانلي ملغرام Stanley Milgram يقول أن أي شخص في العالم يمكن أن نربطه بعلاقة مع أي شخص آخر وذلك عبر سلسلة علاقات قصيرة جدا بين عدة أفراد. وفي عام 2008 قام كل من العالمين جوري ليسكوفيك وايريك هورفيتز (Erik Horvitz) بدراسة الظاهرة عبر تجربة على مستخدمي نظام دردشة ويندوز بطريقة رياضية عبر تمثيل الأشخاص برؤوس مخططات والعلاقات بالمتجهات بينها وكانت الشبكة التي أجريت عليها التجربة تضم 180 مليون شخص و9 مليارات متجه، وقد تمكن العالمان من البرهنة التجريبية على هذه الظاهرة.

## المطلب الثاني: خيار التحالف والتشابك الثقافي

يؤكد الكثير من المفكرين اليوم على أن خيار التحالفات الثقافية يعتبر خيار مهم في سبيل وقف الاكتساح العولمي، ويكون هذا التحالف سواء داخل الدولة الواحدة ( داخليا) أو بين الدول ( خارجيا). ويتحقق ذلك عن طريق اشراك مؤسسات المجتمع المدني من أجل الحوار المشترك والبناء. ومن أجل ذلك عقدت الكثير من الندوات والملتقيات سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي، فقد عقد سنة 2011 المؤتمر الاسلامي السابع لوزراء الثقافة بالجزائر تحت شعار "من أجل تعزيز نتائج السنة الدولية للتقارب بين الثقافات وتفعيل دور الشباب في بناء ثقافة السلم والحوار"، وختم أعماله باعتماد مجموعة من التوصيات منها: المصادقة على مجموعة من الوثائق التي أعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، والمصادقة على مشروع استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي، ومشروع استراتيجية تطوير تقنيات أو تكنولوجيات المعلومات والاتصال في العالم الاسلامي الذي أضحى يشكل إحدى القضايا المستعجلة التي تتطلب اجراءات عملية للحد من الفجوة الرقمية بيننا وبين الغرب باعتباره مشروعا كاملا يضمن جملة من التصورات والآليات الكفيلة بتفعيل الحوار بين الثقافات والأديان بعدما كان هذا الموضوع شعار أكثر مما هو فعل. واعتمد المؤتمر التقرير الذي قدمه المدير العام للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، حول متابعة تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، كما قرر اعتماد وثيقة الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم والعمل على ايجاد علاقات تعاون وشراكة قوية بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتحقيق ذلك. وأهم ما خلص إليه المؤتمر الإشادة بجهود الإيسيسكو في مجال العمل الثقافي

الإسلامي الموجه لفائدة المسلمين خارج العالم الإسلامي، من خلال عقدها المنتدى الأول لرؤساء المراكز والجمعيات الإسلامية خارج العالم الإسلامي في مقرها الدائم، وحرصها على تفعيل مهام المجتمع. كما دعا إلى اتخاذ استراتيجية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، والحفاظ على التراث الثقافي ودعم الإبداع الثقافي. كما تم التأكيد على أهمية دور الشباب في المشاركة في خدمة القضايا الثقافية والقيمية من خلال دوره في صناعة القرار وتعزيز ثقافة الحوار وتجسيد مفهوم الحوار والتسامح بعيدا عن العنف والعنف المضاد. بالإضافة إلى ضرورة فتح قنوات الحوار الصريح مع منظمات المجتمع المدني، لكي تسهم بدورها في مساعدة المؤسسات الحكومية على تحمل جزء من المسؤولية في معالجة مشكلات المجتمع<sup>1</sup>.

يمثل التبادل والحوار المنصفان بين الحضارات والثقافات والشعوب على قاعدة التفاهم المتبادل واحترام تساويها في الكرامة شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة بين الشعوب والسلام بين الأمم.

ويشكل هذا العمل جزءا من الإطار العام لتحالف الحضارات الذي أطلقته الأمم المتحدة. وبشكل خاص تحظى مجموعة من الممارسات الجيدة باهتمام خاص ضمن إطار الحوار بين الثقافات الأوسع الذي يشمل أيضا الحوار بين الأديان بغية تشجيع التعددية الثقافية على المستوى المحلي والاقليمي والوطني وتحفيز المبادرات الاقليمية وشبه الاقليمية الرامية إلى إحياء أشكال التطرف والتعصب والتشديد على القيم والمبادئ الآيلة إلى جمع الشعوب.

ويصف المعنيون بالمجتمعات الحية بأنها قابلة للتجدد الدائم، حيث يتشكل نسيجها الاجتماعي من مجاميع عرقية ودينية متعددة لها ثقافتها التي لا تشبه غيرها ما يؤدي الى تلاقح ثقافي مذهل تنتج عنه منظومة ثقافات متعددة تسند بعضها الآخر مثلما تكمل بعضها الآخر تماما. لكن الامر يرتبط بطبيعة النظام السياسي الذي يصنع القرار في تلك المجتمعات، فالتنوع الثقافي يحتاج الى بيئة متحررة تكفل حرية الرأي والاختلاف والتعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحقق للجميع فرصا متساوية في المجالات كافة، وكلما كان التنوع الثقافي متاحا ومحما من لدن السياسيين على وجه الخصوص كلما

<sup>1</sup>- Conférence Internationale pour: **Le dialogue des Cultures et des Religions**, Royaume du Maroc, Octobre 2013.

كان أكثر ثراءً وتأثيراً في تجديد أنشطة المجتمع وأفكاره وتوجهاته. إذن فالميزة الأولى للتنوع الثقافي أننا سنصل إلى حياكة نسيج اجتماعي متجانس وإن كان ذا ثقافات متعددة، وهنا سيكون التنوع السكاني العرقي وغيره داعماً للتنوع الثقافي وبالعكس، بدلاً من أن يكون التنوعان في حالة صراع تقود المجتمع إلى حالة من النكوص والتردي لا يمكن التكهن بعواقبها. فمن الممكن أن يكون التنوع العرقي عاملاً للصراع والتناحر بين النسيج المجتمعي فيما لو كان ينبذ التنوع الثقافي ولا يقره وكذا الحال بالنسبة للتنوعات الأخرى، أما في حالة الإقرار بصحة التنوع الثقافي والقبول به وحمايته وتمييزه بين أقليات وأثنيات المجتمع كافة، فإن ذلك سينتهي إلى بناء مجتمع متحرر يتحلى بمزايا عصرية تيسر له اللحاق بالركب المتقدم للمجتمعات الحرة المعاصرة. كما أنه لا يمكن أن نغفل ميزة مهمة يتمخض عنها التنوع الثقافي في المجتمع، إذ يشكل عاملاً هاماً ومساعداً على التنمية بأشكالها وأنواعها كافة، ولا ينحصر ذلك في تنمية الثقافة وحدها طالما أن هذا التنوع يساعد على تنمية المواهب والإبداع الإنساني في المجالات كافة، وقد ورد في الفقرة الثالثة من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي: "إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضاً وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية". بهذا المنظور يمكن أن يؤدي التنوع الثقافي إلى خلق منظومة حياتية متكاملة ومتطورة في آن واحد، وهذه إحدى أهم مزايا التنوع الثقافي، حيث يتاح للفرد أن يعبر عن آرائه سواء عبر الفن أو الثقافة أو السياسة أو الوسائل الأخرى التي يكفلها له النظام الديمقراطي ويحميها بل يطورها وينشرها ويجعلها متاحة للجميع من دون استثناء فتشكل عامل قوة متبادلة بين السياسي وسلطته وبين التنوع المجتمعي من خلال تنوع ثقافته وحمايتها في آن واحد. من هنا كان التركيز وما زال قائماً على أهمية تعاون القادة السياسيين وأصحاب القرارات المختلفة مع الجهات المعنية كمنظمات المجتمع المدني وغيرها من المعنيين لحماية التنوع الثقافي في المجتمع الواحد أولاً ثم كفالتها وحمايتها وتطويرها بين المجتمعات الأخرى، فالمزايا التي تتطوي عليها كقيلة بخلق حالة من التطور المضطرب في عموم الميادين لنصل إلى بناء مجتمع يقبل الجميع ويحتضن الجميع ويساعدهم على الإبداع والتطور المتواصل. هنا لابد أن نشير إلى الواجب الأخلاقي الذي يحتم على ذوي العلاقة حماية التنوع الثقافي وعدم السماح للمساس بمن يهدف إلى تطويره وجعله سمة من سمات المجتمع، حيث يتطلب الأمر تعاوناً جاداً مع المعنيين عبر آليات عملية مخطط لها لكي تصبح نهجاً يقنفي أثره الناس بمختلف مشاربيهم. وبتعبير آخر، لابد للنظام السياسي أن يسهم في تشجيع التنوع وحمايته كونه حقا من الحقوق

الأساسية للمجتمع ومكوناته المختلفة، وقد جاء في المادة الرابعة من الاعلان المذكور آنفاً: "إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". ويحث الاعلان المذكور جميع المعنيين سواء كانوا قادة سياسيين او مثقفين او غيرهم على أهمية المساعدة في ترسيخ هذا الهدف المجتمعي الانساني، نظراً للمزايا الهامة والكثيرة التي تتمخض عن الالتزام به من لدن المجتمعات لاسيما تلك التي لا تزال تسير في الطريق الى التطور والارتقاء، فقد ورد في احدى فقرات الاعلان بهذا الصدد: " إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك ان حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في ان تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي". وهكذا نكون قد حققنا من خلال التنوع الثقافي ومزاياه مجتمعاً عصرياً يحتضن الثقافات كلها ويطورها ويساعد على الانسجام بين تشكيلاتها المختلفة بما يضمن تطورها وحمايتها لتصبح عامل قوة لا عامل تفريق للمجتمع<sup>1</sup>.

ومن هنا ظهرت الكثير من الاتفاقيات التي تعزز التنوع الثقافي ومنها: اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي عام 2005، وهي اتفاقية تستكمل عمل اليونسكو في مجال تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات بعد اعتمادها الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي عام 2001. وتؤكد الاتفاقية على حق الدول في صياغة سياساتها بهدف حماية وتعزيز التنوع الثقافي.

وبالتالي فإن التحالف والتشبيك الثقافي يشكل أداة لتقوية الثقافة في سعيها نحو مواجهة العولمة وأخطارها، كما يعد وسيلة ناجحة لتبادل المعرفة والمعلومات حول الحلول والخبرات الفضلى والمنافع، خاصة على المستوى الخارجي، وهذا ما يساهم في تعزيز الأداء وتحسين الوضع الثقافي على مستوى الدول.

<sup>1</sup> - علي حسين عبيد، "مزايا التنوع الثقافي"، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، تم تصفح الموقع بتاريخ: 12 ديسمبر 2015.

## المطلب الثالث: الدعوة إلى أنسنة العولمة ( العولمة الإنسانية البديلة)

ومن أجل الوصول لذلك يقترح عدد من أنصار اليسار الجديد من أمثال ملر Mahler أو زيمانسكي Szymanski أو رينشارد فولك Richard Falk على ضرورة أنسنة العولمة بمنع الشركات من الاستغلال أو التلويث وتحويل النظر من التسلح إلى إلغاء الأمية من الوجود أو نزع أسباب الجوع و المرض... مع جعل الأمم المتحدة آلية ليس لإعلان الحرب أو العقوبات بل لنشر أفكار وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم والتنمية، أي العمل على جعل منطق الإنسان هو السائد في عالم مادي يزداد تجريدا بل وحتى... افتراضية<sup>1</sup>.

ومن هنا يمكن القول بأن العولمة هي التي افرزت الأمن الإنساني هذا المفهوم وهذا المنطق الذي ينادي أنصاره لاستخدامه لتجميل وجه عولمة انهكتها النعوت... ولكن أيضا التجاوزات.

وفعل أنسنة العولمة يقتضي من جميع الدول وشعوبها بما في ذلك الدول العظمى احترام المبادئ والغايات التي لأجلها تأسست المنظمات الدولية والهيئات العالمية، وهي مبادئ تحافظ على حقوق الإنسان والسلم المدني والأمن العالمي وتحد من السباق نحو التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

سبيل أنسنة العولمة وتخليصها من التوحش يستلزم الاحتكام إلى نظام إنساني يحترم القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية من عدل ومساواة وأخوة وتعاون وتكافل وغيرها، كما يحترم التنوع الثقافي والتعدد الديني ويحارب الظلم والاستبداد. لذلك فإن العولمة لا تكون صالحة إلا بالتشبع بالقيم الإنسانية والأخلاقية واحترام الآخر في ثقافته وأفكاره.

لا بد إذن من ارساء عولمة بديلة على أساس من التعايش بين الثقافات والهويات الثقافية من منطلق المساواة والاحترام المتبادل وعلى أساس مزدوج: الاعتراف من جهة أولى بالتنوع الثقافي للعالم، وبالتالي بتعدد القيم والمعايير وقواعد السلوك المحددة للحياة في المجتمع أو المجتمعات المعاصرة، ومن جهة ثانية وجود ضابط تنظيمي ديمقراطي لعناصر هذا التنوع الثقافي، بحيث تتحاور وتتدمج ويغني بعضها بعضا بدلا من أن تتعادي وتتحارب وتغذي الارهاب وتتغذى

<sup>1</sup> - أمحنو برقوق، مرجع سابق.



به، ما يعزز وجوب تطوير ثقافة حوار الحضارات بدلا من صراع الحضارات، فلا بد من الحوار لتحقيق ثقافة إنسانية مبنية على التعددية الحوارية التي تحافظ على الحيوية الثقافية.

#### المطلب الرابع: البديل النظري - المعرفي للباحث " سبل حماية القيم الثقافية "

إن هذا المشروع النظري - المعرفي البديل المعد من طرف الباحث يصب في إطار نقادي أو تجاوز التأثيرات السلبية للعولمة التي وكما رأينا لا تستثني أي مجتمع أو دولة، بغض النظر عن الديانة أو المستوى الاقتصادي أو التكنولوجي الموجود.

#### الفرع الأول/ تحدي السيطرة " الطبيعة لا تقبل الفراغ "

إن تحقيق نوع من النصر المستدام أو الامتياز بعيد المدى، يمر عبر طائفة من الأدوات التي تجعل الفاعل المستهدف يلبي المطلوب منه، دون أن يشعر بالبعد القسري الذي يضع العلاقات تحت ضغط الفعل ورد الفعل، في ظل تحول العالم إلى فضاء تواصل مفتوح تقع الحرب الذهنية، حروب الصور والتمثيلات في قلب الرهانات المعاصرة للقوة الشاملة، التي تتجه أكثر فأكثر نحو طابع تعددي متكامل العناصر، الصلبة والناعمة، العسكرية، الاقتصادية والثقافية، إنها حرب غير معلنة.

وإن سؤال الثقافة اليوم يبدو أكثر راهنية وحضورا وهذا مع تزايد ضغوط العولمة وتجلياتها، وهو ما يطرح تحديا حقيقيا على المجتمعات العالمية عموما، والعربية والإسلامية خصوصا، ذلك لأن نسبة اسهامها في حركية العولمة وتدفعاتها هي الأقل، ومن ثمة هي الأكثر عرضة لانعكاسات العولمة وآثارها السلبية، بمعنى كلما زاد تأثيرنا في العولمة كلما قل تأثير العولمة فينا، وهذا ما تعبر عنه المعادلة التالية:

نفترض أن د دولة و ع هي العولمة تكون المعادلة التالية:

$$\begin{array}{ccc}
 & & \text{تؤثر في} \\
 & & \leftarrow \\
 \text{د} & & \text{ع} \\
 & \leftarrow & \\
 \text{د} & < & \text{ع} \\
 & & \\
 & & \text{لا تؤثر في} \\
 & & \leftarrow \\
 \text{د} & & \text{ع} \\
 & \leftarrow & \\
 \text{د} & > & \text{ع}
 \end{array}$$

ويعني ذلك أنه يتحتم علينا أن ننقل في الحفاظ على ثقافتنا من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، ونقصد بالواجهة العمل على نشر إشعاع ثقافتنا وتعميق قيمنا الروحية والدينية، وسط الفراغ الذي تعانيه الأجيال وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازي السياسات الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية،.. مع دعم الفكر الحر الملتزم بتلك القيم الروحية العليا، لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحي وتهتز القيم الروحية ويشيع التطرف في أي اتجاه ويسوده النظام الاستبدادي، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعا إلى من يخرج من متهاته. ولذلك يجب أن يكون ميزان المدفوعات الثقافية للدولة متوازنا، حيث لا يجب أن يستورد من الثقافة أكثر مما يصدر، حتى يكون تأثير العولمة عليها ضعيفا أو معدوما.

### الفرع الثاني/ مراحل المشروع الثقافي والقيمي البديل

نؤكد أنه من أجل المحافظة على القيم والثقافة يجب أن يكون هناك مشروع ثقافي وقيمي متكامل مكون من المراحل التالية:

#### - المرحلة الأولى: الثقة الثقافية

إن الشعور بالعجز والانبهار المتزايد بالغرب هو ما يجعلنا ندوب في آلة الصهر الأمريكية تحت شعار المزخرف "العولمة الثقافية"، وعليه فإن أول خطوة نحو حفظ الثقافة ومنها القيم هي استعادة الثقة في قيمنا وثقافتنا، وسواء أكان هذا بالنسبة للدول العربية والإسلامية أو غيرها من الدول، لأن غير ذلك يؤدي إلى الانبهار بالآخر وبالتالي تقليده واتباعه، مع رفض كل ما هو من خصوصيته، فهذا هو ما علينا فعله بدل المحاولات اليائسة التي نخوضها طوال عقود لاستتساخ تجارب الآخرين ونماذجهم. غير أن هذا الأمر يستلزم منا بذل الكثير من الجهود لأجل الاستئناف الحضاري لدرء مخلفات العولمة الثقافية وهو ما يسمى بـ: التتميط الثقافي Cultural Standardization.

وإن هذا التتميط الثقافي اليوم أو كما يسمى التتميط الجديد أصبح يعتمد على الأساليب الناعمة واللين، كما يشترط كذلك وجود تناسق داخلي يجمع مكونات الثقافة المحلية في سلاسة وانسجام وتناغم غير مخل بمكون على حساب مكونات أخرى.

ووفقا لهذا يتولد ما يسمى بـ: التمرکز حول الذات الجمعية (Ethnocentrism) الذي ينطوي على تمسك الجماعة وتعصبها لعناصرها التي ينشأ عنها التضامن الداخلي والإدماج وهذا الأمر

يقوي الحماس والتعصب في بعض الأحيان للموروثات الثقافية، ويدفع بالتالي إلى مقاومة كل حدث غريب يحاول أن يؤثر فيها.

### - المرحلة الثانية: التحصين الثقافي ( بناء حصون ثقافية)

الثقافة هي أهم انتاج اجتماعي لأية دولة، وإن حيوية الثقافة تتغير وتتناسب مع معطيات العصر ومتطلباته، لأن تغير الظروف والموارد يغير الثقافات، وعليه فإن الثقافة تقاوم حسب هذه التحولات المحيطة.

إن مسألة العولمة في بعدها الثقافي تسعى إلى تطويع الشعوب، وبالتالي فإن المقاومة الثقافية هي محرك فاعل أساسي لمواجهة العولمة.

فالثقافة الأصلية تظل تقوم بعملية تصفية أو تنقية للسمات الثقافية الخارجية التي تتلقاها، مما يجعل عملية الانتقاء هذه تؤدي إلى إعادة تأويل معينة للعناصر المنتقاة، ولذلك تعتبر إعادة التأويل هذه مفهوما أساسيا من مفاهيم المؤدية إلى التحصين الثقافي وكذا اليقظة الثقافية. ويمكن أن يتعزز هذا من خلال اقامة وتشكيل شبكات ثقافية **Cultural Network** التي تعمل على:

- 1- المساهمة في بلورة رؤية مشتركة حول الثقافة،
- 2- التكامل والمشاركة مع الدول في مجال الثقافي،
- 3- تحقيق تحالف واعي وأهداف واضحة ورؤية شاملة ودور محوري للشبكات،
- 4- التركيز على تحقيق وتطوير التعاون والعمل الجماعي،
- 5- تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المجال الثقافي.

ومن هنا نجد أن الشبكات لها دور فعال في التنسيق لأنها تساهم في بلورة رؤية مشتركة تشكل الهدف السامي الذي تصبوا إليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحصين الثقافي المقصود هنا هو ذلك التحصين من التهديدات الخارجية وليس بسبب الخوف من التعرض إلى الهيمنة الثقافية كما تدعي بذلك المقاربة الاثنواقعية (Realism Ethnity) في تفسير النزاعات الاثنو- ثقافية، لأن هذا الخوف يجعل المجتمع يقع في التوقع والانعزال الثقافي، وهذا مرفوض كلية، فالإقرار بالتعدد والتنوع الثقافي بالداخل، لا يكفي لوحده

بل يجب أن يصاحبه قبول الآخر في الخارج، لأن أية ثقافة تحتاج إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر التفاتة، وهذا ما يطلق عليه: الانفتاح المحصن بمعنى التفاعل مع باقي الثقافات العالمية وكذا فتح النقاش حول التراث وآليات تجديده لكن دون تشويهه، لكن هذا لا يعني الانغلاق وإنما الاستفادة من المنتج الغربي، لكن بتحفظ أي العمل على تحقيق المعادلة المتمثلة في ثنائية: أصالة- تحديث في آن واحد.

وهكذا نكون قد تقدمنا خطوات مهمة نحو صناعة **حصن ثقافي** صعب الاختراق. ويكون هذا من مركز قوة، لأن الدولة التي تعاني من الضعف السياسي والعسكري والثقافي،.. هي أيضا معرضة لغياب أمن حقيقي لتقافتها، يحفظ أسسها ويضمن تطورها واستمرارها.

وكمثال على هذا الانفتاح المحصن: فرنسا التي فرضت سنة 1996-1997 على قنوات التلفزيون أن تخصص 60% من برامجها للإنتاج الأوربي، حتى لا يترك المجال للإنتاج الأمريكي، كما تم حرمان جميع التظاهرات الثقافية والفنية من الدعم ما لم تعتمد اللغة الفرنسية كلغة للتظاهرة. هذا بالإضافة إلى فرض اللغة الفرنسية في الخطابات والمهرجانات، وقد ذهب الرئيس السابق جاك شيراك إلى منع إنشاء مطاعم "ماكدونالد" في برج إيفل حتى يبقى منفردا بنمط العيش الفرنسي.

لذلك فإنه يجب التخلي عن منطق التوقع للتعامل مع العالم بعين أكثر اتساعا بوصفه المدى الحضاري للعالم اليوم، فقد أصبحنا نعيش في زمن تتداخل فيه ثلاثة مستويات: المحلي، الإقليمي والعالمي، كما أن هناك فواعل جديدة بدأت في الظهور يجب التعامل معها وليس نفيها أو إقصاؤها، ومثال ذلك أوربا التي تتحدث اليوم عن الخصوصية والأصالة كما تتحدث أيضا عن "الهوية الأوربية"، تعزيزا لسيرها الجدي على طريق تشييد الوحدة بين شعوبها وأقطارها بخطوات عقلانية في إطار من الممارسة الديمقراطية الحقة.

#### - المرحلة الثالثة: المساهمة في العالم ( الانتشار الثقافي والصناعات الثقافية)

يرى القائلون بالنظريات المسماة الانتشارية أن التيار من ثقافة إلى أخرى يمر من الثقافة الأكثر نموا إلى الثقافة الأكثر بدائية، وهذا يدل على وجود غنى ثقافي ( ثقافات غنية).

إن الثقافة وبطبيعتها الخاصة، وخلال قيامها بنشاطاتها محتاجة إلى طرق ووسائل ومواد وأجهزة تستعملها في ذلك بغية الانتشار والتوسع، لتصل إلى أبعد نقطة في الوجود، بهدف نشر إنتاجها وتوزيعه، والأدوات والأجهزة والوسائل التي تستعملها الثقافة في نشر إنتاجها، وهو ما يعبر أو يطلق

عليه بالصناعات الثقافية، والتي لا ولن يتحقق الأمن الثقافي بدونها، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم الأمن الأخرى من أمن اقتصادي وغذائي... وقد أصبح اليوم مشكلة مهددة لكثير من الدول ما لم تجد له حلا عن طريق الصناعات الثقافية، التي تعتبر الوسيلة الملائمة لتحقيق وحماية الثقافات الوطنية من الامبريالية الثقافية المهتدة بالانسلاخ والذوبان، كما تساعدها تلك الأدوات والوسائل والأجهزة على الانتشار على أكبر نطاق داخل الوطن متحولة بفضلها من قيم ومبادئ إلى صناعات جماهيرية تتمثل في تكنولوجيا الطباعة، والجرائد، التلفزيون...

تجدر الإشارة إلى أن مجالات الصناعات الثقافية تختلف من بلد إلى آخر، حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي بلغه ووصله، وبالعودة إلى ميدان واقع هذه الصناعات نجد عشرة مجالات موجودة لدى غالبية الدول، وهي: الكتب، الصحف، المجالات، الأسطوانات، الإذاعة، التلفزيون، السينما، منتجات وخدمات الوسائل السمعية البصرية، التصوير الفوتوغرافي، منتجات الفنون، الإعلان.

#### - المرحلة الرابعة: القوة الثقافية

ويمكن اعتبارها قدرة وإرادة واستعداد الدولة والمجتمع من خلالها أن يحفظا أهدافهما وطموحاتهما ومصالحهما الوطنية وتعزيزها وتطويرها، وتكون هذه القوة منتشرة وموزعة على كامل الرقعة الجغرافية للدولة دون أي استثناء أو تمييز، بحيث يكون هناك تكافؤ في توزيع هذه القوة بين أفراد المجتمع ولا تكون هناك فراغات أو نقائص.

ونعتمد في هذه المرحلة على ضرورة تكوين قوة داخلية ثقافية قيمية نابعة من مصادر ذاتية، فالفيلسوف يوهان غوتفريد فون هيردر (Johann Gottfried Von Herder) " 1744 - 1803 " ذكر سابقا أن ثقافة أي مجتمع يجب أن تقيم بذاتها، لا من خلال ثقافة أخرى، لأن ذلك سيؤدي إلى تشويه الأولى، ومن ثم فليست هناك من معايير عالمية أو منطلقات أخلاقية في التعامل مع كافة الثقافات. فالثقافات لا يصح فيها القول أنها صالحة أو سيئة، بل إنها مختلفة ومتباينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مرجع سابق، ص.

إضافة إلى ذلك فإن الثقافة التي تبقى تأخذ ولا تعطي سنظل الثقافة الأضعف، الثقافة المتلقية التي يسهل السيطرة عليها، مما يؤدي إلى اختراق السيادة الثقافية للدولة. والشواهد على ذلك كثيرة على أن العولمة تتغلغل في المجتمعات الفقيرة ثقافياً، ذات الخصائص التي تفقد القدرة على المقاومة، بسبب ضعف مناعتها الثقافية.

ولهذا فإن السبيل إلى الحفاظ على الثقافة والقيم هو العمل على بناء نظام ثقافي مستدام قائم على أسس متوازنة وعادلة في كل أبعاده، وردم الفجوة بين الشمال والجنوب التي توسع نطاقها بشكل كبير في ظل العولمة الثقافية.

والقوة الثقافية تبنى على مستويين: المستوى الأول وهو الداخلي: أي أن أية دولة عليها أن تبنى ثقافتها وتحافظ على قيمها داخلياً أولاً، أما المستوى الثاني فهو خارجي: أي أن الدولة تحمي ثقافتها وقيمها من أية تأثيرات خارجية ألا وهي العولمة الثقافية.

ويأتي هذا أيضاً في إطار تعزيز الحق الإنساني في الثقافة، من أجل تكريس العدالة الثقافية في عالم لازالت فيه الغلبة للقوة *Might is always Right*. ولهذا يجب على المجتمع أن يمتلك مكونات المقاومة، لأن بناء المجتمع إذا كان متراساً وقوياً، فإن كل محاولات العولمة الثقافية تصبح عديمة الجدوى ولا تحقق أهدافها، ذلك أن تفكك وفشل النظام الثقافي الوطني يؤدي إلى إفساح الطريق لآليات العولمة الثقافية. ولهذا يجب أن يتوفر ما نسميه بـ: التكامل الثقافي ( Cultural Integration)، وفقدان هذا التكامل يؤدي إلى الاضطراب والفوضى والصراع الذي يعيق تطور المجتمع. وهنا يأتي دور الأسرة والمدرسة وغيرها من الفواعل في حماية الأمن الثقافي والقيمي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفراد من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات المختلفة.

\* تجدر الإشارة إلى أن ما ذكر كبديل من أجل الحماية الثقافية وتكوين المقومات والقيم الثقافية التي تشكل الرصيد الثقافي، لن تغني ولن تنفع بالقدر المطلوب في مواجهة العولمة إذا لم يكن هناك تكامل ونجاح أيضاً على مستوى بقية القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا فإن تطوير وبناء الثقافة يصبح أمراً غير مجدي في العصر الحالي، لأن العولمة أساساً ظاهرة مكونة من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، ولهذا فإن مواجهة العولمة يجب أن تكون على أسس قوية. فالدولة التي تعاني الضعف والوهن السياسي والعسكري والاقتصادي،

هي أيضا معرضة لغياب أمن حقيقي لثقافتها ( الأمن الثقافي)، الذي يحفظ أسسها ويضمن تطورها واستمراريتها، فباختلال موازين القوى يختل معه أيضا الميزان الثقافي.

### الفرع الثالث/ مدى جاهزية المشروع ( أدلة وبراهين واستشراف)

إن هذا المشروع الثقافي الجديد يعمل على صد تأثيرات العولمة السلبية وهناك الكثير من الشواهد على ذلك، لأن دولا كثيرة حققت الحماية الثقافية ووصلت إلى رد الاعتبار لثقافتها وبنائها كما يلزم، دون أن تتأثر بالعوامل الخارجية ولا حتى الفروقات والاختلالات الداخلية. ففي الولايات المتحدة ذاتها تظل رغم الفروقات الملحوظة بين الشاطئين الشرقي والغربي ( نطاق الشمس) و (نطاق الصدا) وليس من الخطأ أن نتحدث في القرن الواحد والعشرين كما كان عليه الحال في القرنين التاسع عشر والعشرين عن ( ثلاث برازيليات). وفي ألمانيا ذاتها تظل الفوارق بعد وحدة 1990 بين شرق ألمانيا وغربها، وفي إيطاليا ثمة خلاف شديد بين إيطاليا الجنوبية وبين إيطاليا الشمالية حتى بعد إجراءات الدعم والعولمة. أما الصين فتشكل عالما اجتماعيا مع اختلافات وصراعات قد لا تظهر إلى العلن لمن لا يدركها من الداخل.

ونستدل هنا بما كتبه الكاتب الأمريكي جويل كوتكن ( Joel Kotkin ) في كتابه "القبائل Tribes"، الذي يتناول الانتصارات الثقافية عبر العالم، ويضرب مثلا باليابانيين الذين رفضوا جغرافيا الهزيمة وانتقلوا مباشرة إلى من هزمهم في الحرب العالمية الثانية وهي أمريكا ليحققوا انتصارات كثيرة. ويؤكد الكاتب على انتصار الجنس الأصفر عبر العالم، من خلال تعاضم ثقافة العرق أو كما سماها "مجتمع متعدد الأعراق" أو "القبلية العالمية"، التي تكتسب صفات براغماتية شديدة التعقيد والتمويه، وهذا رغم وجود صراع خفي بين الثقافات الشرقية فيما بينها كالصين واليابان، ومن جهة أخرى بين ثقافات الغرب المتنوعة، لكن هذا ليس دائما فالقبائل العالمية التي قدمت من الهند الكبرى، حملت في طياتها ثقافة مأزومة، حاولت فك أزمته عن طريق امتلاك المال خاصة في تجارة الألماس فكانت أمريكا هي الهدف الأساسي، واهتمام هذه القبائل برأس المال جعلها تتناسى عن قصد هويتها وثقافتها والعرق الذي تنتمي إليه مقابل مصالح المال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - هذه المعلومات متوفرة على الموقع:

أما مستقبلا فيُتوقع أن تغزو الأسواق العالمية قبائل آسيوية جديدة، كما فعلت من قبلها القبائل الغربية التي بدأت تتشكل ملامحها منذ القرن التاسع عشر، وستعيش هذه القبائل مستقبلا ضمن مؤسسة جديدة لم يعرفها العالم من قبل، وتتحدد ملامحها بالاستقلال وغياب الانتماء الاجتماعي وغياب الوعي السياسي، وهذا ما يجعل الصراعات تتجدد وتتمو كالطفيليات.



## خلاصة:

تشير النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل من الدراسة إلى أن مستقبل الثقافة سيبقى على حاله، ذلك أن السيناريو الخطي قد حصل على نسبة 72.85 % مقارنة بسيناريو الدور التفاؤلي الذي حصل على نسبة 48.62 % ، وسيناريو الدور التشاؤمي الذي حصل على نسبة 53.1 % ، ويرجع ذلك إلى صعوبة التحديات والتهديدات التي تواجهها الثقافة اليوم. لذلك على الدولة المعاصرة اليوم أن تستغل الفرص الموجودة والمتاحة لمواجهة هذه التحديات.

كما أن الدولة مطالبة أيضا بالأخذ بعين الاعتبار بالحلول المذكورة سابقا وهذا من أجل خلق ظروف مواتية للأمن الثقافي، وتحمل المسؤولية كاملة والعمل بمنهجية تكامل الأدوار وليس بمنهجية تفضيل سياسة أو قطاع على آخر.

ووفقا لما تقدم في هذا الفصل: البديل النظري- المعرفي للباحث " سبل حماية القيم الثقافية" والمكون من عدة مراحل أولها **الثقة الثقافية** فإن أول خطوة نحو حفظ الثقافة ومنها القيم هي استعادة الثقة في قيمنا وثقافتنا، وسواء أكان هذا بالنسبة للدول العربية والإسلامية أو غيرها من الدول، أما المرحلة الثانية فتتمثل في **التحصين الثقافي** وهو التحصين من التهديدات الخارجية، بمعنى التفاعل مع باقي الثقافات العالمية وكذا فتح النقاش حول التراث وآليات تجديده لكن دون تشويهه، وهكذا نكون قد تقدمنا خطوات مهمة نحو صناعة حصن ثقافي صعب الاختراق. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في **الانتشار الثقافي** فالثقافة تحتاج إلى طرق ووسائل ومواد وأجهزة تستعملها في ذلك بغية الانتشار والتوسع، لتصل إلى أبعد نقطة في الوجود. والمرحلة الرابعة بعنوان **القوة الثقافية** ويمكن اعتبارها قدرة وإرادة واستعداد الدولة والمجتمع من خلالها أن يحفظا أهدافهما وطموحاتهما ومصالحهما الوطنية وتعزيزها وتطويرها، بحيث يكون هناك تكافؤ في توزيع هذه القوة بين أفراد المجتمع ولا تكون هناك فراغات أو نقائص.

الخلاصة

نصل في نهاية هذه الدراسة إلى القول أن الثقافة هي اسمنت الوحدة التي هي أساس القوة، وبدون قوة لا وجود للبناء والتشييد ولا ازدهار للفكر والإبداع في العالم، كما أن صمود الدولة لا ينبغي أن يكون سياسيا وعسكريا فقط، إنما ينبغي للصمود كذلك أن يكون ثقافيا وقيميا، من أجل الحفاظ على الثقافة وحمائتها من خطر الانكماش أو التمزق الثقافي. ذلك أن حقل التهديدات الذي يفرض اليوم على الثقافة الوطنية يبدو أكثر اتساعا ويتجاوز البعد العسكري. فنلاحظ أن قضية الثقافة اليوم أصبحت بمثابة المرض الذي يصيب الدول الخالية من المناعة الكافية لهذا الداء، حيث أننا أصبحنا نشهد عصرا يطلق عليه المفكر الاجتماعي "السيد ياسين" بـ: **اختطاف الدولة**، وهذا الاختطاف للدولة يراه في عصر العولمة ظاهرة جديدة وله صور متعددة ومن بينها غياب الأمن الثقافي، بحيث تسعى العولمة إلى صياغة ثقافة واحدة عالمية، على أساس نسق عالمي من القيم المؤثرة في سلوك البشر على نحو متشابه في كل مكان، وبالتالي إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية على نحو غير ما نشأت عليه وتوارثته عبر الأجيال.

وفي خضم التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، فإن العولمة تعكس وفي الصميم من التحليل نوعا من السيطرة الغربية التي أنتجتها وتغذيها الحضارة الغربية بكل مكوناتها، وربما تقع في النهاية فريسة لها كغيرها من الحضارات. والعولمة تشير إلى تلك الشبكة المتطورة والمتزايدة الكثافة دوما من الترابطات Interconnections والعلاقات المتبادلة Interdependences التي تميز الحياة الاجتماعية الحديثة، التي تؤدي إلى اختراق الحدود القومية وتفكك هياكل الإنتاج الوطنية وإحلال هيكل انتاجي عالمي محلها.

وقد أكد البحث صحة الافتراض الذي انتقل منه، والذي مفاده أن العولمة والقيم الثقافية العالمية تدفعان معا باتجاه تأسيس "ثقافة كونية" وفق منطق الغلبة للأقوى اقتصاديا وماليا وعسكريا وإعلاميا. حيث أنه ثبت من خلال الدراسة أن العولمة الثقافية تستخدم الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة كوسائل داعمة بغية التأثير على الثقافات والقيم لدى المجتمعات اليوم.

كما ويؤكد البحث على أنه من الممكن أن يكون الاستثمار في القيم المشتركة والمنظومة الرمزية والثقافية من قبل الأطراف الخارجية، إذا ما تركتها الدولة من دون إستراتيجية سياسية وعلمية لاستحضار هذه المنظومة بشكل عصري في منع الفيضانات السياسية والاجتماعية القادمة. فدور الدولة

ضروري وأكد خاصة في ظل التصاعد المخيف للعديد من الفواعل كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، المجتمع المدني،.. والتي أصبح لها دور فعال قد يفوق دور الدولة في بعض الحالات.

إن الدولة التي ظلت تعتبر لقرون من الزمن النموذج الوحيد والإطار الأمثل للتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قد بدأت تفقد لمعانها منذ عدة سنوات وربما منذ عدة عشرات وبدأت قدرتها على التحكم والسيطرة على شؤونها الداخلية والخارجية تبدو غير ذات جدوى، ومرد ذلك بالطبع إلى التطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة اليوم والتي تتسمى بأسماء مختلفة كالأقلمة والدولة والعولمة والكونية،...

غير أننا وإن كنا نسلم بهذا التآكل وهذا العجز الذي تعاني منهما الدولة اليوم ونعتقد أكثر من ذلك أنه في المستقبل القريب وبالنظر إلى السرعة التي يتقدم بها مسار العولمة والفعالية التي يتميز بها خاصة من الناحية الاقتصادية، وبالنظر إلى آليات الدفاع الهزيلة التي تقترحها بعض الدول من هنا وهناك بين الحين والآخر، فهي رغم ذلك لا تخرج كلية عن منطق العولمة ذاته، ورغم ذلك فلا يمكننا التسليم بإمكانية التخلي عن بنية الدولة واستبدالها بأنظمة فوق وطنية مستحدثة.

وعموماً يمكن اختصار الاستنتاجات النهائية للبحث في النقاط التالية:

1- أن هناك نوعان من العولمة قديمة وجديدة، وهي واقع وليست خيار ولا مفر من ذلك فهي الزامية ولا يمكن الهروب منها، تماماً كما شبهها فيدال كاسترو بقانون الجاذبية، أي أن مواجهة هذه الظاهرة وإسقاطها يشبه إسقاط قانون الجاذبية.

2- العولمة ليست خيراً مطلقاً ولا شراً مطلقاً، لأنها تحتوي في طياتها عدداً من المحاسن والمساوئ معاً، ولهذا فإن أفضل موقف منها هو قبول ما يناسبنا منها، ورفض ما يتنافى مع مصالحنا وسيادتنا وعقائدنا وثقافتنا القومية.

3- وبالنسبة للتحدي الاقتصادي للعولمة، فقد تبين بأن جوهره لا يكمن في مظهرها بقدر ما يكمن في مضمونها، إذ تمثل العولمة الاقتصادية مشروعاً سياسياً (الليبرالية) الجديدة، التي تركز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، وبدون قيود وإنهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية واختراق الحدود القومية، وتفكك هيكل الإنتاج الوطنية وإحلال هيكل انتاجي عالمي محلها.

4- وفيما يخص التحدي الثقافي والفكري، فإن العولمة تقوم على أساس الإذابة التي يتقنها من يمتلك أدوات الاتصال والتحكم بالمعلومات وإنتاجها وتدفعها دون مراعاة لثقافات الشعوب وحاجاتها وخصوصياتها وإمكاناتها لخلق مكون ثقافي عالمي، فهي تسعى إلى تغريب الإنسان وعزله عن قيمه ومبادئه وثقافته.

5- على الرغم من أن العولمة تحطم الحواجز بين الأمم، فالدولة المعاصرة مطالبة بأن تكون نوافذها مفتوحة على الدول الأخرى، لكي يتيح ويسمح بالتفاعل مع الحضارات المختلفة لتجديد ثقافتها وإثرائها.

6- يجب أن يكون ميزان المدفوعات الثقافية للدولة متوازنا، حيث لا يجب أن يستورد من الثقافة أكثر مما يصدر.

7- بناء على ما تم التوصل إليه في نهاية الفصل الرابع من الدراسة يمكن القول بأن السيناريو المتعلق بثبات الوضع على حاله أي استمرار التأثيرات العولمية على الثقافة والتي تسير نحو التشتيت والتفتيت الثقافي، أي تذويب الثقافات داخل الثقافة الأقوى عن طريق آلية فاعلة لتسويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان، وهو السيناريو الأكثر احتمالا للتحقيق لأن النسبة المتوقعة لحدوثه كانت 72.85% مقارنة بالسيناريوهات الأخرى.

إن الوصول إلى تحقيق الأمن الثقافي لن يكون بغلق الأبواب وتكثير لائحة الممنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، بل إنه يعني بناء قوة الوجود الذاتية، التي لا تقوى على المقاومة والصمود فحسب وإنما على الاندفاع والفعل المؤثر، أخيرا نود أن نشدد على توصيات تستمد أهميتها من هذه الأطروحة وهي:

1- الاعتراز بالذات الثقافية الحضارية، لأنها بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يمثل رموز وأفكار وقيم المجتمع، وبهذا نعطي للذات الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية وهو الخيار الإستراتيجي الذي نتمكن من خلاله من تحقيق الأمن الثقافي.

2- الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعني ذلك الاعتراز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري، ومجارات انجازات العصر والتطور والتكنولوجيا.

3- التركيز على التنمية البشرية المستدامة فالفوارق بين تنافسية وإنتاج الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستوى التنمية البشرية، لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز أكثر على التنمية البشرية.

4- تبرز الحاجة إلى إقامة التكتل الانمائي الاقليمي، وابتكار نظم اقليمية سياسية واقتصادية تجارية وإنمائية تتعدد في المناطق والأقاليم المختلفة من العالم. لكن النجاح في تحقيق التكامل الإنمائي في اطار الاقتصاد الاقليمي الواحد يبقى مرهونا بإعطاء الأولوية الاستراتيجية للنمو المشترك في اطار التكتل الاقليمي على الاستجابة المنفردة المباشرة لمقتضيات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، حتى يتعزز الاعتماد المتبادل والجماعي والاستقلال النسبي للتكتل الاقتصادي الاقليمي، ويتحقق من خلاله التأقلم بكفاءة مع الاقتصاد العالمي، والرد بإيجابية فعالة على تحديات العولمة.

5- إن أسلم وأنجع طريقة لمواجهة العولمة الثقافية والتصدي لها يكمن في الرجوع إلى الدين والإرث الثقافي والديني والحضاري للشعوب على اختلافها، والذي يمثل ضمانا للمجتمعات من تأثيرات العولمة الثقافية السلبية.

6- تشجيع الثقافات المحلية والوطنية لفتح لها فرصة الازدهار إلى جانب الثقافات الأجنبية، واحترام الخصوصية الثقافية والتنوع الثقافي والمحافظة عليها كرسيد إثراء للثقافة، والعمل على التطوير والتفاعل مع الواقع بعلمية وإيجابية ومعرفة ما يجب أن نأخذ وما يجب أن نتركه، مع الاهتمام بتشخيص العلل ومعرفة مكامن الضعف وتجاوز النقائص ونقد الذات والترفع عن الخطايا والتفاعل مع العالم بصدق من دون هواجس الماضي وحسابات التاريخ.

7- عندما تحاول الدول اليوم حماية ثقافتها فلن يتحقق لها ذلك إلا إذا استطاعت أن تحصن تلك الثقافة بتعميقها واصطناع كل تقدم تكنولوجي وإعلامي في حمايتها ونشرها. اضافة لذلك يتحتم علينا أن ننقل في الحفاظ على ثقافتنا من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، ولا نعني بالمواجهة سوى العمل على نشر إشعاع ثقافتنا وتعميق قيمنا الروحية والدينية، وسط الفراغ الذي تعانيه الأجيال وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازي سياسات التنمية وتحتويها، مع دعم الفكر الحر الملتمزم بتلك القيم الروحية العليا، لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحي وتهتز القيم الروحية ويشيع التطرف في أي اتجاه ويسوده النظام الاستبدادي، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعا إلى من يخرج من متاهاته ويدله على فطرته وينقذه من المادية ومن الأنانية. وبهذا المنهج قد تتحول تحديات العولمة إلى استنهاض الإيرادات

نحو النضال من أجل استعادة حرية الإنسان في أن يتماهى مع ثقافته ويحقق ذاته عن طريق الإبداع والتميز والاختلاف.

8- تأكيد السمات الثقافية القومية للغة والتراث والفنون والتعليم والبحث والمخترعات والاتصالات الحديثة والنقل المتطور والإعلام النقي الصادق، التي تضمن خصوصية حية تواجه الغزو الثقافي للعولمة وتنتصر متمسكة بالثقافة والقيم الوطنية.

9- يجب على الدولة امتلاك رؤية استشرافية ثقافية ( اليقظة الاستراتيجية).

10- اشراك المجتمع المدني وبقية الفواعل الأخرى مع النخب الحاكمة في المجال الثقافي.

وعليه، فإن التوصية الأساسية التي يمكن أن تقدم في إطار هذه الدراسة هي **البديل النظري-** **المعرفي للباحث " سبل حماية القيم الثقافية"** والمكون من عدة مراحل أو ألاما **الثقة الثقافية** فإن أول خطوة نحو حفظ الثقافة ومنها القيم هي استعادة الثقة في قيمنا وثقافتنا، وسواء أكان هذا بالنسبة للدول العربية والإسلامية أو غيرها من الدول، لأن غير ذلك يؤدي إلى الانبهار بالآخر وبالتالي تقليده واتباعه، مع رفض كل ما هو من خصوصيته، أما المرحلة الثانية فتتمثل في **التحصين الثقافي** وهو التحصين من التهديدات الخارجية، الانفتاح المحصن بمعنى التفاعل مع باقي الثقافات العالمية وكذا فتح النقاش حول التراث وآليات تجديده لكن دون تشويهه، وهكذا نكون قد تقدمنا خطوات مهمة نحو صناعة **حصن ثقافي** صعب الاختراق، ويكون هذا من مركز قوة لأن الدولة التي تعاني من الضعف السياسي والعسكري والاقتصادي،.. هي أيضا معرضة لغياب أمن حقيقي لثقافتها، يحفظ أسسها ويضمن تطورها واستمرارها. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في **الانتشار الثقافي** حيث أن الثقافة وبطبيعتها الخاصة وخلال قيامها بنشاطاتها، محتاجة إلى طرق ووسائل ومواد وأجهزة تستعملها في ذلك بغية الانتشار والتوسع، لتصل إلى أبعد نقطة في الوجود، بهدف نشر إنتاجها وتوزيعه، والأدوات والأجهزة والوسائل التي تستعملها الثقافة في نشر إنتاجها، وهو ما يعبر أو يطلق عليه بالصناعات الثقافية، والتي لا ولن يتحقق الأمن الثقافي بدونها. والمرحلة الرابعة بعنوان **القوة الثقافية** ويمكن اعتبارها قدرة وإرادة واستعداد الدولة والمجتمع من خلالها أن يحفظا أهدافهما وطموحاتهما ومصالحهما الوطنية وتعزيزها وتطويرها، وتكون هذه القوة منتشرة وموزعة على كامل الرقعة الجغرافية للدولة دون أي استثناء أو تمييز، بحيث يكون هناك تكافؤ في توزيع هذه القوة بين أفراد المجتمع ولا تكون هناك فراغات أو نقائص. والقوة الثقافية تبنى على مستويين: المستوى الأول وهو

**الداخلي:** أي أن أية دولة عليها أن تبني ثقافتها وتحافظ على قيمها داخليا أولا، أما المستوى الثاني فهو **خارجي:** أي أن الدولة تحمي ثقافتها وقيمها من أية تأثيرات خارجية ألا وهي العولمة الثقافية.

لذلك وأمام كل هذه التحديات والأخطار المحدقة بمستقبل الثقافة، فإنه ينبغي محاربة كل أشكال النقل والتقليد التي لا تراعي خصوصية الدولة وتراثها، وهذا عن طريق التحصن من تداعيات العولمة، لكن هذا لا يعني الانغلاق وإنما الاستفادة من المنتج الغربي لكن بتحفظ، أي العمل على تحقيق المعادلة المتمثلة في ثنائية: أصالة- تحديث في آن واحد.

وفي خاتمة هذا البحث نطرح تساؤل: كيف أمكن الوصول إلى هذا الوضع الذي يعيشه العالم اليوم؟، فإذا كان للدولة يد في هذه التطورات السريعة، فإن الأولى بنا أن نبحث في الاشكالية التالية: كيف يمكن للدولة اليوم باعتبارها واقع غير قابل للتجاوز أن توقف هذا المد المتسارع للعولمة أو على الأقل تعديله والتحكم فيه، بما يخدم صالح الأفراد ويحافظ على الثقافة؟.



# قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

### 1- الكتب:

- التيجاني، ثريا. القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- الدليمي، إياد هلال. نظام الاتصال والإعلام الدولي: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها على سيادة الدولة. ط. 1. بيروت: دار النهضة العربية، 2013.
- الدويكات، قاسم. الجغرافيا السياسية. ط. 1. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2011.
- الزعيم، عصام، وأمر ألتفاتر. العولمة ومناهضة العولمة. ط. 1. دمشق: دار الفكر، 2011.
- الشراح، علي رمضان و بدر جاسم الفيلاكاوي. "التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت" في العولمة وأبعادها الاقتصادية. مجموعة مؤلفين. ط. 1. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- العظم، صادق جلال، وحسن حنفي. ما العولمة؟. ط. 4. دمشق: دار الفكر، 2010.
- العلال، الصادق. العلاقات الثقافية الدولية: دراسة سياسية- قانونية. ط. 2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- الغالي، محمد بلقاسم. العولمة وتداعياتها والبدائل الإسلامي. ط. 1. الإمارات العربية المتحدة: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2007.
- الغامدي، عبد الرحمان بن علي. قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري. ط. 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
- الفتلاوي، سهيل حسين. العولمة وآثارها في الوطن العربي. ط. 1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- المشاقبة، بسام عبد الرحمن. الأمن الإعلامي. ط. 1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

- الميلاد، زكي. المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة. ط.3. الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012.
- اليحياوي، يحيى. العولمة أية عولمة؟. بيروت: منشورات إفريقيا الشرق، 1999.
- باريني، لورينا. دول وعولمة: استراتيجيات وأدوار. ط. 1. ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
- بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة. ط.2. بيروت: دار الفكر، 1959.
- بوبكر، جيلالي. العولمة: العقيدة وفلسفة النهايات. الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- تومبسون، ميشيل وآخرون، علي سيد الصاوي، مترجما. نظرية الثقافة. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 223، 1997.
- جندلي، عبد الناصر. التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. ط.1. الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.
- جورج، فيك وبول ويلدينج. العولمة والرعاية الإنسانية. ترجمة طلعت السروجي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
- حمو، قاسم حجاج. العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين. ط.1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.
- خريسان، باسم علي. العولمة والتحدي الثقافي. ط.1. بيروت: دار الفكر العربي، 2001.
- خليفة، عبد اللطيف محمد. ارتقاء القيم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
- ربح، عبد العزيز. ما بعد الدولة الأمة عند يورغن هابرماس. ط.1. الرباط: دار الأمان، 2011.
- زيادة، رضوان وكيفن جيه أوتول. صراع القيم بين الإسلام والغرب. دمشق: دار الفكر، 2010.

- صافي، عدنان. الجيوبوليتيكا: الجغرافية السياسية من النشأة إلى الحداثة، ط. 1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.
- عبد الحميد، صلاح. الإعلام وثقافة الصورة. ط. 1. الجزائر: أطفالنا للنشر والتوزيع، 2015.
- عبد الحي، وليد. " تأثير العولمة عن الدولة القومية". في العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة. المحرر: محمد الأرنؤوط. عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000.
- عبد الخالق، عبير محمد. العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
- عبد الرحمن، محمد شريف. العولمة والهوية: الهوية الثقافية لطلاب الجامعات الخاصة في ظل العولمة. ط. 1. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008.
- عماد، عبد الغني. سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكالات.. من الحداثة إلى العولمة. ط. 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- \_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_. الثقافة تكنولوجيا الاتصال - التغييرات والتحويلات في عصر العولمة والربيع العربي. ط. 1. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.
- غليون، برهان، و سمير أمين. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. ط. 2. دمشق: دار الفكر، 2000.
- طبشوش، نسيمة. القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب. الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.
- قاسمية، جمال. أشخاص المجتمع الدولي: الدولة والمنظمات الدولية. الجزائر: دار هومة، 2013.
- لعقاب، محمد. المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية. ط. 1. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

- ليلة، علي وآخرون. التغير الاجتماعي والثقافي. ط. 1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

- مجيد، حسام الدين علي. إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع. ط. 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

- واتس، دانكن جي. الدرجات الست وأسرار الشبكات: علم لعصر متشابك. ترجمة: أميرة علي عبد الصادق، ط. 1. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

### 2- الرسائل والأطروحات:

- حجاز، ماجدة. "العولمة والعنف: مقارنة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة" (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010).

- عيساني، رحيمة. "الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الاعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية- الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجاً" ( أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006).

- مناصرية، ميمونة. "هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة" ( رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2012).

### 3- مقالات محكمة:

- أوشن، سمية وتعالبي نوال. " حريات الفكر العربية بين ايدولوجيا المحافظة والتغيير- اشكالية القيم وحقوق الانسان". دفاتر المتوسط، جوان، 2014.

- أوشن، سمية. " الاتفاقيات البيئية الدولية بين الواقع الانساني ومصالح القوى الكبرى". مجلة العلوم القانونية والسياسية، جوان 2018، المجلد 9.

- السيد، ياسين. "مفهوم العولمة". المستقبل العربي، العدد: 228، فيفري، 1998.

- العقون، لحسن. " التثاقف: الاستراتيجيات والآثار". علوم الإنسان والمجتمع، مارس، 2014.

- بركاني، سلطان. " اسرائيل تعزز الهوية اليهودية في مدارسها". الشروق اليومي، 20 ماي، 2014.
- بعزیز، ابراهيم. "وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي: دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول". ستراتيجيا، العدد 1، 2014.
- \_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_. "دور وسائل الاتصال الجديدة في أحداث التغيير السياسي في البلدان العربية1. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، جويلية، 2011.
- بوجمعة، رضوان. "التكنولوجيات الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة: الهوية شرط في الاتصال". فكر ومجتمع، العدد1، 2008.
- بوبوش، محمد. "مصير السيادة الدولة الوطنية في ظل العولمة". الغدیر، العدد 58، بيروت، 2012.
- بن حمادي، عبد القادر. " الفضاءات الاقتصادية والسياسية العربية الأفريقية- استراتيجية جديدة لتحديات العولمة". الرائد العلمي، العدد 1، 2014.
- تومي، عبد الرزاق. "تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية". دراسات استراتيجية، العدد 15، 2014.
- جفال، سامية. "الإعلام والثقافة وجدلية العلاقة في ظل العولمة". علوم الإنسان والمجتمع، العدد 8، ديسمبر 2013.
- ساحل، مخلوف. "إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة". دراسات استراتيجية، العدد 10، مارس 2010.
- \_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_. " إشكالية مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة". ستراتيجيا، العدد 1، 2014.
- عمراني، زينب ومصطفى عوفي. "الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة". مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 4، ديسمبر 2012.

- ضاهر، مسعود. " التعددية والتنوع في العالم العربي المعاصر: الواقع والآفاق المستقبلية". الغدیر، العدد 58، 2012.

- قادري، أحمد حيدر. "تحديا للهيمنة الأمريكية، الطريق إلى عولمة بديلة ديموقراطية". قضايا فكرية: من أجل تأصيل العقلانية والديموقراطية والإبداع، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004.

- قازانتشغيل، علي. " الأطر الفكرية لتكون الدولة الحديثة في الأطراف". ترجمة: الشاذلي قويدري. فكر ومجتمع، العدد 17، 2013.

- لعقاب، محمد. "وسائل الإعلام والانتخابات من جيل الراديو إلى جيل الأنترنت". دراسات إستراتيجية، العدد 10، مارس، 2009.

- مناصرية، ميمونة. "قراءة سوسيولوجية في المقاربات النظرية للعولمة". علوم الإنسان والمجتمع، العدد 05، مارس، 2013.

- مصباح، زايد عبید الله. "السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية ثقافية أم امبريالية ثقافية". المستقبل العربي، العدد: 427، سبتمبر، 2014.

#### 4- مواقع الإنترنت:

- أحمد، جمال محمد. " الاعلام والتوجهات الدولية الراهنة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 / 12 / 2016.  
<[http:// books.google.dz](http://books.google.dz)>

- برقوق، أمحمد. "العولمة السياسية". تم تصفح يوم: 2014/09/12.  
<<http://www.politics-ar.com/ar/indes.php>>

- بريسمان، هنريك. "القوة الكامنة في العلاقات السطحية على الشبكة". برنامج انسياد للمعرفة. تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2016.

<[inseadknowledge.ae](http://inseadknowledge.ae)>

- رشدي، محمود. " مؤشر السلام العالمي...التكلفة الاقتصادية للإرهاب وخرائط التهديد". 26 جوان 2018. مجلة المرجع. تم تصفح الموقع يوم: 2018/7/1.  
<[www.almarjie-paris.com](http://www.almarjie-paris.com)>

- عبد الغني، مصطفى. "خرائط التهديد والعنف في مؤشر السلام العالمي 2017". تم تصفح الموقع يوم: 2018/7/1.  
<www.politics-dz.com>

- عبيد، علي حسين. "مزايا التنوع الثقافي". مؤسسة النور للثقافة والإعلام. تم تصفح الموقع بتاريخ: 12 ديسمبر 2015.

< http://www.alnoor.se/article.asp?id=85962#sthash.BsE7TZzO.dpuf >

- فريزر، ماتيو، وسوميترا دوتا. "الشبكات الاجتماعية على الإنترنت: قوة الروابط الضعيفة". جريدة العرب الاقتصادية الدولية، أبريل 2017. تم تصفح الموقع بتاريخ: 30 أبريل 2017.

< www.aleqt.com>

- الفرق بين الحديث والمعاصر، تم تصفح الموقع يوم: 2016/5/14.

<www.mufahrass.com>

- "إنفوغرافيك.. الصين تتين اقتصادي عملاق"، سكاى نيوز، 19 جوان 2018، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/7/2.

< www.skynewsarabia.com>

### ثانيا باللغة الأجنبية:

#### 1- Books :

-1 - Acar, Adam. Culture and social Media. 1<sup>st</sup> Published . United Kingdom: Cambridge Publishing, 2014.

-2 - Antony, Giddens. Modernity and self-Identity. Cambridge: polity press, 1991.

- Ardinat, Gilles. Comprendre la mondialisation. Paris : Ellipses édition Marketing , 2012.



- Bergson, Ange, et Lendja Ngnemzué. Politique et émigration irrégulière en Afrique. Paris : Edition Karthala, 2010.
- Carbaugh.J Robert . International Economics. 11<sup>th</sup> Edition . USA: Library of congress control, 2007.
- Carraz, Maurice. “ **Culture et Cultures: Un défi pour les droits de l’Homme, un enjeu pour nos sociétés** ». dans Culture et Cultures- un défi pour les droits de l’homme. sous la direction de : Ali Sedjari. Paris : L’Harmattan, 2011.
- Chevallier, Jacques. L’ETAT post- moderne, 2<sup>eme</sup> Edition. Paris : Jouvf, 2004.
- Ethridge, Marcus, and Howard Handelman. Politics in a changing world. America: Thomson Learning Center, 2008.
- Ellis, Cashnore, and Rojet chris . Dictionary of cultural Theorists. New York: Edward Amold pulplishers LTD,1999.
- Fontanel, Jacques, Globalisation- Economiques et sécurité Internationale, introduction a la Géoeconomie. Paris : Edition l’Harmattan, 2005.
- Gustavsson, Sverker and Leif Lewin. The future of the Nation State. London : Routledge Edition, 2004.
- Habermas, Jurgen. Après l’Etat- nation. Une nouvelle constellation politique. Paris : Fayard, 2000.
- Hood, Christopher. The art of the State : Culture, Rhetoric and public management. United States: Oxford University press, 1998.
- Kallen, M. Horace. Culture and Democracy in the united states. 2<sup>nd</sup> ed. New Brunswick: Transaction publishers, 1998.
- Patman, Robert G. Globalization and Conflict- National Security in a New strategic Era. First. Published. USA: Routlege, 2006.
- Peiffer, Christophe, et Karine Aubry. Les Valeurs. Paris : S.M.A, 2012.
- Sedjari, Ali. Culture et Cultures: un défi pour les droits de l’homme. Paris : Edition l’Harmattan, 2011.
- SChirato, Tony, and Jen Webb. Undestanding Globalization. First published. London: British library. 2003.
- Smith, David. Social Networks : The Next Generation. England : brightsolid, 2010.

- Sperber, Jonathan. Nation and Nationalism. Germany: Oxford University Press, 2004.
- Tanner, Kathryn, and Paul Lakeland. Theories of Culture: A new Agenda for Theology. Sweeden: Fortress Press, 1997.
- Ulrich, Beck. Risk society: Towards a New Modernity. London: sage publication, 1992.
- Warnier , Jean Pierre. La Mondialisation da la culture approches. CASBAH édition, 1999.
- Wolton, Dominique. L'autre Mondialisation . Paris : Flammarion, 2004.

## 2- Review Articles :

- Amadi, Okchuksu, and Emmanuel Wonah. ” The Organic Theory of State and The Philosophical Traditional: The case of PLATO AND ARISTOTLE”. International Journal of Science Inventions Today, 5 October, 2016.
- Bouissou, Jean-marie. « Quelques questions sur la Globalisation culturelle », Critique internationale, n°38, janvier, 2008.
- Cao, Lan. « Culture Change ». Virginia Journal of International Law. 2007, vol 47.
- Chang, Nai Rui. « Regulatory mobilization and service delivery at the edge of the regulatory”. Regulation and Governance, 2012.
- Derbyly, Van. " Globalization : a triumph of ambiguity in current sociology". International sociological association ( 2005).
- Ferry, Jean marc. " face a la question européenne- quelle intégration postnationale ?". critique internationale, avril, 2004.
- Fukuyama, Francis. “ The Great Disruption “. Atlantic Monthly( 1999): 2- 11.
- Wheeler, Stephen. « The new regionalism : key characteries of an emerging movement”. Journal of American planning association, volume 68, 2002.

## 3- Web Articles:

- Conférence Internationale pour: Le dialogue des Cultures et des Religions, Royaume du Maroc, Octobre 2013.  
< [isesco.org](http://isesco.org)>
- Casey, Bobby. « Globalization vs Protectionism Global Wealth Protection », 5 December 2016, Accessed on: 23/03/2017.  
< [globalwealthprotection.com](http://globalwealthprotection.com)>
- Focus Economics, accessed on : 1/2/2018.  
< [www.Focus-economics.com](http://www.Focus-economics.com)>
- Jean- Christophe , Feraud. « Lionel Jospin: pas d'accord sur l'AMI sans exception culturelle ». consulté le : 13/04/2015.  
< [LesEchos.fr](http://LesEchos.fr)>
- Kaufman, Burton. « Multinational Corporations- Encyclopedia of the New American Nation”. accessed on: 01/01/2017.  
< [www.americanforeignrelaions.com](http://www.americanforeignrelaions.com)>
- Kymlicka, Will. « Multicultural citizenship ». University of Regina. accessed on: 02/02/2015.  
< [www.uregina.ca](http://www.uregina.ca)>
- Samuel Huntington, « The Lonely Superpower », Foreign Affairs, April 1999, accessed on: 12/ 05/ 2017.  
< [www.foreignaffairs.com](http://www.foreignaffairs.com)>
- Mondal, Pujja. “Difference between Norms and Values of Society”. accessed on: 1/02/2015.  
<<http://www.yourarticlelibrary.com/society/difference-between-norms-and-values-of-society/35068>>
- Tejada, Gabriela. "Roland Robertson's Minimal phase Mode of Globalisation". Glopp, 2007. Accessed on: 16/08/2014. <[www.glopp.cl/A3/en/Robertson.Pdf](http://www.glopp.cl/A3/en/Robertson.Pdf)>.
- Pastin, Iuliana. "Réflexions sur la mondialisation culturelle". Accessed on : 12/12/2016.  
<[http://fr.scribd.com.document-6Iuliana](http://fr.scribd.com/document-6Iuliana)>
- Renaud, Isabelle. "cogitation virtuelles: débats et enjeux sociaux sur internet", 1997. Accessed on: 12/9/2015.  
< [http : www.ant.ulaval.ca/mir/chapitre 3](http://www.ant.ulaval.ca/mir/chapitre%203)>

- Robertson, Roland. “ Concept of Glocalization- Definition”, Published in: 10 May 2012, accessed on: 16/8/2014.

< <http://Culturalstudiesnow.blogspot.com/2012/05/Roland-Robertson>>

-Rotberg, Robert. « Failed States : Causes and Indicators”. Wilson center, 2016, accessed on: 21/ 4/2016.

<[www.wilsoncenter.org](http://www.wilsoncenter.org)>

-Syar, Ahmady. « Homo sapiens : un néocortex pas comme les autres ». 7 February 2017. Anthro-technie. consulte le : 22/ 03/ 2017.

<[www.anthropotechnie.com](http://www.anthropotechnie.com)>

-Turner, Stanfield. « Intelligence for a New World Order “. Foreign Policy, 1991. accessed on: 21/ 11/ 2017.

< [www.foreignaffairs.com](http://www.foreignaffairs.com)>

-Index of/ blog/ wp- content/ uploads/ 2010/ 09, accessed on : 05/ 12/ 2014.

<[dan.enigmabridge.com](http://dan.enigmabridge.com)>

- Wilczek, Michael. "The disadvantages and advantages of Globalization", 2007- 2008. Accessed on: 24/04/2014.

<<http://www.researchgate.net>>

-“Globalisation/ Démocratie et Spiritualité”, consulté le: 02/11/2017.

< [democratietespiritualite.org](http://democratietespiritualite.org)>

-[pt.slideshare.net](http://pt.slideshare.net) (accessed on: 06/ 06/ 2017)

-<[www.assignmentpoint.com](http://www.assignmentpoint.com)>, accessed on : 30/6/2017.

-< [www.mapsofworld.com](http://www.mapsofworld.com)>, accessed on: 03/ 03/ 2018.

-[businessinsider.com.au](http://businessinsider.com.au) / accessed on : 23/03/2018.

-« World and international news and analysis latest and breaking news“, accessed on: 7/7/2018

<[www.nzherald.co.nz](http://www.nzherald.co.nz)>

-« Best social media marketing platforms », accessed on: 12/ 02/ 2018.

<[softloom.com](http://softloom.com)>

-Dunbar’s Number”, accessed on: 4/3/2014.

< [EdelAlon.com](http://EdelAlon.com)>

-<[www.atkearney.fr](http://www.atkearney.fr)>

- « Fragile States Index 2017 », accessed on : 12/ 01/ 2018.

<The fund of Peace.com>

-< www.goodreads.com>

-Cultural Islands, accessed on : 21/04/2017.

<www.archiproject.com>

-World Map of Social Networks, accessed on: 02/04/2018.

<www.vincos.com>

-< www.archiproject.cr>, accessed on: 12/3/2017.

-< www. Worldvaluesservye.org>.

#### **4-Conference:**

- Chinnammai, S. “Effect of Globalization on Education and culture”. ICDE international conference, New Delhi, India, 19-23 November 2005.

#### **5-Reports :**

– Depins , Xavier. Culture et Développement : de la reconnaissance a L'évolution. (UNESCO/I.C.A, 1999).

- Rothenberg Laurence. The three tentions of Globalization. The American Forum for Global Education, N 176. 2003.

## المخلص:

لقد قادت التحولات الحاصلة على الساحة الدولية إلى ظهور عصر يتميز بسمات عديدة أدت إلى العديد من التغيرات التي تؤثر على الدولة والمجتمع. وبذلك أصبحت الدولة المعاصرة تعيش عصرا يتميز بسمات خلقها تسارع تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصال والمعلوماتية والإعلام، ما يؤثر على الثقافة والقيم التي أصبحت اليوم محط اهتمام الدول والحكومات بوصفها بعدا مضافا إلى أبعاد النفوذ التقليدية الثلاثة: الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة اشكالية وجود واقع من العلاقات الشبكية ما بين الدول والفواعل الجدد في السياسة العالمية، ما يفرض جملة من التغيرات على الثقافة والقيم المحلية ذاتها، حيث تأكد التعارض الكبير ما بين القضايا المحلية والدولية والعالمية، وهذا ضمن نسق العولمة.

وبذلك فإن الجزء النظري للدراسة خصص للكشف عن المصطلحات المتعلقة بـ: الدولة المعاصرة، العولمة، الثقافة والقيم، وكل ما يتعلق من خصائص وتطور تاريخي. ثم تم الحديث عن مراحل عولمة ثقافة المجتمعات اليوم، وكذا معرفة المؤشرات التي من خلالها نقيس تأثير العولمة في المجتمعات المعاصرة، إضافة إلى التطرق إلى آليات العولمة الثقافية المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وكذا البعد الاقتصادي.

كما تم التفصيل أيضا في آثار العولمة الثقافية على الدولة المعاصرة والتي تنوعت من آثار على الجانب الثقافي والقيمي إلى آثار على الجانب السياسي، الأمني والاجتماعي، ولكن هذه الآثار لها أبعاد وارتباطات بالجانب الثقافي وكذا القيمي.

أما الجزء التطبيقي فقد تضمن دراسة استشرافية لمحاولة استكشاف مستقبل الثقافة والقيم ضمن تأثيرات العولمة الثقافية، ولتحقيق ذلك تم رصد ثلاث سيناريوهات أساسية وهي سيناريو الدور المتوازن، السيناريو التفاؤلي، السيناريو التشاؤمي، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها استمرار التأثيرات العولمية على الثقافة والتي تسير نحو التشتيت والتفتيت الثقافي، أي تذويب الثقافات داخل الثقافة الأقوى، عن طريق آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية وتخريب الإنسان.

في الأخير نوصي بضرورة أن يبدي الباحثون اهتماما أكبر بثقافة وقيم المجتمعات اليوم في ظل التغيرات العالمية، كما نوصي بضرورة أن تهتم الحكومات أكثر بالجانب الثقافي كونه يتوازى في أهميته مع بقية القطاعات الأخرى الاقتصادية والعسكرية الاجتماعية، وأن تبدي هذه الحكومات الرغبة في إيجاد السبل المناسبة للتصدي لآثار العولمة الثقافية، ومنه إلى حماية وتحصين ثقافتها وقيمها الخاصة بها.

## **Abstract:**

The transformations taking place in the international arena have led to the emergence of an age characterized by many features that have led to many changes affecting the State and society. Thus, the contemporary state is living an era marked by the characteristics of Living an era characterized by the features created by the acceleration of computer technology, communication, media and high information technologies, which affects the culture and values that today are the focus of attention of States and governments as a dimension to the three traditional dimensions of influence: economic, political and military. This thesis tries to address the problematic existence of a reality of network relations between countries and new actors in global politics, which imposes a number of changes on the local culture and values themselves, where the great contrast between the domestic, international and global issues, and this within the context of globalization.

For this reason, the theoretical part of the study is devoted to the detection of terms related to: contemporary state, globalization, culture and values, and everything related to the characteristics and historical development. Then we talked about the stages of globalization of the society culture today, as well as knowledge of the indicators by which we measure the impact of globalization in contemporary societies, in addition to addressing the mechanisms of cultural globalization represented in communication technology and media as well the economic dimension.

The effects of cultural globalization on the contemporary state, which have varied cultural and moral influences on the political, security and social aspects, have also been elaborated, but these have cultural dimensions as well as values.

The practical part included a prospective study to explore the future of culture and values within the effects of cultural globalization. To achieve this, three basic scenarios were emphasized: the balanced scenario, the optimistic scenario, the pessimistic scenario. And through it a fundamental result was reached based on the continuation of the globalization influences on culture, which are directed towards cultural fragmentation, In the sense of dissolving cultures within the stronger culture, through an effective mechanism to distort traditional structures and alienation of human beings.

Finally, we recommend that researchers should pay greater attention to the culture and values in the middle of global changes. We also recommend that governments should be more concerned with the cultural aspect as it is equally important to other economic ,social and military sectors and that they show their willingness to find appropriate ways to face the effects of Cultural globalization, and from it to the protection and immunization of its own culture and values.